كتاب الأهالى رقم ١٦

عدد خاص بمناسبة الإستفتاء
على ترشيح مبارك للرئاسة

خالد محيى الدين / ابراهيم العيسوى / ابراهيم سعد الدين
اسماعيل صبرى عبد الله / أمينة النقاش / حسن نافعه
ى عبد الرازق / حسين عبد ربه / رفعت السعيد
اسماعيل على / شوقى عطيه / صلاح عبد المجيد
عيسى / عبد الحميد حشيش / عبد العزيز محمد
حليم أنيس / عبد الغفار شكر / عثمان محمد عثمان
سيف الدولة / فتحى رضوان / فريدة النقاش
ريسى / فيليب جلاب / لطفى واكد
سيد أحمد / محمد عوده / محمود عبد الفضيل
مر / نعمان جمعه / وحيد رأفت
بهجت / حجازى / اللباد / رؤوف / عز العرب





كتاب الأهالي رقم ١٦

أكتوبر ١٩٨٧

كتاب الأهالى : يصدر عن جريدة الأهالى
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

كتاب الأهالى

كتاب غيـــر دورى

رئيس مجلس الإدارة

خالــد محيى الديــن

رئيــس التحريــر

لطفــــى واكــــــد

مديــر التحريــر

صــــلاح عيســـــــى

الغلاف هدية من الفنان محيى اللباد





عدد خاص بمناسبة الإستفتاء
على ترشيح مبارك للرئاسة

خالد محيي الدين / ابراهيم العيسوي / ابراهيم سعد الدين
إسماعيل صبري عبدالله / أمينة النقاش / حسن نافعة
حسين عبدالرازق / حسين عبد ربه / رفعت السعيد
سعيد إسماعيل علي / شوقي عطية / صلاح عبدالمجيد
صلاح عيسى / عبدالحميد حشيش / عبدالعزيز محمد
عبدالعظيم أنيس / عبدالغفار شكر / عثمان محمد عثمان
عصمت سيف الدولة / فتحي رضوان / فريدة النقاش
فؤاد مرسي / فيليب جلاب / لطفي واكد
محمد سيد أحمد / محمد عودة / محمود عبدالفضيل
نجاح عمر / نعمان جمعة / وحيد رأفت
رسوم: بهجت / حجازي / اللباد / رؤوف / عز العرب

لهذا نعارض مبارك



○ مقدمة ○

لطفي واكد

☐ ليس هذا كتابا تقليديا .. فهو كتاب من نوع خاص . ورغم أنه يجيب على تساؤلات آنية تتعلق بالسياسة الحاضرة ، وموقف حزب التجمع من الرئيس حسني مبارك .. إلا أنه ــ في نفس الوقت ــ وثيقة تتجاوز في دلالاتها اللحظة الراهنة .

لقد إختار «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» بعد حادث المنصة وإغتيال الرئيس السابق «أنور السادات» في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، أن يعارض ترشيح نائبه «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية ، بعد أن أعلن أنه سيسير على نفس سياسات الرئيس السابق . وأثار هذا الموقف عاصفة من التعليقات والاتهامات ، من الأعداء والأصدقاء والحلفاء على السواء !

واليوم وبعد ٦ سنوات ، يدعو الحزب المواطنين للتصويت «بلا» في الاستفتاء على إعادة انتخاب «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية مرة ثانية . ويثير القرار مرة أخرى .. نفس العاصفة .

وبين قرار الحزب عام ١٩٨١ ، وقراره اليوم ، جرت في نهر الحياة أحداث

كثيرة وخطيره . وإتخذ حزب التجمع مواقف واضحة من كل هذه الأحداث .
ولم يسلم الحزب من طعنات وشكوك ، من هنا وهناك . وكان موقفه مما يسمى
في المصطلح السياسي الشائع «مؤسسة الرئاسة» من الرئيس حسني مبارك ،
أحد القضايا التي ثار حولها جدل طويل .

البعض إتهم الحزب وقياداته بمغازلة الرئاسة ، والرهان على انحيازها للتغيير ،
والتمسك بهذا الموقف البعيد عن العلمية ، والتصادم مع الواقع ، وممارسات
الرئيس ذاته .

وآخرون إتهموا التجمع وصحيفته بالتطرف والمغامرة ، والتشدد والعجز
عن فهم التناقضات في صفوف السلطة ، والتفرقة بين الرئاسة والحكومة
والحزب الوطني .. والمعارضة من أجل المعارضة ، ودون قدرة على تقديم
البديل . وكان أولئك وهؤلاء يظلمون التجمع ظلما بينا .

وهذا الكتاب هو رد قاطع على كل ماقيل . إنه تسجيل دقيق لموقف حزب
التجمع من خلال صحيفته «الاهالي» ، ولتطور هذا الموقف الذي استند دائما
إلى المبادىء والنظرة العلمية للأمور ، مع أكبر قدر من المرونة وافتراض حسن

النية ، وإفساح المجال للرئيس الجديد ، لكي يراجع إختياراته ويحدد سياساته ، وينتقي معاونيه بنفسه .. وليس كمجرد إرث من الرئيس السابق .

والكتاب يضم كل افتتاحيات الأهالي والمقالات التي تعرضت لقرارات أو مواقف أو كلمات للرئيس مبارك شخصيا ، وليس لحكومته أو حزبه . ويغطي الفترة من ١٩ مايو ١٩٨٢ تاريخ معاودة الأهالي الصدور بعد توقف إجباري دام أربع سنوات) وحتى منتصف سبتمبر ١٩٨٧ ، عندما أصدر الحزب قراره بدعوة المواطنين للتصويت «بلا» في استفتاء رئاسة الجمهورية .

وقد شارك في هذه المقالات ٣٠ من كبار الكتاب والمفكرين والساسة ، من حزب التجمع وخارجه ، بما فيهم بعض قيادات أحزاب أخرى .

ورغم عدم اتفاق بعض الكتاب مع موقف الحزب تماما ، إلا أن مقالاتهم جزء من الصورة الكلية التي تحدد موقف التجمع .

ولا تقف أهمية الكتاب عند حدود توضيح موقف الحزب من الرئيس و«مؤسسة الرئاسة» — رغم أهميته — بل تمتد لتشمل رؤية متكاملة السياسات القائمة .. سواء السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، بدءا من الخ

العامة للدولة ، مرورا بالميزانية والديون والمعونات الأجنبية والدعم والأجور والأسعار وتوزيع الدخل القومي .. الخ ..

أو الأوضاع الديمقراطية ، بما فيها القوانين المقيدة للحريات والأحزاب وانتهاكات الدستور واستقلال القضاء ، وقوانين الانتخابات والتزوير والتعذيب والصحافة والنقابات ..

أو القضية الوطنية والعلاقات مع «الصديق» الأميركي وإسرائيل واتفاقات كامب ديفيد والتطبيع والتبعية ..

واستكمالا للفائدة ، فقد حرصنا على نشر بيان حزب التجمع عند ترشيح الرئيس مبارك عام ١٩٨١ ، وبيانه الأخير حول نفس القضية في سبتمبر ١٩٨٧ .. واثقين أن تساهم بهذا الجهد المتواضع في معركة تحقيق الديمقراطية في مصر .

المناخ الجديد والتغيير المنشود

خالد محيي الدين

مامن أحد يزعم أن بإمكان مصر .. شعبا أو حكومة ، يميناً أو يساراً أو وسطاً ، أن تمضي على نفس الدرب القديم الذي أدى إلى تصاعد أزمة شاملة وخانقة امتدت في كافة نواحي الحياة ، وقادت الوطن بأسره إلى مأزق بلا مخرج وتوج الأمر جميعا بحادث المنصة في السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

أقول .. لا أحد يعتقد أن بإمكان بلدنا أن يتخطى حاجز الأزمة المتعددة الجوانب بينما يستمر في ممارسة نفس السياسات التي كانت مطبقة فيما قبل أكتوبر الماضي .

وكل عقل يزن الأمور بلا تحيز ، ويستهدف مصلحة الوطن والشعب يدرك أنه لابد من تغيير . وكالعادة فما أن ينطلق «الشعار» حتى يسارع الجميع بترديده ، أحيانا باقتناع ، وأحيانا في مواكبة للموج ، وأحيانا ثالثة رغبة في اعتلاء الموج . لكننا نريد أن نكون حسني النية . ولا نريد أن نصادر حق أحد في القول حتى ولو قال عكس مافعل أو ردد في الماضي ، ليس لأننا ضد التحاسب وإنما لأننا نريد للمركب أن تطفو ، ونريد وبالفعل أن نبدأ صفحة جديدة بشرط أن تخلص النوايا وأن يتلمس الجميع مصلحة الوطن أولا وأخيرا .

لا أحد ينكر أن مصر تمر بأزمة . وأزمة شاملة وخانقة . وأن هذه الازمة لم تهبط من السماء وإنما هى من صنع البعض ، ونتيجة لسلسلة من الممارسات التي طالما حذرنا منها وحذرنا من نتائجها الخطيرة ، وثالثا ما نالنا من جراء هذا التحذير . لكننا وكما احتملنا قسوة البعض ازاء كلمة صدق ، وتحملنا في صبر وإيمان عسف القوة وسطوة التحكم ، نحاول الآن أن ننسج من تجربة الماضي المريرة شعاعاً من الضوء ينير لمصر طريقها .

ولأن الأزمة هى نتيجة لممارسات محددة فإنها لن تنتهي بمجرد الكلمات ، ولا بصب اللعنات على الماضي ، أو التنصل منه ، وإنما ستنتهي الأزمة بممارسات مضادة تصحح ماهو معوج من مسار .

ولسنا ننكر أن ثمة جديدا .

أقول إن ثمة مناخاً جديداً . وهو ليس — في اعتقادنا — سوى بدايات متواضعة لما تتطلع إليه جماهيرنا من تغيير شامل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية . تغيير يعتبر وبحق بداية لحياة جديدة وليس مجرد استمرار معدل لما كان .

ولكى لانتهم بالتفلسف أو بالتلاعب بالالفاظ فلسوف أحاول أن أورد بعضا من الأمثلة توضح الفارق بين المناخ الجديد والتغيير المنشود .

.. ولنتلفت معا في مناحي الحياة لنلتقط من جوانبها بعضا من النماذج لعلها تسهم في الافصاح عما نقصد .. فالعلاقة بين السلطة والمعارضة تعيش مناخا جديدا . الرئيس حسني مبارك فتح صفحة جديدة في العلاقة مع المعارضة دعاها لجلسات نقاش ، أسمعها واستمع لها ، كل ذلك مناخ جديد ، لكنه لايحقق لاطموح المعارضة ولاطموح الوطن . فلم يزل أمامنا طريق طويل حتى يتحقق للمعارضة حقها المفروض دستوريا والمفروض حضاريا في أن تمارس دورها الايجابي في القول والفعل ، وأن تمتلك ممكنات هذا القول والفعل ، وأن تتضاءل حساسيات السلطة ازاء تحركات المعارضة وتتضاءل معها مايترتب على هذه الحساسيات من ردود أفعال .

وبناء على قرار من الرئيس مبارك عادت جريدة (الشعب) المعارضة للصدور وها هى (الأهالي) بين أيديكم .. ولكن — ولتعذروني إذ تتكاثر «ولكن» هذا من حقي ومن حق المواطن المهتم بشئون وطنه أن يطمئن إلى قدرة صحف المعارضة على التحرك الحر في مساحة رحبة متاحة أمامها دون تذمر أو تململ ازاء ماتقول طالما التزمت صالح الوطن والشعب . ومن حقي ومن حق القارىء أن يمتلك ضمانات وليس مجرد وعود . واعذروني إذ الح فالوعود تبقى مرتبطة بارادة افراد أو برضاء افراد أما الضمانات فهى تكفل لنا ضوابط تحمي صحافة المعارضة من هذه الغضبة أو تلك . ولعل في هذه الضوابط خيرا لنا جميعا ليس لأنها تحمينا من لحظة غضب وإنما لانها تحمي حتى الحكم من قرار قد يتخذ في لحظة الغضب هذه ..

والكثير من المعتقلين افرج عنهم . ولكن قانون الطوارىء يبقى . ولسنا نرفض بالقطع منح ضمانات ضد الارهاب فلقد وقفنا ولم نزل ضد الحوار بالعنف والقنابل . ولكننا نتساءل أليس في القانون العام مايكفي من ضوابط رادعة . أما أن تظل حالة الطوارىء مشرعة ضد الجميع .. وتظل مستخدمة ضد كافة الاطراف أيضا — فلم يزل كثيرون من المعتقلين السياسيين ممن لم توجه لهم أو تقم حولهم شبهة اللجوء للارهاب .. لم يزالوا رهن الاعتقال — فهذا أمر لايتفق مع المنطق المطروح .

.. وبرغم هذا المناخ الجديد — وتدليلا على أنه غير كاف — نجد أن البعض يتجاسر فيعود وبأقصى سرعة إلى ممارسات الماضي التي استخدمت التشريع المتعجل اداة لفرض المزيد من القيود .. ولنأخذ كمثال مشروع قانون المحاماة الجديد الذي يحاول أن يتدخل بسطوة التشريع لفرض ارادة أحادية على ثلاثين ألفا من حماة القانون والمدافعين عنه ، فيهدر و«بالقانون» حقهم البسيط في تكوين تجمعهم النقابي وفق ارادتهم الحرة ودون تدخل من ارادة خارجية عنهم ..

فإذا ماتجهنا إلى ناحية اخرى من نواحي الحياة .. حيث الأزمة الاقتصادية الطاحنة تستبد بملايين المواطنين وتحرمهم من أبسط مستلزمات الانسان ، نجد

الدعوة للمؤتمر الاقتصادي . ولعله من المفيد أن تتلاقى اراء عدة ، ومتباينه بحثا عن مخرج من هذا المختنق ، ولعل بعض الايجابية قد أطلت من خلال اشراك عدد من المعارضين في هذا المؤتمر والاستماع إلى آرائهم وانتقاداتهم .. لكن ذلك المناخ يحتاج إلى خطى عملية تختط الطريق الصحيح الذي يكفل الخروج بالوطن من أزمته الاقتصادية في إطار تخطيط شامل يلعب فيه القطاع العام دوراً قياديا وحمايه الانتاج المحلي خاصا كان أو عاما من خطر المنافسة الاجنبية غير المشروعة وتحرير الجهاز المصرفي من التأثير الضار للبنوك الاجنبية ومحاصرة الانشطة الطفيلية .. وبدون اجراءات كهذه تبقى الأزمة وتبقى نتائجها المدمرة . ويصبح المؤتمر فكرة وقرارات مجرد صوت بغير صدى .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإننا نسوق كمثال يحتاج إلى وقفة ، ذلك الموقف الصامت الذي اخذته أجهزة الاعلام كافة من مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في الأيام الماضية في الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع . بل وتعدى الأمر إلى شن حملات ضد المؤتمر دون أن يعرف أحد ماذا دار فيه .

إن مقارنة سريعة بين الضجة الاعلامية الصاخبة للمؤتمر الاقتصادي الذي نظمته الحكومة والتجاهل التام لمؤتمر الاقتصاديين المصريين ليوضح لنا أن المناخ الجديد لم تلمس نسماته بعد أجهزة الاعلام .. ويبقى الفارق .. الواضح . فالاعلام مكرس باتجاه وحيد . وليس بامكانه أن يغير من طبيعته بمجرد نسمات مناخ جديد وإنما بتغيير يشمل الاطر والتوجهات والكوادر والعقلية وفوق هذا وذاك يكفل حرية اتخاذ الموقف والقرار للعاملين فيه دون خوف . ولنأت إلى مجال آخر .. وأخير في هذا المقال .

لقد أكد الرئيس حسني مبارك في أكثر من خطاب تمسك مصر أو بالدقة عودة مصر إلى مسار عدم الانحيار وأصراره على عدم قبول حل لا يقبله الفلسطينيون ومثل هذه التصريحات المتكررة خلقت مناخا مريحا لكن سحباً قاتمة لاتلبث أن تزاحم هذا المناخ .. مثل تلك التصريحات عن أمن الخليج . ولقد يكون مفيدا أن نهتم بأمن الخليج ولكن دون أن نتجاهل القضية الرئيسية والعدو الرئيسي دون أن

نستدرج إلى البحث عن أعداء وهميين بينما القنابل تتساقط بالفعل فوق رءوس الشعبين اللبناني والفلسطيني .. وهما أيضا شعبان عربيان وشقيقان .

واكتفي بما سبق من أمثلة .

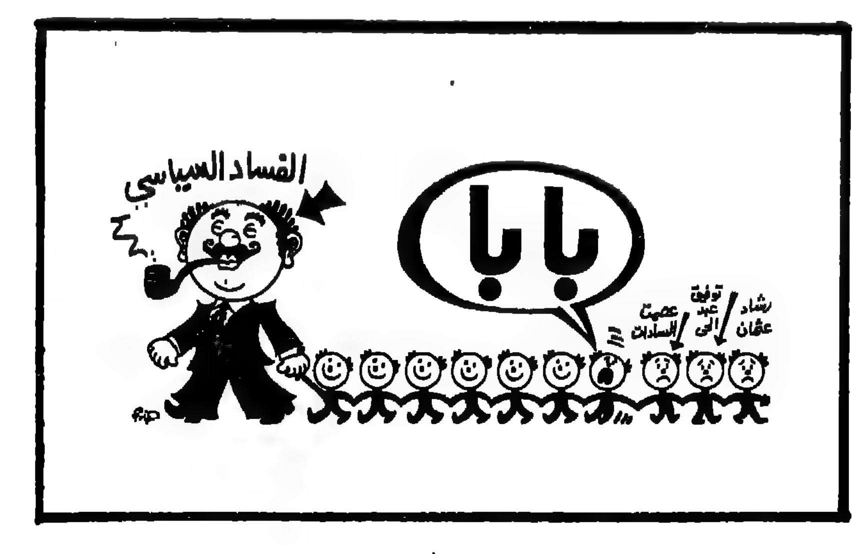
وباختصار فإن أصحاب المصلحة في التغيير يتعين اشراكهم في تحقيقه ، وبهم وحدهم يصحح التوازن لصالح عملية التغيير . وليس بالامكان اشراك الجماهير دون منحها حرية الحركة المنظمة ورفع القيود التي تراكمت فوق صدرها .

.. أخيرا أكرر ولنكرر معا دون ملل أن الأزمة الطاحنة لم تهبط علينا من السماء بل هي ثمرة مريرة لسياسات وممارسات أشد مرارة .

ولكي نخلص أعناقنا من الأزمة الخانقة يتعين علينا أن نغير وبشجاعة تلك الممارسات والمناهج .. ﴿ إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا مابأنفسهم ﴾ .

صدق الله العظيم

١٩/ ٥/ ١٩٨٢



تصدق إنى كنت فاهم إن جنوب أفريقيا بس ، هىّ اللى بتحكمها « الأقليه البيضاء » ؟!

إننى عارفه إن « أسره صغيره تساوى حياه أفضل » ، عشان كده قررت أعيش فى أسره صغيره جداً مكونه من نفسى وبس!

ورقة طلاق

حجازي

ملاحظات أولية على خطاب مبارك

□ افتتاحية □

في خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بمرور ٣٠ عاما على الثورة اشارات للقضية الفلسطينية وللغزو الاسرائيلي للبنان تستحق التنويه . فيحمل الخطاب ادانة واضحة لاسرائيل ، ولمسئوليتها في حصار بيروت . ويرفض كل محاولة لتقسيم لبنان . ويتمسك بأن القضية ليست قضية بيروت ، بل ايجاد حل لقضية فلسطين في كل أبعادها ، والاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره .

إلا أن الخطاب قد أورد مقدمات في موضوعات متعددة لم يرتب عليها نتائجها المنطقية والضروريه .

•

فإذا صح أن الأمن الداخلي «يدعو إلى الاطمئنان» ، فلم يعد هناك مايبرر استمرار الاحكام العرفيه ، وكان قد تقرر أصلا أن تستمر عاماً واحداً . وأوشك هذا العام على الانتهاء . وآن الأوان أن تفصح الدولة عن الترتيبات التي تجريها لانهاء هذا الاجراء الاستثنائي ، وتصفية قضية المعتقلات والمعتقلين .

إن إزالة كل قيد على الحريات العامة ليست ضرورة ليستقيم قول الدولة بأنها تتمسك بالديموقراطية وتعمل على تأكيدها ، بل هي شرط تحقيق الاهداف المعلنه بالخطاب في مجال الاقتصاد ، وبخاصة الدعوة إلى زيادة الانتاج ومشاركة الشعب في المراقبة على الاسعار .

وإذا صح أن النهوض بالاقتصاد المصري يحتاج إلى زيادة الانتاج ، والاخذ من القادر لاعطاء غير القادر ، وهو صحيح قطعا ، فليس من الممكن أن تستمر أنظمة الاستيراد على ماهي عليه ، ولا أن يستمر الانفتاح الاقتصادي دون ضبط أو تحديد . فحتى الآن ، لايمكن القول بأن الحكومة قد انجزت نتائج ملموسة في ملاحقه أوجه الفساد التي أصبحت تزكم الانوف ، ولا في كشف ومحاصرة أوجه النشاط الطفيلي . وهذا شرط لاغنى عنه حتى تثق الجماهير بأن الدعوة إلى زيادة الانتاج تتسم فعلا بالجدية .

وإذا صح أن مصر تلتزم بسياسة عدم الانحياز ، فلا يجوز أن تشوبها شبهة الانحياز لدولة عظمى ، أو لطرف ضد آخر في النزاعات الاقليمية ، فليس هناك مايحسم بأن موقف الادارة الاميركية من القضايا الملتهبة بالمنطقه موقف ايجابي يدعو إلى «الأمل والرجاء في المستقبل» . بل تتعدد الأدلة والشواهد على انحياز أميركا انحيازا مخجلا إلى جانب العدوان الاسرائيلي ، وضد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وليس حاسما في الخطاب الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، كما لم يرد به ذكر عن قضية القدس ودعاوي إسرائيل بشأنها . وليس محسوما أن مايجري في الصومال تهديد خارجي لتقف مصر دون تردد إلى جانب الحكومة الصومالية . ولاشك أن غزو إيران للعراق مرفوض تماماً كما كان احتلال العراق لأراضي إيرانيه مرفوضا . وليس من الممكن التوصل إلى تسوية في هذا النزاع مالم يكن موقف الدول العربية — ومصر من أهمها — واضحا في تأكيد الحقوق والمصالح المشروعة لكل من الطرفين .

«الاهالي»

الافتتاحية ٢٨ /٧/ ١٩٨٢

الدعم ليس تهمة

د . عثمان محمد عثمان

ثلاثة أسباب إضافية تدعو للاهتمام بالجانب الاقتصادي في حديث الرئيس مبارك بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو :
الأول : من الواضح أن المشكلة الاقتصادية تحتل مكانا بارزا في أولويات العمل .. وبغض النظر عن الاختلاف حول اعتبار قضايا الديموقراطية والحريات أو القضية الاقتصادية هي الأولى بالاهتمام ، فإن تركيز الرئيس على المشكلة الاقتصادية يعني أنها ستكون موضع اهتمام الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم وأن الفترة القادمة ربما تشهد العديد من السياسات والاجراءات الاقتصادية .

الثاني : أن الرئيس أكد من جديد على مبدأ هام في مواجهة المشكلة الاقتصادية حين قال إن المهم أن نتعرف على الأوضاع بصدق وأمانة ودون تزييف أو مبالغة وبعد ذلك نطرحها على بساط البحث بأسلوب علمي وبروح المشاركة الكاملة من جميع أبناء الشعب لأن البلد بلدنا جميعاً ..

الثالث : وهو الأهم أنه للمرة الأولى يتكلم رئيس الجمهورية بالتفصيل عن المشكلة الاقتصادية كما يراها ، بل إنه خرج عن النص المكتوب بما يوحي بالقناعة بهذه الرؤية .

خطران محتملان

وأول ما يلفت النظر في عرض الرئيس للمشكلة الاقتصادية وأبعادها ، أنه اظهر تأثرا شديدا بوجهة نظر الحكومة الحالية وسياساتها . وربما لم يكن الأمر مستغربا أو أن رئيس الجمهورية كان رئيسا للحكومة أيضا ، وهو ماكان يحدث في بعض الفترات في مصر ومالا نرجوه أن يقع ثانية ، أو أن السياسة الاقتصادية للحكومة تحظى بالقبول العام والاجماع من كافة فئات الشعب وهو مالا نعتقده ومن حق الرئيس بطبيعة الحال أن يطرح مايراه من آراء وأفكار حول المسألة الاقتصادية ، ولكن انحيازه في الرأى المعلن لسياسة الحكومة واجراءاتها بل وأراء رجالها ومستشاريها ينطوي على خطرين :

(١) أنه يعطي لهذه السياسة ووجهة النظر شرعية أبعد مدى مما تحوزه الحكومة كسلطة تنفيذية ، تستمدها من شرعية الرئاسة في مواجهة السلطات الأخرى .

(٢) أنه حينما تتغير الحكومة ــ لأى سبب ــ فقد لايكون ممكنا مراجعة السياسة الاقتصادية مالم نتأكد من التوجيهات الجديدة لرئيس الجمهورية . الأمر الذي يعرقل صياغة السياسة الحكومية ويلقي بعبء على الرئيس هو في حل منه .

المسئولية الاجتماعية للدولة

وهناك جوانب كثيرة في عرض رئيس الجمهورية للمشكلة الاقتصادية تستحق المناقشة . ولكننا سنشير إلى بعض الملاحظات العامة التي تتعلق بما أطلق عليه الحقائق الأساسية التي اعتبرها مبارك ضروريه لسلامة التقييم وللخروج من التجربة بالدروس المستفادة .

○ هناك تأكيد على أن الدولة ملتزمة بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب وضع الأسس الكفيلة بتطوير القطاع العام ورفع مستوى الاداء فيه . والأمر الايجابي الهام هو أنه في مواجهة مسلك القطاع الخاص الذي مازال ــ حسب كلام رئيس الجمهورية ــ يتسم بالاحجام والتردد أكد الرئيس على حق الدولة بل من واجبها أن

تفرق بين النشاط الانتاجي الذي يعود بالفائدة على الافراد والجماعات وبين العمل التجاري البحت الذي تقتصر فائدته على فئه محدودة . وفي تقديرنا فإنه إذا كان على الحكومة أن تستوحي توجيهات رئيس الجمهورية ومصالح البلاد العليا والفئات الشعبية الواسعة ، فلابد من ترجمة ذلك إلى قوانين واجراءات تستهدف تشجيع القطاع الخاص الوطني المنتج والقضاء على الأنشطة الطفيلية المستغلة .

○ لاندري لماذا الضيق بالتزام الدولة بمسئولياتها الاجتماعية ؟ ولمصلحة من ؟! فليس صحيحا على الاطلاق أن مواجهة المشكلة الاقتصادية كان يمكن أن تكون أهون وأيسر ما لم يكن هناك بعد اجتماعي لمسئولية الدولة ، بحجة أن التخلي عن هذه المسئولية يمكن من تطبيق الحلول التي تتفق مع النظريات الاقتصادية بصرف النظر عن تكلفتها الاجتماعية والاعباء التي تترتب على الجماهير . وربما توجد مثل هذه النظريات في الكتب . ولكننا لانعرف بلدا يطبق « نظرية اقتصادية » تتجاهل التكلفة الاجتماعية للحلول التي تقترحها . وفي مصر فإن تاريخ المسئولية الاجتماعية للدولة طويل ، ولكنه في ظل ثورة يوليو كان أحد المكاسب التي ناضل من أجلها الشعب وحققتها الثورة . ولا يمكن فصل هذه المسئولية عن حق الدولة في الحصول على موارد المجتمع من ايرادات القناة والبترول وفائض شركات القطاع العام أن الدولة تقوم نيابة عن المجتمع بتحصيل هذه الموارد لانفاقها في أوجه النفع العام وأولها تحسين مستوى معيشة غالبية الشعب .

والقول بأن تخلي الدولة عن بعض مسئولياتها الاجتماعية يخفف عبء المشكلة الاقتصادية قد يدفع الحكومة — يوما — إلى القول ولماذا لا نأخذ بالايسر و١٨ و ١٩ يناير ليست عقدة أمام الحكومة المصرية الحالية أو القادمة ولكنها مثال لاختلال التوازن بين الحق والمسئولية التي على الدولة أن تتحملها .

المطلوب : عدالة توزيع الاعباء

○ وترتبط بهذه النقطة قضية الدعم . فعلى الرغم من أن الحكومة ورئيس الجمهورية يؤكدون على عدم الغاء الدعم في الموازنة الحالية ، إلا أن الافاضة في

بيان تطور أرقام الدعم وربطه بعجز ميزانية الحكومة يحمل في طياته الاستهجان اعتباره عبئا ثقيلا يتوجب التخلص منه . كما يوحي بأن صميم المشكلة الاقتصادية هو هذا العجز الذي يرجع إلى الدعم . وكلا الأمرين غير مبرر . فكما قال الرئيس مبارك : «هل بقية الشعب الـ ٤٠ مليون قادر أنه يشتري رغيف العيش بـ ٤ صاغ . مش ممكن» .

وأشارة رئيس الجمهورية إلى الاقتراح بالغاء الدعم وإلى خطورة عجز الموازنة شجع انصار هذه الاراء باعادة طرحها على الرأى العام مع تدعيمها بالايحاء بتفهم الرئيس لوجهة نظرهم وربما تأييدها . فعلى الفور خرجت جمهورية الخميس وأهرام الجمعة الماضيين تطالبان بالغاء الدعم ، وليقول الأستاذ إبراهيم نافع . إن كل هذه الأموال تذهب إلى «بالوعة» الدعم التي تلتهم الايرادات ويؤكد على أن دعم الخبز يستنزف أموال قناة السويس والبترول ويؤثر على جهود التنمية (كذا !!) ولا ندري لماذا لانقول بأن الدعم تم تغطيته بالضرائب التي لايزال يدفع معظمها الكادحين ، وأن حصيلة الضرائب على الدخول المرتفعة يجب أن تزيد لتواجه نفقات الدولة في الأغراض المختلفة أن هذه المقارنة وحدها هى المفهومه اقتصاديا والمطلوبة اجتماعيا ولانريد هنا أن نناقش بالتفصيل مسألة الدعم . ولكننا كنا نتوقع ــ ولازلنا نطالب . أن يطلب رئيس الجمهورية ــ من الحكومة أن تضع من السياسات مايكفل عدالة توزيع الأعباء العامة ، ورفع الدعم عن أمثال ممن صرخوا ــ فيما يبدو ــ أمام الرئيس بأنهم يقدرون على دفع ٤ قروش وأكثر في الرغيف ، وفرض الضرائب على من يحققون الارباح الطائلة . وما يحقق زيادة الانتاج الوطني للقطاع العام الذي لازال يواجه القيود والمعوقات .

التنمية المستقلة : هى الهدف

○ وقد لاتفوت ملاحظة أساسية طرحتها إشارة رئيس الجمهورية إلى حجم الديون الخارجية المتضخم . أن هذا الخطاب جاء في مناسبة الاحتفال بذكرى الثورة التي كان أبرز ماناضلت من أجله هو تحقيق الاستقلال . الاقتصادي .

وليس فقط تزايد حجم الديون مما يهدد هذا الاستقلال ، ولكن قضية التنمية بأسرها يجب أن تتوجه إلى التخلص من التبعية للاقتصاد العالمي وبناء الاقتصاد الوطني المستقل (ولا نقصد المنعزل) وبقدر ما لم يكن ذلك مستحيلا في ظل ثورة يوليو فإنه ليس مجرد حلم لاستعادة الثورة مسيرتها . وسيبقى اصلاح المسار الاقتصادي أو زيادة الانتاج والانتاجية .. أو غيره مجرد سياسات جزئية مبتورة ما لم تستهدف تحقيق التنمية المستقلة . وذلك هو الدرس الاساسي لتجربة ثورة يوليو .

٤ أغسطس ١٩٨٢





ح اعمل ايه يا اختى ..
عنده عشر سنين ولسه
معرفش
امشى.
لوحده
حزب
الحكومة

أمريكا .. أم أصحاب القضية ؟

□ افتتاحية □

في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بالخرطوم الرئيس حسني مبارك مع الرئيس السوداني جعفر نميري ، في طريق عودته في الزيارة (الخاصة) التي قام بها (لقابوس) .. فاجأ رئيس الجمهورية الجميع بتصريح قال فيه .. «من غير أميركا لاتحل القضية وأن الرئيس السادات كان يقول إن ٩٩ في المائة من أوراق القضية في يد أميركا . وأنا أقول إنها الآن مائة في المائة ..» !! معلنا بذلك التمسك بتلك المقولة التي تجسد السياسة التي قادت من خلال حكم السادات إلى الكارثة العربية التي نعيشها اليوم .

ومصدر المفاجأة في هذا التصريح ، إنه يأتي مخيبا لآمال تفتحت لدى البعض من ممارسة مختلفة للسياسات الخارجية المصرية ، نتيجة لبعض التصريحات والمواقف خلال الاسابيع الأخيرة خاصة من الرئيس حسني مبارك . والاشد غرابة ، أن يعلن مثل هذا الكلام في الوقت الذي تمارس أميركا دورها المعادي للأمة العربية .

ويتجاهل التصريح تماما القوة صاحبة القدرة على حل المشكلة ، وهى شعوب (وحكومات) المنطقة ، فهى صاحبة المصلحة والمسئولية والدور الأساسي وإنكار ذلك نظريا وعمليا ، واعطاء أميركا ١٠٠٪ من أوراق القضية ، يعني أننا لسنا في حاجة إلى موقف عربي موحد أو تحرك دولي مساند لحقوقنا ، وليس لنا دور أو مسئولية.. ولكن ماتملكه هو التعامل من خلال أميركا والقبول بالشروط والحلول الاميركية ، التي خبرناها وعرفناها جيدا .. ونتيجتها الوحيدة الخضوع لواشنطون بلا قيد أو شرط ومن ثم الخضوع لحليفتها الاستراتيجية إسرائيل .

والتصريح يتناقض مع القول بسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تقول الحكومة والرئيس إنها حجر الزاوية في سياستنا الخارجية ومما يؤكد الخروج على هذه السياسة الرحلة التي أعلن عن اعتزام الرئيس خلالها زيارة ٨ من دول العالم . فالزيارة تتجاهل الهند أكبر وأهم دول عدم الانحياز في اسيا . وتتجاهل ايضا الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية باعتبارهم نصف العالم .

لقد قال الرئيس مبارك في نفس المؤتمر الصحفي إن أعداءنا لايريدون للأمة العربية أن تتوحد . ولم يسم هؤلاء الاعداء . ومن جانبنا فنحن نعرف استنادا إلى التجربة التاريخية والواقع الذي نعيشه الآن أن أعداءنا هم أميركا وإسرائيل والصهيونية . ومن حقنا أن نطالب رئيس الجمهورية أن يحدد من هم هؤلاء الاعداء من وجهة نظره لنعرف معا .. هل ١٠٠٪ من أوراق الحل في يد أمريكا بالفعل .. أم أن ١٠٠٪ من مسئولية العدوان ومشاكل أمتنا وشعبنا يقع على عاتق أميركا !

الاهالي

الافتتاحية ١٨ اغسطس ١٩٨٢

خطاب مفتوح إلى الرئيس مبارك :

دكتاتورية الأقليه . . وديمقراطية الأغلبيه

خالد محيي الدين

منذ مايقرب من عام انتخب حسني مبارك رئيساً للجمهورية ورغم نقاط الخلاف ــ بدرجات متفاوته ــ بينه وبين المعارضة ، فقد اتفقت أطرافها المختلفة على وجود أساس للحوار والاتفاق مع الرئيس ، حول قضية الديمقراطية .

كان درس ٦ أكتوبر ــ والمفروض أن الجميع قد وعاه حاكما ومحكوما ــ قاطعا في تأكيد فساد استناد الحاكم للأوضاع والقوانين غير الديمقراطية ، واعتماده على استقرار مزعوم للحكم ، تحمته وسداه أجهزة القمع والعسف والسجون والمعتقلات والقوانين المقيدة للحريات ، ومصادرة الصحف والآراء المعارضة وحصار الاحزاب الشرعية ..

كذلك فقد بدأ الرئيس حسني مبارك ممارسته لمسئولياته كرئيس للجمهورية بعدد من القرارات والاجراءات رجحت هذا الفهم . منها على سبيل المثال ، قرارات الافراج عن المعتقلين طبقا لاجراءات سبتمبر ٨١ غير الدستورية ،

والافراجات المتوالية عن المعتقلين طبقا لقانون الطوارىء واستخدام لغة جديدة الحوار مع المعارضة تسعى للتشاور والحوار بدلا من الاتهامات المتكررة بالخ العمالة والالحاد ، وصدور قرارات بعودة غالبية أساتذة الجامعات والصحف الذين نقلوا في حملة سبتمبر إلى أعمالهم ، ورفع الحظر عن صدور صح الاحزاب المعارضة ، وصدور الشعب والأهالي بالفعل ..

ورغم وجود مواقف أخرى تتناقض مع هذه الممارسات ، فإن المناخ بص عامة جعل المعارضة تعتقد أن هناك امكانية لحوار صحي حول قضية الديمقراطية وبينها وبين مؤسسة الرئاسة .. كمدخل للتغيير الشامل الذي تفرضه الأز الطاحنة التي تمسك بخناق المجتمع .

وحددت المعارضه المصرية ، ومن بينها التجمع ، مجموعة من المطالب للوصول إلى تحقيق الحد الأدنى للحياة الديمقراطية في مصر ، من أهمها :

- الغاء حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات .

- الافراج عن المعتقلين « قدامى وجدد » ووقف حملات القبض البوليسية الت تتشح بغطاء واه من القانون .

- الغاء العزل السياسي واسقاط كل القضايا السياسية قبل ٦ اكتو ١٩٨١ ، وحفظ كافة التحقيقات في القضايا السياسية والغاء كافة الاحك الصادرة من محاكم استثنائية قبل ذلك التاريخ .

- تحقيق استقلال حقيقي للقضاء بالغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية وم حصانه القضاة إلى النيابة العامة .

- الغاء قانون الأحزاب وإقرار حق كل القوى السياسية والطبقات في إقام احزابها المستقلة دون قيد أو شرط عدا تلك التي تقوم على التمييز العنصري أو الارهاب المسلح .

○ اقرار حق المواطنين في اعتناق الافكار والتعبير عنها ، والانتماء للاحزاب وحق الاجتماع والتظاهر والاضراب السلمي .

○ وضع القوانين والقواعد الكفيلة برفع يد الادارة عن الانتخابات العامة لوقف التدخل والتزوير .

○ اعادة تنظيم الصحافة وأجهزة الاعلام ، بما يضمن حقوقا متساوية في النشر لكل الاحزاب والآراء بالصحف القائمة والاذاعة والتليفزيون وحق كل الأحزاب في اصدار صحفها ، مع الغاء كافة أشكال الرقابة المباشرة المقنعه .

○ إعادة مجلس نقابة المحامين الشرعي لممارسة مسئولياته وتأكيد ضمانات وحرية واستقلال الحركة النقابية عماليه ومهنية .

وتحركت قوى المعارضة في نطاق الشرعية القانونية القائمة ، وهى شرعيه تكبلها القيود والقوانين المقيدة للحريات وغير الدستورية ، لفتح حوار حول هذه المطالب وكسب الرأى العام لها . ومحاولة تحقيقها في الواقع .

وكنا ندرك من البداية صعوبة معركة الديمقراطية ، ومدى عنف وشراسة القوى التي لاتريد لمصر أى قدر من الديمقراطية والحرية .

وقد شهدت الاشهر القليلة الماضية تحركا سافرا من القوى المعادية للديمقرطية في الحكومة والحزب الوطني «الديمقراطي» وصحفهم .

○ فزيفت في وضح النهار الانتخابات العامة في تلبانة وميناء البصل ، واستخدم العنف لفرض مرشح الحزب الوطني على جماهير الناخبين .

○ وأصرت الحكومة على أن تحكم بالاحكام العرفية (العسكرية) ، عن طريق الاعلان عن الاتجاه إلى مد العمل بحالة الطوارىء التي تنتهي مدتها في ٧ أكتوبر القادم .

○ وبدأت الجوقة المعروفة حملتها ضد المعارضة وضد حزب التجمع بالذات ، تتهم وتهدد وتلوح بمذبحة الديمقراطية في سبتمبر ١٩٨١ . واتهمنا في هذه الحملة ..

« بالرخص والاسترزاق » وأننا « بلا قومية ولا دين ولا وطن » وبأننا « نفعيون وشرهون ومنحلون ورجس ونجاسة » !!

ورغم خطورة هذا التحرك وبشاعته .. فهو أمر مفهوم ومتوقع من قوى اعتادت ظلام الدكتاتورية ، وارتكاب كل شيء وأى شيء بلا حساب ولا عقاب .. قوى تعرف أن الديمقراطية نور ساطع يزيح الستار الذي أخفى ماارتكبوه في حق هذا الوطن وأهله . فأصحاب المصالح غير المشروعة والمكاسب الطفيلية والسلطات المطلقة والمطبلون والمزمرون للحاكم أى حاكم ، لابد أن يدافعوا عن أنفسهم ولو بالعنف .

ولكن مايستحق التوقف أمامه طويلا ومايثير قلق كل القوى الوطنية الحريصة على التقدم على طريق الديمقراطية والتحضر وحقوق الانسان .. هو مافاجأنا به السيد رئيس الجمهورية في خطابه الأخير ختاما لجلسات المؤتمر الثالث للحزب الوطني الديمقراطي .

فلأول مرة منذ تحمل المسئولية ، يتناول الرئيس حسني مبارك قضية الديمقراطية بمنهج ولغة تعيد للاذهان صورة عشناها في سبتمبر ٨١ وماقبله .

ومن حقنا ، بل ومن واجبنا ، أن نطرح على الجميع .. قوى المعارضة والحزب الحاكم ورئاسة الدولة .. رأينا في هذا الجديد الذي يوشك أن يمسك بخناقنا جميعا .

○○ لقد اتهم رئيس الجمهورية المعارضة بأنها تسعى إلى فرض الرأى على الآخرين حسب الهوى والغرض . وأن تلك هى أعتى صور الدكتاتورية .. دكتاتوريه الأقلية « الجائرة الباغية » !!

وليسمح لنا السيد رئيس الجمهورية أن نتساءل ، كيف تمارس الأقلية دكتاتوريتها ؟! نعم العالم كله يعرف دكتاتوريه الأقلية عندما تحتكر أقلية سياسية أو اجتماعية أو طائفية السلطة ، فتسخر أجهزة الدولة واعلامها وأجهزة القمع فيها لمصلحتها وضد الأغلبية الشعبية لتفرض رأيها وتحقق مصالحها الخاصة . ولكن كيف تستطيع أقلية معارضة ـــ ولنتجاوز مؤقتا عن مدى صحة وصف المعارضة

في مصر بالاقلية والحكومة بالاغلبية ، وكيف صنعت هذه الاغلبية كيف تستطيع الأغلبية أن تفرض رأيها وتمارس الدكتاتورية في مواجهة حزب يحتكر الحكومة ومجلس الشعب والمجالس المحلية والخدمات والجيش والشرطة والصحافة والاذاعة والتليفزيون .

وهل التعبير بالرأى في صحف المعارضة وعدد صفحاتها مجتمعة لايزيد أسبوعيا على ٢٦ صفحة ، بينما يتجاوز عدد صفحات الصحف الحكومية أسبوعيا ٣٠٠ صفحة غير المجلات الاسبوعيه والاذاعة والتليفزيون .. هو دكتاتورية الاقلية ؟! .

ولنفترض جدلا أن مايكتب في بعض صحف المعارضة « بعيد عن الموضوعية ويتسم بالتهويل والمبالغة في تصيد الاخطاء واهدار التوازن بين الايجابيات والسلبيات واختلاق الحملات في موضوعات ليست واردة في الوعى الشعبي العام » وهى اتهامات غير صحيحة اطلاقا ..

فهل الشعب المصري الذي تحاصره أجهزة الاعلام الحكومية ، عاجز عن اكتشاف الحقيقة والاعراض عن هؤلاء البعيدين عن الموضوعية وليس لهم من سلاح إلا الكلمة .. أم أن شعب مصر لازال قاصرا غير رشيد ويحتاج إلى أوصياء عليه ؟!

○ ويتهمنا الرئيس حسني مبارك بأن النقد تحول على يد المعارضة إلى « مهاترة وافتراء وقلب للحقائق وتزييف للأوضاع » .

ونحن لانفترض أن الرئيس يقرأ كل مايكتب في صحف المعارضة أو صحف التأييد . فلا مسئولياته ولا وقته يسمح بمثل هذه المتابعة الدقيقه للصحافة ، ولكن يبدو أن بعض المسئولين عن وضع الحقائق أمام رئيس الدولة يفتقرون إلى الدقة أو يحكمهم الغرض .

فلم تنشر صحف المعارضة بصفة عامة ، والأهالي بصفة خاصة مايمكن تحت أى منطق كان أن يندرج في نطاق المهاترات والافتراء وقلب الحقائق وتزييف الأوضاع . ومن باب أولى لم يصدر عن الحزب بيان أو موقف يمكن أن تنطبق عليه هذه الأوصاف .

وأرجو من الذين ينقلون إلى رئيس الدولة هذه التقارير غير الصحيحة ، تطو
أو بحكم عملهم ، أن يتفضلوا علينا بأدلة لما يدعون . وقد سبق أن اتهمت الأها
في عام ١٩٧٨ بما هو أبشع من ذلك ، وصودرت ١١ مرة متتالية ، ثم مض
الأيام فإذا بالذين اتهموا الأهالي ، يجدون أنفسهم مضطرين إلى تبني الكثير مما قال
عام ١٩٧٨ .

ومع ذلك وحتى إذا افترضنا جدلا أن هناك ممارسة من هذا النوع هنا
هناك . فصحافة السلطة رسمية وحزبية قادرة على دحضها . والقوانين القائمة
مصر والخاصة بالصحافة والنشر ، وهى قوانين لامثيل لها في أى بلد في العالم كفي
بالامساك بتلابيب الفاعلين .. وهناك في قانون نقابة الصحفيين وقانون تنظ
الصحافة وقانون العقوبات والطوارىء وما سمى بقانون حماية الجبهة الداخا
وقانون حماية القيم من العيب وقانون المطبوعات أكثر من ٤٠ مادة تعاق
الصحفي ، بدءا من الانذار والمنع من مزاولة المهنة والشطب من الجدول ، وصو
إلى الحبس والسجن .

○ ويقول رئيس الجمهورية إننا نتحدث عن المشاكل والمعوقات دون
نكلف أنفسنا مشقة البحث عن الحلول وعناء التفكير في البدائل والخيارات

وليسمح لي السيد الرئيس أن ألفت نظره والمواطنين معنا ، إلى أن برنامج حز
«التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» الصادر في إبريل ١٩٨٠ يتضمن أطارا عا
لحلول بديلة لكل الأزمات والمشاكل التي تمسك بخناق المجتمع المصري .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالتقرير الاقتصادي الذي أعده حزب التج
وقدمه للمؤتمر الاقتصادي ونشره ، يتضمن حلولا عملية للمشاكل الاقتصاد
والكثير من المشاكل الجماهيرية ، وهى حلول للمدى البعيد تتطابق مع برنامج حز
الذي نؤمن به حقا ، وحلول على المدى القصير لترشيد الاقتصاد الوطني في إ
النظام الرأسمالي القائم ، واقتراحات محددة لحل قضايا الدعم وترشيد الاستهلا
وترشيد الاستيراد والاسكان والقطاع العام والقطاع الخاص .

وقد نشرت الأهالي كل هذه الاقتراحات والحلول البديلة لعلاج المشاكل . كما طرحت عديد من القضايا الأخرى والخطوط العريضة لعلاجها ، مثل الدواء والاسعار وتوريد الأرز ومشاكل زراعة الفاكهة ، واستقلال القضاء .. الخ .. ومازال في جعبتنا الكثير الذي سيطرح على صفحات الأهالي وفي مختلف أدبيات الحزب .

○ ويصل رئيس الجمهورية في خطابه إلى حد التلويح بوضع الضوابط وفرض القيود على الديمقراطية .

أية ضوابط ؟! وأية قيود ؟! ألا يكفي هذه الترسانة التشريعية المقيدة للحريات .. ؟! ألا تكفي الضوابط والقيود التي فرضت علينا باسم تعميق الديمقراطية في ظل رئيس الجمهورية السابق ، وأدت عمليا إلى تجريم العمل السياسي الشرعي ، وجعل التصدي للعمل العام مخاطرة محفوفه بمخاطر جمة ، مما دفع قطاعات واسعة من المواطنين إلى اختيار السلبية ؟!

حقيقة لم نكن نتوقع ، أن تعود لغة الوعيد والتهديد لتطل برأسها مرة أخرى ، وتسمم المناخ السياسي .. تلك اللغة التي تلغى أى أمكانية للحوار والنقاش ..

○ ثم يمضي الرئيس قائلا .. إن الأخطار التي تهددنا لا تفرق بين مؤيد ومعارض بل إنها تستهدف المجتمع المصري بكل مكوناته ومقوماته وتريد الاطاحة بقيمه ومقدساته وتسعى إلى قلب نظامه ..

وليس جديدا القول بأن هذه الاخطار إنما هى نتيجة لغياب الديمقراطية وفرض الضوابط والقيود ، ومنع قوى سياسية واجتماعية موجودة في المجتمع المصري ولها جذورها ، من حق التنظيم والعمل الديمقراطي وسد كل القنوات الشرعية أمامها .. فالعنف والارهاب لا يتحول إلى خطر يهدد المجتمع وأمنه واستقراره ، إلا في ظل غياب الديمقراطية ، وفرض الضوابط والقيود ، واعتماد الدولة للعنف والقهر وقوانين الطوارىء .

والرد الوحيد على هذه الاخطار هو بالديمقراطية ومزيد من الديمقراطية بقيت

ملاحظة أخيرة حول ماقيل من أن قانون الطوارىء لم ولن يستخدم ضد السياسيين وأن المقصود به هو الجماعات الإرهابية فحسب .

وبداية فالقانون قد استخدم بالفعل ويستخدم حاليا ضد السياسيين ، سواء من أحزاب المعارضة أو التيارات اليسارية أو التيار السياسي الاسلامي والمسيحي . ولايمكن في العمل السياسي الاعتماد على وعود ، وإنما الذي يحكم العمل السياسي هى نصوص القوانين التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم .. ولنذكر معا ماقاله فقيه أميركي رافضا لفكرة أن تشريع أو اجراء مايمكن أن يوجه ضد فئة أو تيار بعينه دون الآخرين .. «لم نخترع حتى الآن البندقية التي تقتل الذئب المتنكر في ثوب الحمل ، ولا تقتل الحمل ذاته» ..

فأما الحديث عن أن الخلافات في الرأى ــ مهما اشتدت ــ يمكن أن تؤثر على الانتاج ، فإن التجربة تثبت أنه كلما انتصرت الديمقراطية وتعددت الآراء والاختلافات كلما ازداد احساس المواطن بالانتماء ومن ثم ازداد قدرة على العمل والانتاج . وفقنا الله جميعا إلى سواء السبيل ، وحمى الله مصر من أعداء الديمقراطية الخائفين من نورها الساطع . وكل عام وأمتنا العربية بخير .

الافتتاحيه ٢٩ /٩/ ١٩٨٢



نحترم الرئيس ونختلف معه

فيليب جلاب

الاختلاف مع السيد رئيس الجمهورية ليس من قبيل التهور ولا حتى من قبيل الشجاعة ، خاصة بعد أن انتهى عهد الرؤساء مدعى النبوة وأصحاب الذوات المصونة التي لايجب أن تمس .

وليس من قبيل النفاق من جهة أخرى أن نقول إن الرئيس محمد حسني مبارك يتمتع باحترامنا رغم خلافنا أو اختلافنا مع بعض سياساته . وهو يتمتع باحترامنا ليس لمجرد كونه رئيسا للدولة ، فقد كان الملك فاروق وبعض الرؤساء على رأس الدولة ولم يتمتعوا باحترام أحد .

لكننا نحترم محمد حسين مبارك كجندي قاتل ببطولة دفاعا عن الوطن أولا ، ثم كرئيس أعاد إلى مقعد الرئاسة المصرية الاحترام والنزاهة والجديه والبساطة التي افتقدناها طويلا .

واحترامنا للسيد الرئيس يحتم علينا أن نصارحه بخلافنا معه حول بعض ماجاء في خطابه الأخير في المؤتمر القومي للحزب الوطني من عبارات حادة قيل إنها موجهة إلى المعارضة .

وليس الخلاف بالدرجة الأولى حول «حدة العبارات» . فمن حق الحكومة والمعارضه في مصر وفي غير مصر أن تتبادل أحيانا بعض العبارات الحادة إذا دعت الضرورة إلى ذلك . وبعض الذين يطالبوننا من كتاب ورجال الحزب الحاكم بأن نقتفي آثار المعارضة الاسرائيلية بحجة أن تلك المعارضة تؤيد الحكومة فيما يسمى «بالقضايا القومية» لابد أن يراجعوا أنفسهم بعد أن سمعوا وقرأوا عن الاتهامات بين المعارضة والحكومة التي تصل إلى حد «الخيانة» والعماله . حول الموقف من غزو لبنان ، رغم أن الجيش الاسرائيلي يحارب خارج (حدوده) .

لكن القضية الاخطر التي تثير الانزعاج هي المعلومات التي بنى الرئيس عليها تصريحاته الأخيرة وليس مطلوبا من أى رئيس للجمهورية أن يكون لديه الوقت لكي يتابع بدقة مايثار من حملات أو اتهامات في صحف المعارضة والحكومه . لكن يفترض أن يكون القائمون على تزويد الرئيس بهذه المعلومات على قدر من الكفاءه والموضوعية لا تسمح بأى خطأ قد يؤثر في نوع القرار الذي يتخذ بناء على هذه المعلومات .

ومن هذه الزاوية نحن نطعن في صحة المعلومات التي قدمت إلى الرئيس ولدينا كل الوثائق . فالصحف الرسميه وصحف حزب الحكومة تتناول المعارضين من قبل صدور (الشعب والأهالي) ومن بعد صدورهما وإلى اليوم بعبارات من بينها بالحرف الواحد إنهم كفره وملحدون وخونة باعوا وطنهم وباعوا دينهم ، ويتلقون التعليمات والأموال من الخارج ، ومنذ أسابيع وصف أحد السادة الوزراء حزبه بأنه كالجمل وأحزاب المعارضة بأنها كالحمار ولم يحدث أن ردت صحيفة معارضة بنفس المستوى أو بنفس الالفاظ رغم أن البادىء دائما كان حزب الحكومة .

ونحن نعتقد أن عجز بعض قيادات الحزب الوطني عن العمل الحزبي والجماهيري العام يدفعها دائما إلى اللجوء إلى سلطة اتخاذ القرارات برغم أن المعارضة تفسد الممارسة الديموقراطية وتؤكد الحاجة إلى «ضوابط واجراءات» وهذه هي النصيحة الثانية التي ترتبت على الأولى مما دفع السيد الرئيس إلى وصف المعارضة بأنها «الأقليه الجائرة الباغيه» التي تحاول فرض آرائها بالديكتاتورية وتزور الحقائق وتفسد الممارسة الديموقراطية ..

وخلافنا في هذا الشأن يقوم على حقيقة مؤكدة وهى أن الأقلية التي يملك كل حزب منها صحيفة واحدة اسبوعية لاتستطيع أن تفرض رأيها بالقوة على الأغلبية التي تملك كل الصحف اليومية والاسبوعية والشهرية والتليفزيون والاذاعة وكل أجهزة الدولة ، إلا إذا نجحت «الاقليه» في الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة أو بتزوير الانتخابات والحصول على غالبية المقاعد ! ولاشك أن سيادة الرئيس يتفق معنا في أن المعارضة بريئة تماما من هذين الاتهامين .

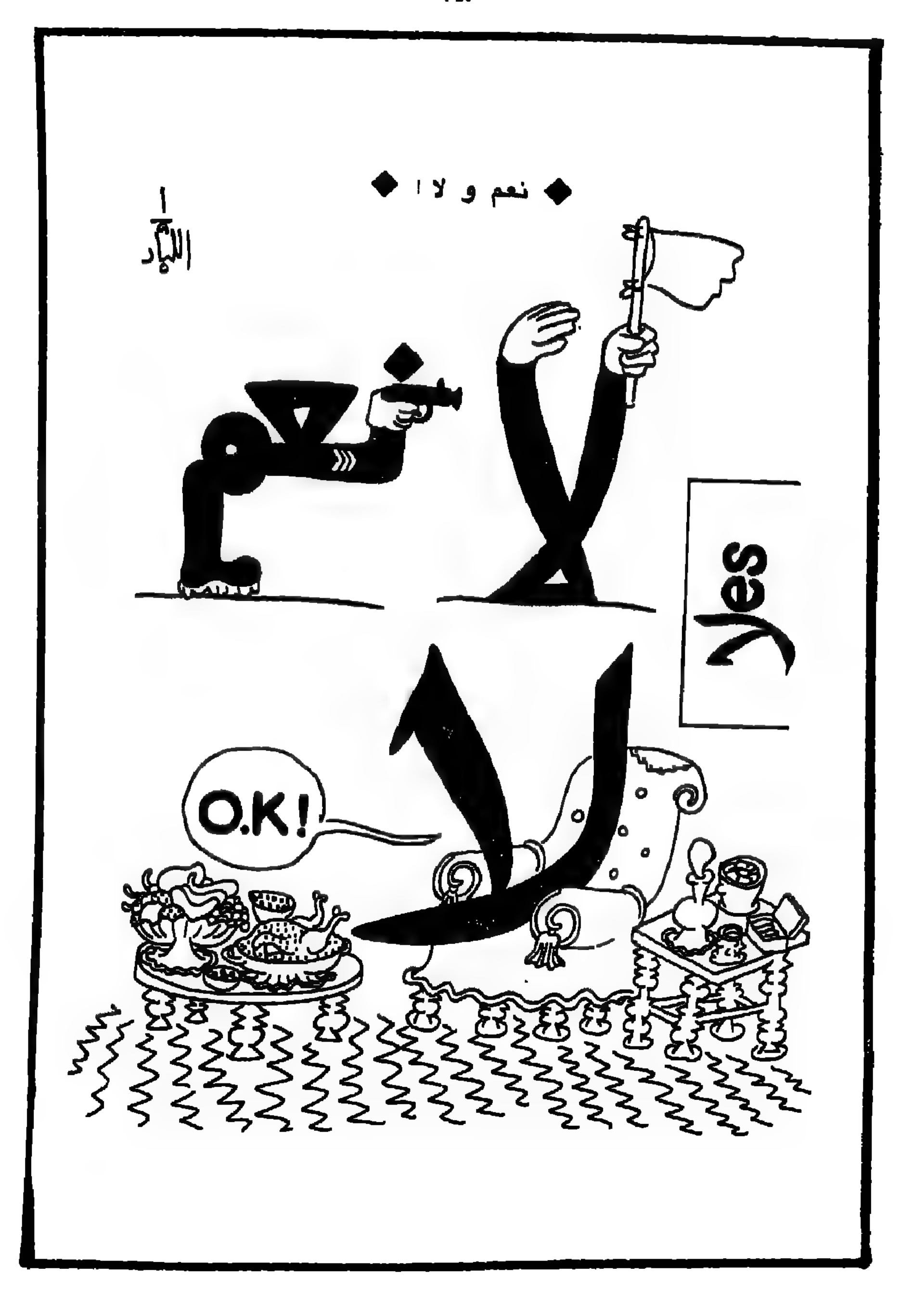
يبقى بعدئذ أن المعارضة تخطىء نعم تخطىء أحياناً بالتأكيد .. لكن كم مرة تخطىء الحكومة وحزب الحكومة وصحف الحكومة ؟ ولماذا لايكون القانون هو الفيصل ؟ القانون الطبيعي لا الاستثنائي أو العرفي !

إن حزباً يقول إنه يتمتع بحوالي ٩٨٪ من أصوات الشعب المصري ويمسك بكل أدوات السلطة بين يديه ثم يطلب من رئيس الجمهورية حمايته من المعارضة (الأقلية !) لابد أن يعاد النظر في قياداته وتنظيماته وسياساته ونحن لا نطلب من السيد الرئيس أن يتولى بنفسه هذه المهمة فمازال . مطلبنا الملح هو أن يتخلى حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وأن يظل رئيسا لكل المصريين .. المؤيدين والمعارضين !

أما الحزب الوطني الحاكم فليته يعود إلى وضعة الحقيقي كمعارض لرئيس الجمهورية على الأقل «ليستمتع» بديكتاتورية وبغى الاقلية المعارضة ضد الاغلبية الحاكمة !

١٩٨٢/ ٨/ ٢٩




نعم و لا
Yes
O.K!
اللباد

البرنامج الذي مازال مطروحا

□ افتتاحية □

في ١٤ اكتوبر ١٩٨١ ، أصبح حسني مبارك رئيسا للجمهورية بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب ، وفي هذا اليوم ألقى بأول خطاب رسمي له أمام المجلس . ورغم تأكيده القاطع في هذا الخطاب الالتزام بسياسة سلفه ، إلا أن عددا هاما من النقاط والمقولات التي وردت في الخطاب ، طرحت على المجتمع المصري احتمالات التغيير في أساليب العمل وفي بعض اختيارات والحيازات رئيس الدولة .

فللمرة الأولى منذ سنوات ، يشير رئيس الدولة بوضوح .. إلى حركة ثورية تتابعت حلقاتها عبر قرون ، توجتها ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، التي فجرها وقادها ابن مصر العظيم جمال عبد الناصر ، فضرب بها الاستعمار والامبريالية وقضى على الاقطاع والرجعية ، وحطم القيود التي كانت تكبل شعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها ..

ثم يطرح رئيس الجمهورية مجموعة من الافكار والنقاط البرنامجية منها :

○ لنذكر على الدوام أننا جميعا مصريون ننتمي معا إلى هذا البلد الأمين بوجداننا وافئدتنا وأرواحنا وأن المسئولية هي مسئوليتنا جميعاً لافرق بين كبير وصغير أو بين مسلم ومسيحي وبين مؤيد ومعارض ..

○ إن العمل العام ليس مغانم تقتسم .. أو منافع تجتلب وإنما هو عطاء وبذل ..

○ لاتناقض بين القول والعمل ، ولا نفاق ولا رياء ولا فساد ولا اتجار بقوت الشعب ولا حاكم ومحكوم .. فكلنا مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لافضل لاحدنا إلا بالتقوى والعمل الصالح .

○ تحقيق الرخاء وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين وإتاحة الفرص المتكافئة .. وتحقيق العدالة في تحمل الاعباء والتكاليف ..

○ الانفتاح انتاجيا يحقق الشعب من ورائه الخير الكثير ، سواء من حيث الوفرة والجودة في الانتاج أو فيما يتعلق بزيادة فرص العمل للمواطنين .

○ التنمية الشاملة حسب أولويات الخطة المصرية ، لأن الهدف أولا وأخيرا هو تحقيق الرخاء والأمان لشعب مصر العظيم .

واليوم وبعد عام كامل مازال هذا البرنامج مطروحا ينتظر التحقيق في الواقع الفعلي . لقد وقفت ومازالت قوى أساسية في السلطة ضد أى تغيير حماية لمصالحها الضيقة ونفوذها واستغلالها . ومسئوليتنا اليوم أن نكثف نضالنا لعزل هذه القوى وشل نفوذها مطالبين بموقف حاسم في اتجاه التغيير وتنفيذ البرنامج المعلن علينا منذ عام مضى .

الافتتاحية ١٣ /١٠ /١٩٨٢

في الذكرى الأولى لوفاته :

السادات .. الله يرحمه

د . عصمت سيف الدولة

الزنازين المتقابلة في سجن «ملحق مزرعة طره» ذوات الأبواب ، لا مفتوحة ولا مغلقة ، أبواب من قضبان حديدية غليظة متقاطعة كأقفاص الحيوانات المتوحشة في حدائق الحيوان .. كانت خالية من الأسرة والمقاعد والمناضد ، عامرة بالحشرات القارضة والقارصة واللادغة . كان في كل زنزانة أربعة .. ثلاثة من الآدميين ومرحاض لاباب له ولاساتر ، تقاطعه المياه إلا نادرا . يتأذى الآدميون من الجلوس على الأرض الصلبة العارية الرطبة ، يفرون من روائح رفيقهم الرابع ، فيتجمعون وراء قضبان الباب ، يسندون إليها أجسامهم المتعبة ، ويمدون إلى خارجها أنوفهم مااستطاعوا ، فتتلامس الرؤوس ، ويبقون هكذا وقوفا أو مترددين أغلب النهار والليل ، يتبادلون الحديث صباحاً مع أصحاب الرؤوس المتزاحمة خلف قضبان الزنازين الأخرى .

في يوم ٧ اكتوبر ١٩٨١ كان قد مضى أكثر من شهر على نزلاء تلك الزنازين بدون أن يعرفوا لماذا حملوا إليها عنوة فجر نهار يوم ٣ سبتمبر ٨١ . لم يخبرهم أحد كتابة أو شفويا لم يوجه إليهم اتهام . لم يعرضوا على محقق . لم يزرهم أحد من الأهل أو المحامين . لم يقرأوا صحيفة . لم يستمعوا إلى مذياع . لم يتلقوا رسالة لم يرد أحد من السجانين أو الحراس على سؤالهم الانساني البسيط المتكرر : لماذا ؟ فقط لماذا ؟ . فكانوا جميعا يجترون مزيجا فظيع المرارة من مشاعر الغضب والألم والمهانة ، ويغالبون مشاعرهم تلك بمظاهر المرح واللامبالاة والتحدي .

في ذلك اليوم ٧ اكتوبر ١٩٨١ ، لم يكونوا قد عرفوا أن أنور السادات قد لقي مصرعه قتلا في اليوم السابق فطاف مأمور السجن بالزنازين ، تحت رقابة لصيقة من ضابط مباحث أمن الدولة الذي يرافقه ، ليقول لنزلاء كل زنزانة بصيغة جادة جامدة : (البقية في حياتكم .. الريس مات) .. تباينت ردود الأفعال الفورية قبل أن تتوحد في هتاف جماعي مستمر : تحيا مصر .

حين جاء دور زنزانتي لتتلقى الخبر ، وجدتني أقول بهدوء وتلقائية : الله يرحمه . منذ تلك اللحظة لم أنس أبدا أن أنور السادات قد مات . وأن قد مات معه كل مايتصل بذاته . وإنه يجب أن تدفن معه كل مشاعر الغضب والالم والمهانة التي تجرعنا مزيجها فظيع المرارة بفعل اسلوبه الخاص غير العادي في التفكير والتقدير والتدبير والتعبير . ذلك لأنه لم يحدث قط أن كان لأنور السادات (الذات) نصيب من اهتمامنا إلا بقدر ، وفي حدود ، اتصال ذاته بمن كنا نهتم به اهتماما بالغا . نعني رئيس الجمهورية . كنا مشغولين جدا بالوظيفة الدستورية واختصاصاتها المحدودة في الدستور ، وسلامة أدائها ، والآثار التي تترتب عليه في حياة الشعب. لقد كان أنور السادات مواطناً وزوجاً وأبا. وكان يهوى الكتابة والخطابة والحديث. وكان يلم ببعض اللغات الأجنبية ويطيب له استعمالها حتى في بعض المواقف الرسمية التي يتحدث فيها باسم مصر العربية. وكان ذا ذوق خاص به في الملبس والمسكن ونمط الحياة.. وكان يعشق ذاته ويسعده أن تسند إليها أوصاف تعجبه. فهو المؤمن. وهو الملهم. وهو القائد. وهو الزعيم. وهو كبير العائلة. وهو الفلاح. وهو المعلم المربي الذي يلقي دروسا على الشباب متربعا على (دكة) خشبية

كما كان يفعل الشيوخ الاجلاء من أساتذة الأزهر في أوائل القرن . وكان مفتونا بالتاريخ يعيد صياغة مايشاء من صفحاته بل يسجلها بصوته ولا يكل من العمل على أن يكون له مكان مرموق فيه . ويقال إنه كان خفيف الظل ومسامرا ظريفا . ونقول إنه كان جسورا إلى درجة مذهلة .. وإنه في كل هذا لم يكن إلا بشرا تحركه أفكار وبواعث ونوايا وطموحات خاصة به مثل كل البشر .

ماكان لأى من هذه الصفات والسجايا والخصائص أن تثير اهتمام أحد غير أنور السادات نفسه والقريبين منه وذوى قرباه لولا أثرها في أداء وظيفته كرئيس جمهورية . والواقع أنها لم تكن محل اهتمام أحد غيرهم قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية . ذلك لأن رئاسة الجمهورية هى الصفة الوحيدة التي نشأت بها العلاقة المتبادلة بين الشعب وبين أنور السادات . وقد كان يمكن أن تبقى ذات أنور السادات بعيدة عن الاهتمام الشعبي حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية لو أنه قنع بأن يبقى رئيسا للجمهورية لا أكثر . وأن يؤدي وظيفته المحددة في الدستور لا أقل . أى لو قنع بأن يكون رئيسا (عاديا) .

ولكن أنور السادات لم يكن شخصية عادية على أى وجه وبأى مقياس ، وأعتقد أنه لن يمضى وقت طويل حتى تصبح سيرته مشغلة كثير من المؤرخين والعلماء والادباء والفنانين . وستكون جوانب شخصيته غير العادية مادة غنية للبحث العلمي ومصدرا خصبا للالهام الادبي والابداع الفني . وسيجمعون على أنه كان ظاهرة لا مثيل لها بين حكام مصر منذ الفراعنة (ربما إلا حاكما واحدا) .. وسيدرس علماء النفس دراسة دقيقة ــ كعادتهم ــ الزى العسكري الفريد الذي اهتم بتصميمه واختاره لذاته . وسيحاولون البحث عن أسباب هذا الاهتمام . وسيحللون دلالة التصميم والخطوط والألوان والزخارف لاكتشاف علاقة هذا الخليط المتميز بشخصية صاحبه غير العادية .

غير أن أكثر مايشغل المؤرخين هو اكتشاف أسباب وبواعث ومظاهر وآثار دمج السادات دمجا كاملا بين ذاته ووظيفته . وسيختلفون حول أيهما كان يلعب الدور الاساسي في تصرفاته . وسيناقشون على نطاق واسع وجاد دلالة كثير من التعبيرات التي كان يستعملها وماإذا كان يعنيها أم لا . وسيعرضون نماذج الى تسميته الشعب

(شعبي) والجيش (جيشي) والمعركة (معركتي) والنصر (نصري) . وستساعدهم العقول الالكترونية في تحديد نسبة كلمة (أنا) أو مايقوم مقامها إلى مجمل الكلمات التي نطقها في حياته . وقد يجدون أنها نسبة غير عادية فيدرسون دلالتها . وسيعودون إلى دراسة كتابه الشهير (البحث عن الذات) الذي برر اصداره بأن القدر قد شاء أن يكون تاريخ ذاته هو تاريخ مصر ذاتها . ليكتشفوا ماكان يعنيه بهذا القول على وجه التحديد . ولعلهم حينئذ يؤرخون للذين عاصروه حاكما فيذكرون ماكاد يكون مستحيلا على أغلبهم : أن يؤيدوا أو يعارضوا أعماله كرئيس للجمهورية بدون أن يلمس التأييد ذاته فيختلط بالنفاق . أو تمس المعارضة ذاته فتختلط بالحقد ، ولعلهم يكتشفون أن كثيرا من معاصريه استشعروا هذا الحرج فلم يجهروا بتأييده أو بمعارضته حتى لايتعرضوا لما لايرضيهم من شبهة النفاق أو الحقد .

مشكلة مستعصية

كان الأثر المباشر لهذا الدمج بين ذات رئيس الجمهورية ووظيفته الدستورية أن عاشت مصر طوال عهد السادات في قلب مشكلة مستعصية . أصل المشكلة أن الدستور ــ أى دستور ــ هو وثيقة وضعية منشورة تتضمن مجموعة كثيفة من القواعد العامة المجردة التي (أعتقد) واضعوها (حين) وضعها أن التزامها يحقق مصلحة الشعب في (المرحلة التالية) لوضعها . ويترتب على هذا ، أى على طبيعة الدستور الوضعي ذاته ، احتمال قيام تعارض بين التزام أحكامه وبين مصلحة وطنية لازمة . لأن الدستور من حيث هو قواعد عامة يستحيل أن تتفق كل أحكامه مع آراء كل الناس في ماهية مصلحة الشعب على مستوى التفاصيل . ومن حيث هو قواعد مجردة يستحيل أن تطابق مصلحة الشعب كما صيغت في أحكامه مصلحة الشعب كما يراها كل فرد . ومن حيث أن وضعه سابق على تطبيقه يستحيل أن تحيط مصلحة الشعب كما خطرت على بال واضعي الدستور بكل مايطرأ على تلك المصلحة من تغيرات بفعل حركة التطور .

اذن ، وهذا على أكبر قدر من الأهمية ، أن الخلاف بين الناس حول صلاحية بعض أحكام الدستور ، أى دستور ، لتحقيق مصلحة الشعب في جزئية معينة أو

في زمن معين ، خلاف محتوم بفعل القصور المحتوم في إحاطة أى دستور وضعي بمتطلبات المستقبل وفي توحيد آراء كل الافراد . من هنا حرصت كل الشعوب المتحضرة على معالجة هذا القصور بأمرين : الأول : اقتصار الدستور على المبادىء الاساسية لنظام المجتمع والاهداف التي يتعين على هذا النظام تحقيقها ثم ترك التطبيقات والفرعيات لما تضعه السلطة التشريعية من قوانين . الأمر الثاني : قابلية الدستور للتعديل بالحذف أو الاضافة أو التغيير طبقا للاجراءات التي يرسمها الدستور ذاته .. ثم اعتبرت الدستور مقدسا لاتسمح لأحد يتجاهله لأى سبب .

في الدستور .. العلاج

هذا هو أصل المشكلة ، وهو أصل لصيق بطبيعةالدساتير الوضعية لا هو خاص بمصر ولا هو خاص بالسادات ، وهي مشكلة تعالجها كل الشعوب بما يرسم الدستور ذاته من وسائل العلاج التي ذكرناها . ولكن هذا العلاج يكون مستحيلا حينما تسيطر على أى حاكم فكرة أن مايراه (هو) محققا لمصلحة الشعب كما يقدرها (هو) واجب التحقيق بصرف النظر عن اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الدستور . قد يكون رأيه صحيحا وقد يكون غير صحيح . لسنا نناقش هذا حتى لانفتح أبواب الجدل . بل دعونا نفترض جدلا أن رأيه صحيح وأنه حسن النية . أن نماذج هذا الحاكم غير قليلة في تاريخ الشعوب . إنهم يعتقدون اعتقادا راسخا أن العناية الالهية قد اختارتهم بأشخاصهم ليؤدوا (رسالات) فيؤمنون إيمانا مطلقا بصحة افكارهم فلا يجتهدون بل لايفهمون المعارضة لا لانها نوع من التحديف أو السلوك المرضى أو العيب ، ونظرا لما أحدثته وتحدثه هذه الشخصيات من آثار خطيرة في حياة الشعوب انعقد من أجل دراستهم مؤتمر دولي علمي في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ أوردنا مقتطفات من تقريره العلمي في كتابنا عن (الاستبداد الديموقراطي) الذي نشر والسادات حاضر لانريد أن نعيدها وقد غاب .

دستور يحرم الصلح مع إسرائيل

ولقد كان أنور السادات واحدا من هذه الشخصيات غير العادية التي لم تقبل أبدا ، وربما لم تستسغ ، فكرة ترجيح احترام الدستور على تحقيق مصلحة وطنية عند التعارض . ومع أنه هو الذي دعى وعمل وشارك في اصدار دستورين أولهما

استفتى فيه يوم ١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور اتحاد الجمهوريات العربية) والثاني استفتى فيه يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور مصر العربية) فإن شخصيته المتضخمة بما كان يعتقد أنها (رسالة) اختير لادائها لم تقبل القيود الدستورية في كل مرة وجد أنها تحول دون تحقيق (رسالته) ولما كان جسورا إلى درجة مذهلة فإنه لم يتردد أبدا في أن يحول رؤاه وآراءه الخاصة إلى أمر واقع بدون توقف عند أحكام الدستور .

ولعل أكثر الأمثلة وضوحا موقفه من دستور ١ سبتمبر ١٩٧١ . لقد اشترك هو شخصيا في صياغة أحكامه مع شركائه وحلفائه في ذلك الحين : حاكم سوريا وحاكم ليبيا . وأحاطه بهالة من التقديس إلى درجة اعتباره ثمرة انتصاره على مَنْ أسماهم مراكز القوى . ورفعه درجة على أى دستور يصدر في مصر فضمنه نصا يلزم مصر حين وضع دستوره بألا تضمنه مايتعارض مع هذا الدستور . ثم استفتى فيه الشعب فوافق عليه بما يقارب الاجماع . تعثر هذا الدستور ثم تعطل ثم توقف العمل به نهائيا لاسباب لايسأل عنها السادات وحده . ولكن لما كانت الدساتير تظل قائمة وملزمة ومقياسا للشرعية إلى أن تلغى بالطريقة التي نصت عليها فإن هذا الدستور مايزال قائما في مصر . أقول في مصر لأننا لانهتم بموقف ليبيا أو سوريا من المشكلة الدستورية وإنما الذي يهمنا الالتزام بدستور اختاره الشعب العربي في مصر وعدم تجاهله . وفي مصر لو عرض أمر دستور ١ سبتمبر ١٩٧١ على أية محكمة دستورية لطبقته وأبطلت كل تصرف أو قانون صدر على خلاف أحكامه . هذا الدستور المكون من وثيقتين جرى الاستفتاء عليهما معا يتضمن نصا صريحا قاطعا يحرم على أى من الدول الثلاث الصلح مع إسرائيل أو التفاوض معها أو التنازل لها عن أى شبر من الأرض العربية . جاء هذا النص تحت عنوان (الأحكام الأساسية) ..

وقد عبر أنور السادات بقوة عن التزامه بهذا النص الدستوري في أحاديثه أيام أول مايو ١٩٧٣ و٢٧ مايو ١٩٧٣ و٢١ مايو ١٩٧٨ وهو يشرح لماذا قطع المفاوضة . قبل هذا التاريخ الأخير كان قد رأى لاسباب لانريد أن نقحم الجدل حولها في هذا الحديث أن يفاوض وأن يصطلح وأن يعترف بإسرائيل . في نطاق

حديثنا نقول إنه كان قد رأى أن مصلحة مصر فيما رآه هو ولكن هذا الذي رآه كان يناقض أحكام دستور مايزال قائما . وكانت أدنى درجات الاحساس بأهمية المسئولية الدستورية تقتضي أن يلغي هذا الدستور . وماكان ذلك ليأخذ من الجهد والوقت أكثر من بضع ساعات من وقت وزير داخليته لاجراء الاستفتاء اللازم . ولماذا لم يفعل ؟ لأنه لم يكن يعتقد أنه هو ــ ذاته ــ ملزم بمراعاة الدستور حين تقف أحكامه عقبات في سبيل مايعتقد هو ــ ذاته ــ أنه في مصلحة مصر . وهذا هو موضوع حديثنا عنه رحمه الله .

هو ذاته .. غير ملزم

أما عن أمثلة اعتقاده بأنه هو ذاته غير ملزم بمراعاة دستور مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ إذا وقفت أحكامه عقبات في سبيل مايعتقد هو ــ ذاته ــ أنه في مصلحة مصر فتستعصى على الحصر بعض الأمثلة تحتمل الخلاف في الرأى حتى بين المتخصصين . ولما لم يكن من بين أغراض هذا الحديث التعبير عن رأينا في تلك الأمثلة فإننا سنقتصر على أمثلة تحمل في ذاتها دلالة غير قابلة للشك على أن أنور السادات ذاته قد أجراها بدون اعتداد بالدستور وأنه كان يعلم ذلك .

أولها كان يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ حينما قرر تحويل المنابر إلى أحزاب . وهو قرار يحقق للشعب مصلحة لاشك فيها ولهذا احترناه كبداية . ولكنه وضاح الخروج على المادة الخامسة من الدستور مما استوجب تعديلها في ٣٠ ابريل ١٩٨٠ لستر عدم دستورية القرار الذي تحول إلى أمر واقع قبل أن يكون شرعيا بنحو أربع سنوات . المثل الثاني اعترافه في أواخر حياته بأنه كان سيصدر قرارات ٢ سبتمبر ١٩٨١ بصرف النظر عن أحكام الدستور .

المثل الثالث من الأمثلة التي كان ــ الله يرحمه ــ يعرف أنها مخالفة للدستور ولم يتردد في اجرائها بقراره حل مجلس الشعب يوم ٢١ ابريل ١٩٧٩ . ويستحق هذا المثل قدرا من العنايه في صياغته والانتباه إلى الآثار (المهولة) التي ترتبت وتترتب عليه .

يأخذ الدستور بما يعرف بالاستفتاء التحكيمي ، أى الالتجاء إلى الشعب ليحكم في خلاف بين السلطات الذي يأخذ به في حالتين الأولى نصت عليها المادة

١٢٧ التي تنظم استفتاء الشعب ، والخلاف بين مجلس الشعب وبين رئيس الوزراء . الحالة الثانية في المادة ١٣٦ التي تنظم استفتاء الشعب في حل مجلس الشعب . وهي تبدأ بتقرير (لايجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب .. الخ) . لا يختلف أساتذة القانون العام وفقهاء القانون الدستوري في أن هذه المادة خاصة بحالة وجود خلاف بين مجلس الشعب ورئيس الجمهورية . ولا تسمح الأعمال التحضيرية التي بررت وضع هذه المادة ولا المناقشات التي دارت حولها بأي خلاف .

أكثر من هذا أهمية ، بالنسبة إلى موضوع حديثنا ، أن أنور السادات كان يعرف معرفة اليقين أن ليس من حقه دستوريا أن يحل مجلس الشعب إلا إذا كان ثمة خلاف . وكان يفاخر الدنيا بهذه الحقيقة . قال في ٧ فبراير ١٩٧٧ : «هذا الدستور الدائم وبافخر أني كنت أحد اللي عملوا على اصداره كدستور دائم بعد ١٨ سنة بدون دستور ، صدر في ١٩٧١.. رئيس الجمهورية لايستطيع أن يحل مجلس الشعب هنا .. إلا باستفتاء شعبي نتيجة خلاف وقع وطبيعي لما يحصل خلاف لازم نروح للشعب كلنا» . وكرر هذا في أيام ٢٦ يونيو ١٩٧٥ و ٢ مايو ١٩٧٨ و ٣٠ مايو ١٩٧٨ و ٢٤ يونيو ١٩٧٨ . حديثه الأخير كان للتليفزيون الايطالي وفيه قال : «رئيس الجمهورية في مصر لا يستطيع أن يحل مجلس الشعب إلا باستفتاء أي أن يكون هناك خلاف وده لتثبيت الديمقراطية» .

ومع هذا ، أو بالرغم من هذا ، فإنه في يوم ١١ ابريل ١٩٧٩ اصدر القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بايقاف جلسات مجلس الشعب والاستفتاء في حله وحله فعلا يوم ٢١ ابريل ١٩٧٩ . مع إنه يوم ١٠ ابريل ١٩٧٩ ، اليوم السابق مباشرة لقراره ، كان مجلس الشعب قد وافق على معاهدة الصلح مع إسرائيل بأغلبية ٣٢٩ ضد ١٥ وامتناع عضو واحد في مظاهرة تأييد صاخبة لرئيس الجمهورية . تقول المضبطة إنه بعد التصويت «وقفت السيدة العضو فايدة كامل وهتفت بحياة رئيس الدولة ثم بحياة مصر ثم ردد مجلس الشعب وراءها نشيد بلادي بلادي لك حبي وفؤادي وانسحب المعارضون» .

لم يكن اذن ثمة خلاف بل تأييد عارم . فلماذا حل مجلس الشعب ؟ . لأنه «رأى» أن يستفتي الشعب في المعاهدة التي أصبحت قانونا بعد موافقة مجلس الشعب وانتهى الأمر فيها . ومادام قد «رأى» فلا بد عنده من أن يتحقق رأيه بصرف النظر عن موقف الدستور» . ومع ذلك كان يستطيع أن يستفتي في المعاهدة بدون حل المجلس . ليس لحل المجلس سبب إلا أنه «أراد» ذلك . وقد أدى ذلك إلى أن ينسب إلى الشعب العربي في مصر أنه في استفتاء واحد قال «نعم» للمعاهدة مع إسرائيل وقال «نعم» لطرد ممثليه الذين قالوا للمعاهدة «نعم» . وهو غير معقول .

مسألة حياه أو موت

لعل هذه الأمثلة أن تكون قد أوضحت ماتريد قوله بدون اثارة جدل ولكن ما الفائدة في هذا القول الآن بعد أن أصبح أنور السادات في ذمة الله ؟ نجيب بأن ليس لهذا القول فائدة الا الآن . قبل الآن كان غير مجد . وبعد الآن يكون قد فات أوانه . ذلك لأن أنور السادات الذى مات قد خلف لنا تركه تحمل آثار شخصيته غير العادية فى كل عناصرها . وعلى عناصر هذه التركة سنبني المستقبل على مسئوليتنا . أعني أن الهروب من المسئولية عن الحاضر والمستقبل باتهام الماضي أحداثا أو رجالا لن يجد بنا شيئا . وإذا كان الله قد أراد أن يفض الاشتباك بين شخصية رئيس الجمهورية الراحل وبين الآثار التي خلفها فإنه جل شأنه قد أتاح لنا فرصه إعادة النظر في تلك الآثار وإعادة تقييمها موضوعيا على ضوء احتياجات المستقبل . فتبقى أو تتغير ، كلها أو بعضها ، بدون تأثر سلبي أو إيجابي بشخصية محدثها الغائب أبدا .

ولقد اخترنا الجانب الدستوري لتلك الآثار لأنه الاساسي والبداية . ولأنه بالنسبة إلى المستقبل مسألة حياة أو موت بكل معنى الكلمتين . لقد قلنا من قبل أن كل الدساتير الوضعيه تتسم بالقصور ، وأن كل الشعوب تعترف بهذا وترسم طرقا لعلاجه في الدساتير ذاتها . ولكن كل الشعوب المتحضرة لا تقبل تجاهل الدستور أو مخالفته . وليس من مصلحتها أن تبني مستقبلها على أمر واقع غير دستوري فإنه سينهار حتما .

لأن الدستور ، أى دستور ، يحقق لكل فرد في المجتمع ، بدون استثناء مصلحة حيوية مؤكدة هى : استبعاد الاحتكام إلى القوة عند الاختلاف حول ماهية مصلحة الشعب وكيف تتحقق ، يلخص أساتذة علم النظم السياسية خبرة كل الشعوب في تاريخها الطويل فيقولون إنه إذا حدث أن عجز الدستور عجزا واضحا عن تحقيق مصلحة وطنيه واضحه ، ولم تسمح الظروف بتعديله وجبت التضحية بالمصلحه المستهدفة واحترام الدستور . ذلك لأن المفاضلة حينئذ لاتقوم بين المصلحة المستهدفة وبين احترام الدستور ، ولكن بين تلك المصلحة ومصلحة أخرى أكثر أهمية منها مهما كانت هى استبعاد الاحتكام إلى القوة . ولقد كان مبرر نشأة الدساتير تاريخيا أن تكون بدائل عن الاحتكام إلى القوة الذي كان سائدا قبل نشأتها . ويؤكدون واثقين أن البديل المحتوم عن الاحتكام إلى الدستور هو الاحتكام إلى القوة .

كيف ؟

لنتأمل جيداً . بمجرد أن تخطر فكرة مخالفة الدستور في ذهن صاحبها تخطر معها ــ حتما ــ فكرة مواجهة المعارضة المحتملة لهذه المخالفة بالقوة . وبينما يكون مشغولا بالاعداد لتنفيذ المخالفه يكون مشغولا باعداد أسباب «القوة» اللازمه لمنع المعارضة أو ردعها . أى أن مشروع الاحتكام إلى القوة يدخل حتما في مشروع مخالفة الدستور . ونعرف منه أن الذي ينوي مخالفه الدستور أو يخالفه هو الذي يبدأ دائما بالاعداد لاستعمال القوة أو باستعمالها . بل نعرف ماهو أكثر من ذلك. حين تستعرض أية حكومة مقدرتها على البطش وحيث تهدد باستعمال القوة يكون وراء هذا مخالفة دستورية في دور الاعداد أو التنفيذ أو أصبحت واقعا يحتاج إلى حماية .

وليس من الضروري ، كما قد يتصور الكثيرون ، أن يصل الاحتكام إلى القوة حد الايذاء الفعلي ، أبدا . ففي قانون العقوبات ــ مثلا ــ يعتبر ، جريمة معاقبا عليها بالاشغال الشاقه المؤبدة الاتفاق على مناهضة الدستور بأية وسيلة «إذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا في ذلك» . وهو مايعني أن يكون احتمال الاحتكام إلى القوة قد خطر على بال المتفقين حتى لو لم بعدوا لها أو يقصدوا

استعمالها . ومما يستحق الانتباه أن القانون قد ساوى بين استعمال القوة والعنف والارهاب في وقوع الجريمه . ونحن نسميها معا الاحتكام إلى القوة كبديل للاحتكام إلى الدستور . وبالتالي فحين تختار الحكومة الاحتكام إلى القوة قد يكفيها ويغنيها الارهاب عن استعمال القوة أو العنف . يكفي ويغني التهديد باستعمال القوة وصياغة أدواتها في قوالب فكرية واعلامية «وتشهيرية» وتشريعيه . يكفي استعراض العضلات البوليسية والميكانيكية في الشوارع والميادين . يكفي تفتيش المنازل ولو لم يسفر عن شيء . والقبض على الناس ولو لم يقدموا إلى المحاكمه . والمحاكمة ولو لم تسفر عن ادانه . تكفي حالة الطوارىء (الاحكام العسكريه) في غير الحالة المصرح بها دستوريا لتعبر عن اختبار الحكومه الاحتكام إلى القوة الجسيمة لمنع المعارضه أو ردعها بالقدر الكافي لتحويل المخالفة الدستورية إلى أمر واقع أو لاستمرار الأمر الواقع غير المشروع . ويصبح كل ادعاء بأن القوة لم تستعمل، أو الوعد بأنها لن تستعمل، كلاماً غير ذى مضمون لأنها مستعملة فعلا في إشاعة الارهاب وهو مثلها في حكم الواقع وحكم القانون .

ولأن الناس بشر وليسو «بهائم» فإنهم لايقبلون أن يفرض عليهم بالقوة أو الارهاب حتى ماكانوا يريدونه . مجرد الاحتكام إلى القوة يتحدى مشاعرهم ويستفز رجولتهم فيتحدونها ويقبلون الاحتكام إلى القوة ويعدون لها مايستطيعون . وهكذا يلتقي طرفا الدائرة الجهنمية التي لن تلبث حتى تحيط بجميع الاطراف . ومن أجل ألا يقع هذا تتمسك كل الشعوب بدساتيرها وتفرض على حكامها التزام تلك الدساتير حتى لو كانت لا تعجبهم بعض أحكامها .

مؤتمر متخصصين .. لمراجعة «تركة» مخالفات الدستور

ـــ وبعد

فإن مصر تتقدم إلى مستقبلها محمله بتركة أغلب عناصرها الاساسية وقعت ، حين وقت بالمخالفة للدستور . ويستطيع كثيرون ، نحن منهم ، أن يبرهنوا على هذا بدراسات تفصيلية لأمثله كثيرة من الاستفتاءات ، والقوانين ، والقرارات ، والاتفاقات ، والعقود ، والتصرفات ، ونحن نقول إن هذا الأمر لابد أن يحسم لمصلحة الجميع ليقوم بناء المستقبل على أساس من الدستور . أن هذا الحسم هو

الاسلوب الوحيد الذي يرفع عن مجتمعنا كابوس العرب من الاحتكام إلى القوة أو من استمرار الاحتكام إليها . نقول بحسم لأننا نعتقد أن هناك من يخالفون مانرى بما يرونه من «تمام» سيادة القانون في المرحلة السابقة . كلنا لنا مصلحة في أن نحتكم إلى مؤتمر من المتخصصين يضم جميع أساتذة القانون الدستوري ، وجميع قضاة المحكمة العليا والمحكمة الدستورية الحاليين والسابقين ، يقسم أعضاؤه يمين الولاء للدستور وحده قبل تولى مهمتهم . وتكون مهمتهم مراجعة «التركه» لتحديد أوجه المخالفات الدستورية أن وجدت تمهيدا لالغائها . إن هذا المؤتمر الدستوري ليس أقل جدوى من مؤتمر الاقتصاديين بل أكثر منه بكثير .

•• إلى السيد الرئيس

إلى أن يتم هذا ، نرجو أن نستطيع أن نطرح قريبا ما نعتقد أنه الحق في شأن الانتهاكات الدستورية المتجسدة في موضوعات محددة . ولعلنا نبدأ بما يعتبر «انقلابا» دستوريا بمعنى الكلمة ونعني به مجموعة القرارات والقوانين التي صدرت تحت عنوان «الانفتاح الاقتصادي» .

غير أن هناك أمرا لم يعد يحتمل التأخير . نخاطب فيه السيد رئيس الجمهوريه لأن وضع حد له متوقف عليه وحده . فنقول باختصار :

السيد الرئيس :

لقد عبرت أحزاب المعارضة جميعا عن رغبتها في أن تتخلى سيادتكم عن رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي ، وقدموا لذلك مبررات من معاناتهم الخاصة ومن ضرورة حيدة رئيس الدولة بين الاحزاب المختلفة ، والبعد بواجب الاحترام لشخصه عما يصيب أطراف المعارك الحزبية عادة من رذاذ . وقال بعضهم إن الدستور يعهد إلى رئيس الجمهورية برعاية الحدود بين السلطات (المادة ٧٣) وأن هذا يقضي رعاية الحدود بين الأحزاب لأن الأحزاب تكوينات مرشحة لتولى السلطات .. الخ .

ولكنى ، كمواطن لا ينتمي إلى أى حزب ، أرجو أن تسمح له بأن يقول إن الدستور بعد التعديل الذي أجرى عليه يوم ٣٠ ابريل ١٩٨٠ ، لايجيز لرئيس

الجمهورية أن يكون منتميا لأى حزب بعد توليه الرئاسة طبقا لنص وروح المادة ١٢٧ منه .

أن المادة ١٢٧ ، ياسيادة الرئيس ، تعهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفة دستورية محددة هى القيام باجراءات التحكيم في الخلاف الذي يقع بين مجلس الشعب وبين رئيس الوزراء . ولقد كان هذا النص متسقا مع قيام نظام الحكم على أساس من التنظيم الواحد الذي كانت تنص عليه المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها (الاتحاد الاشتراكي العربي) . ففي نطاق التنظيم الواحد الذي يرأسه رئيس الجمهورية وينتمي إليه شاغلو المؤسسات الدستورية أو أغلبهم والذي ينطوي بالضرورة على اتجاهات سياسية متعددة ، لم يكن ثمة مايحول دون صلاحية رئيس الجمهورية ليكون حكما ، لأن انتماءه إليه لم يكن ليلزمه بموقف أحد الطرفين المختلفين .

هذا الوضع تغير تماما بعد تعديل المادة الخامسة والنص على أن : « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب » . ذلك لأن الانتماء إلى حزب ينطوي على ولاء لمبادئه والتزام في مواجهة الحزب نفسه بمساندة قراراته والعمل على تنفيذها حتى لو لم يكن « العضو » موافقا عليها . أعني أن الانتماء إلى حزب ، في نظام قائم على تعدد الاحزاب ، يسلب المنتمي امكانية الحيادة في الخلاف السياسي . وحين يصبح هذا العضو رئيسا للجمهورية يتعين أن يتحرر من أى التزام حزبي ليسترد صلاحيته لاداء الوظيفه الدستورية المنصوص عليها في المادة ١٢٧ التي تفرض أو تفترض أن يكون رئيس الجمهورية محايدا . لانقول بين الاحزاب ولكن نقول بين مجلس الشعب ورئيس الوزراء . لقد أصبح رئيس الوزراء ، الذي ليس في الدستور مايحتم أن يكون حزبيا ، يواجه في مجلس الشعب مجموعات حزبية . وحتى إذا كان رئيس الوزراء منتميا إلى حزب ممثل في مجلس الشعب فليس ثمة مايحول دون الخلاف بينه وبين حزبه خاصة إذا انفصل بعد أن وصل . وليس ثمة مايحول دون أن يكون رئيس الوزراء منتميا إلى حزب الاقلية إذا ماخسر حزبه الأغلبية في أى انتخابات عامة . وفي كل هذه الحالات لايوجد حل دستوري إلا التحكيم الذي يتولى اجراءاته رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٢٧ .



وهكذا يتضح أنه يوجد تناقض مبدئي بين انتماء رئيس الجمهورية إلى حزب سياسي وبين صلاحيته لاداء وظيفة التحكيم التي عهد اليه الدستور بها إذا قامت أسبابه . ولما كان أعمال الدستور يقتضي أن يكون رئيس الجمهورية كامل الصلاحية ، طوال مدة رئاسته ، لتولي كافة وظائفه الدستوريه فإنه يقتضي بالضرورة عدم انتماء رئيس الجمهورية إلى أى حزب سياسي طوال مدة رئاسته .

تستطيع سيادتكم أن تستعين برأى أى متخصص في القانون الدستوري من غير أعضاء الحزب الوطني الملتزمين حزبيا بالعمل على استمرار مايكسبه الحزب من رئاستكم له أو انتمائكم إليه . ومن ناحيتي فإني استأذنكم في أن أوجه نداء علنيا إلى كل أساتذة القانون الدستوري ، وأعضاء اللجنه التي وضعت الدستور وتعلم أكثر من غيرها ماذا كانت تقصد بنصوصه ، بأن يضعوا تحت نظر رئيس الجمهورية الرأى « العلمي » في دستورية ، أو عدم دستورية ، انتماء سيادته إلى حزب سياسي .

والله ولى التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٣ اكتوبر ٨٢

رئاسة الجمهورية بين الحياد والحزبية

د . شوقي عطية

أثار الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله المنشور في جريدة الأهالي يوم ٦ اكتوبر ١٩٨٢ موضوع عدم ملاءمة انتماء رئيس الجمهورية إلى أي، حزب سياسي . وكان حصيفا عندما أشار في مقاله إلى أنه غير منتم إلى أى حزب لأن الانتماء الحزبي لاشك يؤثر في الاراء والمواقف . والموضوع بطبيعته موضوع قومي لايخص السيد رئيس الجمهورية الحالي الرئيس محمد حسني مبارك ولكنه يتعلق بالعلاقة بين رئاسة الجمهورية عموما والانتماء إلى الاحزاب عموما في ظل الدستور الدائم .

يضاف إلى ذلك أنني واثق من أن عهد الرئيس محمد حسني مبارك هو أفضل العهود لاثارة هذا الموضوع نظرا لاتجاه سيادته منذ توليه إلى تشجيع وقبول الحوار الموضوعي والمشاركة فيه واشراك المعارضة بدون حساسية . ولاشك عندي في أن الرئيس محمد حسني مبارك سينظر إلى الموضوع من موقف حرصه على الشرعية لا من. موقف انتمائه الحزبي وأنه حين يقتنع فإنه سيأخذ المبادرة التي تتفق مع الدستور ، كل ماتتمناه وندعو إليه ألا تحاول الاحزاب المعارضة والمؤيدة اقحام شخص الرئيس في الموضوع فتضيع على الشعب فرصة رئاسة قادرة وقابلة للتصحيح حتى فيما يتعلق بمواقفها .

أريد في هذه العجالة أن أضع تحت نظر السيد رئيس الجمهورية رأيي الذي أجتهد فيه مخلصا وقد يكون صائبا وقد يكون مخطئا ومن موقف غير حزبي أيضا . أن ماأطلق عليه الدكتور عصمت سيف الدولة اسم التناقض المبدئي بين رئاسة الجمهورية والانتماء إلى الاحزاب السياسية ليس مقصورا على المادة ١٢٧ من الدستور وحدها . فواقع الأمر أن مواد كثيرة من مواد الدستور قائمة على أساس أنه لايوجد بين رئيس الجمهورية والاحزاب الممثلة في مجلس الشعب موقف حزبي سابق يلتزم بمراعاته وهو يمارس سلطاته الدستورية . بالاضافة إلى أن بعض وظائفه رئيس الجمهورية كما هى مبينة في الدستور تفترض الحياد المطلق في رئيس الجمهورية من الاتجاهات السياسية .

○ فعلى سبيل المثال المادة ١٣٦ التي أشار إليها الدكتور عصمت سيف الدولة في سياق مقاله تنظم حالة الخلاف بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب أو أغلبيته وتعطي الرئيس الحق في إيقاف جلسات المجلس واستفتاء الشعب في حله . هذه المادة تفترض بدون شك أن رئيس الجمهورية غير منتم إلى حزب الأغلبية . لأن الخلاف في هذه الحالة سيسوي حزبيا قبل أن يصل إلى الشعب . فإذا استفحل الخلاف فلابد أن يكون قد سبق حل المجلس استقالة الرئيس من الحزب أو اعفاء الحزب الرئيس من العضوية . أما إذا كان منتميا إلى حزب الأقلية بعد انتخابات عامة غيرت أوضاع الاحزاب فسيكون مطالبا من حزبه وملتزما أمامه بتصعيد الخلاف الحزبي مع حزب الأغلبية الجديد وحل المجلس . فإذا رفض فلابد أن يستقيل من حزبه أو يعفى . باختصار يستحيل تصور تطبيق المادة ١٣٦ من الدستور تطبيقا سليما إذا كان رئيس الجمهورية منتميا إلى حزب سياسي ممثل في مجلس الشعب وهو مايؤكد تناقض هذا الانتماء من حيث المبدأ مع المادة ١٣٦ .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٧٦ الخاصة باجراءات ترشيح رئيس الجمهورية وترشيح غيره إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة لاعضاء مجلس الشعب تفترض أن رئيس الجمهورية غير منتم إلى حزب الأغلبية .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٨٥ من الدستور التي تعطي أغلبية المجلس حق

اتهام رئيس الجمهورية وإيقافه عن عمله تفترض أنه غير منتم إلى حزب الأغلبية لأنه في هذه الحالة لايتهمه . أما إذا كان منتميا إلى حزب الأقلية فسيكون واجبا حزبيا على أعضاء حزب الأغلبية التخلص منه باتهامه وإيقافه عن عمله .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ٨٧ من الدستور تعطي رئيس الجمهورية حق تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب . وهى تفترض أن ليس لرئيس الجمهورية مصلحة حزبية تلزمه بأن يستعمل هذه السلطة الدستورية في تدعيم موقف حزب من الأحزاب داخل المجلس خاصة إذا اسفرت الانتخابات العامة عن تقارب في العضوية بحيث يكون العشرة أعضاء المعينون حاسمين في تحديد حزب الأغلبية .

○ يضاف إلي ذلك أن المادتين ١١٢ و ١١٣ تعطيان رئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يوافق عليها حزب الأغلبية في مجلس الشعب وهذا الاعتراض غير متصور إذا كان رئيس الجمهورية ملتزما حزبيا بحكم انتمائه إلى حزب الاغلبية بالموافقة على المشروعات التي يقدمها حزبه . أما إذا كان منتميا إلى حزب الأقلية فسيكون ملتزما حزبيا باستعمال حق الاعتراض لعرقلة مشروعات القوانين التي توافق عليها الاغلبية .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ١٥٠ من الدستور تقيم من رئيس الجمهورية قائدا أعلى للقوات المسلحة وأن المادة ١٨٠ تنص على أن القوات المسلحة ملك الشعب كله وليست ملك أى جماعة أو حزب من الأحزاب أى أنها مستقلة عن الأحزاب . ولاشك أن هذا الاستقلال المقرر دستوريا في القوات المسلحة مقرر بالضرورة في قائدها الأعلى .

○ يضاف إلى ذلك أن المادة ١٧٣ تسند إلى رئيس الجمهورية رئاسة الهيئات القضائية وأن المادة ١٦٥ تنص على استقلال القضاء على كافة السلطات ومن المعروف أن أحد عناصر الاستقلال تحريم الانتماء الحزبي على رجال القضاء . وهو ما لايتفق مع كون رئيس الهيئات القضائية منتميا إلى حزب .

هذا اجتهادي أقدمه حرصا على سلامة النظام ورغبة في الاستفادة لمصلحة كل الشعب وكل الاحزاب حتى الحزب الوطني الديموقراطي نفسه في أن تقوم الحياة الديموقراطية على أساس سليم من الشرعية الدستورية .   ١٣ /١٠/ ١٩٨٢


اللباد
١٠٠ ٪ من الأوراق
في يد أمريكا !
عايز شوية ورق ؟

لاأمل في إصلاح بعض القضايا الهامة ..
طالما احتفظ رئيس الدولة بانتمائه الحزبي

د . وحيد رأفت

سألوني كأحد الاساتذة السابقين للقانون الدستوري ، لا علاقة له حاليا بالاحزاب السياسية القائمة ، عن رأيي الخاص في قضية الجمع بين منصب رئاسة الجمهورية وبين الانتماء الحزبي ، وجوابي على هذا السؤال أن الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة حزب من الأحزاب السياسية ، قضية خلافية شأن معظم القضايا الدستورية . وإذا كان هذا الأمر لم يسترع الانتباه عندنا في الماضي ، فذلك لأن

عمر النظام الجمهوري في مصر لم يجاوز الثلاثين ربيعا . ولأنهم في ظل النظام الشمولي السابق الذي عرفناه بعد الغاء الملكية والقائم على أساس التنظيم الجماهيري الواحد ، طبيعيا أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس هذا التنظيم الأوحد ، كما كان الحال في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، حيث كان يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ، وكذلك ظل الحال في بداية عهد الرئيس محمد أنور السادات إلى عام ١٩٧٦ حينما فاجأ الأمة باعلانه في مناسبة افتتاح الدورة التشريعية في نوفمبر من ذلك العام وفي اعقاب انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، عن تحويل تنظيم المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي ، إلى أحزاب سياسية شبه مستقلة ، وما استتبعه ذلك من تعديل للمادة الخامسة من دستور البلاد في مايو ١٩٨٠ لاثبات هذا التحول الكبير في الحياة السياسية المصرية .

هنا ارتفعت أصوات تطالب بملاءمة الفصل بين رئاسة الجمهورية وبين رئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة لاسيما بعد أن حل الحزب الوطني الديمقراطي الجديد الذي أعلن عن تشكيله الرئيس السادات نفسه تحت رئاسته شخصيا في العاشر من رمضان الموافق ١٤ أغسطس ١٩٧٨ ، محل حزب مصر العربي الاشتراكي ، الذي كان يتزعمه رئيس وزرائه ممدوح سالم .

غير أن الرئيسالسادات الذي كان معنيا حسبب أقواله بتعميق الديموقراطية ، لم يلق بالا إلى تلك الاصوات ، ومضى إلى آخر يوم من حياته في تدعيم حزبه وتوسيع قاعدته حتى أصبحت له الأغلبية الساحقة والمتحكمة في مجلس الشعب ثم في مجلس الشورى بعد انشاء هذا المجلس الثاني . بينما لم تحظ احزاب المعارضة فيهما إلا بأقلية ضئيلة ، أو لاتمثيل لبعضها على الاطلاق في أيهما .

وعندما أغتيل الرئيس السادات في السادس من أكتوبر في الظروف المأساوية المعروفة ، وتم ترشيح نائب الرئيس محمد حسني مبارك لمنصب رئاسة الجمهورية تجددت المطالبة بعدم الحمع بين رئاسة الحمهورية ورئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة .

لكن الرئيس حسني مبارك رفض وجهة النظر هذه ، ومن ثم اختيرْ سيادته بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية في ١٤ اكتوبر ١٩٨١ رئيسا للحزب الديمقراطي الوطني الحاكم خلفا للرئيس السادات كما جدد انتخابه بالاجماع لرئاسة هذا الحزب في مؤتمره الثالث المنعقد في شهر سبتمبر الماضي ١٩٨٢ .

وذلك من جهة ، تأسيسا كما يبدو ، على عدم وجود نص صريح في الدستور القائم الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ يحظر هذا الجمع بين رئاسة الدولة (الجمهورية) وبين رئاسة أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة ، فالمواد الدستورية التي أشار إليها البعض في هذا الصدد كالمادتين ١٢٧ ، ١٣٦ من الدستور ، لاتفيد في تصوري هذا الحظر .

وقياسا من جهة أخرى ، على ماهو متبع في بعض الديموقراطيات الرائدة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . فالرئيس الامريكي الحالي رونالد ريجان هو

مرشح الحزب الجمهوري كما كان سلفه الرئيس جيمي كارتر هو مرشح الحزب الديمقراطي .

ولا تنقطع صلة الرئيس الامريكي بحزبه الذي رشحه بعد توليه منصب رئاسة الجمهورية . كما أن الرئيس اليساري الحالي فرانسو ميتران أختير لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في أعقاب فوزه كزعيم للحزب الاشتراكي الفرنسي في انتخابات الرئاسة التي جرت في مايو ١٩٨١ ، وانتصاره فيها على غريمه الرئيس السابق جيسكار ديستان ، رئيس حزب الجمهورية ومرشح أحزاب اليمين والوسط ، ولا يفكر أحد في فرنسا على حذ علمي في تحريم الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب من الاحزاب السياسية القائمة في البلاد .

ولكن من المعلوم أن الدساتير ليست هي النصوص المدونة فحسب بل تعززها وتفسرها وتكملها أحيانا التقاليد والسوابق الدستورية ، وهي تختلف من بلد لآخر كما أنها تتأثر بالوسط والبيئة المحلية وبمقتضياتها أو ملاءمتها . ففي المملكة المتحدة يختار مجلس العموم رئيسة أو الـ *Speaker* كما يسمونه من بين أعضائه ، ومن ثم فهو عضو بارز في أحد الاحزاب المثلة في المجلس كالمحافظين أو العمال أو الاحرار أو الاشتراكيين الديموقراطيين الجدد . ولكنه بمجرد اختياره ، وتصديق الملكة الشكلي على هذا الاختيار ، يتخلى عن لونه الحزبي ويقطع صلاته تماما بحزبه ويعلن فور انتخابه لرئاسة المجلس أنه سوف يكون الخادم الأمين للمجلس كله باذلا قصارى جهده لحماية حقوقه وامتيازاته ، وبوجه خاص حقوق الاقلية فيه . وليس ثمة حجر على حرية أعضاء مجلس العموم في نقد تصرفات رئيس المجلس ، أو حتى التقدم باقتراح بلومه إذا بدا أنه انحاز في كرسيه لجانب دون آخر في ادارته لأعمال المجلس . لكن مثل هذا النقد أو اللوم نادر لفرط حرص رؤساء مجلس العموم على الالتزام بالحياد التام طوال مدة رئاستهم للمجلس ، بالرغم من انتماءاتهم السابقة .

وفي الولايات المتحدة الاميركية حرص الرئيس جورج واشنطن ، أول من تولى رئاسة هذه الدولة عام ١٧٨٩ على ارساء سابقة دستورية هامة ، تقضي بعدم جواز تجديد فترة الرئاسة إلا لمرة واحدة متصلة . وقد أصبحت هذه السابقة تقليدا

دستوريا محترما لم يخالفه أحد من الرؤساء لحقبة طويلة . ولما خولف لأول مرة في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية الاستثنائية في عام ١٩٤٠ ثم في عام ١٩٤٤ ، رؤى تثبيت التقليد السابق في صلب الدستور .

ومثل هذا قد يرد على الانتماء الحزبي لرئيس الجمهورية عندنا ، فيتقرر أعمالا لسابقة دستورية يتمناها الكثيرون ، ودونما حاجة حتى إلى نص صريح في الدستور ، التزام رئيس الجمهورية بالتخلي عن كل ارتباطاته الحزبية السابقة بمجرد توليه رئاسة الدولة ، ليكون انتماؤه للوطن كله ، وانفتاحه على المواطنين جميعا دون أدنى تميز بين فريق وآخر ، أو أغلبية وأقلية ، ولكي يظل حكما مستقلا عادلا فوق الاحزاب جميعا ترتاح الاغلبية والاقلية إلى عدالته وقراراته وسياساته . وواقع الأمر أن هذا هو ماتطالب به احزاب المعارضة جميعا وبلا استثناء كحزب العمل الاشتراكي ، وحزب التجمع اليساري وفلول حزب الوفد الجديد الذي حل نفسه في يونيو ١٩٧٨ احتجاجا على بعض التشريعات المقيدة للحريات .

وهذه الأمنية لها ما يبررها من حيث الاعتبارات العامة ، أو من حيث ظروفنا المحلية الخاصة . فإن لمن أشق الأمور على النفس أن يلتزم رئيس الدولة جانب الحياد الدقيق في القضايا العامة التي تتباين فيها وجهات النظر وماأكثر هذه القضايا بل وماأندر تلك التي لايقع بصددها مثل هذا التباين . ورئيس الجمهورية الملتزم حزبيا سوف يجد نفسه في أغلب الأحيان منساقا إلى تبني الحل الذي يرتضيه حزبه أو ترتضيه أغلبية هذا الحزب . وهو أو هي ليسا معصومين من الخطأ . وقد يقال أن حزب الأغلبية لم يأت برئيسه إلى الحكم في انتخابات الرئاسة ، أو في استفتاء عام كما هو الحال عندنا ، إلا من أجل تنفيذ سياسة الحزب وتحقيق برنامجه . ولكن ثمة قضايا قومية تسمو على الاحزاب جميعا ، ووجود رئيس غير منتم إلى الأحزاب السياسية على رأس الدولة عند معالجة مثل هذه القضايا القومية ، أدعى إلى الطمأنينة من وجود رئيس حزبي ملتزم ولو (لاشعوريا) . وبالمثل يصعب في القضايا الداخلية ذات الصلة بالحياة الحزبية ، على أحزاب الاقلية أن تقنع نفسها بأن مايصدر عن رئيس الدولة الحزبي من قرارات في مثل هذه القضايا ، هي قرارات أو تشريعات موضوعية مجردة عن الهوى . بل من الطبيعي أن تظل موضع

شكوكها وتقولها ، حتى وأن عدل . ومهما حاول الرئيس الحزبي الظهور بمظهر الحكم المنصف ، فهو في الغالب الاغلب في نظر احزاب المعارضة أو في نظر بعضها خصم وحكم .

هذا عن الناحية العامة أما عن الناحية المحلية فلا يخفى على أحد مدى حرص الجهاز الاداري عندنا بكامله ، على التلون بلون الحاكم وبسرعة مذهلة ، ومن ثم حرصه على الاستجابة إلى رغباته وحتى نزواته ، وقراءة أفكاره واستباقها احيانا ، بأكثر من حرص هذا الجهاز على سيادة القانون أو توفير المساواة بين المواطنين أجمعين على اختلاف ألوانها وانتماءاتهم السياسية .

فالموالون للحزب الحاكم لهم الأسبقية في كل شيء ممكن ، ولهم التسهيلات الادارية وغيرها ، ولهم الامتيازات والحصانات كلما أمكن أما من دونهم من عباد الرحمن فحسبهم المن والسلوى !! . لقد كان هذا اللايسف هو حالنا مع الحزب الحاكم حينما كان رئيسه ، رئيسا لمجلس الوزراء في عهد ماقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ومازال هذا هو حالنا بحكم العادات والتقاليد الموروثة بعد أن أصبح رئيس الحزب الحاكم هو رئيس الجمهورية ، فممثلو الحزب الحاكم وأنصاره في المدن والاقاليم ، ينظر إليهم كرؤساء صغار كل في مجاله ، يستمد الحظوة والنفوذ من انتمائه الحزبي إلى الرئيس الاعلى ، ولو كره هذا الأخير ذلك الخلط المرفوض بين أدوات الحكم وأدوات الحزب .

ولعل هذا هو ماحدا بالرئيس محمد حسني مبارك في مستهل عهده إلى تذكير الجميع وعلى رأسهم رجال الادارة بطبيعة الحال ، بأن المصريين جميعا هم مواطنون وليسوا رعايا . ولكن قد يدق أحيانا التميز من حيث الزمان أو المكان بين ما يصدر عن رئيس الجمهورية بصفته الرسمية تلك ، أو بصفته الاخرى الحزبية .

ولقد شاهدنا مؤخرا رئيس إحدى الجهات القضائية العليا يؤدي القسم أمام رئيس الجمهورية في مقر الحزب وليس في مقر الحكم : إنها مسألة قد تبدو شكلية وتافهه ولكننا نؤثر إلا تتكرر حتى لاتختلط الأمور على بعض الأجهزة الادارية فلا تميز بين الحزب والدولة .

وخطورة الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم تظهر بوضوح أكبر في الانتخابات العامة وما اليها ، نظرا لما رسخ خطأ في أذهان بعض رجال الادارة على مدى سنوات وسنوات ، بل وأجيال وأجيال ، بأن عدم فوز مرشح حزب الأغلبية في دائرته الانتخابية هو هزيمة نكراء للحكومة ، أو أن عدم فوز رئيس الدولة بأغلبية لاتقل عن ٩٠٪ في استفتاء عام بحرية هو خزى وعار !! ومن هنا كان التلاعب في أصوات الناخبين وفي اثبات حضور المواطنين في الانتخابات العامة وما إليها ، في جميع العهود الماضية تقريبا ، وبوجه خاص في السنوات الأخيرة ، مما كان موضع استنكار وتندر للمصريين والمراقبين الاجانب على حد سواء .

ولا أعتقد أن هناك أملا في اصلاح هذه الأمور جديا وحمل جهات الادارة على عدم التدخل في الانتخابات العامة واحترام ارادة الناخبين والمواطنين ، طالما احتفظ رئيس الدولة بانتمائه الحزبي . فالاغراء الذي يستشعره الجهاز الاداري للتدخل في الانتخابات في هذه الحالة ولو تلقائيا ، أقوى من ارادة الاصلاح . قد يرد على ذلك بأنه حتى ولو كان رئيس الجمهورية محايدا أو مستقلا تماما عن الاحزاب جميعاً فإن خطر التدخل في الانتخابات العامة قائم في دول عالمنا الثالث على الأقل ، مادام وزير الداخلية الذي يجري هذه الانتخابات عضو في الحزب الحاكم ، وهذا صحيح لا مراء فيه ، ومن أجل ذلك عمدت بعض الدول الأخرى على أن تعهد بالاشراف إلى الانتخابات العامه إلى جهة قضائيه أو شبه قضائية لاتخضع لوزير الداخلية ، ولكن هذا موضوع آخر يتطلب وقفة أخرى .

١٩٨٢/١٠/٢٠



لامصلحة للرئيس مبارك ولامصلحة لمصر في أن يكون رئيسا للحزب الحاكم

فتحي رضوان

كتب الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله الممتع حقا المعنون « السادات : الله يرحمه » والمنشور في عدد الأهالي الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ .. فقال موجها الخطاب إلى السيد رئيس الجمهورية :

ولكنني كمواطن لا ينتمي إلى أى حزب ، أرجو أن تسمح لي بأن أقول بأن الدستور بعد التعديل الذي أجرى عليه يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ لايجيز لرئيس الجمهورية أن يكون منتميا لأى حزب بعد توليه الرياسة طبقا لنص وروح المادة ٩٧ (يقصد المادة ١٢٧) .

والواقع انني ــ بعيد عن نصوص الدستور ــ أرى أنه لا مصلحة للرئيس حسني مبارك ولا مصلحة لمصر في أن يكون رئيسا للحزب القائم ، وذلك لاسباب عديدة من أهمها :

أولا : أن الحزب الذي يرأسه السيد حسني مبارك ، هو حزب سلطة ، بكل معاني هذه الكلمة ، فهو الطبعة الثانية من حزب مصر ، الذي انتقل اعضاؤه بقضهم وقضيتهم إلى الحزب الذي أسسه السادات وتولى رياسته ، ولم يكن هذا الحزب الجديد الاخير قد أعلن مبادئه ولا وضع برامجه . فالذين انضموا إليه ، فعلوا

ذلك لأنه حزب الحاكم ، ومن ثم فهم مستعدون أن يدافعوا عن هذا الحاكم ، ويتعصبوا له أحسن أو أخطأ وبالتالي هذا الطراز من الناس ، لاينفع الحاكم إذا تأزمت الأمور ، أو انقلب الرأى العام وقد مرت مناسبات عديدة كان الحاكم في أشد المواقف حروجه ، كالظروف التي شهدت (انتفاضة الحرامية) في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والظروف التي قيل عنها أن فتنة الطائفية شبت نارها في يونية سنة ١٩٨١ .

وفي هذه الظروف وقف حزب الرئيس يشاهد ويتفرج ولم يزعم أحد أنه أعان على تفريج الأزمة بفعل أو قول .

ثانيا : أن الحزب الحاكم شهد مصرع وسقوط رئيسه ومؤسسه في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ، وقد ساهم في جميع السياسات التي سبقت هذه الخاتمة المؤسفة ، مع ماصحبها من عدوان على الدستور وعلى حقوق المواطنين ، وهم بهذا الختام جديرون بأن يتنحوا عن العمل العام ، إلا إذا أعادهم الشعب في انتخابات حرة ، كان يجب أن تجرى عقب اختفاء رئيس النظام السابق . فهذه هي تقاليد جميع الأمم .

ثالثا : لقد تعددت حالات اتهام ومحاكمة عدد غير قليل من زعماء هذا الحزب أمثال رشاد عثمان ، وتوفيق عبد الحي ، ومحمود عثمان ورابع غاب عنى اسمه ، سمح له رئيس المجلس بأن يدلى بأقواله في تحقيق مقام ضده دون رفع الحصانة .

وهذه الاسماء هي أشهر الاسماء في هذا الحزب .

ولم يعرف في مجالات الفكر والادب ، والصناعة والزراعة أحد من المبدعين أو المجددين أو النابهين أمثال محمد فريد وعبد العزيز جاويش وعلى الغاياتي وأحمد لطفي وعمر لطفي وعبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي من تلاميذ مصطفى كامل .

ولم يظهر منهم أمثال مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي ومحمود عزمي وحسين هيكل من أعضاء حزب الاحرار الدستوريين ولا مكرم عبيد ، ومحمد زكي العرابي ، وصبري أبو علم ، ويوسف الجندي من الوفديين . وبمثل هذه الاسماء تحيا الاحزاب ، وتقود الجماهير ، وتعلم الاجيال الجديدة .

حتى الحزب الشاب ، حزب مصر الفتاة أخرج اساتذة مثل الدكاترة مصطفى الوكيل استاذ في الرياضة البحتة من جامعة لندن ، وعبد الرحمن بدوي رئيس قسم الفلسفة ، وعثمان نجاتي رئيس قسم الاجتماع ، وفريد ضيف رئيس قسم الاقتصاد وعبد الرحمن الصدر رئيس قسم الجراحة .. وكانوا مجرد تلاميذ وشبان حينما انتسبوا إلى الحزب واستظلوا بعلمه .

والعجيب أن السيد رئيس الجمهورية يحمل نفسه فوق مايحتمل باصراره على رياسة هذا الحزب .

أما ماذهب إليه الصديق الكريم الاستاذ عصمت سيف الدولة فأرجو أن يقبل مني أني اخالفه في أن حكم المادة ١٢٧ جاء في صدد الخلاف بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب في صدد مسئولية رئيس الوزراء .

وهو خلاف هنا بين رئيس الجمهورية صاحب الاغلبية التي ينتمي إليها الرئيس ، ويتزعمها وبين المجلس الذي يمثل هذه الأغلبية . فالأمر هنا لايستلزم حيدة .

وما ساقه الأستاذ شوقي عطية من مواد خاصة بالسلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية تارة بوصفه رئيس مجلس القضاء الاعلى ، والقائد الاعلى للجيش فهى سلطات يباشرها رئيس الجمهورية تحت اشراف ورقابة المجلس التشريعي ويمثله فيها رئيس الوزراء والوزراء ، المعرضون للمساءلة القانونية والسياسية . ونحن نرى في الجمهوريات البرلمانية رئيس الحزب الاغلبية يتولى السلطة التنفيذية ويجرى الانتخابات بينه وبين الاحزاب الأخرى ، ولا يرى أحد في ذلك ، خروجا على الحيدة المطلوبة.

إن الحيدة مطلوبة من أى حاكم ولو صغر شأنه فأصبح كاتبا في ديوان بأقصى الريف ، والانسان مطبوع على التحيز ، مالم يردعه رادع من قانون ، أو من سلطة أعلى .

ورؤساء الجمهوريات الرياسية يرأسون الدولة والحزب معا . ولكن تتوافر ضمانات تقي الشعب من عدوان الرئيس المسلح بالسلطة وبالحزب الاقوى ،



وبأغلبية المجلس التشريعي ، فالاحزاب غير الحاكمة لديها صحف لي مثل قوة صحف الحزب الحاكم ، وجميع وسائل الدعاية والتأثير على الجماهير كالاذاعة المسموعة والمرئية وكل هذه الضمانات مهددة في مصر ، مما يجعل حيدة رئيس الجمهورية ولو لم يكن رئيسا لحزب الاغلبية أمرا يكاد يكون من المستحيلات أو على الأقل من أشق الأمور . أعان الله الشعب المصري وأعان الله الرئيس لتتحقق الحيدة التي هى جوهر عدالة الحكم .

٢٠/ ١٠/ ١٩٨٢

رئيس الجمهورية بين الحياد والحزبية

د . عبد الحميد حشيش

شد انتباهي وأثار اهتمامي ذلك النداء الذي وجهه د . عصمت سيف الدولة للمشتغلين بالفقه الدستوري ، للادلاء بدلوهم والتعبير عن رأيهم حول رئاسة رئيس الجمهورية لحزب سياسي . ويرجع ذلك لسببين أساسيين .

السبب الأول :

أهمية منصب رئيس الدولة في مصر ، ولا ترجع تلك الأهمية في المقام الاسمي إلى دوره الدستوري ، بل إنها تنبع أساسا من تقاليد متأصلة وعادات متغلغلة في نفوس الشعب المصري ، توارثها منذ آلاف السنين . فقد تعودنا أن ننظر إلى حكامنا ملوكا كانوا أو رؤساء ، نظرة التقديس والتبجيل التي تبوئهم مكانة ترتفع بهم فوق مستوى البشر ، فلم يألف المصريون ــ كغيرهم من الشعوب ــ أن ينظروا إلى حكامهم ، باعتبارهم أفرادا لايمتازون عن غيرهم سوى أنهم أثقل حملا وأشد مسئولية .

ومن هنا يلعب من يتولون رئاسة الدولة في مصر دوراً يفوق اختصاصاتهم المحددة في الدساتير والقوانين .

السبب الثاني :

الأهمية القصوى للاحزاب السياسية في تشكيل معالم النظام الدستوري في دولة من الدول . فقد أصبحت من الأقوال الشائعة في أدبيات العلوم السياسية أن التعرف على نظام دستوري وسياسي في دولة من الدول ، لايكون بدراسة نصوص دستورها ، ولكن بقدرمايكون نتيجة للدور الذي تؤديه الاحزاب على المسرح السياسي في الواقع فقد يؤدي التكوين الحزبي وعلاقته بالسلطة إلى تحول النظام من ديمقراطي إلى استبدادي أو أن يتطور النظام من برلماني فيصبح رئاسيا .

ويهمنا أن نسوق في خضم هذا الحوار ثلاث ملاحظات أساسية :

الأولى : أنه لا ينبغي أن نتأثر في مدافعتنا أو معارضتنا لفكرة الجمع بين رئاسة أحد الاحزاب السياسية بمصلحة حزبية هي مؤقتة وضيقة بطبيعتها ، فلا يصح أن يبنى أنصار الحزب الحاكم تأييدهم لفكرة الجمع على أن رئاسة رئيس دولة لحزبهم ، تزيده قوة ومناعة وحصانة كما أنه لايجوز أن يكون الدافع الخفي لاحزاب المعارضة في تبني الرأى المضاد هو تجريد حزب الأغلبية من أهم أعمدته وأشدها صلابة وفالأمر أجل من ذلك وأخطر ، إذ هو يتصل اتصالا وثيقا بسلامة نظامنا الديمقراطي في مجموعة ، كما أن الزمان قلب وعجلة التاريخ لاتتوقف عن المسير ، فحزب الأغلبية في عصر من العصور قد ينقلب إلى حزب اقلية في عصر آخر .

الملاحظة الثانية : أن تفسير النصوص الدستورية ينبغي أن ينبع من مفهوم النظام الديمقراطي ولايسوغ أن يقف عند المعنى الحرفي للالفاظ فكل تفسير يؤدي إلى مزيد من الحرية للشعب ويعمق ويرسخ المبدأ الشهير القائل بأن «الأمة مصدر السلطات» يكون هو التفسير السليم ، ولو كان المدلول اللفظي للنصوص الدستورية يميل إلى غيره .

الملاحظة الثالثة : أن الدساتير هى أشد القوانين تأثرا بالبيئة التي تطبق فيها . فكثيرا ما تتماثل نصوص الدساتير ، ولكن تتباين التطبيقات وتفترق النتائج التي يسفر عن أعمالها . فيتوقف التطبيق على عوامل مختلفة منها طبيعة الشعب وعاداته واخلاقياته ووضع القوى الاجتماعية المختلفة ، فضلا عن تركيبة الاحزاب السياسية

ومدى التوازن بينها وقدرتها على التاثير في الرأى العام وفي السلطات المسيرة للدولة .

وأوضح في بداية الأمر أنى وإن كنت من الرافضين لفكرة انتماء رئيس الجمهورية لحزب سياسي ، إلا أن أنصار الرأى المعارض لايعدمون الحجج .

○ إذا كان النظام السياسي يقوم على أساس تعدد الاحزاب ، فإن المنطق يقتضي ألا تحول بين رئيس الدولة والانتماء لحزب سياسي . فالحزب السياسي هو الذي يرشح رئيس الدولة داخل المجلس النيابي كما أن الرئيس محتاج إلى تأييد حزبي لكى يتمكن من تطبيق أهدافه وبرنامجه السياسي والاقتصادي .

○ إن التطبيقات الدستورية في الدول الديمقراطية لا تحول بين رئيس الدولة وبين عضوية الاحزاب السياسية . والامثلة زاخرة وكثيرة تذكر من بينها فرنسا والولايات المتحدة الاميركية وألمانيا وإيطاليا .

○ لانميل إلى القول بأن تفسير بعض النصوص في الدستور المصري تعارض فكرة الجمع ، كما ذهب بعض الاساتذة الاجلاء في مقالاتهم ، أن هذه النصوص مثل المادتين ٧٣ و ١٢٧ لها مثيل في بعض الدساتير الاجنبية مثل الدستور الفرنسي (المواد ٥ و ٤٨ و ٤٩) ، ومع ذلك لم يذهب أحد إلى معارضة الانتماء الحزبي لرئيس الجمهورية .

ورغم ذلك فإننا نعارض بكل ثقة واطمئنان فكرة الجمع بين رئاسة الجمهورية وبين عضوية الاحزاب السياسية في نظامنا المصري ، ونستند في ذلك على الاسباب الآتية :

غاب نظام تعدد الأحزاب السياسية عن مصر قرابة ربع قرن م الزمان . وأصبح النظام السياسي لثورة ٢٣ يوليو يقوم على أساس التنظيم السياسي الوحيد ممثلا في الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي . ومازال الكثيرون ممن يعملون في الحقل السياسي ينتمون بحكم فكرهم وثقافتهم وتربيتهم السياسية وطول ممارستهم لمدرسة التنظيم الواحد . وأن الرابطة بين الشعب والحكومة في ظل نظام الحزب الواحد

تدور ، كما قال الأستاذ الدكتور محمد الشافعي ، في رسالته «في مبادىء الحزب المتبلورة في الطاعة العامة وتقديس الزعيم .. حيث يلتزم الجميع بقرارات القيادة العليا ، ويعتنق الجميع مبدأ تقديس زعيم الحزب ، وأن دور الحزب الرئيسي يتمثل في نشر وإذاعة كلمات وتعليقات وأوامر الدكتاتور ، بين العامة وجماهير الشعب بالاضافة إلى تأكيد وتدعيم دعاية الحكومة .

وإن قرب عهدنا بنظام الحزب الواحد يجعلنا نخشى كل الخشية أن تؤدي زعامة رئيس الدولة لحزب سياسي أن يتحول النظام من نظام تعدد الأحزاب وهو يمثل حجر الزاويه في كل نظام ديمقراطي ، إلى نظام الحزب الواحد في الواقع والحقيقة . بحيث يصبح الحزب الحاكم ــ بفضل المكانة السامية لرئيس الدولة ــ هو الحزب الواحد المحتكر للعمل السياسي ، أما الاحزاب الاخرى فينظر إليها على أنها تنظيمات غير مرغوب فيها وفي الاشخاص المنتمين إليها . وبذلك يتردد الناس ــ رغم إيمانهم بمبادئها ــ في الانتماء إليها تقربا من الحاكم أو تجنبا لسخط السلطة ويؤدي هذا إلى نتيجة خطيرة وضارة إذ أنه لايمكن معرفة حقيقة اتجاهات الرأى العام ومدى تأييده لهذا التنظيم أو ذاك .

والمثل على صحة مقالتي حي وقريب من أذهاننا . فعندما أسس رئيس الوزراء حزب مصر عام ١٩٧٦ هرع الكثيرون للانضمام إليه ، ومن المفروض أن يكون ذلك الانتماء عن عقيدة بمبادىء الحزب وبرنامجه . ثم مالبث أن ترك معظم هؤلاء السادة عقيدتهم وفكرهم ومبادئهم عندما شكل رئيس الجمهورية الراحل الحزب الوطني لينضموا إليه مزودين بنفس الايمان والحماس السابق !!

نخلص من ذلك إلى أن رئاسة رئيس الدولة لحزب سياسي في مصر يخل بنظام تعدد الاحزاب بل ويؤدي إلى تفريغه من مضمونه ومحتواه ، وينعكس هذا على نظامنا الديمقراطي في مجموعه فيؤثر فيه تأثيرا ضارا إذ أن الاحزاب السياسية هي عماد الديمقراطية ومعاداتها معاداة للديمقراطية في نفس الوقت .

○ تؤدي زعامة رئيس الدولة لحزب سياسي إلى الكثير من المأزق الدستورية التي نحن في غنى عنها ومن قبيل ذلك :

(أ) يتردد الكثيرون ــ داخل البرلمان وخارجه ــ إلى توجيه الانتقادات ومعارضة برنامج الحكومة الممثلة لحزب الأغلبية . إذ أن معارضة هذا البرنامج الذي وضعه الحزب الحاكم برئاسة الرئيس هى معارضة في ذات الوقت للرئيس نفسه ونحن ننشد أن ينأى الرئيس ــ بحسب منصبه السامي ــ عن التوترات التي تنشأ بين الأحزاب .

(ب) يزداد مركز الرئيس حرجا وصعوبة عندما يسقط البرلمان حكومة حزبه ، أو عندما يفشل الحزب في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين إذ أن حجب الثقة عن الحزب معناها أن الرئيس قد فقد السند الشرعي لبقائه في منصبه ، وأنه آن له أن يشد رحاله إلى خارج الحكم .

○ إذا كانت الديمقراطية هى حكم الشعب ، فإن وصول الشعب لكراسي النيابة قد رسخت له الدساتير طريقا محددا واضحا هو طريق الانتخابات . ومن هنا كانت أهمية الانتخابات في النظام الديمقراطي ، فسلامة الانتخابات وحيدتها وتكافؤ الفرص بين الأحزاب هى علامة مضيئة في كل نظام يبتغى الديمقراطية الحقة لا الديموقراطية المزيفة .

وإذا كنا نئن ونشكو منذ سنوات طوال من تدخل السلطة في الانتخابات وفيما يجرى من استفتاءات ، فإن من واجب كل مواطن غيور أن يعمل على أن يوفر للانتخابات حيدتها وسلامتها ولاشك أن رئاسة رئيس الدولة ــ وهو قمة السلطة ــ لحزب سياسي يزعزع الثقة تماما في كل استطلاع لرأى الأمة وذلك من ناحيتين هامتين :

الأولى : تدخل الادارة المعيب للضغط على الناخبين للادلاء بأصواتهم لصالح مرشحي حزب رئيس الدولة وليس بعجيب ولا غريب أنه ما من وزير في السلطة رشح نفسه في دائرة مهما كان غريبا عنها ، إلا ونجح بأغلبية كاسحة حتى إذا غاب عنه شمس السلطان فإن الفشل يكون حليفه . ولا يمكن أن يحتج علينا بما يحدث في غيرنا من الأنظمة إذ أن قبضة السلطة وهيمنتها على الانتخابات أصبحت مضرب الأمثال في التاريخ السياسي في مصر .

الثانية : ولا يقتصر الأمر على تدخل الادارة في الانتخابات بل يمتد إلى كافة أجهزة الاعلام حتى تلك التى توصف بأنها قومية مثل الاذاعة والتليفزيون والصحف اليومية ، فهي جميعا تروج للحزب الحاكم وتوجه سهام النقد لمعارضيه . فما بالنا إذا كان الحزب الحاكم يستظل بظل رئاسة الدولة . ولا أدل على صحة ما أقول من أن أخبار الحزب الوطني ومن قبل حزب مصر تحتل دائما الصفحات الأولى في الصحف المملوكة للدولة ، فضلا عن الاذاعة المسموعة والمرئية . ألا يخل هذا كله بالتوازن بين الأحزاب ، ويجعل الشعب يعرف نصف الحقيقة ويعمى عن النصف الآخر .

هذه بعض أفكار تجعلني اقرر في ثقه واطمئنان وبضمير حي علمي موضوعي أن روح الديمقراطية وفحواها ، وليس التفسير الحرفي لنصوص الدستور تأبى الانتماء الحزبي لرئيس الدولة في بيئتنا المصرية .

١٩٨٢/١٠/٢٧



استقلال الرئيس ضرورة لحل أزمة التجربة الديمقراطية في مصر

عبد العزيز محمد

طرح الدكتور عصمت سيف الدولة في مقاله الأخير ، قضية تمس بحق مسيرة الديموقراطية في مصر ، وتؤثر فيها تأثيرا مباشرا وحاسما . هذه القضية هي : ماحكم الدستور في تولى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، رئاسة حزب من الأحزاب .

واحتكم في ذلك إلى الدستور ذاته ، وطالب رجال الفقه الدستوري بتقديم الرأى في هذه القضيه الهامة والخطيرة ، بل إنها تمس لب النظام السياسي والدستوري في مصر .

ولاشك أن الاحتكام إلى الدستور ، لايكون بالاحتكام إلى نصوصه مجردة ، والبحث عن نص مانح أو مانع هنا أو هناك .

ولكن الاحتكام إلى الدستور يكون بقراءة نصوصه كلاً لايتجزأ وفهم الأصول الكلية التي يقوم عليها ، وفي ذات الوقت يكون بالاحاطة بطبيعة النظام السياسي القائم وقت وضعه ، ومختلف الظروف والملابسات التي لابست صياغته .

ذلك أن الدستور يظل — في الأول والآخر — صياغة للنظام والوضع السياسي

القائم ، ويحرص واضعوه على تكريس هذا الوضع وحمايته وعدم المساس به .

وإذا ماكان ذلك ، فإن أهم مايجب الاحاطة به ، في هذه القضية هو طبيعة النظام السياسي الذي كان قائما وقت صياغة ذلك الدستور .

ولا شك أن هذا الدستور ، قد وضع في مرحلة كانت الأحزاب السياسية محظورا نشاطها ومحظورا قيامها !! وكان النظام السياسي يقوم على فكرة التنظيم الواحد ، وهى فكرة حاسمة بكل تأكيد ، ولقد حرص هذا الدستور على تأكيد ذلك في المادة الخامسة منه التي جرت على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل قوى الشعب العاملة . وجاءت نصوص العقاب بعد ذلك تحمي هذا الوضع وتكرسه ، فأضاف المشرع المادة ٩٨ /أ مكرر إلى قانون العقوبات وأصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ في ٢١ /٩ /١٩٧٢ لينص على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة وأنه لايجوز انشاء تنظيمات سياسيه خارج الاتحاد الاشتراكي أو منظمات جماهيرية أخرى خارج منظماته .

ومن هنا ، يكون الفهم لنصوص الدستور كله ، والفهم لتنظيمه لكافة سلطات الدولة ومؤسساتها وطبيعة العلاقة بينها .

ولقد جرى تحديد اختصاصات رئيس الدولة في الدستور الحالي بناء على هذه الطبيعة الواحدية للسلطة ولذا جرى تجمع كل السلطات في يديه .

فهو أولا رئيس الدولة وهو ثانيا له الكثير من السلطات التشريعية أصيلا ومشاركا ومفوضا وهو ثالثا رئيس السلطة التنفيذية ، وهو رابعا القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو خامسا رئيس مجلس الدفاع الوطني ، وهو سادسا الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة وهو سابعا رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، بل إن له بعض السلطات القضائية كالتصديق على بعض الأحكام أو الاعتراض عليها . وهو إلى جانب كل هذا الثقل الدستوري صاحب ثقل سياسي لايقارن ولأسباب وظروف تاريخيه معروفة لامجال للافاضة حولها .

ومرد ذلك كله ، هو لطبيعة النظام السياسي الذي يقوم على فكرة واحدية

السلطة وواحدية التنظيم ! ولذا جاءت كل نصوص الدستور وفق هذا المنظور .

وفي هذه الحدود ، لم تكن هناك مشكلة دستورية ، إذ أن الدستور كان مطابقا للنظام السياسي والفكرة الواحدية التي يقوم عليها هذا النظام !

ولكن المشكلة أخذت تطرح نفسها بعد ذلك ، إذ أن النظام السياسي القائم ، والفكرة التي يقوم عليها ، جرى عليها تغيير ! هذا التغيير كان في الاتجاه إلى نظام تعدد الاحزاب السياسية بدلا من التنظيم السياسي الواحد ! فقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة الأولى منه على حرية تكوين الاحزاب السياسية طبقا للقانون الذي كان سيصدر ، وصدر بعد ذلك قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في ٧ /٧ /١٩٧٧ ، وكان ذلك الاتجاه ، هو تغيير حاسم يوجب إعادة النظر في الدستور ذاته ونصوصه وتوزيعه للسلطات التي ينظمها ، وللعلاقات فيما بينها لتتلاءم نصوص الدستور مع النظام السياسي القائم .

ولكن الذي جرى أن مراجعة الدستور وتعديل أحكامه في عام ١٩٨٠ وقفت عند حد تعديل المادة الخامسة فحسب لتنص على أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الاحزاب ، ولم يتطرق التعديل إلى مراجعة باقي الاحكام كما أشرنا .

ومن هنا ، ظلت المفارقة بين الدستور والنظام السياسي قائمة لاتتوافق ، وتفتح الباب للكثير من المخالفات من جانب والكثير من المفارقات من جانب آخر .

وكانت المخالفة الأولية ، هى لروح الدستور ومعناه ، وهذه من المخالفات الاصيلة ، التي جرى القضاء على الحكم بها حال وقوعها ، إذ بينما أخذ النظام السياسي شكل التعدد بعد الواحدية ، ظلت السلطات وخاصة سلطات رئيس الجمهورية ، واحدية وشمولية .

أو بمعنى آخر بينما كان النظام السياسي يحمل لافتة الديموقراطية ، ظلت السلطات بعيده عن ذلك .

وكانت المفارقة الأولية الغريبة هى أن رئيس الجمهورية ورئيس الدولة

وصاحب كل السلطات التي أشرنا إليها وكل الوزن الدستوري والسياسي الذي رأينا ، يعلن أنه سينزل إلى الشارع السياسي ، أي إلى شارع الأحزاب السياسية والجماهير صاحبة الحق في تعدد الاراء ، بمعنى أن رئيس الجمهورية بوزنه الدستوري والسياسي الهائل ، قد نزل إلى ملعب ، يريد اللعب وحده أمام باقي اللاعبين الذين كان عليهم أن يقفوا متفرجين فحسب ، ولو أن أحدا حاول مجاراة اللعب ، فإن عليه أن يصفق للاعب الكبير فحسب ، إنما إذا اختلف معه في الرأى ، فلا يتهم إلا بالخروج على المؤسسات الدستورية والدستور ، بل الخروج على الولاء الوطني ذاته ، وكانت تلك المفارقة بداية الأزمات .

وتصاعدت المفارقة بعد ذلك ليعلن رئيس الجمهورية عن انشاء حزب سياسي . ومن البديهي أن ينشأ هذا الحزب متفخما منتفخا ومفلطحا ! وفي ذات الوقت حزبا طاغيا يخل بكل التوازن المطلوب والمفروض في النظام السياسي كله !

وأدى ذلك إلى العديد من المخالفات الدستوريه والقانونية .

ففي الوقت الذي ينص قانون الاحزاب في المادة السادسة منه على ألا يكون من بين أعضاء أى حزب (اعضاء الهيئات القضائية أو ضباط أو افراد القوات المسلحة أو الشرطة نجد أن الحزب الذي انشأه رئيس الجمهورية ، يضم مكتبه السياسي) وهو مستوى تنظيمي من مستوياته الآتي :

رئيس الجمهورية وهو الرئيس الأعلى للدولة ، وللجيش وللهيئات القضائية ، بل ويضم وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وكذلك يضم وزير الداخلية ورئيس هيئة الشرطة .

كذلك ، فإنه في الوقت الذي تحظر فيه المادة الحادية عشرة من قانون الاحزاب ، على الحزب أن يباشر نشاطا تجاريا ، نجد أن ذلك الحزب يقحم نفسه في العديد من الأعمال التجارية كأنشاء الشركات (الأمن الغذائي ، ومنافذ التوزيع) تحت اسم التنمية الشعبية .

ولعل المفارقة الاكبر ، تبين إذا مارجعنا إلى المادة الرابعة من قانون الاحزاب

رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، إذ نجد أنها تنص على وجوب إلا يترتب على قيام الحزب ، إعادة تكوين أى حزب من الاحزاب التي خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الاحزاب السياسية ، إذ أن هذا الحظر ـــ يشمل كل الاحزاب السياسية التي كانت قائمة في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ بما فيها الحزب الوطني (القديم والجديد انذاك) والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقا) بل لعل من عاصروا هذه الفترة قد سمعوا عن تلك القضية التي أقامها بعض رجال الحزب الوطني القائم انذاك ممن حاولوا إقامة حزب تحت اسم (الحزب الوطني الجديد) وهى القضية التي سميت انذاك قضية (الغارة على الحزب الوطني) والعجيب أن بعض رافعي دعوى هذه الغارة على الحزب الوطني قد سارعوا إلى الدخول في الحزب الوطني الأخير !

وازاء هذه المفارقة الكبرى ، نجد أن المشرع (وهو هنا مانعلم) يبادر بعد أحد عشر شهرا فقط من صدور قانون الاحزاب ، إلى اصدار القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ويستثنى في المادة الرابعة منه كلا من (الحزب الوطني والحزب الاشتراكي حزب مصر الفتاة) .

ولا شك أن ظاهر هذا الاستثناء ، يعود إلى أن المشرع ـــ قد خرج على حياده المفروض ـــ واختلط بالحزب ، وأصبح الاثنان واحدا ، بل أصبح الحزب والدولة واحدا كأمر واقع ، وليس كأمر من أمور الدستور !

كذلك ، فإن الذي لاشك فيه أن هذا الاستثناء لم يكن القصد منه ، هو تأكيد التواصل التاريخي للحزب الوطني واستمراره كحركة سياسية ، فشتان بين هذا الحزب وذاك المصنوع ، في برامجه ومناهجه ، إذ كان الحزب القديم يقوم على منهج (لامفاوضة إلا بعد الجلاء مثلا) .

وإنما كان القصد من هذا الاستثناء أن تحجب حزب بذاته عن الاستمرار والنشاط وممارسة العمل السياسي والوطني ـــوهو حزب الوفدـــ الحزب التاريخي للشعب المصري وللحركة الوطنية المصرية بعد ماتم الاطاحة برأسه وتقييد لسانه ، ليبقى هكذا جزءا مكملا للديكور ، وهو ماأبى هذا الحزب على نفسه المشاركة فيه .

ولاشك أن جماع كل تلك المخالفات والمفارقات هو أن الدستور الصادر في ١٩٧١ لم يعد يتوافق مع واقع النظام السياسي وماجرى عليه من تغيير جوهري خرج به عن إطار الواحدية إلى إطار التعدد .

ومن هنا يظل صحيحا في حكم الدستور والقانون أن رئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، لأحد الاحزاب ، مخالفة مؤكدة ، لاسبيل إلى تصحيحها إلا بأمر من اثنين :

إما تعديل الدستور ذاته لاباحة مثل هذا الأمر وبعد تعديل مختلف الاحكام المنظمه للسلطات والمؤسسات والعلاقات بينها ، وخاصة مؤسسة رئاسة الجمهورية !!

أو أن يتخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، عن رئاسة أى حزب من الاحزاب ، ليظل كما رسم له الدستور ، في المادة ٧٣ (يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنيه والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني) . وحتى لاتثور التناقضات والمخالفات والمفارقات التي رأينا بعضها وغيرها كثير ، وحتى تتوازن مسيرة الديموقراطية الحقيقية ولا تتعثر على مانرى الآن !!

ولا ينال من ذلك ، أن الدستور القائم ، لم يمنع رئيس الجمهورية من رئاسة أى حزب ومن ثم ، فإنه يدخل في عداد المباح له ، ولكن الدساتير لا يمكن أن تفسر بتلك الطريقة ، إذ أن رسم السلطات واختصاصاتها والعلاقة بينها ، أمر لايجرى عليه قياس أو تفسير بمفهوم المخالفه إلى غير ذلك من أوجه التفسير ولا عبرة بالقول ، إن بعض الدول تجيز لزعيم أحد الاحزاب أو رؤسائها أو حتى لأحد اعضائها ، ولاية رئاسة الجمهورية — مثل فرنسا أو الولايات المتحدة ، ذلك أن المشكلة السياسية والدستورية في مصر ، تخالف تلك في هذه الدول ، حيث أن دستور هذه وتلك يقوم في أساسه على مذهب التعدد للاحزاب السياسية وفي ذات الوقت ، فإن سلطات رئيس الجمهورية في هذه وتلك ، تتضاءل أمام سلطات رئيس الجمهورية في مصر !!

كذلك ، فإنه لاعبرة بالقول ، بأن رئيس الجمهورية في مصر ، لايمكن أن يتخلى عن حزب يهيمن على الحياة السياسية في مصر كلها ، حيث أن له الهيمنة الشاملة في مجلس الشعب والشورى وله الهيمنة الكاملة على المجلس الاعلى للصحافة والمؤسسات والصحف القومية ، وكافة أجهزة الاعلام القومية ، وتخلى رئيس الجمهورية عن مثل هذا الحزب ، قد يورث مشاكل هو في غنى عنها ولاشك ، ولكن هذا القول لايقوم على سند ، إذ أن هيمنة هذا الحزب على الحياة السياسية لم تكن بقواه الذاتية ، إنما كان لرئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، حتى اضحى القول السائر بين الناس إنه (حزب الحكومة) قولا صحيحا !

كذلك ، فإن الذي لاشك فيه أن تخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة عن رئاسة الحزب المشار إليه ، قد يؤدي إلى تفككه وانهياره ! وهذا القول في جملته صحيح ، ولكن يرد عليه ، أن انهياره لن يؤدي إلى فراغ ، إنما انهياره وتفككه قد يؤدي إلى ولادة حزب آخر ، يتمتع بمقومات الاحزاب وصلابتها وتماسكها والذي يجب أن يكون التفاف اعضائها ، حول فكر وهدف ، وليس التفافا حول حاكم فحسب !!

وهكذا .. نعود إلى القول ، إن رئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة لحزب من الاحزاب ، أمر لايعرفه الدستور الحالي . وفي ذات الوقت نقول ، أن هذا الجمع قد ادى إلى مخالفات ومفارقات عجيبة ، مرشحة للتزايد والتفاقم ، كما أن الحقيقة الواقعة ، هى أن تخلى رئيس الجمهورية ورئيس الدولة عن رئاسة هذا الحزب قد يؤدي إلى مشاكل اقلها انهيار هذا الحزب وتفككه كما حدث لسابقه حزب مصر ! على سبيل المثال !!

ذلك هو لب المشكلة السياسية والدستوريه في مصر ، وفي ذات الوقت لب أزمة المسيرة الديموقراطية في مصر !!

ومن هنا تنبع ضرورة التصدى لهذه المشكله ، برد الأمر إلى جمعية تأسيسيه منتخبة انتخابا حرا ومباشرا تحت اشراف هيئة محايدة ولتكن الجمعية العمومية لمحكمة النقض مثلا لها وحدها السلطة الكامله على ادارة العملية الانتخابية دون دخل للإدارة بأى حال !!

هذه الجمعيه التأسيسية ، يكون لها اختصاص إعادة النظر في الدستور الحالي ، وإعادة صياغته وصياغة أحكامه وفق النظام السياسي الحالي ، القائم على فكرة تعدد الأحزاب السياسيه وتعدد القوى الوطنية في مصر ، ورسم السلطات والمؤسسات الدستورية فيه ورسم علاقاتها فيما بينها ، وفي ذات الوقت الغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات التي توالت في فترة احتدام الأزمة السياسية والدستورية في مصر ، بما يحقق مسيرة جادة لديموقراطية حقيقية تحقق لهذا الشعب استقرارا ونموا وازدهارا ، وفي ذات الوقت تسد الباب أمام اخطار المفاجآت التي ستحيط بالجميع !!

١٠ نوفمبر ١٩٨٢



الواقع السياسي .. وأهمية استقلال الرئيس

د . نعمان جمعة

تابعت الآراء القيمة التي كتبت في دستورية جمع الرئيس مبارك بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطني . ومشاركة مني كمواطن وليس كمتخصص أقرر أنه على قدر علمي لايوجد في نصوص دستورنا ولا في مبادىء الديموقراطية مايحول دون هذا الجمع . ومع ذلك فقد تمنيت مع غيري أن يتفادى الرئيس مبارك مثل هذا الجمع وكان ذلك انطلاقا من الواقع السياسي الذي تعيشه مصر والذي يمكن تلخيصه في نقاط ثلاث :

أولا : الحزب الوطني ليس سنداً للرئيس مبارك وإنما هو عبء ثقيل على كاهله ، فهو تنظيم حكومي هرولت إليه جماعة المنتفعين بالحكم سعيا للاقتراب من الحاكم بغض النظر عن اسمه ومبادئه . منهم تجار المخدرات ومنهم من اتجر في تصاريح الاسمنت وعلف الحيوان وأذونات الاستيراد ومن أثرى من اغتصاب أراضي الدولة

ومبانيها ، وهم فوق ذلك كانوا الاداة التي انتعلها الحاكم الفرد ليدوس بها في الوحل وفي الرغام . فهم الذين كبلوا الشعب بالقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات (العيب ـــ الاشتباه ـــ الاحزاب الخ) وهم الذين تآمروا لاسقاط عضوية النواب الاشراف الذين عبروا عن رأى لم يحتمله الحاكم الفرد . ولو سارت تحقيقات المدعى الاشتراكي في طريق مستقيم لوقع أغلبهم تحت طائلة العقاب .

ما ذنب مبارك وما الذي يكرهه على حمل هذا الكيان على كتفيه فيستحيل عليه أو يصعب التحرك في سبيل حل المشاكل والنهوض بالبلاد .

ثانيا : رئاسة مبارك للدولة تستند شرعيتها وتستمد قوتها من تأييد ومساندة كل القوى السياسية الحقيقية في مصر ، تأييد حقيقي دفع إليه حب مصر ، هذه الرئاسة لا تستند إلى الشكليات الواهية مثل ترشيح مجلس الشعب الذي انفصل عن الشعب بالقوانين الارهابية التي سارع في الموافقة عليها وبالسلوك المشبوه لعدد غير قليل من أعضائه .

ومن هنا كان على الرئيس مبارك أن يحرص على نفى ارتباطه الرسمي باتجاه سياسي معين وخصوصا إذا تعلق الأمر بمجرد وهم ومحض سراب .

ثالثا : مشاكل مصر الخارجية والداخلية كثيرة ، ومنها ماهو عسير على الحل وكثير من هذه المشاكل يحتاج إلى قرارات جذرية ، وشجاعة ويحتاج إلى جهد وتضحية واخلاص من الجميع . ولذلك لم تكن هذه هي الفترة التي تكون الرئاسة لرئيس أحد الأحزاب (إن صح أن يطلق عليه أنه حزب) . كان يتعين على الرئيس مبارك أن يعتبر نفسه للجميع ويشكل برئاسته وزارة ائتلافية تضم جميع الاتجاهات السياسيه الحقيقة . بما في ذلك حزب الوفد والاتجاه الديني واليسار الماركسي . مثل هذه الوزارة لن تحتاج إلى قانون طوارىء ولا إلى ترسانة القوانين البغيضة المقيدة للحرية . وستكون قادرة على المواجهة المباشرة والفعالة لكثير من المشاكل المستعصية التي لاتحتمل التأخير والتي تتفاقم يوما بعد يوم . وفي ذلك نذير سوء يجب تلافيه .

١٠ نوفمبر ١٩٨٢

التغيير .. قضية جوهرية تنتظر الحسم

□ افتتاحية □

أية قراءة متأنية للموقف السياسي في مصر ، لابد أن تنتهي إلى ضرورة حسم قضية «التغيير» . لقد طرحت هذه القضية منذ تولى الرئيس حسني مبارك مسئولية رئاسة الجمهورية بعد حادث المنصة الشهير ، وخاصة بعد خطابه أمام مجلس الشعب ، وماتلى ذلك من ممارسات محدودة ولكنها تحمل بعض الدلالات وطوال ١٣ شهرا مضت وهناك معركة ، سافرة أحيانا وخفية أحيانا أخرى ، حول قضية التغيير ، طرفاها .. محور المدافعين عن الممارسات السياسية طوال السنوات العشر الماضية والتي حققت مصلاح الطفيليين من السماسرة والمضاربين وتجار السوق السوداء والمهربين وتجار المخدرات ووكلاء المغامرين الاجانب وغيرهم ممن تستروا وراء ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي (بلا ضوابط ولاقيود) كما قال الرئيس السابق «أنور السادات» وامتدادات هذه السياسة في الخارج.. ومحور القوى

الوطنية التي تدين هذه السياسة في الداخل والخارج وتطرح سياسات اخرى بديلة قد تختلف في بعض تفاصيلها ، ولكنها تتفق جميعا على أن محور التغيير هو الديمقراطية وسياسة اقتصادية واجتماعية جديدة وحيادا حقيقيا في معترك السياسة الدولية .. ولاشك أن دعاة التغيير قد كسبوا كثيرا خلال الاشهر الماضية سواء بين جماهير الشعب المصري ، أو حتى داخل بعض دوائر القوى الحاكمة .

فعجز الساداتيين عن تحقيق أى بداية فعالة للخروج من الأزمة الاقتصادية ، وفشلهم التام في مواجهة التضخم والارتفاع الفلكي للاسعار وتدهور مستوى المعيشة .. أكد أنه لاطريق إلا التغيير .

وأحداث الغزو الاسرائيلي للبنان وتطوراته ، وقرار رئيس الجمهورية باستدعاء السفير المصري في إسرائيل ، والتمسك بالحقوق المصرية في طابا ، والحديث الرسمي عن أن إطار كامب ديفيد لم يعد صالحا لعلاج قضية الحكم الذاتي .. وردود الفعل الاسرائيلية والتي كشفت عن زيف أوهام سلام كامب ديفيد .. دليل آخر على ضرورة التغيير ..

ولا شك أن المدافعين عن كل السياسات الخاطئة والانحيازات المسبقة ضد مصالح الشعب المصري ، لا تفوتهم اتجاهات الريح . ومن هنا ازدادت حركتهم عنفا في الاسابيع الأخيرة ، خاصة بعد قضية «عصمت السادات» . وإذا كان تحركهم قد برز بوضوح في الحقل الاقتصادي من خلال عمليات تهريب النقد للخارج مما رفع سعر الدولار في السوق السوداء إلى ١١٨ قرشا للدولار ، فليس صعبا رصد تحركاتهم في مجالات أخرى .

والرد الوحيد على هذا التحرك ، هو الاسراع بعملية التغيير ، بداية بقضية الديمقراطية ليكون الشعب المنظم هو الطرف الاساسي في اتخاذ القرار . وهى مسئولية مشتركة للقوى الوطنية المعارضة ، وللعناصر الواعية الموجودة في السلطة .. فالحركة السريعة ضرورة قبل أن يفوت القطار .

الأهالي ١٧ /١١/ ١٩٨٢

ماذا بعد أن بدأت السنة الثانية من حكم مبارك ؟!
الجمهورية الرابعة واحلام التغيير

□ تحقيق : حسن بدوي □

بعد أسابيع قليلة من بداية العام الثاني في رئاسة مبارك ، ذهبنا نبحث عن إجابة لهذا السؤال :

ماهو شعور الناس الآن باحلام التغيير ؟ .. ماذا تحقق منها ومالم يتحقق وماهي على وجه التحديد ملامح التغيير الذي يطالب به المصريون ؟

تغيير القادة

قلت للدكتور سيد عويس الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية .

○ هل شعرت خلال العام الذي انقضى بأن هناك تغييرا طرأ على المجتمع المصري .. وفي أى اتجاه ؟!

ــ أنا لست سياسيا .. أنا باحث اجتماعي ومن خلال رؤيتي الاجتماعية للواقع المعاش يمكن القول بأنه لايوجد شعور حقيقي وقوى بوجود أى تغيير مخطط له أو مقصود بهدف تغيير البنية الكلية للمجتمع ولكن الذي حدث هو وجود ظاهرة الازدواجية على كل المستويات فكل مايقال لايمارس وقد ساعد على ذلك عدم وجود ديمقراطية صحيحة ، وانتشار الأمية وعدم وجود القدوة الصالحة وعدم وجود ايدلوجية واضحه المعالم وعدم شعور اعضاء المجتمع بالانتماء له فإذا كان

الانتاج مطلبا ضروريا في الوقت الراهن فإن الاهتمام بالتغيير وتنقية المناخ الثقافي والاجتماعي المصري ضرورة أكثر الحاحا حتى يستطيع المجتمع أن يواكب عمليات الانتاج المطلوبة .

○ وكيف يمكن في تصورك أن تتم عملية التنقية هذه ؟!

ــ تتم عن طريق تغيير القادة على كل المستويات سواء السياسية أو الثقافية أو التعليمية ليتركوا مكانهم لقادة مخلصين يستحقون شرف القيادة .. واعتقد أن نظرة سريعة على القادة في حياتنا الثقافيه والاعلاميه والاجتماعية والتربوية تؤكد بأن تغييرا جذريا لم يحدث في حين أن مصر لم تنضب بعد فهى قادرة دائما على العطاء ..

من يصنع التغيير ؟

ويقول الكاتب الصحفي جلال الحمامصي :

ــ أى تغيير لن يكون إلا لو أخذنا العبرة من كل الأخطاء القديمة ورتبناها زمنيا وأخضعناها للدراسة وعلى رأس الاخطاء غياب الديمقراطية لأنه يؤدي إلى اخطاء كثيرة وفي غياب الاحزاب المعبرة عن الشعب وغياب الصحافة غير المقيدة بأى قيود تحد من حريتها في التعبير في ظل كل هذه الأشياء لا يمكن أن يكون هناك تقدم أو تغيير .

وكنت اتمنى لو كانت السنة الماضيه سنة تحول ، فلو أن كل الاخطاء السابقة قد درست بدلا من النغمة القائلة بإن معالجة هذه الأخطاء تؤدي إلى عدم الاستقرار ــ ولو عولجت الاخطاء بنظره بعيدة متطلعه إلى الأمام لوصلنا إلى بداية طيبة ..

○ ○ . . . . ؟

ــ تسألون عن من يصنع التغيير ؟ التغيير لايصنعه تغيير اشخاص أو وزارة ، ولكنه يتطلب اجراء تغيير جذري يشمل الغاء قوانين الاحزاب وإتمام الحرية لكل

فئة تريد أن تعبر عن نفسها وفكرها بتكوين حزبهم ، والغاء كل القوانين التي تقيد حرية الصحافه فيما عدا المنصوص عليه في القانون العام والغاء المجلس الأعلى للصحافة .

○ ○ . . . . ؟

ــ نعم هناك بعض الانجازات التي تحققت على طريق التغيير ، منها عودة الصحافة الحزبية ، والافراج عن بعض المعتقلين وعودة الصحفيين وأساتذة الجامعات والانكماش النسبي في الفساد ، ولكن هذه كلها مسائل شكلية غير أساسية .. فلا معنى لأن تكون الديمقراطية مثلا ناقصة ، فإما أن تكون هناك ديمقراطية أو لاتكون ، ولا معنى لأن تكون الصحافة الحزبية حرة ولا تكون الصحافة القومية كذلك .

○ ○ . . . . ؟

ــ أنا أرفض الدعوة للمقارنه بين الوضع الحالي والوضع السابق ، لأن هذا يعني أننا نقارن السيء بالاسوأ ونكتفي بالموجود ولا نطمح للمزيد .

أحزاب بلا جذور

وتقول د . نوال السعداوي :

ــ نعم .. كانت هناك خطوات ايجابية في العام الذي انقضى ، ولكن الخطأ الذي نقع فيه هو أننا ننتظر أن يأتي التغيير من الحاكم ، الذي مهما كانت رغبته لايمكن أن يصلح حال دولة وشعب ، وإلا عدنا إلى الديكتاتورية الفردية التي أرفضها حتى لو كانت لصالح الناس ، أنا لا أوافق أن يكون حسني مبارك ديكتاتورا ، إن الشعب بتنظيماته الشعبيه هو القادر على التغيير ، لذلك لا ألوم الرئيس ولا اتفق مع الذين يعاتبونه لأنني لا انتظر منه تغييرا .

○ ○ . . . . ؟

ــ هذه هي مهمة الاحزاب السياسية لو كانت الاحزاب الموجودة قوية ولها

جذور شعبية لا لتفت الجماهير حولها ولاستطاعت أن تلعب دوراً هاماً في الدفع نحو التغيير ولكن ما ألاحظه أن معظم القيادات السياسيه والحزبية في مصر تعطي وجهها للحاكم وتدير ظهورها نحو الجماهير ، بدليل أنه عندما اغلق السادات جريدتى الشعب والاهالي لم يخرج صوت واحد يعترض على ذلك ، وعندما وضع كل القيادات السياسية للاحزاب في السجن في سبتمبر الماضي لم تخرج مظاهرة شعبية واحدة تطالب بالافراج عنهم فالسياسة توازن قوى فحينما تكون الاحزاب المعارضة ضعيفة يسهل ضربها وعندما تكون قويه بقواعدها الشعبية تشكل ضغطا يهدد الحكومة ويجعلها تستجيب للمطالب الشعبية . فلماذا لم يتغير قانون الاحوال الشخصية مثلا ؟ لأن المرأة لاتمثل أى قوى شعبية ضاغطة . ولماذا لم يتغير قانون الأحزاب ؟! لأنه لاتوجد قوى شعبية تطالب بهذا . لقد مدت الحكومة قانون الطوارىء ؟ رغم الحملات التي شنتها المعارضة ، وذلك لسلبية الرأى العام ، ولعدم قدرة المعارضة على حشده وتثقيفه ورفع درجة وعيه .

○ ○ . . . . . . ؟

ـــ لقد قاد الزعيم الهندي غاندي ثورته في القرية بين الناس ولكننا لانرى القيادات الحزبيه تذهب إلى القرى إلا في الانتخابات ، لابد أن نكون موضوعيين ، وأن ننقد انفسنا قبل أن تنتقدنا الحكومة . إننا نطالب بالديمقراطية وننتظر من الحاكم أن يرسي قواعدها في حين أن الديمقراطية لاتمنح ولكنها تنتزع بالقوة والجهد والعمل المنظم الواعي وكل الدول التي حصلت على ديمقراطيتها حصلت عليها هكذا ولكننا لازلنا ندور في فلك الحاكم نطالب وننتظر ونعامله كديكتاتور بيديه كل شيء ثم نصرخ قائلين : أين الديمقراطية . نحن في حاجة إلى عمل سياسي يشرك الجماهير ويخرجها من سلبيتها ، فهذه الجماهير المطحونة الجائعة هى المؤهلة لاحداث التغيير ، وما يحدث هو أنها فقدت وعيها .. ومهمتنا هو إعادة هذا الوعى لها ، وهو ما لاتفعله أى حكومة !

تنبؤات صاحب فكرة

ـــ كنت أتوقع أشياء كثيرة من حسني مبارك ، كتبتها في ورقة مازالت عندي

حتى الآن ، تحققت منها أشياء .. ولم يتحقق أشياء أخرى .

هكذا بدأ الكاتب الكبير مصطفى أمين الحوار معنا .. وأضاف :

ـ توقعت الافراج عن المسجونين السياسيين وإعادة الصحفيين إلى صحفهم وأساتذة الجامعات وعودة الصحف الحزبية وتوقف التدخل في أحكام القضاء ، واحترام قرارات محكمة النقض التي كانت تداس بالاقدام وحدث كل هذا ، توقعت أن نأخذ موقفا مستقلا في السياسهالخارجية لا نرتمي في أحضان روسيا أو أمريكا وأن يتوقف تيار الفساد وأن يحدث تقشف بين الحكام واعتقد أن هذا كله حدث .

○ ○ . . . . ؟

ـ لكني توقعت اجراء انتخابات حرة لمجلسى الشعب والشورى ولكن هذا لم يحدث توقعت عودة مجلس نقابة المحامين الشرعي فلم يعد . توقعت الغاء قانون الصحافة فلم يحدث توقعت الغاء القوانين الاستثنائية مثل العيب والطوارىء فلم يحدث .

○ ○ . . . . . . ؟

ـ اشياء أخرى لم اتوقع حدوثها اصلا مثل تحسين الوضع الاجتماعي لانى اعتقد بأننا ندفع الان ثمن سنوات الديكتاتورية الطويلة ، فقد بدأنا شعار الرجل المناسب بكسر الميم في المكان المناسب فكان هذا الشعار هو السبب في كل مشاكلنا والسبب الحقيقي للفشل الاقتصادي الذي نعاني منه ومع ذلك فأنا متفائل لاني مؤمن واعتقد أن اليوم افضل من الأمس وغدا أفضل من الجميع ..

ملامح قليلة

يقول فريد عبد الكريم المحامي وأحد أقطاب التيار الناصري :

ـ في بداية حكم الرئيس مبارك كان الشعب المصري يأمل في تغيير جذري داخلي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ويطالب بضرب الفساد والقضاء عليه

في كل المجالات ، ووقف نزيف النهب والاستغلال ورفع الانتاج وكان يأمل في حرية حقيقية وديمقراطية صحيحة تخلو من أى زيف وتبرأ من كل بطش ، وكان يطالب بأن تستعيد مصر عروبتها ، وتستعيد العروبة مصرها ، وأن تعود مصر ــ دوليا ــ لحجمها كقائدة لحركة التحرر العربي وكدولة مؤسسه لحركة عدم الانحياز بعد سنوات من الهبوط والانعزال !

○ ○ . . . . ؟

ــ هناك ملامح قليلة وضئيلة للتغيير ولكنها ليست مشبعة لطموح الشعب المصري وليست كافيه .. فالافراج عن بعض المعتقلين ينتظر تصفية المعتقلات واسقاط ترسانة القوانين الاستثنائية ، والفساد لايتوقف على واحد أو اثنين أو عشرة وينبغي أن نحمل حسني مبارك معولا لهدم جبال الفساد والسرقات والابتزاز ويكنس كل قذى وكل قذاره . وعودة مصر للعرب ماتزال بطيئة والشعب المصري غير راض عن الانتقال من التبعية إلى العلاقات الخاصه بالدول العظمى .. إن طريق التغيير مايزال شاقا وعسيرا ، وعلى الشعب أن يشترك في التغيير ، لأن كل عقبة تقف ضد ذلك ، هى عقبة ظالمة وباطشه وينبغي أن تزال .

دور الجماهير

ويقول محمد خليل أمين التنظيم بحزب التجمع الوطني التقدمي :

إن قضية التغيير ترتبط بحل مشكلات الجماهير اليومية ، وهى قضية ذات ابعاد اجتماعية وسياسية ، وليست قضية السلطة ودون مشاركة الجماهير الشعبية فلن يحدث تغيير وهذا يرتبط بالممارسة الديمقراطية ، وحتى الآن مازالت هناك مسافات طويلة حتى تصبح الجماهير شريكه في اتخاذ القرار ..

من الناحيه النظرية هناك احزاب لكنها غير مكتملة الحقوق ونشاطها مقيد وخاصه أشكال النشاط التي تتعلق بالاتصال المباشر بالجماهير مثل المؤتمرات والندوات ، فنحن نعيش في بلد نسبة الأمية به ٧٠٪ ولذلك فالصحافة الحزبية ليست هى الوسيلة الصالحة للتأثير فيمن لايقرأون ولا يكتبون . والحزب الحاكم لايكف عن محاولة حصار المعارضه والتشنين بها .. وهو مايؤثر في الجماهير

ويخيفها من المشاركة في رسم السياسات .. فضلا عن الحجر على حق قطاعات جماهيرية واسعه لاتنتمي للاحزاب القائمة في تشكيل احزابها .. وقوانين الطوارىء وبقية القوانين الاستثنائية .

○ ○ . . . . ؟

ـ في ظل انعدام الرقابة الشعبية وضيق فرص الديمقراطية يصبح الأمل في محاربة الفساد محدودا ، فالشرط الرئيسي للتغيير على مختلف المجالات هو المشاركة الشعبية ، أى الديمقراطية .

○ ○ . . . . . ؟

ـ إن أحداث لبنان هى مسئوليه الأنظمة العربية جميعها ، وأبرز عوامل التأثر في هذا الموقف ، هو خروج مصر من المواجهة باتفاقات كامب ديفيد ومن هنا فإن عودة مصر إلى الصف العربي على أساس الخروج من حلبة كامب ديفيد ، هو الذي يعيدها إلى موقع القيادة في حركة التحرر العربي .

صناديق الانتخابات

ويقول محمد عبد الشافي ـ وكيل حزب الاحرار الاشتراكيين ـ إن أهم انجاز تم في السنة الأولى لحكم مبارك هو رفض السفر إلى إسرائيل ومواقفه المتشددة مع الجانب الاسرائيلي خاصة أبان أحداث لبنان ، ويرى أن شيئا آخر لم يتحقق على هذا الجانب أكثر من ذلك ..

وهو يضيف :

ـ إننا نرحب بالضرب على يدى المفسدين والمنحرفين ، ونطالب بالتوسع في هذا الجانب ، أما فيما يتعلق بالديمقراطية ، فإن تقدما حقيقيا لم يحدث فقد كنا نود أن يبدأ الرئيس مبارك عهده بتعديل الدستور وتنقيته من العبث الذي لحق به مثل المواد التي أعطت رئيس الجمهورية حق الحكم مدى الحياة وادعاء الحكومة بأن الرغبة في عدم تغيير الدستور ، ترتبط بالرغبة في الاستقرار ، ادعاء غير صحيح فعوامل الاستقرار الحقيقي هى تعديل الدستور والغاء القوانين المقيدة للحريات

وانهاء حالة الطوارىء ..

○ على الصعيد الاقتصادي زاد التضخم وزادت القروض ، ولا حل للأزمة الاقتصادية سوى زيادة الانتاج وهو ما لايمكن تحققه إلا في مناخ ديمقراطي حر . ولكى يحدث تغيير حقيقي يجب أن تبدأ الحكومة بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسيه لوضع الدستور الدائم ، وتشكيل حكومة انتقالية لاجراء انتخابات نزيهه ، باختصار نحن نطالب بتغيير تقرره صناديق الانتخابات ..

الجديد والتغيير

○○ أحمد نبيل الهلالي عضو مجلس نقابة المحامين المنتخب يقول :

ـ الآن .. وقد مر عام على تولى الرئيس مبارك .. فإن معالم الموقف وأبعاده قد تحددت على نحو لم يعد يسمح بالاغراق في التفاؤل أو الافراط في التشاؤم أن محصلة العام الأول تخلص في ، أن هناك جديد بالطبع ولكن ليس هناك تغيير بالقطع ، وأنا أقصد بالتغييز هنا ، ماتطلع إليه الشعب في أعقاب ٦ /١٠ /٨١ وما نادت به القوى الوطنية والديمقراطية من ضرورة الخلاص من مجمل سياسات السادات التي أوصلت البلاد إلى قاع القاع على المستوى المحلي والعربي والعالمي ، سياسيا واقتصاديا وأخلاقيا .

لقد حرص الرئيس الجديد على أن تكون له ممارساته المتميزة غير أن مؤسسات وأجهزة الدولة ، ظلت تتصرف وكان شيئا لم يكن حتى بدا الأمر وكان شعار (فتح الصفحة الجديدة) مجرد محاولة لتشذيب وتهذيب وتزيين وتلوين الممارسات القديمة ، واجراء عملية تنفس صناعي للساداتية المحتضرة .

○○ . . . . ؟

هناك خطوات طيبة اتخذت في مجال الديمقراطية ، لكنها لاتمس جوهر معاداة الديمقراطية ، ورغم طابعها المحدود .. فإن هذه الخطوات تلقى مقاومة من الساداتيين في الحزب الحاكم والصحف القومية ، الذين يسعون لاحياء التراث الساداتي في التعامل مع المعارضة الشرعيه لازالت مكبلة بالاغلال صحيح أنها

اكتسبت ميزة أن (تحاط علما) بمواقف الدولة في (القضايا القومية)

لكن نظام الحزب الواحد هو السائد ، وهو المهيمن على كل المؤسسات الدستورية والمعارضة محرومة من حقها الدستوري في المشاركة في صنع القرار من خلال التمثيل الحقيقي والصادق في مجلس الشعب الذي افرزته أسوأ العمليات الانتخابية سمعة في تاريخ مصر ، وبفضل الإصرار على تزييف ارادة الناخبين في كل انتخابات تكميلية جديدة ، ولازال الحزب الحاكم حارسا على نقابة المحامين بل ويواصل خططه لمسخ قانون المحاماه على نحو يضمن تحويل نقابة المحامين إلى أداة طيعه. ولازالت حالة الطوارىء مشهرة كالسيف المعلق على رقبة كل مواطن . وشهد العام المنصرم عودة المعتقلات ، والتعذيب والمعاملة غير الانسانيه ، فضلا عن التشبث بترسانة التشريعات المقيدة للحرية ، التي تجسد خلاصة الخبرة المحلية والعالمية في انتهاك حقوق الانسان ، ولازالت صحيفة الدعوة معطلة عن الصدور وحتى بعض الصحف (القومية) لاتفلت من مصادرة حرية التعبير .

○ ○ . . . . . . ؟

ولازالت هناك قوى سياسية محرومة من حقها في إقامة تنظيماتها محرومه من حقها في إقامة تنظيماتها الشرعية بفضل قانون الاحزاب ونصوصه ، مع أن الأحزاب السياسية تجسد دائما ضرورة موضوعيه .. أقوى وأبقى من أى قيد تشريعي . فعلى الرغم من قرارات حل الاحزاب والجماعات السياسية التي صدرت تباعا بدءا بحل الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ مروراً بحل حزب الوفد المصري في ١٩٥٣ وانتهاء بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٩٥٤ فقد عجزت كل اكوام التشريعات والقرارات والملاحظات عن شجب الضرورات الموضوعية أو الغائها . ومن المضحك حقا أن تحظر دولة (العلم والايمان) في مصر قيام الأحزاب على أساس ديني في حين تسمح بعض بلدان المعسكر الاشتراكي بقيام احزاب اشتراكية مسيحية .

ومن المضحك أيضا أن يحظر النظام (الاشتراكي الديمقراطي) في مصر قيام الأحزاب على أساس طبقي ، في الوقت الذي تسمح فيه الولايات المتحدة ـــ قلعة الرأسمالية العالميه ـــ بقيام حزب شيوعي شرعي .

○ ○ . . . . . ؟

أنا لا أعتقد أن هناك قوة سياسيه واحدة في مصر تهوى العمل السري فالنشاط السري دائما وليد السدود التي تقام على القنوات الشرعية ، ونتاج البوابات التي تبني على مداخلها .

امكانيات المستقبل

الفساد ليس مشكلة اخلاقية لكنه قضية سياسية وهو ليس ظاهرة فردية لنتعامل معها بالقطاعي ، وإنما هو ظاهرة طبقيه ، من افرازات الرأسمالية الطفيليه التي تختزل كل القيم الشريفه في قيمة واحدة هى المال . وتتحلل من كل ولاء إلا الولاء للمال ، وتستبيح الوصول إليه بكل السبل وتجعل من الفساد قانونا أخلاقيا أساسيا في المجتمع . وتحوله إلى مؤسسة قائمة بذاتها لها ألف ذراع وذراع ، دولة داخل الدولة بل دولة فوق الدولة .

محاربة هذا الفساد لايمكن تحقيقها بوصفات اخلاقية أو بمجرد ملاحقه هذا الرمز أو ذاك ولأنه نهج قوي اجتماعيه لابد من استئصال البؤرة الصديدية ذاتها من جسم المجتمع المصري ، بكل نفوذها السياسي والاقتصادي ، بكل مؤسساتها وقيمها وسلوكياتها لايكفي أن نفضح هذا الرمز أو ذاك اعلاميا ، وأن نلاحقه بالتحقيقات ، ثم بعد فترة نرد له اعتباره .

○ ماهى امكانية تحقيق متغيرات في المستقبل وما الشروط المطلوبة للتغيير في رأيك ؟

ــ بصراحة ، التغيير المنشود لن يهبط علينا من أعلى ومهمه الجماهير هى صنع التغيير ، امكانية تحليق التغيير ليست مسئولية ملقاة على عاتق رئيس الدولة ، إنها مسئولية الجماهير .

○ . . . . . ؟

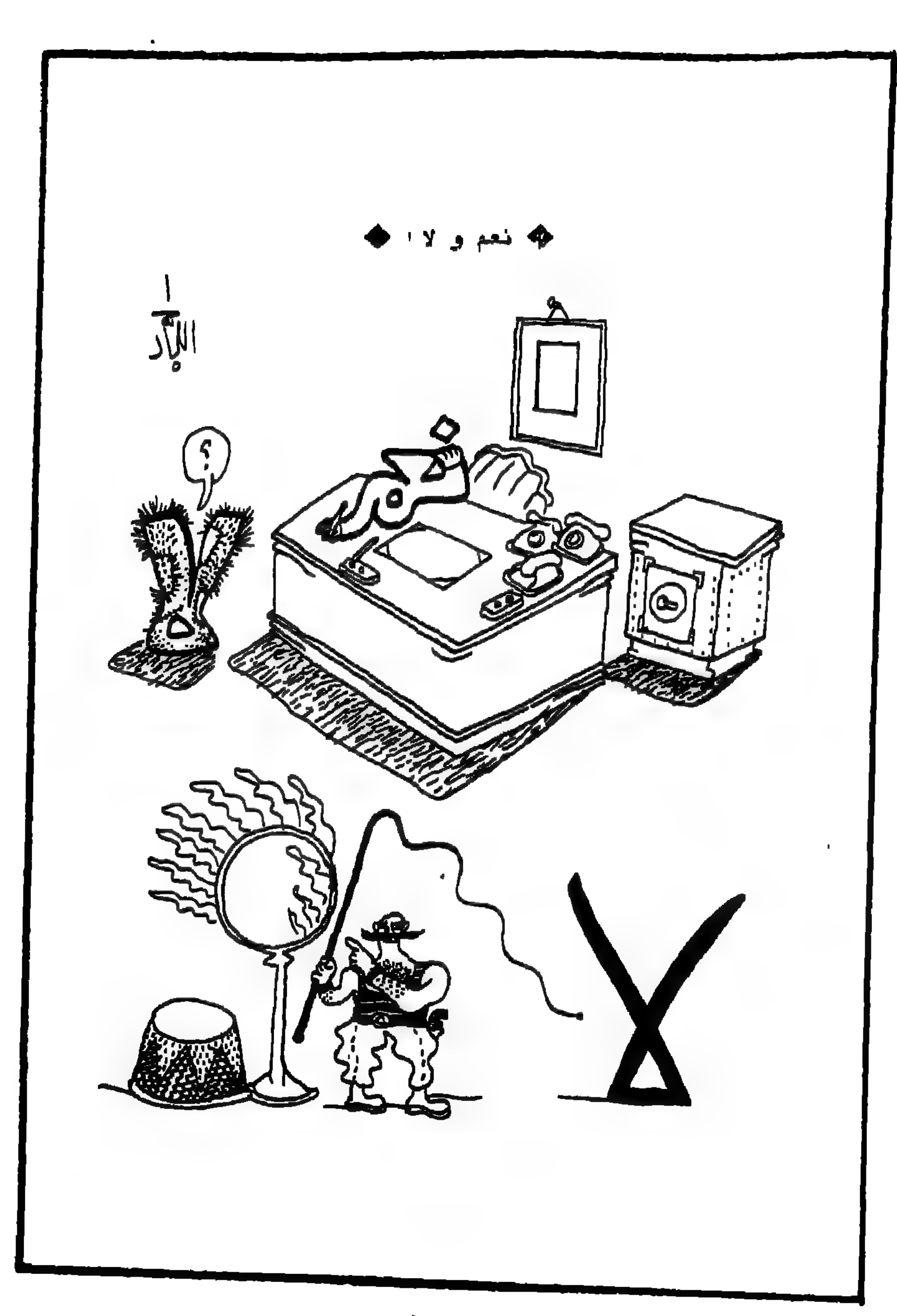
أيا كانت حدود قناعة رئيس الدولة بالتغيير ، فهو لايملك ، لا عصا سحرية ولا خاتم سليمان وتظل القوة الضاربة الوحيدة القادرة على صنع التغيير هى الجماهير ،

الواعية ، المنظمة ، الموحدة ، والتغيير المنشود معركة نضالية . بكل معاني الكلمة لأن أى جهد ولو متواضعا من أجل التغيير سوف يصطدم بمقاومة شرسة من الافيال والارانب والقطط السمان وسائر جماعة المنتفعين بالساداتية . وهى معركة متشابكة الواجبات فمن المستحيل تحقيق متغيرات ايجابيه في السياسات الداخلية بمعزل عن تحقيق متغيرات جذرية في السياسات الخارجية والعربية تتمثل أساساً في التخلي عن نهج كامب ديفيد ، وصد وتصفية التغلغل الصهيوني الاميركي العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي ومن الخطأ التوهم مثلا إنه في الامكان القضاء على الفساد الاقتصادي ، بمنأى عن استئصال الفساد السياسي من جذوره .

وأخيراً فإن الشرط الرئيسي لتحقيق التغيير المنشود بنجاح ، هو أن تأخذ الجماهير بين أيديها قضية التغيير وأن تنجح القوى المؤمنة بضرورة التغيير في توحيد صفوفها في جبهة للانقاذ الوطني ، تعبيء الجماهير العريضه حول برنامج وطني ديمقراطي يجسد آمال ومطالب أوسع للجماهير .

١٩٨٢/١١/٢٤




نعم و لا !

بعد إذنكم .. كلمة أخيرة .. وأعتذر عن التدخل

د . عصمت سيف الدولة

قد لايكون من اللائق أن يتصور أحد أن إحدى القضايا هي قضيته الخاصة ، فبدلا من أن يبدي رأيه فيها ويذهب ، يتابع التعليق على كل رأى . من هنا لم يكن لي أن أعود إلى الحديث عن رأى لي نشر في جريدة الأهالي يوم ٦ اكتوبر ١٩٨٢ عبرت فيه عما اعتقده مخلصا من وجود تناقض مبدئي بين رئاسة الجمهورية والانتماء إلى الاحزاب السياسية طبقا لاحكام الدستور القائم .

ومع أن الرأى جاء موجزا في سياق مقال طويل عن موضوع آخر إلا أنه جذب انتباه كثير من الاساتذة فاهتموا بالكتابة في الموضوع على مدى أكثر من شهر ونصف وفي صحف عدة . ولقد تابعت كقارىء كل ماكتب من آراء فثار في نفسي شعور قوى بالخوف من أن أكون قد قصرت في بيان ماأردت قوله ربما لأنه لم يكن الموضوع الاساسي للمقال ، أو ربما لأنني لم أكن اتوقع كل هذا الاهتمام العام به . لهذا أرجو أن تقبل مني هذه الكلمة الأخيرة واعتذر عن التدخل .

حين طرحت رأيي افترضت ماهو مفروض : احزابا حقيقية يلتزم رؤساؤها بتنفيذ قراراتها وليس العكس ، والعكس هو أن يكون الحزب هو الملتزم بتنفيذ قرارات رئيسه ورأيت أن الدستور القائم يستند إلى رئيس الجمهورية وظائف دستورية يتناقض اداؤها مبدئيا مع التزاماته المترتبة على انتمائه إلى أحد الاحزاب .

وقد ذهب رأى عرضه أولا استاذنا الجليل فتحي رضوان ، وتكرر في تعليقات من بعده ، إلى ماخلاصته أن الحزب الوطني الديمقراطي «لا يستأهل» أن يكون رئيس الجمهورية رئيسا له لأنه ــ أى الحزب ــ كذا وكيت مشيرا إلى أسلوب نشأته الأولى انتقالا جماعيا من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى حيث يحيط برئيس الجمهورية . إذا صح هذا الرأى في الحزب الوطني الديمقراطي فهو على عكسماافترضت . وبه تضاف إلى المشكلة الدستورية مشكلة قانونية هى مدى توفر شروط الحزب السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي شرط تنظيم علاقته باعضائه على أساس ديمقراطي (المادة ٥ فقرة ٥ من قانون الأحزاب) . إذ ليس لهذا الشرط معنى إلا أن تكون القرارات نتيجة حوار ديمقراطي داخل الحزب ، وأن تصدر بالاغلبية أن لم يكن بالاجماع ، وأن يكون كل عضو في الحزب ، بما فيهم الرئيس خاضعا وملتزما بقرارات الحزب . أما خضوع الحزب لقرارات رئيسه ، أو قرارات الأقلية فيه ، فهو الغاء لشرعية الحزب ذاته .

هذه المشكلة «القانونية الحزبية» لم أتعرض لها لانني كمواطن صاحب حق في المطالبة بالتزام الدستور ، ولكني كمستقل لست صاحب صفة في أن أعظ أى حزب بما ينبغي أو لا ينبغي عليه أن يفعله .

باختصار ، إن كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أصدر قرارا باختيار رئيس الجمهورية رئيسا له فإن رئيس الجمهورية قد قبل أن يكون له رئيسا ومادمنا لا نريد أن نحشر أنفسنا في هذه العلاقة الخاصة لا يبقى لنا إلا أن نفترض أن رئيس الجمهورية ملتزم في كل الظروف يتبنى مواقف الحزب والدفاع عنها وتنفيذها حتى لو كان له رأى خاص يخالفها . ولن يكون هذا «تحزبا» إن كان لهذه الكلمة أى معنى ، ولكنه يكون تعبيرا عن جدية الانتماء الحزبي . لهذا لانفهم الحديث عن رئيس حزب على الحياد بين حزبه ومن يختلفون معه إلا أنه حديث فارغ من أى مضمون أو ماهو أسوأ من هذا . والاسوأ هو ماينطوي عليه مثل هذا الحديث من معاني شكلية التنظيم الحزبي وعدم جدية الانتماء إليه . ومن ناحيتي لم أرده ولاأريد أن أتحدث حديثا فارغا من أى مضمون أو أن أسيء إلى أحد .

ومع ذلك لماذا لايقال إن كثيرا من المآخذ التي أخذها الرأى على الحزب الوطني الديمقراطي ترجع أساساً إلى أن مؤسسه كان رئيسا للجمهورية وأن رئيسه الحالي رئيس للجمهورية ، وإنها مآخذ وجدت وتوجد في كل حزب تنشئه رئاسة الدولة أو ترأسه ، ذلك لأنه ليس يخاف على أحد الثقل الدستوري والسياسي والادبي لمؤسسة رئاسة الجمهورية في مصر وما يحدثه من آثار في مجرى السياسة العامة وحياة المواطنين . فلماذا لا نتوقع أن يكون لهذا الثقل أثر ضاغط حين يصبح مكثفا فوق قمة منظمة حزبية واحدة .. طبيعي أن هذه مسألة تهم أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بالدرجة الأولى ، إلا أن المواطنين العاديين من أمثالنا يهمهم أيضا أن تتحرر الأحزاب ، كل الأحزاب ، من الضغوط الأدبية أو السياسية أو التشريعية التي تحول دون ممارسة دورها الديمقراطي ممارسة كاملة ، وأن تحصل من تأييد الشعب على ما تستحقه بذاتها كاملا غير منقوص وغير مضاف إليه . وهكذا نستطيع أن نرى وجهي الصلة في موضوعنا . فإذا كان تنحي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي مجرد تصحيح لمخالفة دستورية ، فإنه فرصة متاحة لشعبنا ليتأكد من أن الحزب الوطني الديمقراطي ينال مايستحقه فعلا في ما يستحقه فعلا في حلبة المنافسة الديمقراطية . قد تسفر المنافسة عن أنه يستحق فعلا أن يكون حزب الأغلبية ، وقد يأخذ مكانه الذي يستحقه بين أحزاب الأقلية ، وقد ينفرط عقده كما انفرط عقد حزب مصر العربي الاشتراكي . وفي كل حالة من هذه مكسب هائل للحياة الديمقراطية .

ثم أعود إلى الدستور معترفا بأن اغلب الذين علقوا على ماكتبت قد ذهبوا إلى غير ما اعتقدته في التعليل ثم أيدوا النتيجة التي وصلت إليها بعلل قيمة ولكنها قابلة للجدل . لقد بنيت رأيي على أساس من احكام الدستور التي لابد من الالتزام بها سواء اعجبتنا أو لم تعجبنا . وأيدوا رأيي على أسس ما يعجبهم في نظر الحكم . يبدوا رأيي اذن منقوضا من أساسه وهذا ماأريد أن أرده .

قال أغلبهم إنه لايوجد في الدستور نص صريح يحظر على رئيس الجمهورية أن يكون منتميا إلى حزب سياسي . وهو صحيح . لا وجود لهذا النص الصريح . ولم يرد شرط الحظر بين شروط تولى رئاسة الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٧٥ .

ولكن لسبب بسيط هو أن الاحزاب كانت محرمة قانونا ودستوريا قبل تعديل الدستور عام ١٩٨٠ . فلم يكن من الممكن أن يتضمن الدستور الذي صدر عام ١٩٧١ نصا يحظر على رئيس الجمهورية الانتماء إلى الاحزاب المحرمة بحكم المادة ٥ من الدستور ذاته وبحكم سلسلة قوانين آخرها قانون الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ . كان الانتماء إلى أى حزب جريمة فهل كان من المتصور أن يرد في الدستور نص يحظر على رئيس الجمهورية ارتكاب الجرائم وهل هناك نص فيه ــ حتى الآن ــ يحظر ارتكاب الجرائم . الحظر وارد ضمنا في المادة ٧٩ التي ألزمت رئيس الجمهورية بأن يقسم على احترام الدستور والقوانين . ولقد تم الغاء المادة ٥ من الدستور وحل محلها نص يبيح تعدد الاحزاب . وبقيت باقي نصوص الدستور «المفصلة» على رئيس جمهورية «غير حزبي» بدون تعديل . من هنا نشأ التناقض وقلنا صراحة إن هذا التناقض نشأ بعد تعديل الدستور . أما قبل ذلك فيما يسمى بنظام التنظيم الواحد فلم يكن ثمة تناقض بين رئاسة الدولة ورئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي . إذن لامبرر لتذكير أحد بنصوص الدستور لأنه مكتوب منشور .

ولقد قلنا ونقول إن الدستور قد اسند إلى رئيس الجمهورية وظائف دستورية يتناقض اداؤها مع مايترتب على الانتماء الحزبي من التزام (نكرر التزام . والعبرة بالالتزام قبل الفعل لأنه يسبقه ويحدده) . نقول من التزام بالخضوع لقرارات الحزب والدفاع عنها وتنفيذها . وضربنا مثلا من المادة ١٢٧ من الدستور . ماذا تقول المادة ١٢٧ ؟ تقول نصا :

لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية المجلس . ولا يجوز أن يصدر القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة .. وبعد ثلاثة أيام على الاقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه . ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام فإذا عاد المجلس إلى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء

الشعبي .. نقف عند هذا الحد . لأرى من ناحيتي أى غموض في دلالة النص . أنه يعهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفة الحكم في نزاع بين الحكومة والمجلس . فإن رأى كحكم أن الحق مع الحكومة أعاد تقرير المجلس بالمسئولية إليه . فإن أصر المجلس فله كحكم أن يصر على موقفه أو أن يستفتى الشعب .

أقول ببساطة أن أى رئيس جمهورية « ملتزم » مقدما بتنفيذ قرارات الحزب الذي ينتمي إليه ، كما هو مفترض ، لا يستطيع أن يؤدي الوظيفة الدستورية المبينة في هذه المادة . لايستطيع أن يكون حكما بين رئيس الحكومة والاغلبية البرلمانية في حالة النزاع بين الأغلبية البرلمانية والحكومة إلا إذا كان غير ملتزم حزبيا بموقف الاغلبية . يعني إلا إذا كان غير منتم إلى الحزب الذي يضم أحد طرفي النزاع . هل ثمة أى غموض ؟

لقد احتج على الاستاذ فتحي رضوان بأنه في حالة أغلبية حزبية ينتمي إليها رئيس الوزارة ورئيس الجمهورية لامحل للحياد ، وأنه لذلك لايرى أن المادة ١٢٧ تحظر على رئيس الجمهورية رئاسة الحزب . ولكن ماقاله الاستاذ فتحي هو ذاته حجتنا . أن انتماء رئيس الجمهورية إلى حزب الاغلبية حيث لا محل للحياد يتناقض مع تطبيق المادة ١٢٧ التي تفترض الحياد في الرئيس ..

وضربنا مثلا بالمادة ١٣٦ ، أكمل ايضاحه الدكتور شوقي عطية . هذه المادة تقضي بايقاف جلسات مجلس الشعب والاستفتاء في حله في حالة وجود خلاف بين رئيس الجمهورية وبين أغلبية مجلس الشعب . فقلنا ونقول ببساطه لا تحريج فيها أن هذه المادة تفترض أن رئيس الجمهورية غير « ملتزم مقدما » من خلال الرابطة الحزبية برأى حزب الأغلبية . وأن أى رئيس جمهورية ملتزم حزبيا بالخضوع لرأى حزب الأغلبية والدفاع عنه وتنفيذه لن يطبق هذه المادة . فإذا أراد أن يطبقها تعين أن يكون غير منتم إلى الحزب .

فهل ثمة غموض ؟

لقد جاء في عدد « مايو » الصادر يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٨٢ تعليق يقول : « هل نفترض أن الخلافات بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب هى الأصل الذي

يستحيل حله أم أنه أقرب إلى المنطق الطبيعي أن الدستور يضع حلولا لأى عارض يمكن أن يحدث فإذا لم يحدث هذا العارض وهذا هو المتوقع فلا يمكن بداهة تطبيق هذه المادة . أرى أن المسألة ليست بسيطة أو سطحية ، لقد ظن صاحب التعليق أنه يخالف الرأى الذي ذهبت إليه . أبدا . إنه يؤيده . ذلك لأنه إذا كان الدستور قد توقع خلافا بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب فلأنه لم يتوقع أن يكون رئيس الجمهورية منتميا إلى حزب الأغلبية في مجلس الشعب حيث يعني الانتماء الالتزام بقرارات الحزب وعدم مخالفتها . وجاء بالشعب طرفا ثالثا يحتكم إليه في حالة الخلاف فأصبح من حق الشعب دستوريا أن يحتكم إليه . وكل هذا يتناقض مع انتماء رئيس الجمهورية إلى الحزب .

وأسأل أنفسنا لو حدث هذا « العارض » الذي توقعه الدستور — لاسمح الله — ماذا يكون الموقف ؟

وسؤال آخر أكثر عمقا : ألا يشترط في رئيس الجمهورية — بدون حاجة إلى نص — أن يكون صالحا دائما لاداء وظائفه الدستورية حتى العارض منها ؟

ثم نأتي إلى النقطة الثانية التي ترددت في كل ماقيل . لقد ذهبت اغلبيتهم إلى القياس على نظم الحكم في الدول الاخرى وضربوا امثلة من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا لاثبات أنه لاتعارض بين رئاسة الجمهورية والانتماء إلى الاحزاب .

كتب من يطلب — ولا يتحدى — أن يدله أحد « على دستور واحد يحرم على رئيس الجمهورية أن يرأس حزبا أو على حزب واحد يرى أن رئيس الجمهورية لاينبغي أن يرأس حزبا » وقد دله صاحبه في ذات عدد « مايو » الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ حينما ذكر الدستور الايطالي ويمكنه أن يستدل بنفسه على الاحزاب الايطالية .. ولكن المسألة كلها ليست هنا . لقد قيل بحق « لا اجتهاد مع النص » وهى قاعدة اصولية لايمادي فيها أحد . هذا يعني أنه لايجوز القياس على نظم أخرى بعيدا عن نصوص دستورنا . لقد كانت حجتي قائمة على نص المادتين ١٢٧ و ١٣٦ وأضاف الدكتور شوقي عطية المواد ٧٦ و ٨٥ و ٨٧ و ١١٢ و ١١٣ وأضاف آخر لم ينشر اسمه في جريدة الاهالي المادة ٨١ فلماذا نذهب إلى

اطراف الدنيا نبحث عن حلول لمشكلاتنا الدستورية ولانحتكم إلى دستورنا . من له كلمة في تفسير هذه المواد فليقلها ، وقد قيلت كلمات جيدة ردا على الاحتجاج بالمادتين ١١٢ و ١١٣ فلنكمل مشوار الدراسة بدلا من الخروج عن الموضوع إلى دول أخرى ودساتير أخرى . لنتأمل مثلا كيف أدت الصيغة الخاصة بدستورنا — والتي لامثيل لها — إلى خطأ الاستناد إلى دساتير وتقاليد دستورية تبيح لرئيس السلطة التنفيذية رئاسة الحزب في أميركا وفي فرنسا وغيرهما . لقد أفاض رأى في الاستناد إلى مواد الدستور التي تقيم من رئيس الجمهورية رئيسا للسلطة التنفيذية . وقال بحق إن دستورنا قد عهد إلى رئيس الجمهورية بوظيفتين . أولاهما هى رئاسة الدولة والثانية هى تولى السلطة التنفيذية . مافاته هو أن كل المواد الدستورية التي استندنا إليها تقف عند المادة ١٣٦ بعدها مباشرة يبدأ تنظيم الوظيفة التنفيذية لرئيس الجمهورية ابتداء من المادة ١٣٧ .. فنحن نتحدث عن التناقض بين الوظائف الدستورية المسنده إلى رئيس الدولة وبين انتمائه إلى حزب . ولو اقتصرت وظائفة على رئاسة السلطة التنفيذية لما كان ثمة تعارض . واضح فيما أرجوه . يجب أن يكون واضحا إذن أنه مع وجود تلك الوظائف غير التنفيذية المسنده إلى رئيس الجمهورية لايجوز أن يكون منتميا إلى حزب .

لهذا فإنه لاتوجد مشكلة لا في أميركا حيث رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ولكن حيث السلطة التنفيذية منفصلة تماما عن السلطة التشريعية وقد حدث كثيرا أن أغلبية الكونجرس كانت من غير حزب رئيس الجمهورية ولم تحدث مشكلة . ولاتوجد مشكلة في فرنسا حيث لايقوم رئيس للجمهورية بالاحتكام إلى الشعب في خلاف بينه وبين البرلمان ، وحيث لايعهد إليه الدستور بأن يكون حكما في نزاع بين الحكومة وبين أغلبية الهيئة التشريعية أما كل دول أوروبا الشرقية فتأخذ بذلك النظام الشمولي كما يسمى عندنا حيث يكون رئيس الحزب أو أمينه العام هو رئيس الدولة بدون تناقض .. إنني أطلب إلى كل الذين عقدوا تلك المقارنات أو إلى كائن من كان أن يدلنا على دستور في أية دولة تضمن كل المواد المشار إليها من قبل وكان رئيس الدولة فيه رئيسا لحزب سياسي .

ثم إلى الذين تدخلوا في الموضوع مستعجلين .

إن القاعدة الشعبية لرئيس الدولة هي الشعب كله ممثلا في جماعة الناخبين كما أرساها الدستور إذ أن مصدر شرعية توليه هي الأغلبية الشعبية التي يسفر عنها الاستفتاء (المادة ٧٦ من الدستور) . وإذا كان أحد يريد أن يوهم نفسه أو يوهمنا بأن القاعدة الشعبية لرئيس الجمهورية هي الحزب الوطني الديمقراطي صاحب المليون عضو كما يقال فليسأل نفسه أولا عن مصير التسعة ملايين الباقين ممن قبلوا أن يكون حسني مبارك رئيسا لدولتهم ولم يقبلوا أن يكون رئيسا لحزبهم فلم يدخلوا الحزب الذي هو رئيسه .

أما الحديث عن أن رئيس الجمهورية لايأتي من فرغ أو أن في حجبه عن

أما الحديث عن أن رئيس الجمهورية لايأتي من فرغ أو أن في حجبه عن الاحزاب عودة إلى الملكية أو أنه يحرم مصر من أن يكون رئيس جمهوريتها زعيما ، فأقول إننا نتحدث عن رئيس الجمهورية بعد أن يصبح رئيسا للجمهورية «أما قبل ذلك فأمامه العمل العام بكل ساحاته الحزبية وغير الحزبية ، ولكنه إذ يصبح ملتزما بالدستور أمام الشعب كله بعد انتخابه لايجوز له دستوريا أن يبقى ملتزما ببرنامج حزبه وقراراته أمام اعضائه وإلا فقد صلاحيته لاداء بعض الوظائف الدستورية التي تفترض فيه الحياد ، أما المقارنة بالملكية والعودة إليها فهي لاشك عثرة قلم . الملك يملك ولا يحكم . رئيس الجمهورية الرئاسية كما هو الحال عندنا يحكم ولا أحد يملك . موضوع المناقشة هي أن دستورنا يقيم من رئيس جمهوريتنا حاكما بصفته رئيس السلطة التنفيذية ويقيم منه حكما بصفته رئيسا للدولة والتناقض قائم بين وظيفته الثانية والانتماء إلى الأحزاب .

أما من يخشى أن نفتقد زعيما فأرجوه أن يقبل منى القول بأننا تعبنا من «الزعامة» وأن كثيرين فيما أعتقد ، أنا واحد منهم . يريدون أن يجربوا قبل أن يموتوا طعم الحياة في ظل جمهورية دستوريه ديمقراطية . على قمتها رئيس جمهورية

«عادي» لا أكثر ولا أقل . في سبيل هذه الأمنية كتبت ماكتبت . أما الذين أخذوا علينا الحديث عن الدستور بينما الناس مشغولون بمشكلات الحياة اليومية فنقول لهم لقد تعلمنا من فرط مابددناه من جهد في إصلاح فروع المشكلات أن نبدأ من جذورها وبذورها . والله ولي التوفيق .

١ ديسمبر ١٩٨٢




الإعتماد على الذات
الأمريكيه

نتفق .. ونختلف .. مع الرئيس مبارك

□ الفتاحية □

لم يكن الخطاب الذي ألقاه الرئيس حسني مبارك في عيد العمال ، خطاب مناسبات عادي ، بل حمل في طياته عديدا من القضايا الهامة .

○ لقد أشار الرئيس بوضوح إلى خطأ تفكير الادارة الاميركية في محاربة منظمة التحرير الفلسطينية والتقليل من شأنها .. «فهي الجهاز الذي أرتضاه الشعب الفلسطيني تمثيله وحماية مصالحه ، وهو اختيار عززته الأمة العربية بقرار إجماعي» .

○ واعترف الخطاب في شجاعة بالخلل في البناء الاقتصادي الذي يولد اهتزازات كبيرة في البنيان الاجتماعي .. فالمواطن الذي لايجد قوت يومه وسكنا يأويه لايمكن أن يكون آمنا على نفسه مطمئنا على مستقبله .

○ وأكد الرئيس على دور القطاع العام الاساسي باعتباره ركيزة التنمية والتطوير ، ومن ثم يتعين الاستمرار في دعمه وتعزيزه إلى أبعد الحدود .

○ وقال إن الديمقراطية منهاج تفكير وأسلوب حياة يتمثل في أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في تقرير السياسة العامة وصنع القرارات .. الخ .

ولاشك أن هذه النقاط جميعا تمثل في خطوطها العامة مواقف ايجابية يمكن الاتفاق عليها وتطويرها .

ولكن تبقى هناك نقاط أخرى وردت في نفس الخطاب ، نجد أن من حقنا ، بل من واجبنا ، أن نؤكد اختلافنا معها .

ولكن جوهر مانختلف فيه مع الرئيس مبارك ، هو المنهج الذي تناول به أحزاب المعارضة ، وبصفة خاصة صحف المعارضة .. لأنه منهج من وجهة نظرنا يمس جوهر الديمقراطية .

لقد اتهم رئيس الجمهورية «رئيس الحزب الوطني» صحافة المعارضة بالبعد عن الموضوعية واختيارها لاسلوب الاثارة والطعن والتشويه وزرع اليأس في نفوس الناس .. وقال إن «في كل حزب واحدا أو اثنين مسيطرين على الجريدة ويعملوا بهذا الشكل ، وتحدى الرئيس أن تكون أى صحيفة حزبية قد قدمت اقتراحا أو مشورة للحكومة أو تصدت للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد .. الخ .

وليسمح لنا السيد رئيس الجمهورية أن نضع أمامه عددًا من الحقائق تؤكد له عدم صحة هذا الاتهام ..

○ فالاهالي لايسيطر عليها (واحد أو اثنان) أو تيار ايديولوجي معين كما تقول التقارير وبعض صحفي الحزب الحاكم ، وأى حزب حاكم .. بل يديرها مجلس ادارة من ٧ أعضاء منتخب من اللجنة المركزية للحزب (التي انتخبها المؤتمر العام في ابريل ١٩٨٠) ومجلس تحرير من ١١ صحفيا .

○ لسنا جريدة أثارة وطعن وتشويه .. بل نحن جريدة تقاوم الفساد بشتى صوره بقوة وأصرار مما يهدد بعض المصالح المستقرة ، ونحن جريدة الرأى والدراسة ومناقشة مشاكل وقضايا الشعب الحيوية ، بكل الموضوعية والصدق .

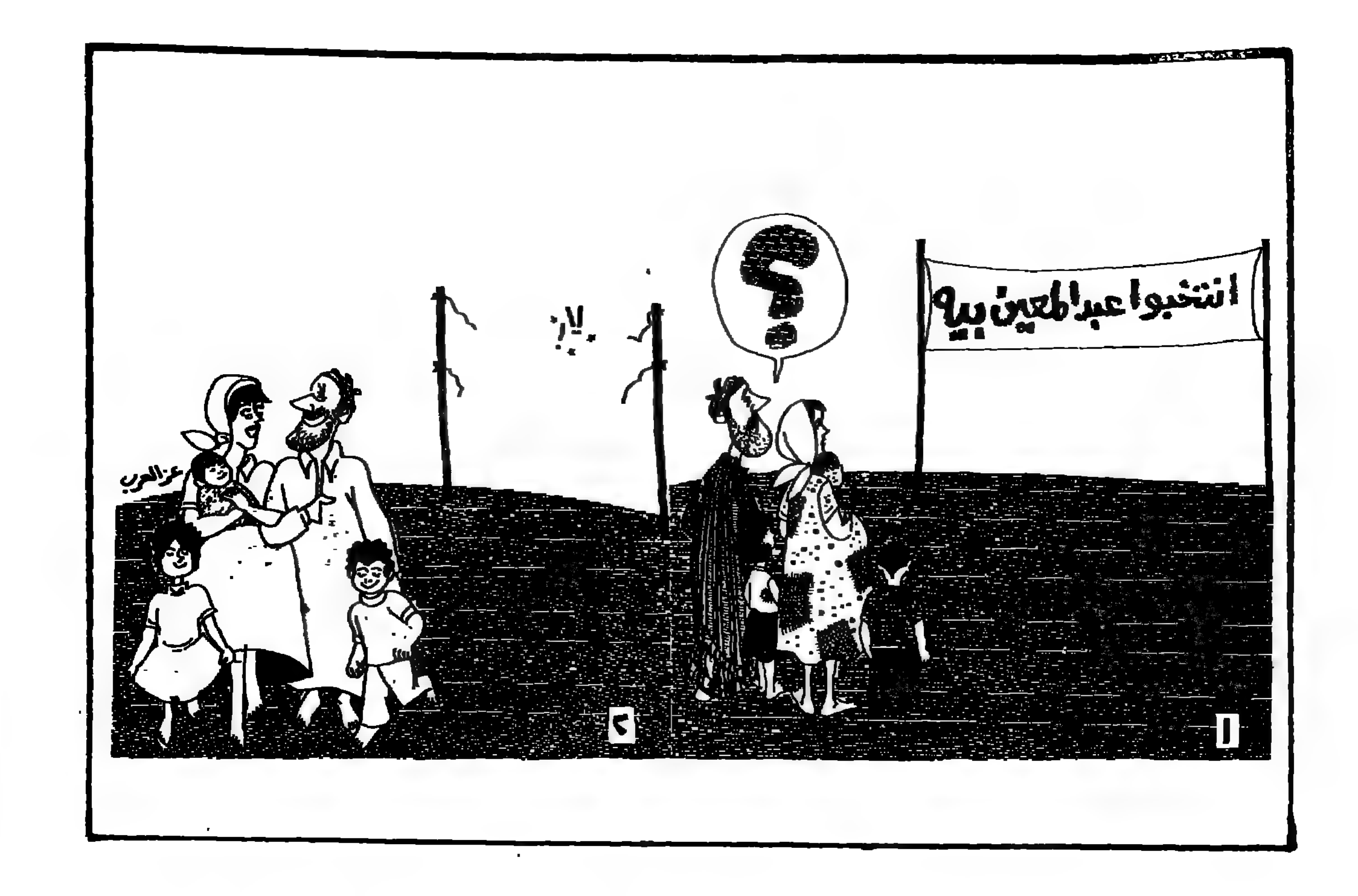
وعلى عكس مايقال للسيد الرئيس ، فالاهالي تقدم الاقتراحات والحلول لكل قضية تتعرض لها ونكتفي بقضية واحدة تهمنا جميعا وأثارها الرئيس في خطابة وهى قضية الأزم الاقتصادية . فعبر الاعداد الستة الأخيرة فقط من الأهالي قدم ٥ من كتاب الأهالي وخبراء الحزب الاقتصاديون ، رؤية متكاملة للأزمة الاقتصادية ، وطرحوا حلولا لمشاكل .. التضخم ونقص الحبوب الغذائية ، وزيادة الاستيراد والقطاع العام والاختلاسات الاجتماعية ، والعماله المصرية في الخارج ، وانخفاض أسعار النفط .. الخ .

فهل يطلب رئيس الجمهورية من معاونيه أن يجمعوا له هذه الدراسات (وغيرها كثير نشر في الاهالي) .. ليعرف أن ما نقوله هو الصدق والحق ، وأن من قدموا له التقارير حول جريدة الأهالي (وغيرها) لم يخلصوا له القول .. لمصلحة خاصة لديهم !!

وإذا كان للرئيس ملاحظات حول الصحف الحزبية المعارضة ــ وهذا حقه وإن اختلفنا معه ــ ترى اليس لديه ملاحظات حول صحيفة الحزب الحاكم ، والصحف المسماه بالقومية والتي يحتكرها الحزب الحاكم ؟!

إن الديمقراطية ياسيادة الرئيس ، إذا كانت تستند للدستور والقانون والارادة الشعبية ــ وليس لارادات افراد أو حزب حاكم ــ لايمكن أن ينال منها أو يهددها صحيفة أو عشر صحف حزبية معارضة ، أو تضيق برأى أو كلمة مهما غالت في عنفها . فالحكم في النهاية للشعب صاحب القرار .

الافتتاحية ٤ /٥ /١٩٨٣


١
انتخبوا عبد المعين بيه
؟
٢
لا!!
عز العرب

تأميم المعارضة :

هل بدأ العد التنازلي للوصول إلى سبتمبر آخر؟

د . فؤاد مرسي

أعادت لنا الحملة الأخيرة على المعارضة أجواء أو مناخ ماقبل سبتمبر ١٩٨١ . فقد تعرضت صحافة المعارضة للاتهام « بالخروج عن الهدف من التعبير الحر عن الرأى والانغماس فى ممارسات معيبه » واتهمت أحزاب وقوى المعارضة « بالتجاوز والتعسف فى استخدام الحقوق وغيبة التوازن بين الحق والواجب » . وتعددت الاتهامات المعممة والمجهلة والمطلقة فى حق المعارضة ، من البعد عن الموضوعية والمصلحة العامة واستخدام أسلوب الاثارة المحجوجة والاساءة إلى الشعب المصرى ونضاله وقيمه .. إلى لوم المعارضة وتأنيبها لعدم قيامها بدورها كما تتصوره الحكومة .. إلى التنبيه والتبصير والتحذير بل والتهديد للمعارضة أحزاباً وأفراداً .

وقد آن الأوان لكى نتوقف عند هذه الحملة الظالمة حتى لاتندفع الأمور لجميع إلى ماهو أسوأ .

وفي تقديري أنه لابد من مناقشة الحكومة في مفهومها عن المعارضة ففي رأى لحكومة أن المعارضة لها دور معين لاتتعداه ، وفي رأينا أن هذا الدور يجعلنا ارضة مؤممة ، مملوكة للحكومة نفسها .

دور المعارضة في رأى الحكومة

فالحكومة ترى أن دور المعارضة ينحصر في مناقشة القضايا التي لاتعتبر « قضايا قومية » فهذه القضايا القومية لاتجوز فيها المعارضة أصلا . فإذا ماتصدت المعارضة للقضايا غير القومية فإن مهمتها تنحصر في تقديم الافكار والحلول للحكومة . وعندئذ تكون المعارضة نموذجية .

○ ومثال القضايا القومية التي لايجوز للمعارضة أن تناقشها كل قضايا السياسة الخارجية وقضايا الحرب والسلام والقضايا العربية . وكان السادات يعتبر من القضايا القومية أيضا كل مايمس شخصه ومكانته ويزعم أن التعرض له هو تعرض لمصر نفسها .

ويتهم مبارك المعارضة حاليا « بالعجز عن التفرقة بين مايحتمل الخلاف وتعدد الرأى وما يجب أن يكون محلا للاجماع لاتصاله بالمصالح الاستراتيجية العليا للوطن » .

○ فإذا ماتركنا كل القضايا القومية جانبا ، كان على المعارضة أن تتصدى لغيرها من القضايا من حيث التنفيذ وأسلوب التنفيذ فقط .. يقول مبارك في خطابه الأخير : الحكومة تحقق خطة خمسية ، يجيء حزب يقول لك المشروع الفلاني الاسلوب اللي بتنفذه بيه دا غلط . ويعيب على المعارضة أن أحدا منها لم يتقدم باقتراح أو مشورة ، ويضيف « عندك اقتراح ، قل لنا اقتراحك ساعد الحكومة » .

دور المعارضة في رأينا

وواضح أن فهم الحكومة لدور المعارضة هو فهم مبتكر للنظام الحزبي والنظام البرلماني والنظام الديمقراطي . أو هو فهم خاص بالحكام المصريين وحدهم . وهو فهم « مفصل » من أجل أن يحكموا دائما وإلى الأبد . وهو لذلك فهم خاطىء فالديمقراطية البرلمانية تقوم على أساس وجود أحزاب متعددة تعبر عن تعدد الطبقات في المجتمع . وأحيانا مايعبر حزبان أو أكثر عن الطبقة الواحدة إذا ماتعددت بداخلها الفئات والشرائح والاقسام ، مثلما يعبر كل من « الحزب الجمهوري

والحزب الديمقراطي» عن الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة . ومع تعدد الطبقات تتنوع المصالح وتختلف وتتعدد الأحزاب . وتسعى كل طبقة من خلال حزبها لتغليب وجهة نظرها عن طريق الانتخابات العامة المؤدية إلى البرلمان . وتتنافس للظفر بثقة الناخبين . وتسعى بالتالي للحكم حتى تضع وجهة نظرها في التطبيق وتدافع عن مصالحها . بعبارة أخرى فإن الأحزاب تعمل كتنظيمات متنافسة للوصول إلى الحكم وجماهير الناخبين هى وحدها التي تحسم هذا التنافس — ولا أحد غيرها .

القضايا القومية وغير القومية

ولكل طبقة أعنى لكل حزب رؤيته للأمور العامة ، ولاتوجد قضية يقال عنها قضية قومية وأخرى يقال عنها قضية غير قومية ، فكل القضايا قومية وعامة يشتغل بها الحزب لأنها تشغل بال الطبقة المعنية أو حتى الجزء الصغير من الطبقة ، هناك بالطبع أمور لايختلف عليها مصريان «مثل فداء الوطن والدفاع عن سلامته ووحدة أراضيه وسكانه ونيله وحماية استقلاله» .

لكننا نختلف قطعا فيما يتعلق بوسائل ذلك . فالسادات مثلا كان يرى ذلك كله مرتبطا بالتحالف مع أميركا وأحيانا مع حلف الاطلنطي وذهب إلى الوعد بإرسال مياه النيل إلى إسرائيل ، واختلفنا معه ومازلنا مختلفين حول وسائل سلامة الوطن .

هناك أيضا احترام المشروعية التي تعمل في ظلها الأحزاب ، احترام الدستور والقوانين ، احترام النظام العام والاداب العامة . كل هذا لا خلاف عليه . لكن من حقنا ونحن نحترم الدستور أو القانون أن نختلف معه وأن نسعى لتغييره بالطريق المشروع . فالدستور ليس قرآنا ولا انجيلا . ولقد قام السادات بتعديل الدستور الدائم الذي وضعه مرات عديدة إما ضمنا وإما صراحة .

وفيما عدا سلامة الوطن واحترام المشروعية فلا توجد قضايا لايجوز للمعارضة أن تناقشها . كل القضايا مهما صغر شأنها مطروحة للمناقشة العامة.— من قضية

الجاري إلى قضية الاسعار إلى قضية الانفتاح إلى قضية الفساد إلى أكبر قضية تتعرض لمصير الوطن .

هل المعارضة تابعة للحكومة ؟

في النظام الحزبي يعتبر الحزب قيادة سياسية لطبقته التي تنتمي اليها أو لجزء منها ، ونتيجة لتعدد الطبقات واختلاف مصالحها ، مثلا بين العمال والرأسماليين ، وبين الملاك والمعدمين ، بل واختلاف مصالح الرأسمالية الوطنية عن مصالح الرأسمالية الطفيلية مثلا ـــ لذلك تتعدد الاحزاب وتتعدد برامجها . وكل برنامج يعبر عن رؤية الطبقة أو حتى جزء من الطبقة للأمور العامة لذلك تختلف البرامج من حزب إلى حزب . وعندما تلتقي مصالح أكثر من طبقة حول نقطة أو أكثر من البرامج الحزبية ، يكون ذلك تعبيرا عن وحدة المصالح ووحدة الرؤية ، ويفتح السبيل عندئذ لقيام شكل من أشكال وحدة العمل تحت اسم الائتلاف أو الجبهة أو غيرها من الاسماء .

من هنا يكون من الطبيعي اختلاف برنامج حزب التجمع عن برنامج الحزب الحكومي ، فحزب التجمع الذي يدافع عن مصالح العمال والفلاحين والموظفين والرأسماليين الوطنيين لابد أن يختلف برنامج عن برنامج حزب موحد بأيدي الرأسماليين الطفيليين على الرغم من تواجد غيرهم فيه . ولذلك نتساءل مخلصين .

○ كيف يمكن لحزب التجمع أن يساعد حزب الحكومة أو يساعد حكومة الحزب ؟ إن مساعدتنا الحقيقية للحكومة على الاقل تكون بما يلي :

أولا : أن نقدم مشاكل الجماهير التي ندافع عنها ، وأن نقدم الحلول لهذه المشاكل من وجهة نظر جماهيرنا أى من وجهة نظر العمال والفلاحين والموظفين والرأسماليين الوطنيين . وتلك هى أكبر مساعدة نقدمها للحكومة : أى أن تتعرف الحكومة على مشاكل الجماهير وحلولها من وجهة نظرنا ولقد فعلنا ذلك مرارا وبلا توقف ليس فقط لأننا نريد أن نساعد الحكومة ، ولكن لأننا أن لم نفعل فلسوف يكون ذلك تخليا مزريا من جانبنا عن جماهيرنا وعن مهمتنا الأولى ازاءها .

ثانيا : أن نقوم بتعويد الجماهير على العمل السياسي ، أى اتخاذ القنوات السياسية والاشكال السياسية للاجابة على مشاكل الجماهير وللاستجابة إلى مطالبها . وذلك بدلا من أن ننحرف إلى حواري رفض السياسة والعمل السياسي وتفتح الباب أمام كل صور الارهاب الفكري وغير الفكري وصور الارهاب والارهاب المضاد .

لقد قمنا بذلك مرارا ومازلنا نقوم به بدأب وأمانة وكانت تلك مساعدتنا للحكومة ، والواقع أن الحكومة هى التي لاتساعد نفسها . مرة عندما ترفض الاقرار بحقيقة مشاكل الجماهير ومرة أخرى عندما تحارب العمل السياسي وتطارده .. ومرة ثالثة عندما ترفض الحلول التي نقدمها تعبيرا عن مصالح الجماهير .

وبدلا من ذلك كله تطالبنا الحكومه بأن نقدم لها النصيحة والمشورة لها هى كى يستمر الطفيليون في طغيانهم ويستمر الحكم في أيديهم . وهو مالن نتورط فيه أبدا . فليست مهمة حزب التجمع هى تعزيز سلطة الطفيليين في مصر . وليست مهمة حزب التجمع أيضا هى بث الخوف والرعب وتأليب الطبقات . وإنما مهمته هى التعبير عن المصالح المشتركة للعمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية في هذه المرحلة التاريخية من تطور الثورة المصرية وفي إطار من الديمقراطية البرلمانية القائمة على تعدد الأحزاب وتنافسها .

الديمقراطية الناقصة

والواقع أن السر في موقف الحكومة من المعارضة وفي فهمها المغلوط والساذج لدورها هو فهم الحكومة من البداية للديمقراطية . فالديمقراطية في نظر الحكومة منحة منحتها للشعب . بالطبع لاتصرح الحكومة بهذه الحقيقة . لكنها تكشف عنها بين الحين والحين في تصريحات من نوع آخر كان السادات يقولها كثيرا . وهى العبارة المشهورة : أنا لن أمس الديمقراطية . كما لو كان من حقه أن يمسها ، لكنه يتنازل عن حقه في المساس بها . وهى عبارة خطيرة تكشف عن مفهوم واضح تماما هو أن الديمقراطية منحة من الحاكم للشعب ، ويستطيع الحاكم في أى وقت أن يمنعها

عن شعبه ، وهو مفهوم تبناه الملوك قديما . وصححته الثورة الانجليزية ثم الثورة الفرنسية . ولم يعد أحد من حكام عصرنا يعود إليه أو يشير مجرد الاشارة ، اللهم إلا إذا كان يعتقد أنه ليس من طينة البشر . قد تتبنى هذا المفهوم نظم دكتاتورية وفاشية . لكن نظام حكمنا يرفض الدكتاتورية وليس فاشيا وينبغي ألا يكون دكتاتوريا ولا فاشيا .

هناك أذن عودة إلى المفاهيم التي سادت قبل سبتمبر ١٩٨١ والسر في ذلك أن ديمقراطيتنا ناقصة . قد يكون لدينا من الحريات مالا يوجد في أكثر البلدان العربية من حولنا لكن المقارنة هنا من شأنها أن تزري بشأن الشعب المصري الذي أمضى نحو قرنين من الزمان وهو يحاول أن يرسي قاعدة أن المصريين هم مصدر السلطات كل السلطات . وخلال القرن الأخير ومنذ ثورة عرابي وحتى الآن قدم الشعب كل تضحية من أجل ارساء وترسيخ حرياته الديمقراطية .. ومع ذلك ففي النهاية يضاف تهديدا بين الحين والحين يحمل في طياته أن حرياتنا منحة من الحاكم يمكن أن يصادرها في أى لحظة ، وهذا هو عدم الاستقرار بعينه .

نوعان من الحريات

ولقد بدأ السادات حكمه بالاقرار بحق الشعب في الحرية . وفي عام ١٩٧٦ قبل قيام المنابر ثم الاحزاب السياسية . لكنه بدأ المصادرة في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ وتصاعدت المصادرة حتى كان انقلاب سبتمبر ١٩٨١ وطوال حكم السادات كان على المصريين أن يميزوا بين نوعين من الحريات : حرية الرأى وحرية التحرك . كان هناك تسليم جزئي لحرية الرأى . أما حرية التحرك فهى محظورة .. لا اجتماعات جماهيرية .. لا مظاهرات جماهيرية .. لا اضرابات جماهيرية .. لامزيد من الاحزاب .. وعندما كانت حرية الرأى تتحول بأيدي الجماهير إلى حرية حركة كانت تقمع بكل عنف . ثم عصفت أحداث سبتمبر بما تبقى من حرية الرأى .

وكان مقدم مبارك اعلانا بعودة الاعتراف بالمعارضة . وبدأت اتصالات لم تشكل في الواقع حوارا من جانبين . وفتحت الصحف الحزبية فصارت أهم أداة

بأيدي المعارضة للعمل السياسي . ومع ذلك لم تتعد حريات المعارضة نطاق حرية الرأى . وظلت حرية الحركة محظورة ـــ وكانت هناك حجة مشروعة هى الاحكام العرفية .

ونخشى أن يكون العد التنازلي قد بدأ . فحرية الرأى في نقابة المحامين ـــ وحتى مشروعيتها ـــ قد صودرت بقانون صدر في يومين . وحرية الكتابة محظورة على رجال الدولة السابقين لمدة عشرين سنة . وصدر الحظر بقانون صدر في ساعات . أى أننا عدنا مرة أخرى لمصادرة حرية الرأى بعد أن صادرنا حرية الحركة من البداية . واستخدمت الالة التشريعية لاضفاء المشروعية دائما على كل عاصفة للحرية .

○ فلمصلحة من يتم تصعيد هذه الأمور ودفعها إلى نقطه اللاعودة ؟!

نحن نعلم أن أزمة عنيفة تأخذ بخناق البلاد . وبصفة خاصة فإن الأزمة الاقتصادية تبدو ـــ بفضل سياسة الحكومة وحزبها ـــ وكأنها أزمة مستعصية على الحل . وهناك قوى عديدة في الخارج والداخل لها مصلحة في استمرار الاوضاع على ماهى عليه أن لم تكن في زيادتها سوءا .. وهذه القوى تضغط من أجل التخويف من الشعب ومن قوى المعارضة وأحزابها . وهدفها هو المزيد من تدهور الأوضاع والالتجاء السافر إلى أسلوب القمع ومصادرة الحريات وتأديب المعارضة ـــ أعني الغاءها . يزعمون أن ذلك يجعل الشعب أطوع بأيدي الحكومة .

لانريد أن نستخدم أسلوب الوعظ والارشاد هاهنا . لانريد أن نذكر بأحداث ٦ أكتوبر ١٩٨١ . لكننا نريد أن نقول كلمتين فقط .

أما الأولى فهى أننا لانضارب على الأسوأ وإنما نسعى للاصلاح والانقاذ ما أستطعنا .

وأما الثانية فهى أنه لايلدغ مؤمن من جحر واحد مرتين سواء كان هذا المؤمن هو أنتم أم نحن .

١٩٨٣/٥/١١



الحياه كان لونها بمبى زمان ، دلوقتى لونها بنى مسود شويه نتيجة سوء الطباعه ؟!
الصحف القومية



رجّعهم للحكومه وقول لها أنا مش عايز منها فلوس ، عايزها بس تدفع لى مصاريف الأكل والشرب والعلاج والسكن والمواصلات ومصاريف تعليم الأولاد وجوازهم ؟!
المرتب والعلاوه
حجازي

مبارك .. عند مفترق الطرق

د . حسن نافعة

بدأت تتضح عملية استقطاب بين القوى السياسية والاجتماعية على الساحة المصرية . ويقف على أحد الطرفين تلك القوى السياسية والاجتماعية التي استفادت من النظام الساداتي ، بينما تقف باقي القوى السياسية والاجتماعية على الطرف الآخر . وقبل ذلك بثلاث سنوات ، شهدت الساحة المصرية عملية استقطاب مشابهة بدأت بعدها العواصف تتجمع في سماء الحياة السياسية المصرية ، وانتهت بصاعقة خطفت رأس النظام ، ثم هدأت العواصف ، وتوارت الغيوم وبدأت الشمس تشرق من جديد لكن ذلك لم يكن بالقطع قدوم الربيع . فها هي السماء تتلبد من جديد بالغيوم . ولا ندري بأي شيء تنذر ؟ هل يسقط المطر لارواء أرض تشققت من شدة الظمأ ؟ أم هو بداية الطوفان .

وقد حدثت عملية الاستقطاب الأولى عندما بدأت القوى الوطنية في مصر ، على اختلاف مشاربها ، تقتنع نهائيا بأنه قد حدث تفريط خطير في الحقوق الوطنية والقومية ، بصرف النظر عما إذا كان ذلك بدافع سوء النية المتعمدة أو نتيجة الجهل بحقائق الصراع في المنطقة وعدم الكفاءة في ادارته . أما في المرحلة الحالية ،

فإن جوهر عملية الاستقطاب التي بدأت تتبلور من جديد هى المسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية . ويبدو لي أن القوى الوطنية ، على اختلاف مشاربها أيضا ، بدأت تقتنع بأن أرساء الديمقراطية الصحيحة في مصر يمثل حجر الاساس وخط الدفاع الصلب ضد احتمالات تكرار ما وقع في الماضي من مآسي ، فضلا عن أنه يمثل المدخل الصحيح لحل المسألة الاجتماعية .

ومن الملفت للنظر أن القوى الاجتماعية والسياسية التي وقفت على طرف الاستقطاب ، في الحالة الأولى ، تكاد تكون هى ذاتها التي تقف على طرف عملية الاستقطاب الحالية . وهذا يعني في الواقع أن جوهر عملية الاستقطاب واحد وممتد في الحالتين ، ولم يكن جو الوئام والمصالحة الوطنية الذي ساد بينهما سوى حالة هدنة مؤقتة في عملية صراع ممتد . كان جو المصالحة الوطنية موقوفا بطبيعة الاجابة على سؤال فرض نفسه فرضا على الساحة المصرية : لماذا «حادث المنصة» وماهى دلالاته ومغزاه ؟ . ولأن الاطراف المتصارعة لم تستطع استخلاص نفس الدلالات ، فإنها لم تستطع بالتالي أن تتفق على صيغة تضمن استمرار جو المصالحة الوطنية .

مغزى حادث الاغتيال

لقد رأت القوى الوطنية أن هذا «الحادث» جاء نتيجة طبيعية لخلل خطير أصاب الحركة الاجتماعية المصرية من جراء ممارسات النظام الساداتي ، وهو تعبير عن وصول هذا النظام إلى قمة أزمته الشاملة . بينما رأت القوى «الساداتية» أن هذا الحادث لا يخرج عن كونه عملية اغتيال فردية ومعزولة تصادف نجاحها مثلما نجحت محاولة اغتيال زعماء آخرين من أمثال إبراهام لنكولن وجون كنيدي ! وترتيبا على ذلك فقد رأت القوى الوطنية أن ثمة ضرورة قصوى لاجراء تغيير شامل في فكر النظام وممارساته كي لايتكرر ماحدث وربما في صورة أكثر عنفا وأكثر شمولا . بينما رأت القوى «الساداتية» أنه لامبرر اطلاقا لمثل هذا التغيير لأن ماتم من انجاز في عصر السادات هو الاعجاز ذاته .

وكان قدر حسني مبارك أن يقود السفينة وسط هذا الخضم الذي هدأت

أمواجه المتلاطمة على السطح فجأة بعد حادث الاغتيال بينما استمرت دوامات الاعماق فحاول جذب السفينة التائهة كل في اتجاه حركة تيارها . والحقيقة أن الشعب المصري كله ، وفي كل المواقع ، وقف صفا واحدا خلف مبارك لأنه أدرك بحسه السياسي الفريد أن الوحدة الوطنية مطلوبة تماما في هذه المرحلة لتقوية المركز التفاوضي للقيادة السياسية الجديدة لاتمام الانسحاب من سيناء . لكن هذا التأييد لم يكن في الواقع « شيكا على بياض » كما يقول التعبير الدارج وإنما كان في تصوري ، مشروطا باستمرار عملية التغيير التي بدأت بالافراج عن ممثلي الحركة الوطنية الذين دفع بهم في غياهب السجن ، وعودة من نقلوا عنوة من وظائفهم .

وبعد الجلاء الاسرائيلي تطلع الشعب بأمل نحو ارساء الوحدة الوطنية من أجل الصمود في مواجهة الاخطار الخارجية الجسيمة والقضاء على عوامل الانهيار الاجتماعي في الداخل . وجاء رفض إسرائيل الانسحاب من طابا ، ثم جاءت أحداث لبنان لتزيد من اصرار القوى المطالبة بالتغيير على ضرورة احداثه والاسراع به . وقد تمحورت هذه المطالب حول قضيتي الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة والمسألة الاجتماعيه . وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية تضمنت المطالب الغاء كافة القوانين الاستثنائية « سيئة السمعة » ، وفتح المجال أمام حرية تكوين الاحزاب وحرية العمل النقابي وحرية الاجتماع والتنظيم بشكل عام وكذلك تخفيف قبضة الدولة على الادوات « القومية » لصياغة الرأى العام من إذاعة وتليفزيون وصحافة وافساح المجال للرأى الآخر للتعبير عن نفسه من خلال تلك القنوات . أما فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية فقد تضمنت المطالب إعادة النظر بشكل جذري في عملية توزيع الدخل القومي ووضع حد لظاهرة الفوضى الاقتصادية العارمة وماخلفته من جو فساد وافساد انعكس على الاداء الاجتماعي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافيه وما أدى إليه من ظهور ، طبقة اجتماعية فاسدة ، كانت صاحبة الصوت الأعلى والكلمة المسموعة في شئون الحكم أن لم تكن هى الطبقة الحاكمة بالفعل .

وقد رحبت القوى المطالبة بالتغيير بكثير من القرارات التي اعتبرتها خطوة هامة في اتجاه تصحيح الحركة الاجتماعية : اطلاق سراح المعتقلين ، عودة الصحفيين وأساتذة الجامعات المنقولين إلى وظائفهم الاصلية ، عودة صحف الاحزاب

المعارضة المسموح بها إلى الظهور ، محاكمة المفسدين من أمثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحي وغيرها من إجراءات . غير أنها لم تعتبر هذه الاجراءات كافية بحال من الأحوال وضغطت لاستمرار عملية التغيير والاسراع بها لحل المشكلات القائمة من جذورها .

الساداتيون .. يهجمون

وقد تبنى معظم هذه القوى المطالبة بالتغيير خطا مفاده التفرقة بين رئيس الدولة ، الذي فجر خطابه الأول املا عارما للاستجابة إلى التغيير المنشود وأعطى بذلك مؤشرا على أنه لم يدرك « حادث المنصة » باعتباره حادثا طارئا ومعزولا وإنما صيحة احتجاجية مدوية من أجل التغيير ، وبين قيادات الحزب الوطني ، الذي يمثل الهيكل السياسي المجسد لمواقف الاقلية الاجتماعية التي استفادت من نظام السادات ، وهي بحكم موقعها وامتيازاتها لابد أن تقاوم التغيير .

وكان من الطبيعي أن تحاول القوى « الساداتية » ، ومن منطلق حرصها على مصالحها وليس على المصالح القومية ، أن تقاوم التغيير قدر ماتستطيع . وقد تمكنت هذه القوى من التماسك وتغلبت على الارتباك الذي ساد صفوفها بعد مشهد المنصة الرهيب في ذلك اليوم التاريخي ٦ اكتوبر ١٩٨١ . وفي مرحلة أولى أحنت هذه القوى رأسها للعاصفة المطالبة بالتغيير ثم تقدمت تدريجيا لتثبت أقدامها ومواقعها لصده ووقفه . وهاهي تبدو اليوم وكأنها تنتقل من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم . وكان أول شيء تنبهت إليه هذه القوى هو ضرورة العمل على ربط مصيرها الشخصي بمصير القيادة السياسية الجديدة ، واجهاض محاولات الفصل بينهما . وقد تمثل أول نجاح لها على هذا الطريق في إقناع الرئيس مبارك بتولي منصب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حتى تتوه الفواصل والحواجز بين التصريحات والقرارات التي تصدر عنه بصفته رئيسا للحزب وبين تلك التصريحات والقرارات التي تصدر عنه بصفته رئيسا للدولة وحارسا على الحريات والمؤسسات فيها .

ورغم العديد من الانتقادات التي وجهت إلى صيغة الجمع بين رئاسة الدولة

ورئاسة الحزب في عهد الرئيس مبارك ، فقد كان هناك من لايزال يعتقد أن الرئيس قد قصد بذلك أحكام قبضته على الحزب حتى يباشر عملية التغيير بأقل قدر من الصدام أو الفوضى خصوصا وأن العديد من قيادات هذا الحزب لها تأثير ضخم على السوق المصري وحركة المال فيه . لكن يبدو أن هذا الاعتقاد بدأ يتبدد بسرعة ويحل محله اعتقاد آخر مفادة أن هذه الخطوة قد زادت من قدرة الحزب على التماسك ومقاومة التغيير ووقفه بل واجباره على التراجع . ويبدو أن الطريقة الاستفزازية التي تم بها اخراج وتوقيع قانون المحامين بكل ما يمثله من اعتداء ليس فقط على نقابة المحامين الشرعية وإنما أيضا على السلطة القضائية ، ثم أخيرا تلك الحملة الهوجاء . التي تخرج عن حدود القانون والآداب العامة ، ضد الاستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور يوسف أدريس . تعطي مؤشرا قويا بل وتؤكد على أن القوى الاجتماعية المستفيدة من النظام الساداتي قد انتقلت من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم لا استنادا إلى أرادة شعبية تؤيدها ولكن فقط بسبب مواقعها في السلطة وقوة تأثيرها على أعلى مستويات اتخاذ القرار في مصر .

وتحمل هذه التطورات ، التي ادت إلى ازدياد حدة الاستقطاب ، نذرا خطيرة لأنها تدفع بالرئيس مبارك نحو مفترق طرق يتعين عليه عنده أن يختار بصراحة ووضوح وحسم مع أى القوى يقف وأن يلقى بثقله نهائيا في أحد كفتى الميزان بدلا من أن يمسك به عند منتصفه ! . ولا نعتقد أن ذلك في صالح القضية الوطنية أو القضية الاجتماعية بشكل عام . وبالتالي فلابدّ من مخرج آخر يكون الاحتكام فيه إلى الشعب بكل طوائفه ودون اللجوء إلى قرارات سلطوية تبني على أساس حسابات صحيحه أو غير صحيحه لعلاقات القوى بين النخب السياسية المتصارعة .

حقيقة حزب الأغلبية

إن جوهر القضية المطلوب حسمها يتمثل في اعتقاد قوى اجتماعية عديدة بأن الحزب الوطني يحتل مواقع في السلطة ، في جميع مستوياتها التنفيذية والتشريعية والاعلامية ، تتجاوز بكثير حجم التأييد الشعبي الذي يمكن أن تنمحه له انتخابات

٩

حرة ، لأن الحزب الوطني جرى تشكيله من أعلى بقرار من رئيس الدولة ! كما جرى تزييف الانتخابات التي حصل فيها على ٩٥٪ من مقاعد مجلس الشعب و ١٠٠٪ من مقاعد مجلس الشورى ! وبالتالي فلا مناص من انتخابات جديدة .. غير أن اجراء مثل هذه الانتخابات في وقت يسيطر فيه الحزب على جميع مواقع السلطة لن يضمن نزاهة هذه الانتخابات حتى ولو كان على رأس هذه السلطة رجل في مثل نزاهة وطهارة حسني مبارك وانحيازه إلى قضية الديمقراطية !

وفي اعتقادي أنه لايوجد أى مبرر لاجراء انتخابات مبكره ، وإنما تجرى الانتخابات في مواعيدها المقرره على أن يتم اعداد المسرح من الآن لضمان النزاهة التامة لمثل تلك الانتخابات ، وحول هذه النقطة تثور العديد من القضايا التي يتعين حسمها أولا : في مقدمة هذه القضايا حقيقة أن الاحزاب القائمة والمسموح بها رسميا لا تعكس أو تستوعب جميع القوى السياسية على الساحة المصرية وبالتالي فلا بد من السماح بانشاء أحزاب جديدة منذ الآن كي تتمكن من تنظيم صفوفها واعلان برامجها على الناخبين قبل فترة كافية من اجراء الانتخابات .

وثاني هذه القضايا يتمثل في ضرورة أن يعهد باجراء الانتخابات إلى حكومة غير حزبية . وفي مصر العديد من الشخصيات العامة التي لاتحوم حولها أية شبهات . ويمكن النظر فى أن يعهد إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا بحكم منصبه برئاسة هذه الحكومة المؤقتة .

وثالث هذه القضايا يتعلق بضرورة حسم مشكلة الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم . واقترح أن يتخلى الرئيس عن منصبه كرئيس للحزب الوطني لأن في ذلك أولا تأكيد على اصراره على عدم التأثير المباشر أو غير المباشر على سير الانتخابات ، وثانيا ضمان عدم احراجه فى حالة عدم حصول الحزب الذي يقوده على الاغلبية التشريعية وحتى لاتفسر هذه النتيجة على أنها تعني عدم ثقة الشعب فيه وبالتالي يضطر إلى تقديم استقالته . على أن يكون هذا الاجراء مؤقتا إلى حين قيام مجلس الشعب الجديد ، والمنتخب انتخابا حرا ، باجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتوضيح طبيعة النظام المصري توضيحا قاطعا بما في ذلك مايتعلق بهذه المسألة .

١٩٨٣/٥/٢٥

ورابع هذه القضايا هو وضع الصحف القومية والاذاعة والتليفزيون وموقفها أثناء الحملة الانتخابية . وهناك حلول عديدة يمكن طرحها في هذا المجال من بينها أنه يتعين أن يحظر على هذه الصحف الدعاية أو الترويج بشكل مباشر وغير مباشر لأى من المرشحين وفي نفس الوقت افساح المجال ، وليكن من خلال تخصيص صفحة للرأى في كل منها ، لكى تعلن هذه الاحزاب عن برامجها ومرشحيها ، وتخصيص وقت متكافىء في الاذاعة والتليفزيون لهذا الغرض ، مع النظر في وضع هذه «المرافق» واعادة تنظيمها بعد الانتخابات .

لقد أكد الرئيس مبارك انحايزه نهائيا لقضية الديمقراطية والتزم بذلك أمام الشعب . كما عبر عن حق في خطابه الأخير أن الديمقراطية لاتعني مجرد الصراخ أو الافصاح عن الرأى والرأى الآخر وإنما تعني أولا وقبل كل شيء مشاركة الشعب ، من خلال مؤسساته الدستورية ، المنتخبة انتخابا حراً ، في صنع القرار ، لكن الديمقراطية لها أسس ولها مقومات وبدون قيامها على تلك الأسس يصبح الحديث عنها مجرد كلمات جوفاء وفي اعتقادي أن الرئيس مبارك يستطيع أن يمتص شحنة الغضب والتوتر التي تنعكس في الصحافة المصرية هذه الأيام إذا أفصح عن نيته في اتخاذ اجراءات محددة تضمن تمكين كافة القوى السياسية على الساحة المصرية من حقوقها الأساسية لكي تأتي الانتخابات القادمة نظيفة ونزيهة .

لقد كان على عبد الناصر أن يخوض حرب السويس قبل أن تخلو له الساحة ، وكان على السادات أن يخوض حرب اكتوبر قبل أن تخلو له الساحة ، وبصرف النظر عما فعله أحدهما لمصر أو مافعله الآخر بها بعد أن خلت الساحة إلا منه ، فإن غياب الديمقراطية قد أدى في كلا الحالتين إلى كارثة . ولأن مبارك لايريد أن تخلو له الساحة ، فضلا عن أن الظروف لاتسمح ، فهل يستطيع أن يدفع بالشعب المصري إلى الساحة . لو استطاع في مواجهة تلك القوى الفاشية ، التي يعلو صخبها في تلك الأيام ، فسوف يكون ذلك هو الانجاز الحقيقي ، انجاز يفوق في تقديري انجاز السويس الذي استثمر وانجاز اكتوبر الذي اغتيل ، وحتى لاتحدث الكارثة مرة أخرى .

١٩٨٣/٥/٢٥



طريقتين للمكسب فى مصر ، «HELP YOUR SELFE» ، يعنى تهلّب وانت قاعد فى البلد ، أو «TAKE AWAY» يعنى تستلف من البنك وتهرب برّه ؟

حجازي

لماذا ترقص السياسة المصرية على أنغام واشنطن !!

د . عبد العظيم أنيس

عندما انتخب الرئيس مبارك رئيسا للجمهورية أكد في وضوح في خطاباته الأولى أنه لايريد أن تكون مصر جزءا من الاستراتيجية أى من الدول العظمى . ولقد مضى على هذه التأكيدات نحو عامين ، ولذا فإن من المناسب أن نلقي نظرة عامة على الموقف لنرى إن كانت هذه التأكيدات قد تحولت إلى حقائق أم أنها لازالت في مرحلة الأماني .

وتزداد هذه القضية أهمية على ضوء المناورات الاميركية التي أجرتها قوات الانتشار السريع منذ أيام على أراضينا وأراضي السودان والصومال وعمان ، وأن من الواضح أن السلطات المصرية التى لابد أنها تشعر بالخجل من هذه المناورات ، قد فرضت حظرا على أنباء المناورات في الصحف الحكومية والاذاعة والتليفزيون لكن هذا الحظر لم يمنع طبعا الصحف والاذاعات الاجنبية من نشر أنباء هذه المناورات فقالت صحيفة (الشرق الأوسط) في ٦ /٨/٨ :

لقد وصلت أمس الجمعة إلى ميناء الاسكندرية إحدى السفن الحربية الاميركية (كالاهام) وعلى ظهرها وحدات من الدبابات وناقلات الجنود واسلحة الدفاع

الجوي والمدفعية وسيارات جيب واسعاف التي سوف تستخدمها قوات الانتشار السريع في مناوراتها المشتركة مع القوات المصرية والتي ستبدأ يوم الأربعاء القادم في صحراء مصر الغربية .

وقررت السلطات المصرية اغلاق طريق القاهرة ــ الاسكندرية الصحراوي ابتداء من صباح السبت وحتى صباح الثلاثاء القادم لنقل هذه المعدات عن طريقه إلى منطقة المطارات في غرب القاهرة . وستشارك طائرات الاواكس العملاقة في المناورات المشتركة وستبدأ طائرات النقل العسكرية الاميركية العملاقة من طراز أس ٥ ، أس ١٣ ، في إقامة جسر جوي لنقل القوات الأميركية المشاركة في هذه المناورات والتي تبلغ ٥٥٠٠ رجل إلى المنطقة التي ستجرى فيها في غرب القاهرة .

ولقد لاحظ كثير من المراقبين السياسيين أن المناورات تتم في نفس الوقت الذي جرت فيه حملة تهديد أميركي ضد ليبيا بدعوى أحداث تشاد ، ولذا كان من الطبيعي التساؤل عما إذا كانت هناك صلة بين الحدثين . وإلا أن المسئولين في مصر ــ خجلا أيضا من هذا الموقف الذي وضعتهم فيه واشنطن ــ سارعوا إلى محاولة انكار الصلة بين الحدثين . وكانوا بهذا يحاولون تهدئة الرأى العام في مصر وفي الدول العربية الذي أصابه الانزعاج من أن تستغل أراضي مصر في مناورات أميركية وضد دولة مجاورة . ومع ذلك فإن هذا الانكار لم يؤخذ بأى جدية .

وحتى لانتهم بإثارة شكوك لامبرر لها ينبغي أن نشير إلى ماقالته صحيفة الهيرالد تربيون الاميركية مؤخرا من «أن المسئولين المصريين فرضوا حظرا على الانباء المتعلقة بالمناورات العسكرية مع أميركا .. ولاشك أن القتال في تشاد يعد أحد عوامل هذا الحظر . فالادارة المصرية تتوق إلى محو شكوك الدول العربية من أن المناورات تستغل كغطاء يخفي قيام واشنطن بالاستطلاع والتجسس فوق ليبيا والدول الأخرى بالمنطقة إذ وصلت مصر بالفعل طائرتا أواكس أمريكتان قادرتان على مراقبة المجال الجوى الليبى « راجع الأهالى فى ١٧/٨/١٩٨٣ » .

توريط مصر

وربما يذكر القارىء أنه في أوائل مارس الماضي حضرت إلى مصر طائرتا أواكس اميركيتان بدعوى تدريب المصريين على استعمالها ، بينما كانت حملة الاستفزاز الاميركية على أشدها ضد ليبيا في خليج سرت ..

وحاول المسئولون المصريون أيضا آنذاك نفي الصلة بين تواجد الأواكس وبين الأزمة الليبية الأميركية . لكن كثيرين من المراقبين تقبلوا هذا النفي باستخفاف . وحتى لو تقبلنا صدق هذا النفي من جانب مصر ، فسيظل من الواضح أن أميركا تستغل غفلة الحكومة المصرية لتورط مصر في مؤامراتها على المنطقة .

وكل هذا الوضع المخجل يتحقق من خلال أننا بقراراتنا وافعالنا ـــ وبصرف النظر عن رغبات ونوايا المسئولين ـــ جزء من الاستراتيجية الاستعمارية الأميركية منذ وقعنا على كامب دافيد وربما قبل ذلك وسيظل هذا هو وضعنا مادمنا قد قبلنا على أنفسنا سياسة الصلح والتعاون مع اسرائيل ، وسياسة منح أميركا تسهيلات عسكرية في رأس بنياس والسماح لقوات الانتشار السريع باجراء مناورات دورية في أراضينا ، الأمر الذي يجعل التزامنا بسياسة عدم الانحياز أمرا شكليا ومجرد ديكور !

إن من الصحيح أن بعض المسئولين المصريين يدلون بين الحين والآخر بتصريحات تدل على أنهم ليسوا سعداء تماما بكل جوانب السياسة الأميركية ، ومن الصحيح أيضا أنهم يحاولون انشاء اتصالات ببعض دول عدم الانحياز ذات الدور الهام كالهند ويوغسلافيا . لكن هذه التصريحات والاتصالات ذات قيمة هامشية حتى اليوم لأن الدوافع التي تسمح بتحول هذه التصريحات والاتصالات إلى فعل جاد غير متوفرة ، أعني مضى مصر في سياسة مستقلة عن واشنطن في المنح والقروض والتسليح والقمح والتنمية . ودليل ذلك أننا سرنا في نهاية الأمر في ذيل المبادرات الأميركية في قضايا الشرق الأوسط ابتداء من مشروع ريجان إلى تأييد الدور الأميركي في لبنان ، إلى الرقص على انغام واشنطن في الرؤية الاحادية لاحداث تشاد .

إننا ، لكي ندرك ماإذا كنا حقا جزءا من استراتيجية الولايات المتحدة أم لا ، ينبغي أن تكون لدينا فكرة .. ولو عامة .. عن هذه الاستراتيجية .

حلف واشنطن تل أبيب

لقد تباينت خطوط هذه الاستراتيجية من ادارة اميركية لأخرى ، لكن أهدافها النهائية ظلت ثابتة ، أعني ضرب حركة التحرر الوطني العربية وابقاء المنطقة العربية في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتشكيلة الأنظمة الغربية السياسية حتى تستمر واشنطن في استغلال موارد المنطقة وحتى تستخدم أراضيها في مشروعاتها الهجومية ضد الاتحاد السوفيتي .

وقد حاولت ادارة نيكسون نقل مفهوم «الفتنمة» الذي طبقته في فيتنام إلى المنطقة العربية ، أي أن تحقق الادارة الاميركية أهدافها عن طريق جيوش محلية تتولى أميركا تدريبها وتسليحها وتكون هذه الجيوش العربية أداة أميركا في ضرب أي تطور داخلي معاد للمصالح الأميركية في أي بلد عربي . ولما كان هذا المفهوم يفترض وقف النزاع العربي الاسرائيلي ، كان أحد خطوط هذه الاستراتيجية تشجيع الصلح والتعاون بين إسرائيل والدول العربية «المعتدلة» بهدف انشاء حلف عسكري استراتيجي يضم إسرائيل والمعتدلين العرب تحت قيادة واشنطن .

لكن الأمور تطورت في اتجاه آخر خلال ادارة الرئيس كارتر . فمن ناحية اتضح أن شق الصف العربي الذي بدأه السادات ليس قابلا للاتساع على الأقل في المستقبل القريب ، وهو ماانعكس في موقف الملك حسين . ومن ناحية أخرى كان لزلزال الثورة الايرانية ، وماأثاره من تساؤلات حول مصير بعض أنظمة الحكم في الخليج ، أثره البالغ على تطور الاستراتيجية الأميركية في اتجاه عدواني مباشر صريح باعلان كارتر أن منطقة الشرق الأوسط هي مجال المصالح الحيوية لأميركا وأن واشنطن على استعداد للمضي حتى إلى الحرب دفاعا عن هذه المصالح .

وبالتالي فإن الدوافع الاساسية في استراتيجية واشنطن تحولت إلى سياسة التواجد العسكري المباشر في المنطقة والاعتماد على القوة العسكرية الاميركية بالاضافة إلى حلف استراتيجي بين واشنطن وتل أبيب .

إن هذا التوحه الذي بدأ في عهد كارتر وتدعيم في عهد ريجان ذى النزعات العدوانية المغامرة ، قد أدى إلى انشاء قوات «الانتشار السريع» الاميركية والتي بلغت حتى اليوم حوالي ربع مليون جندي (ويبحث حاليا في زيادتها إلى نحو نصف مليون جندي) والتي يمكن نقلها بعتادها إلى المنطقة خلال فترة لاتزيد على ثلاثة أسابيع ، وهى تضم حاليا ثلاث فرق مشاه نخرية ، وسبعة أجنحة للطيران التكتيكي ، تدعمها ١٨ سفينة حربية .. وتملك القوات البرية فيها ٤٠٠ دبابة من طراز م ـ ٦٠ ، ولقد بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذه القوات في عام ١٩٨٣ وحده ٢٥٥٠ مليون دولار .

ثم خطت واشنطن خطوة أكثر عدوانية ، بانشاء قيادة مركزية أميركية لهذه القوات على الساحل الشرقي الاميركي ، ويبحث حاليا عن طريقة لنقل هذه القيادة المركزية إلى الشرق الأوسط . والطريف أن هذه القيادة قد تحددت لها رسميا جبهة واسعة لنشاطها تشمل باكستان وإيران ودول الخليج وعمان والعراق والسعودية واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي ومصر والأردن والحبشة والصومال وكينيا .

لماذا رأس بناس ؟

وحتى يكون لهذه القوات الفعالية المطلوبة فلابد من انشاء المحطات والقواعد والمرافق الضرورية لها في المنطقة . ومن هنا تأتي أهمية قاعدة رأس بناس المصرية على البحر الأحمر .. وسواء بنيت هذه القاعدة عن طريق أميركا مباشرة أو عن طريق مصر بأموال وقروض أميركية ، فإن من الثابت على لسان مسئولين مصريين أن مصر قد وافقت على منح قوات الانتشار السريع الاميركية تسهيلات استخدام القاعدة عند «اللزوم» . وتعريف هذا «اللزوم» أمر سهل على أى حاكم عربي يتعرض لهبة شعبية داخلية بادعاء أنها مدبرة من جانب قوى خارجية كايران أو الاتحاد السوفيتي أو غيرها .

ومثل رأس بناس هناك قواعد أخرى في المغرب وعمان والصومال وكينيا ، وكلها تحكمها اتفاقيات سرية كالتي تمتْ بين السادات .. والولايات المتحدة الأميركية .. ولكى تتعود هذه القوات على المنطقة وطقسها الحار وظروفها

التنظيمية والخدمية تنظم هذه مناوراتها كل أغسطس من كل عام في مصر والسودان والصومال وعمان في وقت واحد .

وهذه الحقائق المعروفة في كل العالم تجعل الانسان يعجب عندما يسمع الرئيس أو مبارك يقول إننا على استعداد لاجراء مناورات مشتركة مع أى دولة ، أو عندما يسمع د . أسامة الباز أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع ينكرون أن هذه المناورات هي جزء من مخطط أميركي واسع إذ كيف يمكن أن تكون غير ذلك بينما هي تجرى بتوجيه أميركي واحد وبقوات جيش أميركي واحد في أربع دول في المنطقة في وقت واحد !

ينبغي أيضاً أن نوضح أن هذه الاستراتيجية الأميركية تلتزم باعطاء إسرائيل مكانة خاصة في هذا المشروع العسكري الكبير باعتبارها الحليف الأميركي الذي يوثق به أكثر من أى نظام عربي حاكم مهما مضى في الخضوع لأوامر واشنطن . والتصور الأميركي هنا هو أن إسرائيل قاعدة أميركية متقدمة في المنطقة وأن أى نظام عربي آخر معرض لزلازل التغيير بينما الاحزاب الاساسية في إسرائيل كلها موالية لواشنطن وباعتبار أن مشروعات العدوان الاسرائيلية في المنطقة ذات فائدة جليلة لواشنطن إذ هي تفتح لها الطريق لوضع أقدامها العسكرية في المنطقة وتحقيق نقط ارتكاز حربية حتى لو كان ذلك بشكل رمزي في أول الأمر . وبفضل إسرائيل أصبح لأميركا تواجد عسكري في سيناء (وليس من حق مصر وحدها انهاؤه) .

وأصبح لها تواجد عسكري في لبنان باعتبارها « حامية » الشعب اللبناني . ومن خلال مشروعات إسرائيل العدوانية أمكن للولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط الذي يملك كل أوراق اللعب .. واللعبة المكشوفة تمضي على نحو قريب من التصور التالي : تبدأ إسرائيل بالعدوان وتتقدم داخل الأراضي العربية عشر خطوات ، ثم تتقدم واشنطن للوساطة ، وتتولى « الضغط » على إسرائيل للتراجع خطوة . وهكذا يبقى لاسرائيل تسع خطوات مكتسبة أو تكسب الولايات المتحدة صفة « حامي » العرب من عدوان إسرائيل !

ولعل هذا هو المعنى الذي قصده سفير إسرائيل السابق في واشنطن عندما قال

مفاخراً :

«إننا لا نكف عن خلق الأوضاع العسكرية التي تستطيع الولايات المتحدة أن تحولها إلى انجازات سياسية . فكل هجوم إسرائيلي هو دعوة للولايات المتحدة للقيام بدور صانع السلام» .

وثمة دلائل كثيرة على أن هذا هو التصور الحقيقي لما يجري في المنطقة .. من هذه الدلائل أنه لم يعد هناك شك في أن الهجوم على مصر عام ١٩٦٧ أو الهجوم على لبنان في يونيو سنة ١٩٨٢ تم بتدبير ومباركة الولايات المتحدة ، فالحكومة الاميركية أبلغت الكونجرس في مايو سنة ١٩٨٢ ، أنها سوف تزود إسرائيل بخمسة وسبعين طائرة حديدة من طراز ف ـــ ١٦ ، ووزير الدفاع الاسرائيلي زار واشنطن قبل الغزو الاسرائيلي للبنان بيومين .

وإذا وصلنا إذن أن مصر التي كانت بشكل صريح أيام الرئيس المؤمن جزءا من الاستراتيجية الأميركية الاستعمارية ، مازالت في هذا الوضع على الرغم من خجل المسئولين المصريين وانكارهم ، ورغم ضيقهم أحيانا ببعض تصرفات السياسة الأميركية .. لاتضح أن التزام الرئيس مبارك بألا تكون مصر جزءا من استراتيجية أى دولة عظمى مازال في مرحلة الأماني البعيدة عن الواقع .. وربما يظل هذا هو الموقف إلى أن تشق مصر طريقا في التنمية الداخلية والاولويات الاجتماعية مغاير للطريق الانفتاحي الحالي .. ولسنا ندعي أن السياسة الداخلية في عهد الرئيس مبارك هي نسخة طبق الأصل من سياسة الرئيس المؤمن الداخلية لكن الفروق بين السياستين مازالت هامشية والقضايا الأساسية لاجراء تغيير حاسم لم تمس بعد ، ولايبدو أن هناك رغبة في الاقتراب منها .

إن علينا أن نتذكر أن السياسة الخارجية هي بشكل عام انعكاس لاحتياجات السياسه الداخلية ، وعلينا أيضا أن نتذكر أن مايجرى اليوم من مناورات لقوات أجنبية وتسهيلات لها لم يسبق لمصر أن أقرته في عهد أى حكومة مصرية بما في ذلك حكومات الأقلية أيام العهد الملكي !

١٩٨٣/٨/٣١



— مافيش حاجه إسمها منحه لا ترد.. دي إسمها معونه مشروطه.. لأنك عايزني أدعيلك بيها تخش الجنه!!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

القوانين الاستثنائية • • والطوارىء • • والتعذيب

□ إفتتاحية □

في الاجتماع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك (رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى) مع الوزراء والمكتب السياسى للحزب الحاكم وهيئته البرلمانية ، أثيرت ثلاث قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحرية ، وتحتاج منا إلى وقفة .

○ القضية الأولى : هى القرار بقانون الذي أصدره رئيس الجمهورية بالغاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ..

وهو أمر يستحق الترحيب لأكثر من سبب .

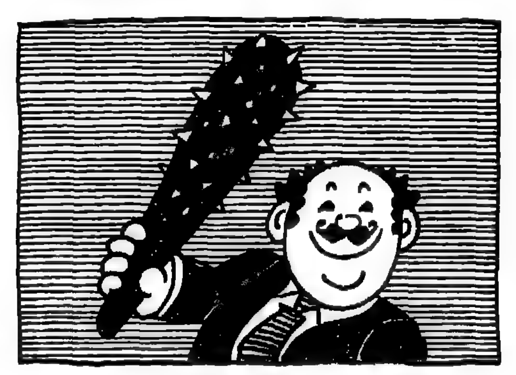
فهو اعتراف بوجود قوانين استثنائية في مصر وهو الأمر الذي أصر على أنكاره وزراء وقادة الحزب الحاكم سنوات طويله . وهو استجابة لرفض الرأى العام لهذه القوانين المعادية للحرية والديمقراطية والتي تنتهك حقوق الانسان .. كما أنه يفتح ثغرة في ترسانة القوانين الاستثنائية ، لابد أن تتسع وبسرعة . ومع الترحيب بهذا القرار ، فالامانة تقتضينا القول إنه قرار جزئي وناقص .

فقائمة القوانين والنصوص المقيدة للحريات والاستثنائية طويلة وتضم ماهو أكثر خطورة من القانونين اللذين جرى الغاؤهما .. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم

بالذوق وبالديموقراطيه ،

إنتخبوا الحزب الوطنى .

حتى لا نضطر إلى تزوير الإنتخابات



مع تحيات وزارة الداخليه !

١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وهى القوانين التي تفرض العزل السياسي وتمنع قيام الاحزاب ، بل وتجرم كثيرا من الحقوق الاساسية السياسية للمواطن المصري .. وهناك القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المسمى بقانون حماية القيم من العيب ، والقانون ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة .. الخ .

كذلك فإن أغلب مواد القانونين اللذين جرى الغاؤهما قد سربت موادهما إلى القوانين الاستثنائية القائمة أو القانون العام ، فالمادة الثانية في القرار بقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ موجوده بصورة أوسع وأعمق في المادة ٢٢ من قانون الأحزاب والمادة

الثالثة في قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الموروث من عهد الحماية البريطانية وفي المادة ٤١ من قانون العقوبات ، والمادة السادسة والثامنة موجودة في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ وفي القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ والقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٩ ، وهى المواد التي تجرم حق الاضراب .

○ القضية الثانية : هى موافقة الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم على مد العمل بقانون الطوارىء لسنة ثالثة . والحجج التي أبديت هى نفس الحجج التي قيلت طوال الاسابيع الأخيرة . والتي انهارت أمام الرأى العام وأمام الحقائق التي شرحها رجال الفقه والقانون والسياسة . وهو مايؤكد ماسبق أن قلناه من أن الاصرار على اعلان حالة الطوارىء ، هو رغبة الحزب الحاكم وأجهزة أمنه ، في إشهارها كسيف مسلط ضد الجماهير واحزاب وقوى المعارضة يمكن اعمالها في أى وقت تشاء خاصة إذا شاركت الأحزاب في انتخابات مجلس الشعب .. وكسلاح يمكن أجهزة الأمن من الانفراد بالمعتقلين لمدة كافية بعيدا عن رقابة النيابة العامه لتجبرهم بالوسائل المعروفة على الاعتراف الكاذب ليتم «طبخ» القضايا التي تدبرها هذه الأجهزة .

○ القضية الثالثة : هى إصرار الحكومة والسيد وزير الداخليه على تكذيب مانشر وثبت بالدليل من ممارسة التعذيب والاكراه البدني للمتهمين في بعض القضايا خلال العامين الآخرين . إن هذا الاصرار الغريب على انكار الواقع ومواصلة اتباع هذه الاساليب ومن الرجل المسئول عن أمن المواطن والوطن دون تحقيق جدى أو التفات إلى الوثائق التي تثبت هذه الاتهامات وعدم التفات النيابة العامة إلى البلاغات المقدمة حول وقائع التعذيب والتحقيق فيها .. يدفعنا إلى المطالبة بلجنة محايدة تضم ممثلين للاحزاب القائمة بما فيها الحزب الحاكم ، ونقابات المحامين والاطباء والصحفيين ونادي القضاه ، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات لتحقق في هذا الأمر الخطير وتعلن للرأى العام الحقائق المجردة ، والوسائل الكفيلة بتخليص مصر من هذا العار .. فهل تقبل حكومة الحزب الوطني ذلك ؟!

١٩٨٣/١٢/٢٨


لكن كل الدول المتحضره بتدين تعذيب المتهمين فى السجون ؟
ومين قال لك إننا دوله متحضره ؟!


مش من طبيعة شعبنا العنف والضرب بالرصاص ،
شعبنا متعود ينضرب بس !

بيد من ١٠٠ ٪ من الأوراق ؟

□ افتتاحية □

أعلن الرئيس مبارك فى مؤتمر صحفى بالخرطوم تخليه عن قول السادات بأن ٩٩ ٪ من الأوراق بيد أمريكا ، وهو شعار حوله مبارك ذات يوم إلى أن بيدها ١٠٠ ٪ من الأوراق ولكنه يؤكد الآن أن أوراق القضية ١٠٠ ٪ بيد العرب .

وظاهر الشعار الجديد هو أن مصائر العرب بأيدى العرب أنفسهم ، ولا يقررها سواهم . وهذا معنى تتبناه القوى الوطنية دون تحفظ .

ولكن أوضح الرئيس مبارك أنه قصد بشعاره الجديد أننا كعرب إذا حكمنا العقل والمنطق ، وألقينا الخلافات جانبا وبدأنا الحوار لحل قضايانا ، لأمكننا الوصول إلى حلول صحيحة وأصبحت منطقتنا منطقة السلام .

وهذا السلام كما أكد الرئيس هو سلام اتفاقية كامب ديفيد الذي لن يلغيه ، لأن الغاءه معناه إعادة حالة الحرب مع إسرائيل وحتى لو ساعده العرب بالمال ، فلن يجد من يعطيه السلاح . وفي هذه الحالة لن يجد من يساعده لمحاربة إسرائيل وحتى مجرد طرح القضية على هذا النحو يثير أكثر من سؤال :

○ فهل صحيح أن السلام ماهو إلا سلام كامب ديفيد ، وهو السلام القائم على اغفال العرب تماما ، وعلى اعتبار أميركا الشريك الكامل وبيدها ٩٩٪ من الأوراق ، وهو سلام انتهى باعتراف الرئيس مبارك نفسه إلى اهدار القضية الفلسطينية ، وإلى حرب جديدة خاضتها إسرائيل في لبنان ؟

○ وهل صحيح أن مصر لن تجد من يعطيها السلاح .. وهل نملك زعم ذلك بعد أن خضنا كل حروبنا مع إسرائيل ، وعبرنا في حرب أكتوبر ، بفضل السلاح السوفيتي ؟

إن هذا المنطق يبرره فقط استمرار سياسة الارتباط الكامل بأميركا ومناصبة السوفييت العداء ، على حساب سياسه عدم الانحياز ، وذلك بايجاد الذرائع لعدم إعادة العلاقات المصرية السوفيتية إلى وضعها الطبيعي ، والحيلولة دون تبادل السفراء وكانت آخر حجة في هذا الصدد أن الصحافة السوفييتية تتدخل في شئوننا الداخلية . وهى حجة لايمكن الاعتداد بها في وقت لا تتورع فيه الصحافة الامريكية — والغربية عموما — عن وصف سياسات مصر في أحيان كثيرة بطريقة معرضه ومسيئة وقد لمس الرئيس مبارك ذلك بنفسه خلال زيارته الأخيرة لأميركا .

○ ومع ذلك لانقول إن البديل للسلام الأميركي هو حتما الحرب . وقد جاء الرئيس شاوشسكو ليطرح بديلا له لن يرفضه العرب ولا الفلسطينيون ولا السوفييت وهو الاعداد لعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الاطراف كأساس لسلام شامل في المنطقة .

وقد أكد الاعلان السياسي الذي صدر في أعقاب الزيارة اتفاق الطرفين في أغلب الأمور إلا فيما يتعلق بهذا الاقتراح . فقد طلب الرئيس مبارك . أرجاء المؤتمر لمرحلة قادمة ، إلى أن تتم تسوية الأوضاع في الشرق الأوسط وتحقيق تقدم ملموس فيه . وهى رفض مهذب له .

الإشتراكية ٢٦/١٠/١٩٨٣

نرحب بدعوة الرئيس مبارك للحوار ونصرّ على الاحتكام إلى الشعب

د . إسماعيل صبرى عبد الله

خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة حدث هام فقد طرح الرئيس عبر كل وسائل الاعلام عددا من القضايا البرنامجية الجوهرية كما أثار بعض التساؤلات التى يتعين أن يعرف الناس إجابة كل طرف عليها . إبتداء من تأكيد الرئيس على أننا « نحن جميعا شركاء فى الوطن لايحتكر الاخلاص له فرد بذاته ولا تدعى الولاء له جماعة بعينها . فالوطن .. للجميع حكومة ومعارضة ، قيادات وجماهير » لايمكن لأى حزب أو تيار سياسى أو حتى أى مشتغل بالقضايا العامة أن يترك مهمة مناقشة ماجاء بالخطاب لروتين لجان الرد التى قل أن يقرأ أحد ردودها .

فخطاب الرئيس موجه للجميع ومن ثم فعلى كل الأطراف أن تسهم في حوار واضح وعميق بطرح كل منها فيه ماانتهى إليه اجتهاده على الجماهير . وبهذا تنشط الحياة السياسية ويصبح الشعب أقدر على حسم اختياراته .

ولا تطمح هذه الكلمة الوجيزة إلى تغطية الخطاب من كل جوانبة وتحليل كل ماجاء فيه . ولكنها بداية لحوار تحاول التركيز على عدد محدود من الأمور التي نراها حاكمه لما عداها ثم تتناول الأهالي تباعا القضايا والتساؤلات الهامة التي طرحها

الرئيس . ونستهل الحديث باننا سعدنا بامور كثيرة وضعها الرئيس وهى توجيهات سياسية للعمل خلال هذه المرحلة العصيبة التي تجتازها آلبلاد وليس قصد هذه الكلمة حصر هذه الأمور والتعليق عليها جميعا . ولكن يكفي في هذا المقام أن نستشهد ببعضها . فمن منا لا يسعد أن يسمع رئيس الدولة يقول من موقع المسئولية «إن الديمقراطية مسألة أساسية تتصدر أولويات العمل الوطني .. وأن القدرة الحقيقية لأى نظام لاتقاس بعدد مايفتحه من سجون أو من يزج بهم في المعتقلات ولكن القوة الحقيقية لأى نظام تكون بقدر مايتيح من حريات ويكفل من ضمانات للافراد تحت مظلة القانون» أو يؤكد على أن الاستقلال الاقتصادي ضرورى كالاستقلال السياسي . وأنه يقتضي ضرورة زيادة الانتاج الزراعي والصناعي مبرزا أولوية الاكتفاء الذاتي الكامل أو شبه الكامل في انتاج الغذاء الآن «من لايملك قوته لا يملك حريته وقراره» ، أو حين يوضح ضرورة التخطيط العلمي للتنمية والنظرة المستقبلية للتطور فيما وراء حل المشكلات العاجلة ويعلي من شأن العنصر البشري في بناء مصر . أو عندما يعلن «أن مشكلات محدودي الدخل هى شغلنا الشاغل تأتي مباشرة في المقام التالي لزيادة الانتاج واستكمال أركان الاستقلال السياسي والاقتصادي» وكيف لايرضى وطني حين تطرف سمعه بعد غياب طويل عبارات مثل «مصر جزء من الأمة العربية لاتنفصل عنها ولا تتخلى عن قضاياها فإن عروبة مصر ليست رداء ترتديه حين تريد ويخلعه عنا من يشاء» وهذا بعض من كثير مما قاله رئيس الجمهورية ونراه ايجابيا يشير إلى الطريق السليم . ولايهون من شأنه أن نختلف مع رئيس الجمهورية في طرحه لقضايا أخرى لابد أن نتعرض لها بتفصيل وأمانة .

المشاركة الفعالة من الجميع

إلا أن الأمر الأول الذي يعنينا هو بيان أن الأهداف الوطنية والديمقراطية التي تبناها في حزم رئيس الدولة لن تصبح واقعا حقيقيا بمجرد اعلانه عنها وحرصه الشديد عليها . وكما قال الرئيس نفسه ذات مرة «لايمكن أن أفعل وحدي كل شيء» . فهذا الخط الوطني يحتاج لبرامج تفصيلية تضمها سياسات مدروسة يكمل بعضها بعضا . وهو يحتاج إلى الأجهزة والمؤسسات التي تدرس وتنفذ وتتابع على

مرأى ومسمع من الناس . والمقام ليس مقام تحليل وتقييم لدور الحزب الوطني وسيطرته على مؤسسات كثيرة . فنحن نرتفع هنا إلى مستوى الموضوعية والعلمية وتجارب الأمم . إن أى خط وطني لا يمكن أن يتحول إلى حقيقة ثابتة لاردة فيها إلا إذا شارك الشعب مشاركة فعالة في صنع القرار ومتابعة التنفيذ والرقابة عليهما . وهذا بدوره يتطلب حياة حزبية متحررة من القيود التي تتجاوز الدستور والقانون العام ، فحرية التعبير عن الرأى ثمينة للغاية . ولكن فاعلية الرأى تأتي من التفاف الناس حوله وتبنيهم له . ولهذا فحرية التعبير لاتغني عن حرية التنظيم السياسي ، والاحزاب ليست نواد للنقاش ولا مكاتب للمشورة ، ولكنها تنظيمات تسعى للوصول إلى الحكم لتنفيذ برامجها . والحكم بينها هو الشعب وحده الذي يختار ممثليه في مختلف الانتخابات بحرية كاملة بعيدا عن الوعد والوعيد . وهذا الصراع بين الأحزاب يثري الحياة السياسية وينضج الافكار والآراء ويبين ماترضي عنه الناس كما يعين الناس على حسن الاختيار . ومن خلاله تتكون الكوادر السياسية القادرة وتبرز القيادات الكفء على أسس موضوعيه بعيدة عن الولاء الشخصي والانتهازية وهو الذي ينمي لدى افراد الشعب روح الانتماء من خلال متابعة القضايا العامة وابداء الرأى فيها ومناقشة البرامج والسياسات والاختيار بينهما ، وهذا الصراع الحزبي لايحول أبدا دون بلورة تفاهم وطني واسع حول أهداف رئيسية للعمل الوطني حتى وإن استمر الخلاف حول وسائل تحقيقها . ولا يؤتي ذلك كله تلك الثمار إلا إذا كان أمام الاحزاب فرص جدية للوصول إلى مقاعد الوزارة . فالديمقراطية ليست حزبا مسيطرا وعددا من الاحزاب الصغيرة . ولكنها حرية حزبية تمكن كل حزب من أن يكون له صوت في اتخاذ القرار الوطني الذي يتناسب مع حجم ماتثبته له الانتخابات الحرة من تأييد شعبي . وبالديمقراطية يخرج أهلونا من حالة الاحباط التي تحل بهم حين يرون الفجوة الواسعة بين الموقف الوضاح والمعلن لرئيس الدولة والممارسات اليومية لأجهزة الحكم والادارة والاعم .

نعم .. هناك عدوان ..!

ومن هنا نشأت « لجنة الدفاع عن الديمقراطية » التي أثار حولها الرئيس كثيرا من



التساؤلات والانتقادات . نعم ياسيدي الرئيس لقد وقع عدوان جديد على الديمقراطية يحفز على الدفاع عنها . هذا العدوان يتمثل قبل كل شيء في قانون انتخابات مجلس الشعب الذي يلغي عمليا كل أمل في تطور ديمقراطي يفتح السبيل أمام مايريده الشعب من تغيير دون أحداث هزات سياسية أو اقتصادية . فهذا القانون ، مضافا إلى قانون الاحزاب والعزل السياسي ، يضرب آمال الناس في الديمقراطية ضربة يمكن أن تنقلهم من السلبية إلى اليأس وأنت تريد أن تخرجهم من عدم المبالاة إلى المشاركة الإيجابية والتضحية وبذلك الجهد في البناء ، ليست هناك جبهة على اتساع قاعدة المطالبة بالديمقراطية . ولكن الهلع على مصير الديمقراطية جمع فريقا كبيرا من المؤمنين بها للدفاع عنها . وفيما وراء هذا الأمر لكل حزب برنامجه ومبادئه وأنصاره . وليس ثمة غرابة في أن يدافع عن الديمقراطية اليوم بعض من لم يدافعوا عنها في الماضي ، ألسنا مطالبين جميعا بالاستفادة من دروس الماضي والتوجه نحو المستقبل ؟ ومن لايتفاعل تفكيره مع الواقع ويتطور ليتواءم مع تطوره يجمد ويعجز عن مخاطبة الناس . فتطور الفكر السياسي ضرورة وليس مأخذا وإنما المأخذ هو في تغيير المواقف السياسية ارضاء لسلطة أو سعيا وراء منصب أو التماسا

الإفتتاحية ٢٨ / ١١ / ١٩٨٣ .

لكسب مادي .

الجدية الآن .. أمر ملح

والأمر الذي يجب أن نقف عنده هو التقاء من فرقتهم في الماضي خلافات بل خصومات واحن على المطالبة بالديمقراطية . فهذا الالتقاء إن دل على شيء إنما يدل على أحساسهم جميعا بأن الديمقراطية مطلب جماهيري أساسي يكاد أن يكون مطلبا للمجتمع المصري بأسره فيما عدا القلة التي تستفيد من استمرار أشكال من الحكم الشمولي . والناس فريقان : من يجمعهم تملق السلطان وتسلق سلم المنافع ، ومن تجمعهم الرغبة في كسب ثقة الشعب . ولا نجوز في مقام حوار فتحه رئيس الجمهورية أن نلجأ إلى أسلوب يماثل محاولات بعض الصحف المسماه بالقومية في نبش الخلافات الماضية بين من يدافعون عن الديموقراطية ونكشف بدورنا عما قاله وفعله أقطاب الحزب الحاكم في بعضهم البعض . فاللحظة لحظة جدية النظر للحاضر ، والتوجه للمستقبل والشعب هو الحكم . وعلينا أن ندرك جميعا الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الشعب القادمة . ليس فينا من ينكر مواقف رئيس الدولة الايجابية وتأكيده المتكرر على الديمقراطية ولكننا نواجه كل يوم ممارسات منافية لما يقول تصدر عمن أشار هو إليهم حين تحدث عمن يضيقون بالنقد ويطالبون بالقيود ، ونحن نعلم أنهم يسيطرون بصورة أو بأخرى على مراكز قوى خطيرة تقف ضد كل تغيير تمليه مصلحة البلاد العليا وتتطلع إليه جماهير الشعب ، ولن تخرج البلاد من هذا الوضع إلا إذا أزيحت كل العقبات التي يمكن أن تصد الشعب عن أن يقول رأيه بصراحة في الانتخابات المقبلة . وقد كانت الانتخابات التشريعية دائما هي الأسلوب الديمقرطي للتغيير والتطوير .

وأخيرا نحن لاندعي الصواب المطلق ولانستبعد من قوى الديمقراطية إلا الذين يقولون ويفعلون ما من شأنه سد الطريق إليها . ومن ثم فنحن طرف أساسي في هذا الحوار الذي فتحه رئيس الجمهورية تحركنا في ممارسته الأهداف الوطنية ومصالح الغالبية . ولذلك فنحن نقبل الاحتكام إلى الشعب مصدر السلطات شريطة أن يستمر الحوار على مسمع منه لاتحجبه وسائل الاعلام أو تقيده أوضاع شاذة تخالف الدستور .

١٩٨٣/١١/١٦


لكن يا فندم «سيادة» القانون ..
المهم «سيادتي» !
وزير
بيكلفنا كثير قوى ، عيش مدعوم وشاى تموين ..
ماتيجي نرفع الدعم عنه ؟!
الحكومه
الحزب الوطني
الشعب
حجازي

حزبية الرئيس

صلاح عيسى

الدلالة الحقيقية لرئاسة الرئيس مبارك للاجتماع الذى عقده الحزب الوطنى فى الأسبوع الماضى ، وما أذيع من تصريحات نسبت للرئيس على أثره ، تتطلب وقفة ، لأن الاجتماع وتصريحاته ، ظاهرة تدعو للقلق وتبعث على التساؤل ، وتلقى ظلالا على تفاؤل كثيرين بالمناخ الذى ستجرى فيه الانتخابات النيابية القادمة .

مصدر التساؤل والقلق ، إن الرئيس يحضر لأول مرة اجتماعا حزبيا خصص لمناقشة بعض الترتيبات الانتخابية الخاصة بالحزب الوطني ، وأن التصريحات التي نسبت للرئيس على أثر انتهائه ، كانت اعلانا صارخا بحزبية الرئيس وتأكيدا عالى الصوت عليها ، وتضمنت ــ فوق هذا ــ تعريضا بالمعارضين ، وهو مانكون على حق ، حين نستنتج منه ، أن الرئيس قد استجاب أخيرا للدعوة الهامسة في صفوف الحزب الوطني ، والتي سربت إلى بعض الصحف ، تدعو حسني مبارك بأن ينزل بكل ثقله وراء حزبه في المعركة الانتخابية التي تجري في الصيف المقبل ، وألا يتركه يخوض المعركة وحيدا أمام أحزاب المعارضة ، أو يترك الرأى العام يتصور أن فوزه وخسارته سيان لديه ، لأن ضياع فرصة الفوز بالأغلبيه من الحزب الوطني ، يمس وضع الرئيس ، باعتباره ، رئيسا لهذا الحزب ، ولا يجوز أن تنتهي الانتخابات بعدم حصول حزب الرئيس على الأغلبية !

والظاهر أن المعارضة التي الحت على ألا يترأس رئيس الدولة حزبا قد بنت كل حساباتها الانتخابية على أساس أن رئاسة حسني مبارك للحزب الوطني هى مسألة رمزية تماما وساعد على سيادة هذا الفهم ، أن حزبية الرئيس ، لم تعلن عن نفسها إلا قليلا ، ومع أن بعض هذا القليل كان خطيرا وجسيما كقانون الانتخاب مثلا ، إلا أن عدم ظهور الرئيس قبل الاجتماع الأخير على ساحة المعركة الانتخابية التي بدأت بالفعل منذ شهور ، جعل المعارضة تتجاهل «حزبية الرئيس» كقضية رئيسية من قضايا الانتخابات ..

ومن حق المعارضة أن تقلق ، وأن تعتبر حزبية الرئيس عقبة أمام حرية الانتخابات ، مهما كانت ثقتها في شخصه أو كان تقديرها لمزاياه ، فليس منطقيا أن تقلق على هذه الحرية من تصرفات رئيس مدينة أو محافظ أو وزير أو رئيس وزراء ، ولا تقلق عليها من نفوذ مؤسسة الرئاسة والثقل الهائل الذي تستمده من السلطات الواسعة وغير المقيدة ، العرفية والمقننه ، التى حازتها طوال السنوات الثلاثين الماضية ، حتى انتهت بأن أصبحت مصدر القرار الرئيسي وأحيانا مصدره الوحيد ، وهو مايجعل دعمها لقائمة الحزب الوطني في الواقع «قرارا» بانتخاب هذه القائمة ، صدر عن المؤسسة التي تعود الناخب المصري ، أن تصدر عنها القرارات التي تسعده وتشقيه !

وإعلان الرئيس لحزبيته وتشديده عليها ودعمه لحزبه في الانتخابات ، هو في الواقع ضوء أخضر للأجهزة الادارية ، في وحدات الحكومة والقطاع العام والمحليات لكي تتدخل بشكل مباشر لصالح مرشحي الحزب الوطني ، حتى لو لم يرد الرئيس ذلك ، إذ يصعب مع اعلان الرئيس أن الانتخابات- ستجرى على شخصه ، أن تقف هذه الأجهزة موقفا محايدا ، وأن تلتزم الشرطة بعدم التدخل أو التزوير ..

والمعنى الخطير لالحاح الحزب الوطني على الرئيس ليدعمه بثقله السياسي ، هو أن الحزب عاجز ــ بامكانياته وتاريخه ورموزه وقياداته ــ عن الحصول على ثقه الناخبين وهو سبب كاف لأن يمتنع الرئيس عن تأييده لا أن يمنحه هذا التأييد ..



حجازي

والمعنى الأخطر لقبول الرئيس لهذا الالحاح هو أن مؤسسة الرئاسة لا تسعى بالانتخابات القادمة لمعرفة اختيارات الشعب المصري الحقيقية ، ولا تعود بواسطتها للرأى العام لتستفتيه في السياسات التي يطبقها الحزب الوطني منذ تسع سنوات ، بل تسعى لتفرض على الناس من اختارتهم هي . ومن تثق فيهم هي ، بصرف النظر عن استحقاقهم لثقة الناس .

والمنطق الذي يقول إن عدم فوز الحزب الوطني في الانتخابات أو فوزه بأغلبية ضئيلة يضع مؤسسة الرئاسة في حرج ، ويعطي دلالات غير طيبة على مدى ثقة الشعب في الرئيس مبارك ، منطق مغلوط ، لأن الوزارة ـــ طبقا للدستور ـــ هي المسئولة أمام البرلمان ، وبالتالي أمام الشعب واذن فإن الانتخابات ليست استفتاء على كرسي الرئاسة وشاغله ، ولكنها استفتاء على الحكومة وحزبها !

وهو منطق يوحي بأن شرعية حسني مبارك تستمد وجودها من الحزب الوطني ، بحيث ترتبط الثقة فيه ، بالثقة في الحزب الوطني ، مع أن الرصيد الشعبي الذي تحقق لحسني مبارك هو ثمرة الخطوات التي صحح بها عددا من جرائم الحزب الوطني ، ثم أن لجوء الحزب إليه ، وضغطه عليه ليسنده في معركته الانتخابية ، يكشف عمن يعطي الآخر شرعية وجوده ، ويفضح أى الطرفين أكثر احتياجا للآخر !

ثم إنه منطق يجر حسني مبارك ليصبح طرفا في المعركة الانتخابية القادمة ، وسوف يحرمه ذلك من المعرفة المحايدة والحقيقة لاتجاهات الرأى العام المصري ، ومن اكتشاف الرغبات الحقيقية للناس ، وبالتالي لايتحقق لحكمه مايرجوه ، ويرجوه له كثيرون ، من استقرار !

تلك كلها ظواهر ، تجعل الاعلان عن حزبية الرئيس ، أخطر قضايا الانتخابات القادمة ، لأنها ـــ لو استمرت ـــ ستفيد الحزب الوطني ، ولكنها بالقطع ، لن تفيد الديمقراطية ، ولن تفيد الرئيس ، ولن تفيد الوطن !

١٩٨٤/١/٢٥

مرة أخرى .. عفواً ياسيادة الرئيس

محمد سيد أحمد

ألقى رئيس الجمهورية منذ أيام كلمة فى الجلسة الختامية لمؤتمر الشرطة المصرية عام ٢٠٠٠، أرادها كلمة مسئولة، ورسالة واضحة. فهى كلمة مكتوبة ومصاغة بعناية. ونشرت الصحف نصها بكل دقة، وهى فى ذلك تختلف عن التصريحات التى نسبت إليه فى اجتماع عقده قبلها بأسبوع لقيادات الحزب الوطنى. فلم تتناقلها الصحف إلا مختصرة، ومن خلال مؤتمر صحفى لوزير الدولة للإعلام. ومن هنا، لم تتح فرصة التحقق من دقة مانسب إليه فيها.

وقد تناولت كلمة الرئيس في مؤتمر الشرطة، كما تناولت تصريحاته السابقة لقيادات الحزب الحاكم، معاني ذات حساسية خاصة، لانرى مناصاً من التعليق عليها. ومما يزيدها حساسية أنها معان تمس في الصميم حياة مصر السياسية والحزبية، وجاء تناولها في عيد الشرطة، وفي مؤتمر لهم، أى في سياق التحدث إلى جهة أمنية، لا إلى جهة سياسية وحزبية.

وعلى الرغم من أن كلمة الرئيس قد أكدت أن «لا حجر على فكر» و«لاقيد على رأى»، وأنه من «حق كل مواطن في أن يدعو مواطنيه لتأييده ومناصرته»؟

فقد تضمنت الكلمة أيضا ما يتعارض مع هذا المعنى . إذ جاء فيها ادانة صريحة لنظريات معينة وصمت بأنها «اجنبية» . وفصيلة كاملة من هذه النظريات قد أدينت تصريحا وتحديدا ، هي «النظريات المنبثقة عن الفكر الماركسي» . ولم يكن هناك مناص من التعليق ، ذلك أن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ــ وهو حزب شرعي وله برنامج مودع لدى لجنة الأحزاب ــ هو حزب مشكل من عدة فصائل ، منها فصيل ماركسي .

وبادىء ذى بدء ، نتساءل عن مدى أحقية التمييز بين فكر يوصف بأنه «اجنبي» وآخر بأنه «مصرى» . وهو معنى سبق أن ورد فى تصريحات الرئيس لقيادات الحزب الوطني حيث نسب إليه القول بإنه يرحب «بالرأى والرأى الآخر على أن يكون الرأى الآخر مصريا صميما» ، ولا يقبل «أن يكون مستوردا لصالح دولة أجنبية» .

فمن المتصور أن نميز بين سلع تنتجها مصر وأخرى «أجنبية» تستوردها . وهو تمييز في الحقيقة قد قضت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي . ولكن يصعب وضع خطوط فاصلة بين فكر ينبثق من الواقع المصري وآخر مستورد . فإن الفكر كالعلم وكالحرية كل لايتجزأ . وليس للفكر حدود جغرافية أو وطنية أو قومية . ولا يتصور الانفتاح في الاقتصاد والانغلاق في الفكر . وهل من الجائز أن يقال مثلا أن نظرية النسبية نرفضها لأنها صنع مفكر اجنبي ؟

ومن المتصور أن يقال مثلا أن لدينا تقاليد وتجارب وطنية علينا أن نسترشد بها ، أو أن يقال أن الفكر العالمي يحتاج إلى نوع من التكييف والأقلمة عند وضعه موضع التطبيق محليا . فهذا كله وارد وضروري . ولكن هل من الجائز القول بأن أفكارا بعينها ، ومدارس فكرية بعينها ، مرفوضة ابتداء ؟ وهل يستقيم اصدار أحكام قاطعة باستبعادها ، والقول بعد ذلك بأننا نحرص على الديمقراطية وعلى تعميق مسيرتها ؟

ثم الماركسية ، بمدارسها المختلفة ، نظرية في الاقتصاد والاجتماع والفلسفة يعتنقها اليوم ثلث البشرية ، وأصبحت جزءا لايتجزأ من تراث البشرية كلها .



تراثها العلمي والثقافي والحضاري ، ومنذ عامين ، احتفلت هيئة اليونسكو ، أى هيئة الأمم المتحدة المختصة بشئون الثقافة ، بمرور مائة عام على وفاة كارل ماركس . وكان ذلك اعترافا من دول العالم جميعها ، في الشرق والغرب ، في الشمال والجنوب ، بمكانة ماركس العلمية ، وباعتباره ركنا من أركان الحضارة العصرية كلها .

لم تضمنت كلمة الرئيس اتهامات غير محددة تقبل أكثر من قراءة ، ومن الممكن لأكثر من تيار ، وليس التيار الماركسي وحده ، اعتبار الحديث موجها إليه . فقد أشار الرئيس إلى رفض التنازلات «للشرق أو الغرب» . فهل قصد بالمستورد هذا أم ذاك ؟ قضية اعتناق الماركسية أم قضية العودة إلى الملكية ؟ قضية اليسار أم قضية الوفد ؟

من الواضح على أى الأحوال أن الوفد قد فسر الحديث على أنه يشمله ، وعلى أنه موجب لرد ما . وجاء الرد في «أخبار اليوم» على لسان نائب رئيس الحزب الدكتور وحيد رأفت . ولم يكن رده عتابا أو مؤاخذة ، بل تأييدا دون تحفظ

للرئيس مبارك ، وتأكيدا لأنه يقف مثله ضد خطر «الماركسية» ، وضد خطر «التغلغل السوفيتي» !

ثم ماذا تعني ادانة «اسلوب المزايدة والشطط» ، و«التجاوزات باسم الديمقراطية» ، و«إثارة الفتنة» و«افتعال مناخ الصدام والتوتر بين القوى الاجتماعية المختلفة» ؟ ماذا تعني ادانة قوى المعارضة باللجوء إلى هذا كله في وقت تستعد فيه البلاد لخوض معركة انتخابية على أساس حزبي ، ويؤكد فيه الرئيس انتماءه ورئاسته لحزب من الاحزاب ؟ ماذا يعني تأكيد هذه المعاني كلها في جمع من رجال الشرطة وهم الذين يتحملون مسئولية حفظ الأمن والنظام خلال المعركة الانتخابية ، وهم الذين يضطلعون بمهمة الاشراف على العملية الانتخابية ذاتها ؟

وهل يملك أحد انكار أن الديمقراطية إنما تفترض تأكيد التمايز بين الأحزاب في فترة الانتخابات إلى حد افتعال الخلافات في بعض الأحوال ؟ وأصبح هذا جائزا ومشروعا . ويكون الاحتكام في النهاية للمواطنين .

يؤكد الرئيس ، ونحن معه أن مصر بحاجة إلى التجديد والتغيير . ويؤكد أيضا ، ونحن أيضا معه ، أنه لابد من الحفاظ على التوازن الدقيق بين ضرورات الاستقرار وهذه الحاجة إلى التجديد والتغيير . ولكن هل يتحقق الاستقرار بقصر الصراع الديمقراطي بين الأحزاب على مجاملات متبادلة ؟ هل يتحقق بالسكوت على فضائح وجرائم الفساد ؟أم يقتضي الاستقرار على العكس اقتلاع جذور هذه الأمراض السرطانية ، والحيلولة دون استشرائها إلى حد أفساد المجتمع كله ، واصابته كله بالتعفن ؟

لقد أحال الرئيس مبارك نفسه إلى المدعي الاشتراكي بعض أقطاب الفساد في مصر ووصفهم هو نفسه بعصابات آل كابوني ، وشمل هؤلاء شقيقا لرئيس الجمهورية السابق ، وكان هذا التوجه جديرا بأشد ترحاب ، ولكن الفساد لايجتث بقصر الضربات على بعض الرموز فقط . بل لابد من حملات متصلة تشارك فيها أوسع الجماهير ، وتشارك فيها الأحزاب . وملاحقة الفساد والمفسدين ليست زعزعة للأوضاع ، بل هي على عكس ذلك تماماً ، شرط الوصول بالمجتمع إلى بر الأمان والاستقرار . ونسأل سيادة الرئيس :

○ هل الحملة التي شنتها «الأهالي» بشأن مخالفات محافظ الاسماعيلية تحت عنوان «حاكموه .. أو حاكمونا» اذكاء للفتنة ، أم كشف لأوجه خلل ، وقد ثبت الاتهام أو لايثبت ، ولكن الأمور لاتستقيم دونه ؟

○ وهل سكوت أجهزة الدولة المختصة ، واغفالها الاتهامات المحددة التي أثارتها «الأهالي» علامة صحة . أم تعبير هو ذاته عن خلل ما ؟

○ وهل ما أورده هذا العدد من «الأهالي» بشأن أوجه القصور والمخالفات والتلاعبات في قطاع المقاولات ، أمر كان ينبغي هو الآخر السكوت عليه ؟

اسئلة تتصل بواقع المجتمع الذي نعيش فيه ، والتي تعتبر في النهاية محك الديمقراطية ، ومحك الحرية المتاحة لنا ، بل ومحك أى استقرار .

إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم على المجاملات ، ولا تستقيم بالسكوت على الفضائح والجرائم ، بل تقتضي على العكس كشفها دون هوادة .

ومن هنا كان أخطر ماجاء في كلمة الرئيس توجيه الاتهام دون تحديد لقلة من المواطنين بالاستعداد «للانضواء تحت لواء أجنبي وتقبل الدعم من جهة خارجية» . وهو في النهاية اتهام بالعمالة ، واتهام جاء مجهلا ، وأمام جهة أمن ، ولم يكن هناك تحديد لهوية المتهم ، ولا لهوية الجهة الاجنبية المتهمة بتقديم «الدعم» هل المقصود جهة عربية . وقد جاء في الحديث شجبا للمفهوم الضيق للوطنية المصرية وتأكيد انتماء مصر إلى الأمة العربية ؟ أم المقصود قوه عظمى من الشرق أو الغرب ؟ وهل بمثل هذه الاتهامات ، يجري ضبط حدود الديمقراطية في فترة انتخابية ، وتحارب «التجاوزات التي ترتكب باسمها» .. أم تضمن شئنا أم أبينا ــ وأستعير هنا عبارة الرئيس مبارك «تعسفا في استعمال السلطة» ؟

إن وجد هناك مبرر للاتهام ، فليأت الاتهام صراحة ..

أم قصد به اسهام في الحملة الانتخابية للحزب الحاكم .. الذي أكد الرئيس مبارك رياسته له ؟

١١ / ٢ / ١٩٨٤



«رئيس الوزراء يعلن اننا نتخذ قراراتنا على اساس مصلحة مصر»

– والله ده واحد نايم على «الكامب» اللي يريحه ... !!

لماذا نطالب بتحييد الرئيس ؟

د . سعيد اسماعيل على

منذ عدة أيام كنت جالسا أمام التليفزيون أشاهد تقريرا مصورا عن زيارة السيد الرئيس حسني مبارك لمحافظة الفيوم .. أقواس النصر ترتفع عبر الطرق .. الاعلام ترفرف عالية في الهواء .. الجماهير تحتشد على جانبي الطرق وراء حاجز الأمن .. الشرفات تمتلىء بالعديد ممن يلوحون بأيديهم تحية وهتافا .. زيارات في مواقع العمل المختلفة .. لقاءات وأحاديث متبادلة مع قيادات هذه المواقع .. إلى غير ذلك من مظاهر .

بعدها تساءلت بيني وبين نفسي : هل ياترى يفعل الرئيس هذا العمل الطيب حقا بصفته رئيسا لجمهورية مصر أم بصفته رئيسا للحزب الوطني ؟

إن كان الاحتمال الأول هو الصحيح فأنا لانملك إلا التقدير والثناء ، فاقتراب القيادة واتصالها المستمر بالجماهير ، أمر محمود ومطلوب حتى تصبح هذه الجماهير هي الملهمة الحقيقية للقيادة لا العكس ، وحتى لايحدث عادة في كثير من بلاد العالم الثالث بعد فترة قصيرة تقوم فيها القيادات ببعض الأعمال الباهرة ثم تتسلل اليها قوى الاستعمار الخارجي ، وتحيط بها قوى المشورة السيئة من الداخل فيحدث الانفصال المتوقع .. وعندما تشعر هذه القيادات ببرودة العزلة عن الجماهير

وانفصالها عنها تستولى عليها المخاوف من مؤامرات مزعومة ، وخطط إيقاع خيالية ، فتندفع في محاولة يائسة لتأمين بقائها بسلسلة من الاجراءات والقوانين ، ويضيق صدرها بالنقد ، وتنتعش وتزهو بكلمات المديح والتحسين ، مهما كانت عليه هذه الكلمات من زيف .

بيد أن هذه الزيارات تحتاج دائما إلى توافر شروط ومواصفات حتى تؤتي أكلها وإلا تحولت إلى مجرد (مظاهرات) تسوقها العواطف والانفعالات التي لاتعبر عن حركة الواقع بقدر ماتعبر عن اتجاهات بعض المصالح الخاصة . من ذلك على سبيل المثال ، أن تتسم بالفجائية البعيدة عن مظاهر (التفتيش) و(الكبس) حتى تفوت الفرصة على طوابير المنافقين وهواة تزييف الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال . ومن ذلك أيضا ضرورة ألا يصحب القادة المحليون سيادة الرئيس في هذه الزيارات ، لأن هناك من يخشون من انتقامهم لو صارحوا الرئيس بحقائق الأمور والعكس ، فهناك من يبالغون في أضفاء مظاهر (التزويق) املا في مغنم في صورة مكافأة مالية أو ترقية أو منصب أو غير ذلك مما شابه .. ومثال ذلك أيضا أن تتجه هذه الزيارات إلى المواقع الاجتماعية المطحون أهلها والاستماع منها عن قرب إلى مشكلاتها الحقيقية .. وهكذا .

أما إذا كان الاحتمال الثاني هو الصحيح ، فليأذن لنا سيادة الرئيس أن نبدي هنا تخوفنا ، وأن نسجل هنا تحفظنا من موقع مواطن عادي لايملك إلا الرأى يسوقه لا بعين خبير ولا بمنظار سياسي محترف وإنما من منطلق الحس الاجتماعي البسيط العفوي .

أما التخويف ، فهو مايمكن أن يستنتجه المرء ، إذ سوف تبرز على الفور دوافع (الدعاية الانتخابية) لهذه الزيارات .

أما التحفظ ، فهو لما يؤدي إليه هذا من معنى وحيد ، وهو أن مؤسسة الرئاسة المصرية ، تطلب من الناس أن يتجهوا إلى الحزب الوطني الحاكم وحده ، وينظروا إلى الاحزاب الأخرى دائما بعين الريبة والشك إننا لانمل من تكرار ماسبق أن أوضحناه في مقالنا السابق ، أن الناس عادة مايكونون (على دين ملوكهم) في

مجتمع مازال يعيش العديد من مظاهر التخلف وفي مقدمتها الأمية الغالبة ، والفقر الكاسح للكثير من الجماهير ، مما يدفعنا إلى مزيد من الألحاح والتأكيد على خطورة هذا الأمر باعتباره تهديدا خطيرا للاتجاه الديمقراطي الذي بشر به سيادة الرئيس ، فضلا عن حرصنا على أن تستمر صورة سيادته نقية طيبة ، فالالحاح على ضرورة محو الأخطاء والتنبيه المستمر على الثغرات ، إنما هو جهد يسعى باخلاص إلى دعم مؤسسة الرئاسة وليس العكس ، كما قد يتبادر إلى الفهم المتعجل الساذج لهذا المقال ، وقديما هب أحد (المخلصين) من المسلمين عندما سمع مواطنا يقف لينتقد عمر بن الخطاب مريدا ضربه بادعاء الدفاع عن الخليفة ، فإذا بعمر ينهاه عن ذلك طالبا أن يستمر المنتقد في عرض وجة نظره ، وقال عبارته المشهورة التي سارت مثلا : «لاخير فيه إذا لم يقلها ولا خير فينا إذا لم نسمعها» .

ونحن إذ نطالب بحياد الرئيس ، إنما نفعل ذلك لامساندة لهذه القوة أو تلك من قوى المعارضة ، وإنما استجابة لحركة التاريخ المصري ، واتساقا مع منطقه واستنادا إلى مواضعات الواقع الاجتماعي المصري بأبعاده المختلفة .

فمنذ فجر التاريخ ، أصبح من الواضح أن اعتماد مصر الرئيسي ، إنما هو على مصدر واحد من قوى الطبيعة ، وهو نهر النيل الذي أخذ يجوب البلاد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، ولم تكن قد ظهرت بعد أى مصادر أخرى من ثروات معدنية أو تجارة أو صناعة أو ما إلى ذلك . في مثل هذه البيئة النهرية يصبح من الضروري أن يوكل الأمر إلى (سلطة) تهيمن وتسيطر على هذا المصدر وتكون هذه السلطة ملكا للجميع حتى لاتستأثر جماعة دون أخرى بالنهر فتسخره لمصلحتها هى وحدها ، وتكون المهمة الاساسية للسلطة ، أن تضمن تساوي الجميع أمام الاستفادة من النهر وخيراته .

ومن هنا عرفت مصر أول حكومة في التاريخ ، وكان من الواضح أن ظهور (الحكومة) لم يتم بقرار ولا برغبة فرد من الافراد أو مجرد نتيجه انقلاب . وما إلى ذلك من احتمالات بقدر ما كانت محصلة تفاعل هذه الظروف الطبيعية مع الظروف الاجتماعية .

كذلك فقد اقتضى التعامل مع النهر درءا لاخطاره أو استجلابا لمنافعه وخيراته ، أن يكون العمل (جماعيا) إذ كان من المستحيل في ظروف البدائية الصارخة أن يستطيع (فرد) أن يمد جسرا أو يحفر ترعة أو يبني سدا .. أو ما إلى ذلك من أعمال هي بطبيعتها أعمال جماعية بالدرجة الأولى . وإذ نقول إن العمل لابد أن يكون (جماعيا) ، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي وجود (السلطة) لتنظيم هذه الجهود ، تلك السلطة التي تمثلت في (الحكومة) مما جعل المصري يجد نفسه لايتعامل مع الطبيعة وجها لوجه ، وإنما من خلال (وسيط) هو (الحكومة) التي أخذت سلطاتها تتسع وتتشعب وتنتشر رويدا بتطور العمل وتقدمه وبما يدخل عليه من تعقيدات وبالتالي أخذت حاجتها تشتد أيضا وتتسع لجيش من (الموظفين) يقدمون الخدمات ويقومون بالأعمال المتعددة المطلوبة ، مع مايستتبعه هذا الجيش الجرار من ارساء العديد من القواعد والنظم المنظمة لعمله .

وهكذا أصبحت (الحكومة) بالنسبة للمصري هي مصدر (المنع) ، وهي منبع (المنح) ، ورسخ في الوجدان المصري عبر العصور الرغبة الجارفة في القرب منها طمعا في رضائها وطلبا لودها ، واختلط بهذا أيضا شعور آخر مناقض ، شعور البغض والكراهية ، لأنها كانت تمثل بالنسبة إليه سلطة البطش ، وعمق من هذا استيلاء العديد من قوى الاستعمار على مقاليد السلطة الحكومية في مصر طوال قرون امتدت عبر الزمن ، وهذه القوى بحكم طبيعتها ومصالحها تقوم على الاستغلال والتخريب وامتصاص دماء الشعوب المقهورة المغلوبة على أمرها ، مما اقتضاها أن تستند دائما إلى الجبروت والقهر والاستبداد ، تنسج به خيوطا سميكة تلتف حول رقاب المجتمع فلا يستطيع حراكا . وكان طبيعيا لهذه القوى أيضا أن (تربي) لها في الداخل ، من نفس المواطنين جيشا من العملاء طلاب المصالح ، والأعوان الذين يبررون ويزينون ويزوقون ..

ولعل هذا قد يفسر السر وراء انتشار عدد من الامثال الشعبية التي عبرت عن هذه الأوضاع أصدق تعبير ، مثال ذلك : «اللي يبص لفوق يتعب» و«يابخت من كان النقيب خاله» و«والميه ماتجريش في العالي» و«اللي له ضهر ، مايتضربش على بطنه» و«إن فاتك الميري اتمرغ في ترابه» و«اللي يجوز أمي أقوله ياعمي» ، فمثل

هذه الأقوال السائرة تكاد تصب في مجرى واحد ، وهو «تقديس» السلطة ومغازلتها ومنافقتها واضفاء هالة من التفخيم على «الحكومة» ومن يمثل السلطة في مصر إلى الدرجة التي تجعل البعض منا يشبه «الزوجة» بالحكومة ، فيستمهلك حتى يأخذ رأى «الحكومة» ويكون القصد من ذلك أن يأخذ موافقة زوجته .

ولعل هذا أيضا يفسر ذلك التضخم غير الطبيعي والذي لامثيل له في العالم لعاصمة البلاد فهي مقر «السلطة» ، وحتى تسير الأمور ، فمن المفضل أن نكون بجوارها ، وليس من باب الصدفة أن نسمى «القاهرة» دائما باسم «مصر» ، فأى مواطن وخاصة من الأقاليم عندما يريد المجيء إلى «القاهرة» يقول إنه ذاهب إلى «مصر» تعبيرا حكيما عن اختزالها للوطن كله !

«الحكومة» إذن ، بحكم نشأة المجتمع المصري وظروفه ، تحتل مكانة غير طبيعية ليس لها مثيل على وجه التقريب في العديد من دول العالم ، وبالتالي فإن من يقف على رأس هذه الحكومة يجب ألا يكون منحازا إلى هذه القوة أو تلك ، بل يكون للجميع لأنه إذ يميل إلى هذا الجانب أو ذاك ، ثم يطلب من الناس أن يختاروا بين هذه القوى ، فأخشى ماأخشاه أن يضفي ذلك طابع «المسرحية» على قضية الديمقراطية التي نثق تمام الثقة في حرص السيد الرئيس على السير الجاد على طريقها نقول ذلك لأن النتائج معروفة من مقدماتها ، إذ سوف يهرع الكثيرون للوقوف إلى الجانب الذي يدعو له الرئيس .

ومن الناحية التنفيذية ، كيف يكون الكم الأكبر من قيادات العمل التنفيذي من الحزب الوطني ، ونتصور إمكان أن تسير الأمور موضوعية وطبيعية ؟ .. فالوزراء ، والمحافظون ، ورؤساء الجامعات ، وغالبية العمداء ، ورؤساء المواقع والقطاعات الاقتصادية بحكم مناصبهم وبحكم القانون يملكون (الفعل) .. وبالتالي فكأنهم هنا يسخرون (ميزانية) الدولة و(الجهاز الحكومي) لخدمة (الحزب) ، أما أحزاب المعارضة ، فهي لا تملك مليما من ميزانية الدولة ، ولا تسيطر على مواقع العمل ، وكل ماتملكه هو (الرأى) !

ولكن .. مرة أخرى إذا كان المنطق يرى إمكان الغلبة لـ (الرأى) وانتصار صاحبه إلا أن الظروف الموضوعية لمظاهر التخلف القائمة تجعل احتمالات النصر غالبا لمن يملك (السلطة) ومن يملك القانون والقوة والمنصب .

ومن العجيب حقا ، أن يقتبس نظام الحكم في مصر شكلا من أشكال النظام الأميركي الرئاسي ناسيا ارتباطه بمتغيرات أخرى ليست قائمة في مصر حتى الآن ، فإذا كان النظام الرئاسي الأميركي يعطي سلطات واسعة لرئيس الجمهورية . مما يوحي بأن الحكومة الاميركية تتمتع بقدر كبير من حرية الحركة ، إلا أن هذا غير صحيح فهناك العديد من القوى الأخرى : كالكونجرس ، والصحافة ، والشركات العملاقة ، وقوى الضغط المختلفة التي تقوم بالدور الاساسي في صنع القرار مما يجعل من هذه القوى أو حتى بعضها « حكومة » حقيقية لكن (خفية) ، أما في مصر ، فقوى الضغط ضعيفة ، وبعضها يلاحق ويضرب دائما وتطارده اتهامات العمالة والخيانة والهدم والحقد !

وفي مجتمعات أخرى ، تتمتع النقابات العمالية والمهنيه بسلطة واسعة ، وتحظى قوى الحكم المحلي باستقلال ذاتي واسع ، وهناك أحزاب لقواعدها قوى حقيقيه في تصعيد الرأى والقرار بحيث لاتقف دائما في صورة المتلقى فقط ، وإنما هى أيضا قدرة الارسال والاملا والعطاء بحيث يمكن القول بأن المجتمع مجتمع (مؤسسات) حقيقي ولا يكون هناك عندئذ أى خوف من أن يكون الرئيس من هذا الحزب أو ذاك ، أما في المجتمع المصري بالصورة التي شرحناها ، فإن شرط الديمقراطية الحقيقية هى أن يكون الرئيس محايدا .

١٩٨٤/٢/١

خطاب الرئيس وحزب .. التجمع

د . عبد العظيم أنيس

اختار الرئيس مبارك أن يتحدث فى أول مايو بصفته الحزبية ، أى كرئيس للحزب الوطنى ، وليس بصفته رئيسا للجمهورية أى رئيسا لكل المصريين . وبهذه الصفة الحزبية حمل على المعارضة حملة شديدة وبصفة خاصة حزب الوفد وحزب التجمع ومن قبله اشترك المشير أبو غزالة فى اجتماع انتخابى بالمنوفية لصالح الحزب الوطنى ، وقالت الصحيفة الحكومية التى نشرت الخبر « إنه تصادف وجوده هناك » !

وهذا الموقف سواء من جانب الرئيس أو المشير يضع المعارضة في مركز حرج ، إذ علينا أن نختار بين موقفين أحلاهما مر .. فأما السكوت على ماقال الرئيس حتى ولو كان رأينا أن وجهه نظره غير مقنعة وأن بعض ماجاء في خطابه هو من قبيل «ولاتقربوا الصلاة» دون ذكر بقية الآية ، وأما الرد على ماقاله رئيس الجمهورية وهو مالم نكن نتمناه ، لأننا نود دائما أن يظل هذا المنصب بعيدا عن الصراعات الحزبيه وحكما بين المصريين في نهاية الأمر ، ولهذا تمنت المعارضة على الرئيس أن ينأى من منصب رئيس الحزب الوطني ، هذا الحزب الذي أسسه السادات وامتلأ بالفساد والقيادات اليمينية من اعداء ثورة ٢٣ يوليو الذين لايزالون يتربعون على

المراكز الرئيسية فيه ، وتاريخهم في الحملة على عبد الناصر وسياساته الداخلية والخارجية معروف ومنشور وليس في حاجة إلى تفصيل .

ولقد كان رأى المعارضة دائما ــ ولايزال ــ أن الرئيس مبارك ــ على عكس سلفه ــ رجل طاهر اليد بعيد عن الفساد يفكر بالفعل في مصالح شعب مصر حتى ولو اخطأه التوفيق في معرفة المصالح الحقيقية لهذا الشعب ولعب مستشاروه دورا سلبيا في تقديم المشورة الصحيحة له ، ومعظم هؤلاء المستشارون هم من المافيا الساداتية من أمثال فؤاد محيي الدين وعثمان أحمد عثمان وكامل ليلة وصبحي عبد الحكيم ومصطفى خليل .. الخ وهؤلاء جميعا لعبوا دورا أساسيا بمشروتهم المهلكة في التمهيد لحادث المنصة المعروف .

إذا اخترنا اذن أن نتعرض لما جاء في خطاب الرئيس فلن يكون ذلك بطبيعة الحال من زاوية الدفاع عن مواقف حزب الوفد الجديد ، لأن هذا هو مسئولية صحافة الوفد من ناحية ، ولأننا من ناحية أخرى نشترك مع كثيرين في القلق من التوجهات اليمينية لقيادة هذا الحزب ومن عدائه الثابت لثورة يوليو ومنجزاتها ، هذا العداء الذي تشارك فيه كثير من قيادات الحزب الوطني أيضا .

ونحن ندرك بطبيعة الحال أن هناك تياراً آخر سواء في داخل الوفد أو داخل الحزب الوطني يعارض هذا العداء لثورة يوليو ولانجازات عبد الناصر التاريخية .

لكن الغلبة حتى اليوم في داخل الحزبين هي لاعداء المرحلة الناصرية .

إن الذي يستحق الرد في خطاب الرئيس كثير ، لكنني هنا سوف اقتصر على النقاط الاساسية وهى بدون ترتيب كما يلي :

أولا اتهم الرئيس مبارك المعارضة بالتخلي عن الاحتفال بسيناء يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ وتساءل الرئيس أرض من هذه التي تحررت واليست أرض كل المصريين ؟

واجابتنا على هذا صريحة وبسيطة وهى أن وجهة نظرنا دون لف ولا دوران هي أن سيناء لم تتحرر وأن مصر لم تسترد سيادتها عليها . فما حدث هو أننا

استبدلنا الاحتلال الاسرائيلي لسيناء باحتلال أميركي لها تحت اسم القوات المتعددة الجنسيات وأن هذا الاحتلال الاميركي أبدى لايمكن الخلاص منه وفق نصوص المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل أو مجلس الأمن حيث الفيتو الاميركي/ ليس هذا فحسب بل إن سيادتنا على سيناء غير واردة لأن الجيش المصري وفق هذه المعاهدة أيضا ليس مسموحا له أن يتواجد شرق القناة بأكثر من عشرين كيلو مترا .

هذه هي الحقائق اذن ، ولقد وقف جزب التجمع بشده ضد اتفاقيات كامب دافيد لأسباب عديدة من بينها هذا السبب المتعلق بمستقبل سيناء ولهذا كان من الصعب علينا أن نصدق شادية وهي تغني يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ اغنيتها المشهورة « سينا رجعت كاملة لينا » .

هل يعرف الرئيس مبارك هذه الحقائق عن المعاهدة كما تعرفها المعارضة ؟ بالطبع يعرف .. لماذا اذن لاينظر إلى موقف المعارضة في هذا الموضوع كنقطة خلاف مترتبة على الخلاف الاصلي حول المعاهدة ، بدلا من محاولة التشكيك في وطنية المعارضة ؟

ثانيا : لقد طالبت احزاب المعارضة قبل ظهور حزب الوفد ــ وماتزال تطالب برفع حالة الطوارىء ليس ضمانا لحيدة الانتخابات فقط وإنما كموقف أصيل ومستمر وبصرف النظر عن حالة الانتخابات . ثم تقدم حزب الوفد بمذكرة إلى الرئيس يطالب برفع حالة الطوارىء خلال فترة الانتخابات . فهل عدلا وانصافا يمكن أن يستنتج من هذا أن المعارضة تريد أن تدفع بارهابيين إلى مجلس الشعب ؟ وهل هناك مرشح واحد في قوائم احزاب المعارضة له تاريخ ارهابي أو رفع السلاح ضد السلطة ! لكن الذى يبعث على الدهشة حقا أن يقال إن قانون الطوارىء موجود كضمان للإستقرار ، ضمان للتنمية ولتشجيع الاستثمار ! فمعنى هذا المنطق أن قانون الطوارىء سيظل معنا للربع قرن القادم إذ سنظل في حاجة إلى تشجيع الاستثمار والتنمية في الامد الطويل !

لقد كانت وجهة نظر المعارضة أن ترسانة القوانين القائمه أكثر من كافية لمحاربة الارهابيين وحملة السلاح ، وقد عرض الاستاذ إبراهيم شكري والاستاذ ممتاز نصار

في مجلس الشعب عند مناقشة مد قانون الطوارىء اقتراحا بان ينص في بند من بنوده على أن يقتصر تطبيقه على الارهابيين فلم يوافق نواب الحزب الوطني ، كما عرضنا أيضا استصدار قانون خاص بمكافحة الارهاب كما فعلت دول أخرى فلم يجد هذا الاقتراح صدى .

لماذا اذن طالبت المعارضة ــ وما تزال ــ بالغاء حالة الطوارىء ؟

لأن هذا القانون يمنح وزير الداخلية والحاكم العسكري المحلي والوطني سلطات واسعة في منع مواكب التظاهر السلمية وفي منع الاجتماعات العامة وفي القبض على رجال المعارضة عند اللزوم . وحقيقة أن هذا لم يمارس على نطاق واسع ليس دليلا على استحالة تطبيق هذا في المستقبل ، ولا هو دليل على أن السلطة لا تريد أن تبقى هذا القانون سيفا مسلطا على رقبة المعارضة وهى تسعى لحشد الجماهير سلميا ل مواقفها ووجهات نظرها السياسية والاجتماعية .

إن الحديث عن الديمقراطية الواسعة التي يتمتع بها شعب مصر هو من قبيل بالغة التي لاتتفق مع الوقائع . صحيح أن هناك حرية صحافة وهو الأمر الذي يشرفنا . ولكن باستثناء حرية الصحافة الحزبية فمن الصعب أن نجد أى مظهر آخر ن مظاهر الديمقراطية الحقة . وهذه الانتخابات التي تجرى الاستعدادات لها إنما تجرى في ظل قانون انتخابي هدفه الحقيقي ــ بكل نصوصه ــ تزييف ارادة هذا لشعب . وإذا اضفنا إلى هذا ترسانة القوانين الاستثنائية وقانون الطوارىء « ضمانا للاستقرار » كما يقول الرئيس لادركنا المعنى الحقيقي والمضمون الصحيح لما يسمى بالديمقراطية التي نرفل فيها .

ثالثا : نأتي إلى المعنى المقصود بكلمة الاستقرار هنا . هناك الاستقرار القائم على أساس القهر ، وهناك الاستقرار القائم على أساس التراضي والاحساس بالانتماء وحق جميع الفئات في أن تسعى بشكل سلمي في تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويتضمن هذا (الشكل السلمي) حق التظاهر والاجتماع والاضراب عن العمل مادام العنف لم يستخدم في تحقيق ذلك .

لكن الرئيس مبارك يقول لنا في خطابه «لازم تبقوا عارفين وأنا بقولها لكم بصراحه أن عدم الاستقرار ابتدا يظهر في البلد دي» .

ويبدو أنه قصد من ذلك تحرك فئات اجتماعية كثيرة بالمطالبة بتحسين أجورها وظروف عملها كالقضاء واساتذة الجامعات والمعلمين .. الخ ويبدو أيضا أن هجوم الرئيس على برنامج حزب التجمع باعتباره البرنامج الذي تبنى الدفاع عن مصالح هذه الفئات بشكل واضح وصريح يقف وراءه هذا الخوف على الاستقرار . ونحن على العكس نرى أن تحرك هذه الفئات الاجتماعية للدفاع عن مصالحها ظاهرة صحية مادامت لم تلجأ إلى العنف ، وتكون الاستجابة لها بالحوار الواسع والسعى إلى تحقيق كثير من هذه المطالب المعقولة .

لقد سعى اساتذة الجامعات إلى لقاء مع الرئيس مبارك لمناقشة مطالبهم وهى لاتتعلق بالمرتبات فقط وإنما تتعلق بالحالة المتردية التي تعيش فيها الجامعات اليوم . وكان وراء هذا السعى أنهم لايثقون بوعود وزير التعليم ولا رئيس الوزراء ، وإنما يثقون شخصيا برئيس الجمهورية . فهل يكون مستحيلا أن يلتقي بهم الرئيس مبارك كما التقى برجال القضاء وأن يستمع إليهم ويوافق على المعقول من مطالبهم .

أما حديث الرئيس عن أرقام ميزانية ، الموارد والمصروفات والتي حاول من خلالها الاشارة إلى صعوبة تنفيذ مطالب تحسين الاجور للفئات المختلفة ، وبالتالي هجومه على برنامج حزب التجمع لأنه تبنى مطالب هذه الفئات ، باعتباره (أوكازيون) وليس برنامجا .. فإن الرد على ذلك بسيط . قد يكون صحيحا أنه في حدود الموارد الحالية والمصروفات الحالية كثوابت ليس من السهل تحقيق مطالب هذه الفئات . ولكن إذا كان الرئيس مبارك يقر (كما ذكر في خطابه) أنه ليس على خلاف أبدا حول الأسباب الداعية إلى المطالبة برفع الأجور والمرتبات وهى تتلخص في تدهور مستوى معيشة هذه الفئات بالنسبة لارتفاع الأسعار ــ ألا يكون من حقنا أن نتساءل ما إذا كان من الممكن زيادة موارد الدولة وضغط الانفاق فيها ؟

نحن نعتقد في حزب التجمع ؟ أن هذا ممكن لكن هذا لكى يتحقق فلابد للدولة أن تتبنى سياسية اجتماعية اقتصادية مغايرة للسياسة الحالية سياسة تقوم على أساس ضغط بنود الانفاق ومحاصرة الفساد والأنشطة الطفيلية وفرض ضرائب كبيرة على كبار تجار الاستيراد والتصدير والمشتغلين بأعمال المقاولات من جميع أصنافها والمتهربين من تجار العملة والبنوك الاجنبية .. الخ ، وكثير من هؤلاء المفسدين والطفيليين يقبعون في دوائر الحزب الوطني مع الأسف الشديد .

إن المكتب الاقتصادي لحزب التجمع الذي لعب دوراً هاماً في صياغة البرنامج الانتخابي يضم وزراء سابقين ومستشارا اقتصاديا لرئيس وزراء سابق وأساتذة في الجامعات وفي معهد التخطيط وجميعهم حاصلون على أعلى الدرجات العلمية من أمريكا أوروبا في الاقتصاد ، لذلك ليس من السهل أن يؤخذ ما يقولونه باستخفاف أو أتهامهم بالجهل وإنما الفارق بينهم وبين مستشارى الرئيس مبارك هو أن توجهاتهم الاجتماعية مختلفة عن توجهات هؤلاء المستشارين . وبالقطع سنظل في حاجة إلى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ، لكن زيادة الانتاج في ظل تحقيق جزء على الأقل من لمطالب الفئوية هو الطريق العملي الحقيقي .

وهأنذا سوف أقترح على الرئيس أن يفعل مافعله في حالة الاسكان وهو أن يدعو بعض هؤلاء الاقتصاديين من حزب التجمع والاحزاب الاخرى لمناقشتهم في أمر زيادة الموارد وضغط الانفاق وبالتالي تحقيق المطالب الفئوية التي طال تجاهلها وكل مطالب عادلة .

رابعا : تبقى قضية التبعية للولايات المتحدة والتي أثارت ومازال حساسيات معينة .

إن حزب التجمع يعتقد بكل اخلاص أن سياسات السادات قد نقلت مصر من دولة مستقلة وقائدة للوطن العربي ولافريقيا ودول عدم الانحياز أيام عهد عبد الناصر إلى دولة تابعة للولايات المتحدة ، تابعة بالمعنى الاقتصادي والمعنى السياسي والمعنى العسكري .

وحيث أننا نعتبر الولايات المتحدة العدو الاساسي للأمة العربية والشعب

المصري فقد كان من الطبيعي أن نرى أن مصر قد فقدت أرادتها الوطنية وأصبح للولايات المتحدة ثم إسرائيل الكلمة الأعلى في مصر . وليس هذا مجرد رأى وإنما تدعمه كافة الوقائع التي حدثت في عهد السادات ، ولولا الخوف من الاطالة لسردتها كلها .

وفي السنوات الأولى من حكم الرئيس مبارك استمرت هذه السياسة ، وإلا فماذا نسمي سياسة تأييد مشروع ريجان وتأييد المعاهدة اللبنانية الاسرائيلية وسياسة الموافقة على منح أميركا تسهيلات عسكرية في رأس بنياس ومنح القوات الاميركية سريعة الانتشار فرصة اجراء مناوراتها على أرض مصر كل صيف ، وسياسة طائرات الاواكس التي تباغتنا من حين لآخر ، وسياسة الدفاع عن أنظمة متهرئة فاقدة لكل الشرعية الشعبية من أمثال نظام نميري في السودان وماذا نسمي سياسة الاعتماد على قمح الولايات المتحدة والرئيس مبارك هو القائل إن من لايملك قوته لايملك أرادته ؟ أليس هذا كله من صميم التبعية .

لكن للانصاف ينبغي أن نقول أنه قد جدت ظواهر توحي أن مصر الرسمية قد ضاقت ببعض جوانب السياسة الأميركية في المنطقة العربية في الشهور الأخيرة ، لكن هذا الضيق لم يتحول إلى (فعل) أساسي بعد . ومن الطبيعي أن نتساءل ماإذا كانت هذه (التذبذبات) في سياسة مصر الخارجية سوف تنتهي إلى تحول واضح في هذه السياسة أم أنها سوف تبقى مجرد (تذبذبات) في الاتجاه الذي لا يتغير !

هذا هو التساؤل الذي لانعرف له اجابة حتى اليوم ، لكننا ندرك بطبيعة الحال أن أى تحول جاد في سياستنا الخارجية وسياستنا العربية لابد أن يكون مرتبطا بالتحول عن سياسة الانفتاح في الداخل وسياسة الاعتماد الكلي على قمح الولايات وسلاحها وقورضها أننا لاندعو إلى قطيعة مع الولايات المتحدة . وإنما ندعو إلى علاقات متوازنة مع كل الدول الكبرى في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية ونثق أن هذا التوازن هو أحد الضمانات لأن ينبع قرار مصر من ارادتها الداخلية وليس من واشنطن .

١٩٨٤/٥/١٦



تيجى بأه نلعب "
عسكر .. وحراميه ..
تمرد الأمن المركزى ٨٦
انتفاضه الحراميه ٧٧

برلمان بلا يسار .. برلمان بلا معارضة

د . فؤاد مرسى

توحى النتائج الرسمية للانتخابات بأن الجماهير قد اختارت الرجعيين والحرامية ليحكموا مصر للسنوات الخمس القادمة ، وذلك عكس الحقيقة التى أودعتها الجماهير فى صناديق الانتخاب.. فالانتخابات التى جرت قد زوت . ولقد أخطأ الرئيس حسنى مبارك إذ سمح بأن تبدأ مشروعيته الدستورية الجديدة بانتخابات أهدرت فيها إرادة المواطنين .

كنا نعلم منذ البداية أن الانتخابات لابد أن تزيف حتى يبقى الحزب الوطني في الحكم . ومع ذلك حاولنا تصديق الرئيس مبارك .

ورحنا نكذب فيه شكوكنا بكثرة ما أعطى من وعود قبل تجربة الانتخابات وهاهى النتيجة الرسمية تصرخ بالتزوير .

والواقع أن التزوير لم يبدأ يوم الانتخابات وإنما بدأ منذ اصدار القانون المشئوم بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة بشرط الحصول على ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية . يومها قلنا إن هذا النظام مقصود به أمران أساسيان الأول هو دوام الحزب الحاكم في الحكم إلى الابد ، والثاني هو استبعاد حزب التجمع من البرلمان ، وفصل القانون تفصيلا لتحقيق الهدفين . كانوا يحسبون إننا لانستطيع أن نتخطى حاجز الثمانية فى المائة .

كان ذلك منذ سنة تقريبا . وتحركنا لمقاومة ذلك القانون الشرير ونجحنا في تجميع بقية الاحزاب للمطالبة بتعديل القانون وفرض ضمانات عملية لحرية الانتخاب . وعندما كنا قاب قوسين أو أدنى من النجاح تمكنت الحكومة من اختراق صفوف جبهه الاحزاب المعارضه . واضطررنا لدخول الانتخابات مكرهين وبدأت المعركة الانتخابيه من خريف العام الماضي وخاضها الجميع بهمة وبسالة . وخاضتها الحكومة بكل ماتملك من أسلحة لحساب الحزب الحاكم .

ونحن لا نثق أصلا بالحزب الذي أسسه السادات ولا بقياداته الحالية وعلى رأسها فؤاد محيي الدين ولا اعتراض لنا على العمل السياسي لكسب الانتخابات . ولكننا نعترض على كسبها بالعمل اللاسياسي . لم نعترض مثلا على محاولات الحكومة لاستقطاب ابراهيم شكري وتميز حزب العمل ، ولا على محاولات تحييد الناصريين في المعركة الانتخابية ولا على تصعيد القتال ضد كل من الوفد الجديد والتجمع ــ الأول بوصفه منافسا شديدا والثاني بوصفة عدوا لدودا .

لم نعترض حتى على محاولة الحزب الحاكم تجميل نفسه والتنكر في قميص عبد الناصر وأصبح مادة للتندر تخلي الحزب الحاكم عن امجاده وامجاد مؤسسه .. ثورة مايو لتصبح ثورة يوليو ، انتفاضة الحرامية ، اتفاقيات كامب ديفيد ، الصلح مع إسرائيل ، القطيعة مع العرب الاقزام ، الانحياز إلى الغرب التحالف مع الولايات المتحدة ، حكم الحزب الواحد الشمولي ، وأخيرا ثورة سبتمبر الثالثة وحادث المنصة .

تخلى الحزب الحاكم عن كل تلك الامجاد وراح يتمسح في ثورة يوليو بل وأخذ يتباكى على ثورة يوليو فالثورة في خطر من الرجعية العائدة من ظلمات الماضي !! ونسى الحزب الحاكم أن الانقلاب على ثورة يوليو قد بدأ بانقلاب أنور السادات في مايو ١٩٧١ . ونسى أيضا أن السادات وحزبه الحاكم هم الذين حرثوا الأرض أمام عودة الرجعية بكل أنواعها من قديمة وجديدة . ولو كان صحيحا أن الحزب الوطني . قد صار حزب ثورة يوليو لكان من أولى واجباته توحيد صفوف انصار ثورة يوليو وفي مقدمتهم حزب التجمع لمواجهة الخطر الزاحف للرجعية قديمة وجديدة .

لكن الحزب الحاكم الذي كان أمجد أمجاد مؤسسيه السادات أنه حطم صنم الاشتراكية وربط مصر بالولايات المتحدة . هذا الحزب هو حزب رجعي صميم . ليس حزبا للوسط المعتدل كما يزعمون . فلا وسط في السياسة بين الشعب واعداء الشعب . هنا لابد من الانحياز ، وإلا كنت مع اعداء الشعب وأحقاد عملائه ولقد كان عبد الناصر الذي يتمسحو فيه الآن منحازا إلى صفوف الشعب ضد اعداء الشعب .

لم نعترض على أى عمل سياسي قامت به الحكومة لكسب الانتخابات نقدناه وفندناه وكشفنا أمام الجماهير , لكن الحكومة التي خططت للبقاء في الحكم إلى الأبد كان عليها أن تواجه الواقع المتغير الذي لايخضع هو لارادتها هي . فعودة حزب الوفد الجديد . وازدياد وجود حزب التجمع بين الجماهير قد قلبا الحسابات المسبقة كانت الحكومة قد وضعت شرط الـ٨٪ لاستبعاد التجمع من مجلس الشعب الجديد . كانوا يظنون إننا لانستطيع اجتياز ذلك السد المنيع . فلما تجاوزناه ــ طبقا لكل التقديرات المعروفه لدى الجميع ــ كان لابد من أعمال كل الوسائل اللاسياسية في المعركة الانتخابية . فاستخدموا الكذب من جانب واستخدموا التزوير من جانب آخر ، وأضافوا إليهما العنف .

﴿ وَيلٌ للمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكتَالُوا عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُم أو وَزَنُوهُم يُخسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَبعُوثُونَ ۝ لِيَومٍ عَظِيمٍ ﴾
[المطففين ١ : ٥]

نحن نعرف وزننا الراجح بين الجماهير . والجماهير تعرف هي أيضا وزننا الراجح لديها حتى المدعو موسى صبري فإنه يعرف وإن كتب بعكس مايعرف . ولسنا بحاجة لشهادة من وزير الداخلية بمدى ثقة الجماهير فينا وحبها لنا وتطلعها الينا . لكن من نكد الدنيا على الحر أن يرى أن أصواتنا نحن التجمع قد ذهبت في

النهاية إلى الحزب الحاكم لترفع من نسبته وتزيد من نوابه وتبقى عليه في الحكم خمس سنوات أخرى .

فهل هكذا تريدون أن تحكموا مصر لخمس سنوات مقبلة ؟ إنكم إذن تدفعون الحياة السياسية نحو مصير مجهول .

فبرلمان بلا يسار هو برلمان بلا معارضة والغاء اليسار من الحياة البرلمانية هو الغاء للمعارضة الوحيدة الجديرة بهذا الاسم حاليا . فالحزبان الناجحان هما في حكم الواقع السياسي حزب واحد ، أو هما فرعان من سياسة واحدة ، وعلى كثرة مايضم الحزب الوطني الحاكم من شخصيات انتهازية ووصولية تتمسح في الشعب ، فإن سياسته الجوهرية هى الانفتاح الاقتصادي والانحياز للعالم الغربي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والصلح مع اسرائيل . وعلى كثرة مايضم حزب الوفد الجديد من شخصيات وطنية وديمقراطية ، فإن سياسته في الجوهر هى نفس السياسة السابقة ، وإذا كان الجانب الديمقراطي ابرز في الوفد الجديد ، فإن الجانب الاجتماعي مازال بقيد ايدي الحزب الوطني الحاكم .

هى إذن سياسه واحدة في الجوهر . وإذا قالت الحكومة إن الوفد الجديد هو حزب أبطال الانتقام العائدين أعداء ثورة يوليو فإن الحقيقة هى أن الحزب الوطني الحاكم هو حزب الردة على ثورة يوليو من داخلها كان ولايزال على الرغم من كل محاولات التغيير .

الوفد الجديد ليس حزبا معارضا للحزب الوطني الحاكم ومابين الحزبين في واقع الأمر هو منافسه لاعداوة ولامعارضة وأحدهما يغني عن الآخر في دوائر السياسة العليا ولقد قال قادة الوفد الجديد صراحة إن الحياة الديمقراطية يجب أن ترتكز على حزبين قويين وأساسيين تتفق سياساتهما في الخطوط العريضة .

وأنهما سيحميان هذه المسيرة الديمقراطية بعيدا عن إثارة الاحزاب الصغيرة . وقالوا أيضا إن تشكيل حكومة ائتلافية تستطيع أن تتخذ مواقف حاسمة من

المشاكل الحرجة مثل رفع الاسعار وتصفية بعض شركات القطاع العام أمر مطلوب .

الوفد الجديد هنا يرفع شعار الائتلاف ، في الحكم أو خارجه . هو اذن الشريك ، الشرك الأصغر . ولامعارضه في البرلمان اذن . وإنما هى منافسه بين الشريكين .

وصار على مجلس الشعب الجديد أن يحدث نفسه كما يفعل حاليا مجلس الشورى .

وغاب اليسار تماما من البرلمان حتى حزب العمل غاب وكشفت المعركة من بين ماكشفت عن جبروت رأس المال وأصراره على افساد الحياة السياسية .

هكذا يريدون أن يحكموا مصر لخمس سنوات قادمة . يزيفون ارادة الشعب ثم يطلبون من العمال أن يزيدوا انتاجهم ؟ من أجل ماذا يزيدون انتاجهم ! من أجل أن يبقى فؤاد محيي الدين في الحكم إلى الابد ؟ إن العمال لن يزيدوا انتاجهم إلا إذا تأكدوا أن أى زيادة فيه إنما تعود عليهم هم أولا قبل أن تعود إلى لصوص الحاضر باشوات الماضي ولن يتم للعمال ذلك إلا إذا كانت الحكومة تحترم فيهم آدميتهم .

وتمتثل لارادتهم وتعترف بأن لهم الحق في أن يختاروا هم لا أن تختار لهم الحكومة نوابهم .

يزيفون ارادة الشعب ثم يطلبون الاستقرار . أى استقرار تتوقعون والرجعية تحكم مصر . على انفراد ؟ أى استقرار تتوقعون وقد حكمتم على الشعب أن يلتزم دور المتفرج العاجز المقهور ؟

إنه حكم الحزب الواحد الشمولي الحكم الذي يدمج الحزب في الدولة ويسخر أجهزة الدولة في خدمة الحزب . والواقع أنه قد ترسخت الآن تقاليد داخل أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلي والحزب الواحد ، تقاليد تسخر كلها من ارادة الشعب في التغيير بالطريق الديمقراطي ولذلك نقول للحكومة إنها تدفع الحياة السياسيه والبلاد كلها في طريق مجهول .



ليست الانتخابات التي جرت هى نهاية الدنيا بالنسبة للشعب ولا بالنسبة لليسار ، ولكننا كنا نأمل أن يتغلب صوت العقل على شهوة الحكم بأى ثمن . وبالتالي كنا نأمل أن يوفر على شعبنا كثيرا من الآلام وعلى بلادنا كثيرا من المخاطر .

فالانتخابات مزورة ونتائجها باطلة الانتخابات مزورة ونتائجها باطلة . الانتخابات مزورة ونتائجها باطلة ..

الغاء القوانين سيئة السمعة

□ إفتتاحية □

ضمن عديد من القضايا الهامة التى أثارها رئيس الجمهورية فى خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى يوم الأحد الماضى .. رد الرئيس على مطالبة المعارضة ، خاصة التجمع والوفد واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ، بإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للدستور والمقيدة للحريات وحقوق الانسان ، كنقطة بداية لتحقيق الديمقراطية .. قائلا : « وعندما يحين الوقت المناسب لاعادة الدراسة والتقييم ، فإننى لن أتردد فى دعوتكم إلى ذلك . ولا يحكمنا عندما نتخذ هذه الخطوة إلا ماتفرضه مصلحة الوطن العليا . ويوم أن نصل إلى الاقتناع معاً بأن مجتمعنا لم يعد فى حاجة إلى قانون .. أى قانون ، فلن يتمسك به أحد .. » .

ورغم أن المنطق الذي يطرحه رئيس الجمهورية في رفض ماتطالب به المعارضة يبدو للوهلة الأولى مقبولا ومتسقا ، إلا أن مراجعة سريعة للقوانين التي تطالب المعارضة بالغائها فوراً ، يؤكد صحة موقفنا وسلامته .

فأغلب هذه القوانين صدرت بالمخالفة للدستور وللحقوق الاساسية للانسان ، وتحقيقا لمصالح وقتية لقوى خارجية أو داخلية متسلطة ، وكانت منذ صدورها لا تحقق أى مصلحة عليا للوطن ، بل على العكس تماما . كما أنها ولدت مرفوضة من كافة القوى الحية في المجتمع .

فمثلا المواد (٩٨ أ ،ب ،ب مكرر ، جـ ، د ،هـ) تسللت إلى قانون العقوبات في غيبة الحياة البرلمانية على يد إسماعيل صدقي نقلا عن قانون فاشستي أصدره دكتاتور أيطاليا موسوليني عام ١٩٣٠ . والقانون الخاص بنظام الاحزاب السياسية الصادر عام ١٩٧٧ والمعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، قانون يقيد قيام الاحزاب السياسية ويضع شروطا مانعة لقيامها ويمنح الحزب الحاكم سلطة التصريح والمنع .. مما أدى إلى حرمان قوى هامة وفعالة في المجتمع مثل التيار السياسي الاسلامي والمسيحي ، والناصريين ، والشيوعيين من تكوين أحزاب شرعية ..

وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .. صدر عام ١٩٧٨ كتصعيد عنيف في حملة السادات ضد الديمقراطية .. وجاء مخالفا للدستور مخالفة صريحة خاصة المادة ٤٠ ، وماسا بحقوق الانسان ، ومانحا للمدعى الاشتراكي سلطات واسعة منها العزل السياسي والحرمان من الوظائف العامة والمراكز القيادية الانتخابية والنقابية ، وفرض القيود على الرأى المخالف لرأى الحكومة ، وتكبيل حرية الصحافة بقيود جديدة ، وحرم المواطنون من حق الالتجاء إلى القاضي الطبيعي .. وقنن العزل السياسي .

وقانون العيب صدر عام ١٩٨٠ وسط رفض شعبي وسياسي عارم شاركت فيه الأحزاب السياسية والجمعيات العمومية لمستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف ، ونادي القضاة ، والنيابة الادارية ونقابتي المحامين والصحفيين ، ونوادي هيئات التدريس ، ومؤتمرات هيئات التدريس في كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية .. وأدانته وما تزال كل هيئات حقوق الانسان في العالم . ويعتبر سبة في جبين مصر .

وقانون انشاء محاكم أمن الدولة الذي صدر في ٣١ مايو ١٩٨٠ ، وحولها بذلك من محاكم استثنائية مرتبطة بحالة الطوارىء إلى محاكم دائمة .. مدان بدوره من كافة القوى السياسية والهيئات القانونية .

وقانون نقابة المحامين الذي أصدره مجلس شعب الحزب الوطني ، والقانون الذي يجرم نشر أو الاستفادة من أى وثائق رسمية قبل مضى ٢٠ عاما وبقرار من مجلس الوزراء ، والقانون الذي يعطي وزير الاعلام حق مصادرة أى كتاب أو جريدة أو مجلة (مطبوع) صادر خارج مصر ، ويجرم الفعل أو الاشارة إلى المطبوع المصادر في مصر .. وأخيرا قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة .. كلها قوانين مرفوضة ومناقضة للدستور ، وهناك اجماع شعبي على رفضها .

ولكن يبدو أن استمرار هذه القوانين أو الغاءها ، لايرتهن بدستوريتها أو بالقبول الشعبي لها أو بالمصلحة الوطنية .. ولكن بمدى اقتناع الحاكمين بحاجتهم إليها أو استغنائهم عنها .

الإفتتاحية ٢٧ / ٦ / ١٩٨٤



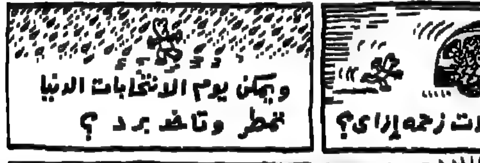
أيها الناخب

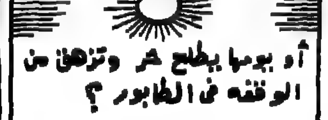
● صوتك «أمانه» عندنا فى السجلات ،

سنضعه بإسمك فى صندوق الإنتخابات .

فلا تزعل نفسك وتخرج من البيت لتمارس حقك الإنتخابى









● مع تحيات «إدارة رفع المعاناه عن الجماهير» بوزارة الأغلبيه !

حجازي

رد على رئيس الحزب الوطنى :

☐ رفض الحكومة لضمانات الانتخابات كان بداية التزوير
☐ الحزب الحاكم .. هو الوحيد الذى تغيب الديمقراطية داخله
☐ القضاء ليس له الكلمة الأخيرة فى طعون مجلس الشعب

حسين عبد الرازق

احتلت قضية الديمقراطية السياسية وانتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، المساحة الأساسية فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح مجلس الشعب يوم الأحد الماضى .

وقد اختار رئيس الجمهورية أن يتحدث فى هذا الخطاب بصفته رئيسا للحزب الوطنى « الديمقراطى » ، وليس بصفته رئيسا للدولة .. ومن هذا الاختيار طرح رئيس الحزب الوطنى عدداً من الموضوعات ، حول الانتخابات وقضية الديمقراطية تستحق التوقف أمامها طويلاً .

○ في أكثر من موقع وبالحاح واضح ، أكد حسني مبارك رئيس الحزب الوطني أن يوم ٢٧ مايو « سيبقى علامة مضيئة على طريق إصرارنا على الحياة الديمقراطية وعيدا للارادة المصرية » .. وأن الشعب قال كلمته في هذه الانتخابات « حرة من كل قيد خالصة من أى ضغط بريئة من كل غش أو تزييف » .. و« إننا نستطيع أن نحقق بالانتخابات الحرة النزيهة التي حملتكم إلى بيت الشعب أرسخ الأسس لبناء الانسان المصري » وأن « الشعب ، والشعب وحده هو الذي اختاركم بملء ارادته الحرة » .. الخ .

ويمضي الرئيس في الالحاح على نزاهة الانتخابات ونفى التزوير ، فيهاجم (أحزاب الاقلية التي جانبها التوفيق أو التي لم تتمكن من تحقيق طموحاتها ، لم تتقبل قرار الشعب بالروح الديمقراطية . بل عمدت إلى التشكيك في سلامة الانتخابات ونزاهتها ، وحاولت أن تثير زوبعة حول تجربة عاشها الشعب واستوعب حقيقتها ، فأدرك أنها كانت صحفة بيضاء في تاريخ مصر السياسي) .

ولأن الشعب قد عاش هذه التجربة ، فإن اثبات التدخل والتزييف لايحتاج معها إلى جهد ولا إلى اثبات .. وهذه على وجه الدقة هي مشكلة مجلس الشعب الجديد والحزب الحاكم رئيسا وحكومة واعضاء .

لقد بدأ العدوان على حرية الشعب في اختيار ممثليه عندما رفض رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ومعهم مؤسسات الحزب والدولة الاستجابة لمطالب الحد الادنى التي قدمتها احزاب المعارضة وأعلنتها في مؤتمر صحفي يوم الأحد ٣ يولية ١٩٨٣ (أى قبل الانتخابات بعشرة أشهر) وفي مقدمتها .. الغاء جداول القيد الحالية وأعادتها وفق السجل المدني .. ضرورة ابراز الناخب للبطاقة الشخصية عند التصويت والتوقيع أو البصم على كشف الانتخابات أمام اسمه .. تغليظ العقوبة على محاولات التزوير أو التلاعب أو التدخل في الانتخابات من قبل أى من الموظفين العموميين أو غيرهم وصولا إلى الحكم بالاشغال الشاقة .. منع المحافظين ورؤساء المدن والمراكز والمصالح من الانضمام للاحزاب . أو وضع الضوابط الكفيلة بحيدتهم أثناء الانتخابات ، وعدم تسخير موارد الدولة وامكانياتها لخدمة مرشحي حزب الحكومة .. اشراف القضاء على العملية الانتخابية بأكملها بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية .. الغاء كل القوانين التي تجيز عزل أى مواطن أو حرمانه من حق الترشيح والانتخاب لاسباب سياسية ..

وتأكد هذا العدوان باصرار السلطة على اجراء الانتخابات في ظل حكومة الحزب الوطني ، التي فقدت أهليتها بعد تزوير انتخابات ١٩٧٩ والتلاعب في أرقام التصويت في انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٣ واجراء انتخابات المجالس المحلية على أساس « القائمة الحزبية المطلقة » التي قاطعتها كل احزاب المعارضة ، بما

يضمن انفراد الحزب الوطني بهذه المجالس وبالتالي بالادارة المحلية ، القاعدة الرئيسية لاستغلال النفوذ والثروات الحرام والاستيلاء على أراضي الدولة والعمولات في توزيع الشقق والمواد الغذائية ..

وأعادت السلطة تأكيد أصرارها على تزييف أرادة الشعب المصري ، باصرارها على اجراء الانتخابات في ظل اعلان حالة الطوارىء ، واستخدام العنف ضد المعارضين السياسيين ، بتلفيق القضايا واغراقهم في سلسلة من المحاكمات مازالت منظورة أمام محاكم أمن الدولة منذ عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١ والعودة إلى ممارسة التعذيب البدني في السجون والمعتقلات .. مما أفقد المواطن أى احساس بالأمن أو الثقه وأشاع مناخا من الخوف ..

ثم فاجأت السلطة الشعب واحزاب المعارضة باصدار قانون جديد للانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة . أصدره مجلس الشعب قبل أن ينهي دورته عام ١٩٨٣ في ٤٨ ساعة .. ليضمن اختلاس السلطة والثروة خمس سنوات أخرى . وهو قانون شاذ لايحمل ،من نظام الانتخابات، بالقائمة النسبية إلا الاسم فقط . فقد تكفل ترزية القوانين في الحزب الحاكم بالغاء كل مزايا هذا النظام ، فلفقوا قانونا مناهضا للدستور يجعل الانتماء لحزب من الاحزاب القائمة شرطا للمواطنة وممارسة الحقوق السياسية ثم وضعوا شرط حصول كل حزب على نسبة ٨٪ من الأصوات للتمثيل في مجلس الشعب وهى نسبة غير مسبوقة في أى نظام في العالم تلغي أى مغزى للانتخابات بالقائمة النسبية ، وأضافوا المادة ١٧ التي تعطى كسور الأصوات للحزب الحاصل على الأغلبية في الدائرة الانتخابيه ، وكذلك مقاعد المرأة (٣١ مقعدا) تلك البدعة التي أورثنا أياها رئيس الجمهورية السابق .. واجروا منفردين تقسيما جديدا للدوائر الانتخابية يحقق مصلحة حزبهم وحده .

وأخيرا بدأت المعركة الانتخابية في ظل هذا العدوان الصارخ على حرية وأرادة المواطن المصري ، والتي تعكس النية المسبقة على تزوير الانتخابات .

فإذا بكل ماتوقعته المعارضة وحذرت منه يقع بصورة فجة متبجحة .

مارس المحافظون ، وكلهم أعضاء في الحزب الوطني ، وكثير منهم من رجال الشرطة (ومباحث أمن الدولة) وضباط القوات المسلحة السابقون ، كل أنواع التدخل واستغلال النفوذ والتهديد . واستعانوا بأجهزة الادارة المحلية والحكم المحلي في ارهاب وترغيب المواطنين .. واستغلوا ما في أيديهم من أموال الدولة ومواد تموينية وسيارات وامكانيات مادية مختلفة للضغط على المواطنين وتهديد قرى بأكملها لتعطي أصواتها للحزب الوطني .

وبرز خلال هذه الفترة دور وزارات الشئون الإجتماعية والحكم المحلي والتموين والمجلس الاعلى لرعاية الشباب والرياضة ووزارة الزراعة .. والتي عملت كأجهزة تابعة للحزب الوطني وسخرت امكانياتها لخدمة مرشحيه بصورة مباشرة وسافرة . ووصل الأمر إلى التهديد بحرمان من لايعطي صوته علانية للحزب الوطني بحرمانه من معاش السادات .. الخ

وجاء يوم ٢٧ مايو الدامي ، فإذا بالداخلية قد تلاعبت في جداول الناخبين وفي مقار اللجان .. وإذا بالحزب الوطني يستخدم البلطجية وجماعات مسلحة أقرب إلى المليشيات في عدد كبير من الدوائر لطرد المندوبين وللاعتداء على رؤساء اللجان الفرعية الذين رفضوا الاستجابة لمطلب التزوير لحساب الحزب الوطني ، وفرضوا حصارا على بعض القرى والمدن لايدخلها إلا انصار الحزب الحاكم .. كل هذا والشرطة تقف موقف المتفرج تحت ستار الحياد بينما هى تنحاز بالكامل لمرشحي الحزب الحاكم .

وفي ظل السيطرة شبه الكاملة على عدد هائل من اللجان تم اضافة مئات الآلاف من أصوات الموتى والغائبين والذين لم يمارسوا حق الانتخاب لحساب الحزب الحاكم .

ثم فوجىء الرأى العام بالتضارب في الأرقام التي أذيعت حول النتائج النهائية للانتخابات ، مما أثار تساؤلات وشكا حول ماجرى داخل أروقة وزارة الداخلية .

ولم يعد هناك شك .. أن الانتخابات مزورة .. مزورة .. مزورة .

○ وفي رده على ماقالته أحزاب المعارضة عن التزوير في هذه الانتخابات قال رئيس الحزب الوطني .. «إن القانون قد رسم طريقا محددا للطعن في الانتخابات ، فلماذا لا نلجأ جميعا إلى هذا الطريق ونحتكم إلى كلمة العدالة ..» .

وبداية فقد التجأت أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب التجمع إلى تقديم طعون في جميع الدوائر الانتخابية ..

ولكن مافات السيد رئيس الحزب الوطني أن القانون لانحتكم إلى كلمة العدالة في هذه الطعون .. وإنما نجعل القول الفصل لمجلس الشعب ، أى للأغلبية المطعون في شرعية انتخابهم ..

فالدستور يحيل الطعون إلى محكمة النقض التي تحقق الطعون وتبدي الرأى فيها ، ثم يحيلها إلى مجلس الشعب الذي يصدر قراره في هذه الطعون .

ولا أظنني أضيف جديدا إلى معلومات السيد الرئيس عندما أقول أن هناك عشرات الطعون التي حققتها محكمة النقض وأبدت رأيها في صالح الطاعنين في انتخابات ١٩٧٩ وظلت حبيسة الادراج في مجلس الشعب طوال خمس سنوات ولم يلتفت إليها متعمدا . وقد عاد بعض هؤلاء النواب إلى المجلس الجديد أيضا .

○ ويشير السيد الرئيس في خطابه إلى أن «القوانين لاتفصل لكى تحقق غنما لفريق على حسام عرم لفريق» وأضاف أن اختيار نظام التمثيل النسبى كان استجابة لمطالب مختلف الاتجاهات السياسية ولتحقيق مزيد من الضمانات الديمقراطية لكى تكون الانتخابات تعبيرا صحيحا عن ارادة الناخبين .. «وإننا لانتمسك بقانون أى قانون لحماية شخص أو لضمان استمرار أحد في مقعد أو لترك الباب مفتوحا لقهر أو عسف أو جور على الحقوق» .

وقد فات الرئيس أن هناك عشرات القوانين فصلت ولازالت تفصل لافراد بذاتهم ولحساب مغانم للحزب الحاكم ولقهر قوى المعارضة .. مثل القانون الخاص بنظام الاحزاب السياسية (٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (٣٣ لسنة ١٩٧٨) وقانون

حماية القيم من العيب (٩٥ لسنة ١٩٨٠) وقانون محاكم امن الدولة (١٠٥ لسنة ١٩٨٠) وقانون نقابة المحامين والذي يحمل توقيع الرئيس حسني مبارك .. وقانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

والقانون الأخير والذي يقول رئيس الجمهورية إنه استجابة لمختلف الاتجاهات السياسية ، نموذج صارم للعبث بالقانون

لقد كان حزبنا أول من نادى بتطبيق نظام الانتخابات بالقوائم النسبية منذ عام ١٩٧٦ وكرر مطالبته به . ومازلنا حتى الآن من المدافعين عن هذا النظام . ولا ننكر مطالبتنا به كما قد يصور البعض الأمر للسيد الرئيس .

ولكن مانتكره ونرفضه ونقاومه ، هو هذا العبث الذي سمى انتخابا بالقائمة النسبية وصدر تحت اسم القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والذى ألغى عملياً كل مزايا الانتخابات النسبية ، ونتائج الانتخابات الأخيرة لو سلمنا بصحتها وهى غير صحيحة — خير دليل على مانقول ، لقد أعطى للحزب الوطنى فى مجلس الشعب ٣٩٠ مقعدا مقابل اعطائه ٧٢,٩٨٧٪ من الأصوات وهى تساوى فى النظام النسبى ٣٢٧ مقعداً .

وأعطيت المعارضة (الوفد — التجمع — العمل — الاحرار) ٥٨ مقعدا للوفد وكانت المعارضة تستحق ١٢١ مقعدا .

○ ويثير الرئيس قضية اجتذاب الشباب إلى ميدان العمل السياسي .. وهى قضية هامة وصحيحه .. ولكن كيف وقد أراد الحاكم في عام ١٩٧٩ أن يجعل انتخابات مجلس الشعب تتم في غيبة شباب الجامعات والمدارس بحيث وقت موعد اجرائها دائما مع امتحاناتهم . لقد حل السادات مجلس الشعب في ١٩ ابريل ١٩٧٩ بلا مبرر ولاسند من الدستور والقانون . مما جعل الانتخابات إذا تمت في موعدها تتم في نهاية شهر مايو ، أى في قلب معركة الامتحانات الطلابيه فإذا اضفنا إلى فقدان الشباب كجزء من الشعب المصري ، للثقة في الانتخابات العامة التي تجريها الحكومات المصرية المتعاقبة نتيجة لاعتيادها التدخل والتزوير اسلوبا لاستمرارها في الحكم ، وماحدث في الانتخابات الأخيرة يوم ٢٧ مايو لادركنا صعوبه مايطالب به الرئيس ، مالم يعترف الحزب الوطني بخطيئته ويتخذ من

المواقف العملية والقوانين واجراءات مايدخل الطمأنينة في نفوس الشباب والمواطنين إلى أن جريمة التزوير لن تتكرر .

○ ويتحدث الرئيس في خطابه أمام مجلس الشعب ، ومن قبل في الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم عن قضية الديمقراطية داخل الاحزاب القائمه (بحيث تنبع القرارات كلها من القاعدة وتتلاشي سيطرة قله من الأفراد على شئون الاحزاب) .

وهى دعوة صحيحة ، ولكن المشكلة تكمن في الحزب الوطني الديمقراطي على وجه التحديد .

فحزب التجمع مثلا يمارس أوسع ديمقراطية في داخله ومنذ تأسيسه عام ١٩٧٦ وجميع هيئاته منتخبة وجميع القرارات تصدر بعد مناقشة ديمقراطية وطبقا اللائحة تحدد الواجبات والمسئوليات لمختلف هيئاته . ولعل هذا سر تماسك الحزب ومبدئية قراراته ومواقفه ، رغم المصاعب والحملات والأزمات التي تعرض لها .

أما الحزب الوطني (الديمقراطي) فمازال بعد ٦ سنوات من تأسيسه يفتقد إلى أى ديمقراطية داخله . فرئيسه يعين مكتبه السياسي ، وأمينه العام يعين أمناء المحافظات ، وأمناء المحافظات يعينون أمانات الاقسام والمراكز .. وهكذا . وكافة قراراته تصنع في القمة بعيدا عن الاعضاء حتى قوائمه الانتخابية أعدت في سرية بعيدا عن عضويته . ومرشح الحزب لرئاسة مجلس الشعب أعلن فى الصحف قبل أن تجتمع هيئته البرلمانية .

والسؤال الذي يثيره هذا الأمر . هل يستطيع هذا الحزب الذي يفتقر إلى أى بناء أو ممارسة ديمقراطية داخله .. أن يحكم الوطن بالديمقراطية .. هل يستطيع فاقد الشيء أن يعطيه .. ؟

كما سبق القول لقد احتلت قضية الديمقراطية وانتخابات مجلس الشعب قلب خطاب الرئيس ، ولكن الخطاب أيضا طرح عددا من القضايا تحت عنوان المهام الاساسية . وهى قضايا هامة تستحق المناقشه .. في مرة قادمة .

١٩٨٤/٦/٢٧





عز العرب

بين إقرار المبادىء ووضعها موضع التنفيذ

محمد سيد أحمد

أكد الرئيس مبارك فى خطابه الأخير إلى مجلس الشعب على عدد من المبادىء العامة فى سياسة مصر الخارجية لايسعنا إلا أن نرحب بها . منها تأكيده أننا « ننطلق من التزامنا القومى » . وأننا « نحرص على مد جسور الصداقة والتعاون مع كافة الأمم والشعوب فى الشرق والغرب ولا نتردد فى تعزيز العلاقات مع كل دولة تحترم سيادتنا واستقلال ارادتنا » .

وأن مصر تعمل على « تنشيط حركة بلدان عدم الانحياز » وتتعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة وتساند حركات التحرر الافريقية وتعمل على تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ..الخ .

غير أن طرح مبادىء عامة شىء . وتوفير الوسائل الكفيلة بوضعها موضع التطبيق شىء مختلف . وثمة قضايا عديدة أثيرت لا يتوافر لها وسائل التنفيذ . بل ثمة غموض يحيط بالكثير منها لطرحها بطريقة لاينسجم مع تصريحات رسمية سابقة . وهذا أمر يحتاج لاشك إلى مزيد من الايضاح .

على سبيل المثال .

أكد الخطاب أن « نقطة البداية في السلام الشامل في المرحلة القادمة هي التوجه لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها بمشاركة نشطة من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق » . وفي هذا التصريح الرسمي تقدم على تصريحات رسمية سابقة حول القضية الفلسطينية وحول منظمة التحرير . وأقصد بالذات البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم وقد أشار إلى منظمة التحرير بوصفها ، « الممثل الشرعي لشعب فلسطين » وليس بوصفها « الممثل الشرعي الوحيد » . والالتزام بكلمة « الوحيد » إنما يعني أن مصر أصبحت تلتزم بعدم التعامل مع طرف آخر غير منظمة التحرير بوصفه ممثلا شرعيا لشعب فلسطين . وهذا كما قلت تصريح أفضل من كافة التصريحات الرسمية السابقة في هذا الصدد . إلا أن البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم قد أشار أيضا إلى معاني اخرى بشأن القضية الفلسطينية ، ولم يحدث بشأنها تصحيح أو تعديل . يجدر بنا أن نتساءل ما هو الموقف الرسمي منها .

○ هل تمسك الرئيس مبارك بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره مازال يعني — كما جاء بالبرنامج الانتخابي للحزب الحاكم — مجرد توفير « وطن » للفلسطينيه ، ولا يعني « دولة » ذات سيادة لهم ؟

○ ثم ماهو مصير القدس ، ذلك أن برنامج الحزب الحاكم لم يشر ولا بكلمة واحدة إلى « القدس العربية » هل مازال مطروحا موقف السادات الذي استجاب فيه لموقف إسرائيل بعدم إعادة تقسيم القدس ، وبقائها مدينة موحدة ؟

○ ثم لم يأت بالخطاب كلمة واحدة عن موقف مصر من مواصلة إسرائيل سياسة الاستيطان في الاراضي المحتلة ، اللهم إلا في تصريح الرئيس « بأننا جميعا خاسرون من اضاعة الفرص المتاحة » .. أى أننا خاسرون من عدم القبول بما هو متبق من أراض عربية ! وهذا يحمل ضمنا معنى التسليم بسياسة إسرائيل في التوسع والضم كأمر واقع لا علاج له ، ولا فائدة من الاحتجاج عليه ، ومطالبة الفلسطينيين بأن يقبلوا هم أيضا بهذا الأمر الواقع .. فهل في هذا تأكيد لأن القضية الفلسطينية هى « نقطة البداية » للسلام الشامل ؟

○ ثم كان للرئيس مبارك تصريحات سابقة أكد فيها تعليق عودة السفير المصري إلى إسرائيل على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وعلى حسم قضية طابا . وقد أشار خطابه إلى مجلس الشعب إلى « المضاعفات السلبية » لتباطؤ إسرائيل في الانسحاب من لبنان ، وإلى ضرورة سيرها جديا في إجراءات حل قضية طابا بالتوفيق أو التحكيم .. ولكن لم يرد في الخطاب ذكر لارتباط عودة السفير بحل هاتين القضيتين . فهل تراجعت الحكومة عن شروطها السابقة في هذا الصدد ؟

وفي الواقع ، هناك بالفعل مايبرر الاعتقاد بأن تراجعات أو مراجعات واردة .. ذلك أن الرئيس قد أكد أن الانتخابات قد اجريت بكل نزاهة ، وأن الذين قالوا بغير ذلك جنحوا إلى التهويل والمبالغات والاتهامات الباطلة . وقد أسفرت هذه الانتخابات « النزيهة » عن هزيمة للقوى السياسية التي عارضت نهج كامب ديفيد ، وعن انتصار ساحق لحزب السادات .. فلماذا التراجع عن سياساته ؟ وهل من مبرر لاعادة النظر فيها ؟

○ وبوجه عام ، تضمن الخطاب تمسكا بالمقولة الساداتية أنه ليس هناك « تعارض بين تثبيت دعائم الأمن ونشر مظلة السلام » ، بدعوى أن الأمة العربية تستطيع تحقيق أهدافها القومية وحماية مصالحها الحيوية في ظل السلام العادل الشامل .. غير أن الذي تم حتى الآن لم يكن بحال من الأحوال « سلاما عادلا شاملا » .. بل كان صلحا منفردا . أو عمليات متعاقبة ومنفصلة لاجراء اتفاقات صلح بين إسرائيل ودولة عربية بعد أخرى . عملا بنهج كيسنجر الذي عرف « بالخطوة خطوة » .. أو بما سميناه « نهج كامب ديفيد » .. كانت الخطوة الأولى مصر . ثم الخطوة التاليه لبنان .. والمؤكد أن عزل دولة عربية بعد أخرى عن البيئة العربية المحيطة كان يستهدف تحييد هذه الأطراف بينما تتمادى إسرائيل في عمليات التوسع والضم والعدوان والحرب .. كان من شأن ذلك الاخلال بالتوازن العسكري بين إسرائيل والعرب إلى حد لم يسبق له مثيل . وليس هذا قطعا مما يحقق لأى طرف عربي أمنه القومي .

○ لقد جاء بالخطاب « أن مفهومنا للأمن يشمل الوطن العربي على امتداده » ،

بصرف النظر عن جوانب القصور في النظام العربي وعن تفشي الخلافات والانقسامات المدمرة ، وغيبة الشعور بالالتزام المتبادل . ونحن مع الرئيس في قوله بأن أمن مصر وثيق الارتباط بالامن العربي . ومعه في تأكيده أن ثمة خلافات متفشية وانقسامات مدمرة تتحمل الانظمة العربية جميعا مسئولية جسيمة فيها ولمصر بالذات مسئولية في هذا الصدد . فإنها هي التي ابتدعت نهج كامب ديفيد وشاركت في صنعه . وهي التي تخلت عن التزاماتها العربية بتوقيع معاهدة مع إسرائيل يجب أي اتفاق سابق أبرمته مع شقيقاتها العربية .

○ ثم كيف سوف يتحقق لمصر « الالتزام القومي » ، وهي مازالت بعيدة عن الجهاز الذي يجري من خلاله وضع هذا الالتزام موضع التطبيق ، بل ويجسم هذا الالتزام ويعبر عنه . وأقصد بذلك « جامعة الدول العربية » ؟ فلم يأت لها ذكر في البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم .. ولم يأت لها ذكر في خطاب الرئيس ؟ هل من الممكن الحديث عن « الالتزام القومي » بمعزل عن قضية « الجامعة العربية » وبعد مصر عنها ؟

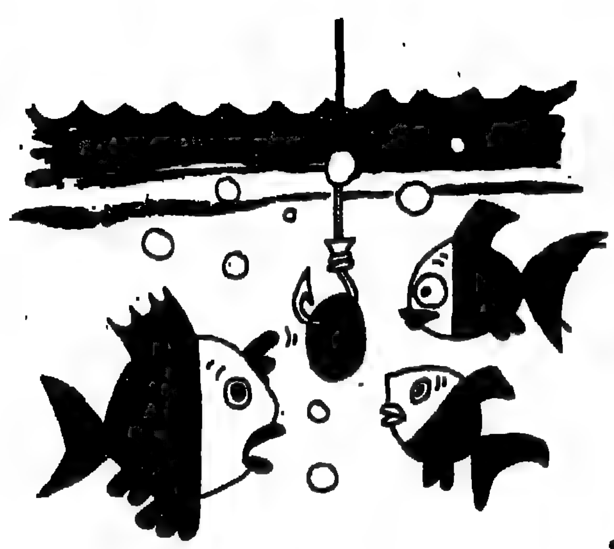
○ ثم تأتي قضية السودان تخصيصا والارتباط الذي أعلنه الرئيس نفسه بالشعب السوداني بكل فصائله ووصفه الرئيس بأنه ارتباط مصيري .. هل لبى الرئيس تطلعات الشعب السوداني في هذا الصدد وقد افتتح خطابه بوصف حضور الرئيس نميري الاحتفال بأنه يؤكد « عقيدته الراسخة لوحدة الهدف والمصير بين شمال الوادي وجنوبه » ؟ هل هذا هو رأى شعب السودان « بكل فصائله » ؟ وهل هذا هو سبيل دعم العلاقة بين الشعبين الشقيقين ؟

○ نفس المنطق ينسحب على المبادرة المصرية لانهاء الحرب العراقية الايرانية . فكيف يمكن أن يكتسب نداء مصر إلى شعب إيران مصداقية وأن نتوقع من هذا الشعب تصديق القول بأننا « لسنا طرفا في الحرب » و« لانتحيز ضدهم » ولمصر مواقف معروفة ولا نناقش مدى شرعيتها في دعم العراق ؟ ونرحب جميعا باستجابة الطرفين للنداء الذي وجهه السكرتير العام للأمم المتحدة بالامتناع عن ضرب الاهداف المدنية . ولكن القضية التي تستحق التركيز عليها بالذات في الآونة



الراهنة هي الهجوم الايراني المرتقب وما قد يتخذه العراق من اجراءات وقائية لاجهاضه ، وهذا قد يعني تصعيدا للحرب لم يسبق لها نظير .

إن اقرار مبادىء عامة ليس وحده كفيلا «بتسوية كافة المشاكل بالطرق السلمية» ولا باستعادة مصر مكانتها اقليميا ودوليا . بل سوف يتوقف مركز مصر في المقام الأول على قدراتها على توفير الوسائل التي يجري بها وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ . وظل هذا ركنا ناقصا في الخطاب أفقد المبادىء التي وردت فيه الكثير من مصداقيتها .



— أهى دى زى المعونه الأمريكيه .. تاكليها من هنا ..
وتلاقى نفسك نايمه على صحن أبيض مفروش بقدونس!!

بهجت

رئيس الجمهورية ومسئوليته في مواجهة التعذيب

□ الإفتتاحية □

وضع الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد عبد الغفار فى قضية تنظيم الجهاد ، نهاية حاسمة للجدل الطويل الذى ثار بين القوى الديمقراطية ، والحكومة وأجهزة أمنها ، حول عودة ظاهرة التعذيب للسياسيين فى السجون والمعتقلات بعد ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

لقد عرفت مصر المستقلة هذه الظاهرة فى فترات مختلفة من تاريخها الحديث (٤٨ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٨) بهدف الحصول على اعترافات ، أو تصفية تيارات سياسية لاترضى عنها السلطة ، وكان ضحاياها أساسا من الاخوان المسلمين والشيوعيين .

وتعرضت هذه الظاهرة للادانة القانونية والسياسية والشعبية خلال السبعينيات من كافة القوى والتيارات السياسية ، وبدى وكأنها ظاهرة في طريقها إلى الزوال في صورتها المباشرة والفجة على الأقل ، حيث أن أوضاع السجون المصرية العادية والحبس الانفرادي تعد في حد ذاتها تعذيبا .

ولكن سرعان ماعادت بصورة أكثر بشاعة ووحشية بعد أغتيال السادات في أكتوبر ٨١ وأحداث أسيوط ، وسقط عدد من الشهداء تحت التعذيب . وكان ضحاياها أساسا من التيار الاسلامي .. وإن كانت قد لحقت أيضا بعض المتهمين في قضايا اليسار .

وبادرت الأهالي إلى فتح ملف التعذيب في ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ مطالبة بالتحقيق في بلاغات مقدمة بالفعل للنائب العام حول وقائع محددة ، وطالبت أيضا بإيقاف مأمور سجن الاستقبال ومأمور ليمان طره ومأمور سجن المرج عن العمل لحين انتهاء التحقيق ..

وواصلت الأهالي كشف أبعاد وتفاصيل هذه الظاهرة بالتحقيق والمقال ونشر تقرير منظمة العفو الدولية الذي اذيع في ٢٧ اكتوبر ٨٢ مسجلا عودة التعذيب في سجني القلعة والاستقبال في طره . وبيان اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ، ووقائع التعذيب في قضية الجهاد مدعمة بتقارير الطب الشرعي وقضية الحركة الشعبية (اليسارية) ، بل وقدمت الأهالي الادلة على تفشي ظاهرة التعذيب للمواطنين غير المشتغلين بالسياسة في السجون وأقسام الشرطة .

وتبارت أجهزة الدولة ووزارة الداخلية ووزيرها السابق في تكذيب الأهالي والهيئات الديمقراطية في مصر والعالم ..

واليوم وقد أكدت المحكمة في حيثيات حكمها بشاعة التعذيب الذي تعرض له المتهمون في قضية الجهاد ، وتواطؤ المسئولين في وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي في ارتكاب هذه الجريمة البشعة التي تهدر انسانية المواطن المصري وتسقط أى ادعاء بوجود حياة ديمقراطية في مصر .. لم يعد في إمكان أى مسئول في مصر تجاهل هذا الخطر الداهم الذي يهدد الجميع ..

لقد كتب مناضل عربي اشتراكي تعرض للتعذيب رسالة من سجنه إلى رئيس دولته العربية التقدمية ، يبلغه فيها بتفاصيل جريمة تعذيبه ورفاقه . وقال في

رسالته .. «ولكني أعتقد بأن المسئولين يجب أن يوضعوا امام مسئولياتهم ، لكي لا يستطيع شخص منهم أن يقول غدا .. « كنت أجهل » ..» .

ونحن اليوم نتوجه برسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك ، وسندنا حكم القضاء الذي سجل وقوع جرائم التعذيب وطالب بالتحقيق ومعاقبة كل المسئولين عنها ..

ونقول للسيد رئيس الجمهورية ، إن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة . وأن الذين تبجحوا بالأمس معلنين أن الحديث عن التعذيب في مصر كذب وادعاء وتشكيك وتلطيخ لوجه الوطن ، هم الذين كذبوا وخدعوا الشعب ورئيس الجمهورية ، ولطخوا وجه مصر بالعار ..

ومسئولية رئيس الدولة اليوم أن يصدر ثلاثة قرارات متكاملة .

الأول : مطالبة النائب العام بالتحقيق مع اللواء السابق النبوي إسماعيل وزير الداخلية الذي بدأ التعذيب في ظل رئاسته لجهاز الشرطة ، ومع معاونيه الذين اشرفوا أو شاركوا في اقتراف هذه الجريمة .

الثاني : تنحية اللواء السابق حسن أبو باشا وزير الحكم المحلى وعضو المكتب السياسي للحزب الوطني ، والذي كان وزيرا للداخلية ومن قبلها مساعدا لوزير الداخلية لمباحث أمن الدولة خلال الفترة التى ثبت وقوع التعذيب خلالها .. عن موقعه التنفيذى وأية مواقع رسمية وكذلك وقف مدير منطقة ليمان طره ومأمور سجن الاستقبال وسجن القلعة والمرج خلال أعوام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ومدير مباحث أمن الدولة ومعاونيه خلال هذه الفترة ، وكل الضباط الذين وردت اسماؤهم في البلاغات المقدمه حول التعذيب .. عن العمل لحين انتهاء التحقيق ..

الثالث : اصدار قانون يلحق السجون المصريه بوزارة العدل ، ويرفع يد وزارة الداخلية وجهاز الشرطة عنها تماما ، ووضع لائحة جديدة للسجون تضمن للمسجون العادي والسياسي الضمانات الانسانية والقانونية المتعارف عليها في دول العالم في الربع الأخير من القرن العشرين ..



إن هذه القرارات خطوة أولى ، لانهاء جريمة التعذيب في مصر . ومهمة كل انسان شريف فوق هذه الأرض . وكل حزب سياسي يدعى الدفاع عن الديمقراطية ، وكل منظمة أو هيئة تتحدث عن حقوق الانسان ، وكل صاحب قلم ، أو صاحب سلطة ، أن يعمل بكل قوة لتنفيذ هذه القرارات ..

فلا يستطيع أحد بعد اليوم أن يقول .. «كنت أجهل» ..

الإفتتاحية ١٩٨٤/١١/٧

وداعا أيتها الاشتراكية :

الرئيس يعترف بأننا ننتقل من الإشتراكية إلى الرأسمالية ..

المستشار صلاح عبد المجيد

قبل أن تقوم ثورة يوليو كانت مصر ترزح تحت عبء نظام اقتصادى يأخذ بمفهوم الرأسمالية وقد خلق هذا النظام فيما خلق تحكم الأقلية فى الأغلبية استنادا إلى الثروة وقوة رأس المال الذى كان احتكارا لطبقة لم تتعدى النصف فى المائة من مجموع الشعب كما خلق مفهوما اخلاقيا معينا تمثل فى صفات أخلاقية لهذه الطبقة بعيدة عن أخلاق سواد الناس والمفهوم الشعبى للأخلاق والصفات ..

وإذا قامت ثورة الفقراء والمساكين والمطحونين فقد كان لزاما عليها لتفيذ ماتريد من نصرة هؤلاء أن تأخذ بالنظام الاشتراكى وتخضع الاقتصاد فى الدولة لمفهوم هذا النظام من أن الثروة هى ثروة الشعب تستخدم لصالحه وتعمل فى سبيل سد حوائجه واسعاده .

وقد تمثل ذلك في قول زعيم هذه الثورة «إن الحل الاشتراكي يعد بديل هو الطريق للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وأن تحويل المقادير الضخمه من رأس المال إلى ملكيه الشعب العامل وإلى خدمته ساعدت إلى حد كبير على تعزيز العمل من

أجل الكفاية ، وخدمت الفرص المتكافئة للمواطنين سواء بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر . وعن هذا المفهوم انبثق القطاع العام الذي يحقق كما قال عبد الناصر اشراف الشعب الكامل على التجارة الخارجية وكسر أى احتكار في التجارة الداخليه ..

واستمر عبد الناصر يحكم واستمرت معه الاشتراكيه تنمو مرتكزة على القطاع العام وتوزيع الأرض على الفلاحين وتأكيد حق العمال والفلاحين في أن يكون لهم صوت في التشريع والحكم .

ومات عبد الناصر وخلفه السادات واستمرت المسيرة الاشتراكية بعض الوقت لأن السادات قال في مطلع حكمه وفي خطاب له في نوفمبر سنة ١٩٧١ «أن من أوضح الأهداف الأميركية في مصر ضرب التجربة الاشتراكية ونحن نؤمن بطريقنا في التطور ونصمم عليه إلى آخر المدى»

ولكن سبحان مغير الأحوال فبعد حرب أكتوبر التي انتصرت فيها مصر على سند من الاشتراكية والقطاع العام تبنى الحكم فكرة جديدة أسماها الانفتاح وهى تمكين القطاع الخاص والشركات الاجنبية والبنوك الاجنبية من المشاركة في التنمية كما يقولون .

وإذ بنا نرى في دولة فقيرة تقترض عشرات الملايين من الدولارات لتأكل بها كل عام ، أفخم المنتجات الاجنبيه من عطور وسيارات وملابس وأدوات كهربيه .

وابتدأ القطاع الخاص يشارك في سد احتياجات الشعب من دواجن فاسدة ونفايات من مأكولات الشعوب الأخرى .

وأخذت البنوك والشركات الاجنبية تنهب أموالنا لارسالها إلى الخارج حتى تزيد شعوب العالم الحر كما يقولون رفاهيه ورخاء ونزيد نحن فقرا وعوزا وبلاء .

سار النظام الاقتصادي في الدولة نحو الرأسماليه ومفهومها وابتدأ عهد التحول الرأسمالي ونبذ الاشتراكيه ومفهومها القديم .

ولكن ما الذي دعاني للكتابة الآن عن الاقتصاد وأنا لست من رجال الاقتصاد ، أنه خاطر مر بذهنى أثر قراءتى لحديث السيد رئيس الجمهورية لجريدة السياسه الكويتيه والذي نشر بجريدة الأهرام الغراء إذ قال سيادته عندما سئل «لكنهم سيادة الرئيس يأخذون عليكم بأن اقتصادكم لا لون له فهو خليط من القطاع العام الاشتراكي وشويه ــ انفتاح ــ وشويه انضباط» فأجاب سيادته ..

«القطاع الخاص له كل التشجيع ولن نقف ضده فسياسة الانفتاح لارجعة عنها ، نحن ندرك أن الانفتاح خلق بعض الفوارق الاجتماعية لكن هذا شأن نقله اقتصاديه تتحول فيها الدولة من نظام إلى نظام من جراء هذه النقله يكون هناك هوامش لا استطيع عمل شيء ضدها وإلا أعود لدوامة الصراع الطبقى الذى يجب أن تكون الدولة وبكل نزاهة بعيدة عن أن تكون طرفا فيه ، نحن لا نملك في جو الانفتاح الاقتصادي لحماية العدالة الاجتماعية الا فرض ماهو منطقي من الضرائب ، وإلا إذا ماخضعنا لمنطق الصراع الطبقي فإننا نعود لاغلاق الباب أمام تنمية القطاع الخاص . هناك من يعتقد أننا ننحاز للقطاع العام ، لا نحن لا ننحاز وإلا لماذا أعلنا سياسة الانفتاح الاقتصادي ولم نتراجع عنها» .

ولما سئل سيادته «أن هناك من يلاحظ أن المجتمع المصري يعيش الآن موازين اجتماعيه جديدة» .

أجاب سيادته !

«نعم السنوات الأخيرة ، خلقت موازين جديدة في مجتمعنا هناك مظاهر أثراء وهناك مظاهر مضادة وهذا يحتاج إلى تحريك الخيوط بشكل موزون فدور القيادة السياسيه أن تعيش هذا التحول الجديد ، نحن نحترم من يعيش فرصته كائنا من كان المهم أن لايسرق وأن يمارس عمله بنزاهة ، كما قلت سابقا المجتمع يعيش الآن فوارق اجتماعية مختلفة وكأنها سنة التحول وعلينا أن نقبلها وأن لانحاربها إلا من حيث سلوكها .

أيها الأخوة الاعزاء . نحن في نقلة اقتصادية تتحول فيها الدولة من نظام إلى نظام كما قال السيد الرئيس وإذا كان الأمر أمر اقتصاد وكنا نسير على النظام الاشتراكي فإن النقلة والتحول ستكون إلى النظام الرأسمالي .وإذا كان هناك تحول اجتماعي ـــ يصاحب النظام الرأسمالي الجديد فهو واضح وضوح الشمس من سيادة نظرية «اللى تكسب به العب به» مهما كانت القيم الخلقية الصحيحة مخالفه لذلك .

ورغم أن الدستور ينص على أن «جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي» ، وأن «الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي» ، وأن «الملكية العامة هى ملكية الشعب» ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، وتسود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئوليه الرئيسيه في خطة التنميه ، فإن الدولة الآن تسير في نقله اقتصاديه نحو نظام آخر مخالف وهى لاتنحاز للقطاع العام وإلا لماذا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي ولن تتراجع عنه . فهو السبيل إلى الأخذ بالنظام الرأسمالي هدف الدولة اقتصادية ومسيرتها .

أيها السادة . ألم أقل لكم إن الدستور يحتاج إلى تعديل !!

١٩٨٤/١١/٧

القضاء يضع مبارك وحكومته في مأزق صعب

حسين عبد الرازق

يواجه الرئيس حسنى مبارك وحكومته مأزقا بالغ الصعوبة والحرج ، يهدد بفقدانهم لأى مصداقية ، مالم يسارعوا بإعمال نصوص الدستور والقوانين الخاصة بجريمة التعذيب .

فالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات (محكمة أمن الدولة العليا ــ طوارىء) برئاسة المستشار عبد الغفار محمد رئيس محكمة الاستئناف في قضية تنظيم الجهاد ، وقالت فيه «وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين ، من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ، ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم الأمر الصادر من النائب العام المساعد بسرعة عرضهم عليه ، ومن ظروف القبض على المتهمين وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن عن التنظيم وأهدافه وأفراده .. أن أجهزة الأمن اعتدت على غالبية المتهمين وعذبتهم ، وأحدثت ببعضهم أصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة .. وأضافت «وقد أخطرت المحكمة النائب العام بصورة من البلاغات المقدمة من المحامين عن المتهمين بالاعتداءات التي وقعت أثناء وجودهم تحت سيطرة أجهزة الأمن ، كما أرسلت إليه صورة كاملة من التقارير الطبية الشرعية ، وأسماء الضباط المتهمين وطلبت اتخاذ اللازم قانونا ..» .

هذا الحكم القضائي القاطع ، لايستطيع أحد الفكاك منه ، فأما الاستجابة الفورية لمنطوقه وأعمال الدستور وصحيح القانون ، وازاحة الستار عن جرائم التعذيب تلك ــ وغيرها كثير ــ وتقديم المسئولين عن ارتكابها سواء من أصدر الأمر بها أو من نفذها أو تستر عليها للمحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ١٢٦ عقوبات التي تنص على أن كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف ، يعاقب بالاشغال الشاقه ، أو السجن من ثلاث إلى عشر سنوات ، وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبه المقررة للقتل العمد .. أو يصبح الجميع شركاء في الجريمه .

الشرطة تعذب المواطنين يوميا

إن تعذيب السياسيين في مصر ليس أمرا طارئا يرتبط بهذه القضية فحسب . ولكنه للاسف الشديد منهج استمر لسنوات عديدة ، وارتبط دائما باعلان حالة الطوارىء (الاحكام العرفية) ، لا فرق في ذلك بين العصر الملكي والحكم الجمهوري . فالذاكرة مازالت تعى تعذيب الأخوان المسلمين (وقصة العسكري الاسود) في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٦٥ .

وكذلك تعذيب الشيوعيين عام ١٩٥٩ وسقوط أكثر من شهيد لهؤلاء وأولئك تحت التعذيب أذكر منهم شهدي عطيه ومحمد عثمان ولويس اسحاق وإسماعيل الفيومي ومحمد عواد .

والكل يتذكر هذه السنوات مرتبطه بجرائم التعذيب لبشاعة وضراوة التعذيب الذي تعرض له المتهمون السياسيون في تلك الفترات . ولكن هذا لاينفي أن التعذيب في السجون المصرية أمر يومي ومستقر ، ويشمل كل الداخلين إليها لا فرق في ذلك بين متهم عادي وآخر سياسي . فالتعذيب كما تعرفه المواثيق الدولية وتقارير منظمة العفو الدولية ، يشمل « القبض على فرد أثناء الليل بطريقه عنيفه ، أو الزج به في شاحنه البوليس أو سيارة لاتحمل ارقاما خاصة أو أعطاء أسباب للمتهم غير واضحه للقبض علية ، أو ألا يعطي أية بيانات على الاطلاق ، أو أن

يواجه بأسئلة تمهيدية في مركز البوليس ويظل في حالة توقع مستمر لاستخدام القوة الوحشية ، أو الحبس الانفرادي . وعصب العينين ، أو امتهان الفرد واذلاله بالشتائم ، أو التهديد بالاغتصاب الجنسي ، أو اهانة أفراد أسرته » .. وجميعها أساليب مستعملة يوميا في السجون وأقسام الشرطة .. وصولا إلى التعذيب البدني بالضرب بالعصا والكرباج واستخدام الكلاب المدربه لنهش جسم المتهم ، وهتك العرض وادخال آله حادة في دبر الشخص ، والصدمات الكهربائية والتعليق من الايدى أو الارجل إلى غير ذلك من الوسائل البشعة التي استخدمت مع المتهمين في قضية الجهاد وقضية ماسمى بالتنظيم الشيوعي المسلح والمنظورة حاليا أمام القضاء .

وقد تعرض أسلوب تعذيب السياسيين لحملة سياسية وإعلامية في السبعينيات ، ورغم أن الهدف من هذه الحملة لم يكن خالصا لوجه الله ، بل كان وراءه هدفا سياسيا ، هو تشويه وجه ثورة ٢٣ يوليو الناصرية ، واستخدام جرائم التعذيب التي ارتكبت في فترات معينة خلال هذه الثورة كمبرر لتصفية انجازاتها الوطنيه والاجتماعية التقدمية لصالح العمال والفلاحين والمنتجين ..

إلا أن هذه الحمله ــ وبصرف النظر عن أهدافها ــ ساعدت على خلق رأى عام قوى يدين التعذيب والارهاب تحت أى حجة أو مبرر . ومثل بعض المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب ومنهم أحد مديري المخابرات العامه في الستينيات أمام القضاء وحكم على بعضهم بالسجن . وانشأت نيابة خاصة لجرائم التعذيب .. مما ساعد في النهاية على نقاء السبعينيات بصورة عامه من هذه الجريمة البشعة باستثناءات قليلة عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ .

ولكن الملاحظ أن الحملة ضد التعذيب في تلك الفترة انصبت على الشرطة العسكرية وأجهزة المخابرات العامة ، ووقفت عاجزة عن الاقتراب من أخطر جهاز أمني تورط دائما في جرائم التعذيب وهو جهاز الشرطة وعلى وجه التحديد جهاز مباحث أمن الدولة (وحمل من قبل أسماء المباحث العامه والقلم السياسي والقسم المخصوص) .. رغم وجود حكم قاطع بتورط المباحث وضباط السجون في مقتل شهدي عطية الشافعي في سجن أبو زعبل (التغذيه رقم ٥٢٦ /١٩٦٨ كلى القاهرة) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الرئيس مسئول

وتتحمل وزارة الداخلية بوزيريها السابقين والمسئولون عن مباحث أمن الدولة وسجون القلعة وليمان طره والاستقبال (طره) وأبو زعبل والمرج مسئوليه عودة التعذيب البدني البشع وبأساليب تقليديه وحديثه ضد المعتقلين والمقبوض عليهم عقب أحداث ٦ أكتوبر ١٩٨١ وأحداث أسيوط ، ولقد كان بعض السياسيين الذين اعتقلوا في مذبحة ٣ سبتمبر ١٩٨١ في سجن ملحق مزرعة طره بعيدا عن التعذيب . شهوداً بالصدفة على ماوقع في سجن الاستقبال .

وتصدى حزب التجمع واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات وعدد من المحامين من بينهم عادل عيد ونبيل الهلالي ومحمد المسماري ، وجريدة الأهالي لفضح هذه الجرائم والمطالبة بأعمال القانون لوقفها ومعاقبة المسئولين عنها . ولكن الدولة اعتبرت الأمر كله إثارة وتشكيك وادعاءات كاذبة من المعارضة ، رغم أن عددا من المسئولين في الدولة وممن تصدوا لتكذيب ماقيل عن التعذيب كانوا على يقين بصحة ماقالته المعارضه .

وعلى كل فليست هذه هى القضية الآن فالقضاء قد اغلق باب الجدل في هذا الأمر برمته وقطع باقتراف أجهزة الأمن لهذه الجريمه . وأصبحنا جميعا مطالبين بموقف عملي فعال بعد أن اتصل بعلمنا بصورة لاشك فيها وقوع هذه الجريمة ومكانها وزمانها والمتهمين بارتكابها .

ولاشك أن رئيس الدولة ، بحكم سلطاته الدستورية ، مطالب قبل غيره بأعمال حكم الدستور والقانون ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعاقبة المجرمين وعدم تكرار هذه الجريمه .

○ وكخطوة أولى فالرئيس مبارك مطالب باعفاء اللواء السابق حسن أبو باشا من منصبه كوزير للحكم المحلي ، ومن موقعه في المكتب السياسي للحزب الحاكم ، باعتباره متهما في جرائم التعذيب خلال توليه مسئوليه مباحث أمن الدولة خلفا للواء عليوه زاهر عقب أحداث أسيوط (١٩٨١) ثم مسئولية وزارة الداخلية

كلها . خاصة وأن هناك حكم سابق بادانته بجريمة التعذيب عندما كان مسئولا عن « معتقل » القلعة .

○ والرئيس مطالب أيضا باصدار أمره لحكومته باتخاذ الاجراءات الفورية للتحقيق التأديبي والجنائي ، والاستجابة لما دعت إليه قوى سياسية وقضائيه من تبعية السجون للهيئة القضائيه حتى لاتكون تحت ولاية وزارة الداخلية .

والحكومة مطالبة بوقف كل الضباط الذين كانوا في موقع المسئولية بالسجون ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي خلال الفترة التي مورس فيها التعذيب في هذه القضية وغيرها حتى ينتهي التحقيق التأديبي والجنائي .

○ والنائب العام مطالب بالتحقيق الفوري في البلاغات المحولة إليه من المحكمة والمقدمة من بعض المتهمين أو ذويهم في هذه القضية وغيرها . فلم يعد مقبولا أن تكرر النيابة العامه مافعلته من قبل عندما لم تفعل شيئا في التحقيق المقيد برقم ٣٧٦ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا والخاص بتعذيب وقتل شهدي عطية ، خاصة بعد أن تمتع أعضاؤها بحصانة القضاء .

ونقابة الأطباء مطالبه بالتحقيق مع اعضائها الذين شهدوا هذا التعذيب في السجون وشاركوا أو سكتوا عنه .

كذلك فالأحزاب وصحفها ، ونقابتا المحامين والصحفيين ، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات ولجان حقوق الانسان في مصر والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومقرها في القاهرة ، والكتاب والمفكرون الكبار الذين يساهمون بالدور الأكبر في صياغة الرأى العام من أمثال أحمد بهاء الدين وكامل زهيري ويوسف أدريس وعبد الرحمن الشرقاوي ، ولنجيب محفوظ ، وإحسان عبد القدوس وتوفيق الحكيم ولويس عوض وزكي نجيب محمود وغيرهم ، كل هؤلاء مطالبون بتعبئة الرأى العام لفضح جرائم التعذيب وادانة مرتكبيها والزام الجهات المختصة بعقابهم ..

إن القضية لاتتعلق بأفراد من اليمين أو اليسار . من تيار اسلامي أو ماركسي أو



ناصري أو ليبرالي ، من التجمع أوالوفد أو الاخوان المسلمين .. ولكنها تتعلق بحياة وكرامة كل رجل وامرأة وطفل من هذا البلد ..

ألا تكفي المهانة وأهدار الكرامة التي يعانيها المواطن المصري ، بحثا عن لقمة عيش شريفة ، وعن بيت يسكن إليه ، ولباس يتدثر به .. لتضاف اليها ، مهانة التعذيب في السجون والمعتقلات واقسام الشرطة .

ولا يظن أحد أنه في مأمن من هذا الخطر مهما على مقامه . فمن لم تصبه لعنة التعذيب بالامس أو اليوم فقد تصيبه في الغد ..

فلنتحرك جميعا قبل فوات الاوان ..

قبل أن يسقط منا شهداء آخرين على طريق شهدي عطية وكمال السنانيري وعبد العظيم أبو العطا !

أما المجرمون الذين عرضوا ابناء شعبنا لمهانة التعذيب .. فلن يفلتوا من العقاب ، مهما طال الزمن ، ومهما كان موقف حكامنا اليوم .

١٩٨٤/١١/١٤

العــــار

صلاح عيسى

أمام كاميرات الدنيا ، وفى مواجهة أقمارها الصناعية ، وتحت عيون وآذان المصريين ، والعرب والعالم ، قال الرئيس مبارك ، مخاطباً الرئيس الأمريكى ريجان ، عقب انتهاء جلسة المباحثات بينهما :

إننى أعتقد بأنه لايوجد زعيم أكثر منك قدرة على أن يقوم بدور تاريخى ، وأن يحقق رسالة مقدسة فى الشرق الأوسط ، فقد اختارك القدر ، لأن تقود هذه الأمة العظيمة ، فى وقت تسنح فيه فرصة ذهبية من أجل السلام .

وكان بعض العرب ، وبعض المصريين يظنون ــ وبعض الظن آثم ــ أن زمن التحدث لرؤساء أميركا بهذا الاسلوب قد مضى وانقضى ، ودفن تحت المنصة ، وأن عصر اليقين بأن لآلهه البيت الأبيض رسالات مقدسة في الشرق الأوسط ، قد تكشف عن خديعة ، أكبر من أن لاتبصرها عيون ترى ، ولعل هؤلاء قد دهشوا ، لأن الرئيس مبارك ، الذي توقى ــ منذ ولايته ــ مثل هذه المبالغات في التعبير ، حرصنا ــ من ناحية الشكل على الأقل ــ على البقية الباقية من الكرامة ، التي سفحها السادات على أقدام الرؤساء الاميركيين منذ نيكسون إلى ريجان ، قد عاد

ليقول الكلام غير المناسب ، في الظرف غير المناسب ، وبعد محادثات فاشلة ، لم يأخذ فيها أبيضا ولا أسودا ، ولا سلاما ولا دولارا !

ولأن العرب المصريين ، والعرب غير المصريين ، يحفظون في ذاكرتهم شريطا طويلا عن انجازات الدور التاريخي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ولأن الرسالات المقدسة ، للزعماء الامريكيين منذ روزفلت الأول إلى ويلسون الأول إلى ريجان الثاني ، موشومه على جلدهم ، بالحديد والنار وبالفانتوم والسكاى هوك ، فإن من سوء الأدب ، أن يذكر بها كاتب ، رئيس أكبر دولة عربية ، لأن ذلك قد يوحى ، بأن الرئيس ، يجهل مايعرفه ، أبسط أبناء الأمة ادراكا !

ولكن الواقعة التي ينبغي تذكير الرئيس مبارك بها ، هى واقعة حال — ولاشك . انشغاله بلقاء ريجان ، وبالقاء كلماته الحماسية في حضرته ، دون متابعتها ، لأنها حدثت في ذات اليوم ، وذات الوقت فبينما كان الرئيس يتفاوض مع ريجان ، حول السلام كانت دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي ، تقتحم قرية الزرارية في جنوب لبنان ، فتقتل القرويين ، وتهدم المنازل ، وتدهس جثث الشهداء ، تحت جنازير الدبابات ، الامريكية الصنع طبعا ، وحين كان فخامته ، يعمد ريجان أمام كاميرات الدنيا ، وفي مواجهة اقمارها الصناعية زعيما ، لايوجد من هو أقدر منه على القيام بدور تاريخي ، ويمنحه لقب صاحب القداسة ، ويناشده أن يقوم برسالته المقدسة في منطقة الشرق الأوسط ، كان المندوب الامريكي في مجلس الأمن ، يستخدم حق (الفيتو) ضد مشروع قرار لبناني ، يدين الممارسات والاجراءات القمعية لجيش (الدفاع) الاسرائيلي ضد سكان الجنوب .. وكانت مواطنة أميركية ، تصيح تعليقا على (فيتو) ، بلادها ورئيسها !

— يا للعار !

فهل من حقنا ياسيادة الرئيس أن نصرخ الصرخة نفسها !

أظن !

١٩٨٥/٣/٢٠

وقة نقدية .. مع خطاب الرئيس

□ إفتتاحية □

من الصعب مناقشة خطاب الرئيس مبارك فى أول مايو مناقشة نقدية هادئة ، فى هذا الجو المحموم الذى أثارته أجهزة الاعلام والتى احترفت المدح والتصفيق والنفاق لأى حاكم .

ومع ذلك فمن الصعب أيضا تجاهل هذا الخطاب بالذات الذى استمر مايقرب من ٣ ساعات وحاول فيه الرئيس أن يقدم صورة متكاملة لسياسته ويعرض رؤيته وتفكيره فى عدد من القضايا الهامة .

والقراءة الأولى للخطاب تكشف بوضوح عن رؤوس موضوعات تحتاج من جانبنا إلى وقفه . نكتفي بقضية واحدة أساسية احتلت في خطاب الرئيس مساحة كبيرة وهى القضية الاقتصادية ولكنها أثارت عددا من نقاط الخلاف ، وتركت الغموض يحيط بقضايا أخرى ..

○ فالرئيس مازال مصر على استخدام المصطلحات التي صكتها القوى المعادية لثورة ٢٣ يوليو الناصرية والتي قادت الردة على الثورة ، ونعني بها اصطلاح

(الانغلاق) و (الانفتاح) ، وهى تعبيرات غير علمية وليس لها أى مدلول اقتصادي ولا تصف وصفا صحيحا الحقبتين التي تعنيهما ، حقبة الستينيات «وحتى عام ٧٤» والحقبة الساداتية . فالوصف الصحيح لما يسمونه «الانغلاق» هي فترة الاستقلال الوطني الاقتصادي والاجتماعي وبداية التخطيط وتحمل الدولة للدور الاساسي في التنمية الصناعية والزراعية خاصة بعد ثبوت فشل وعجز الرأسمالية المصرية لأكثر من ٦٠ عاما (١٩٠٠ ـــ ١٩٦٠) عن القيام بأى دور فعال في التنمية أو الاستقلال بالسوق الوطني . والانحياز لأغلبية القوى الشعبية من الفقراء ومحدودي الدخل ضد الاقلية المستغلة . والوصف الصحيح لما يسمونه «الانفتاح» هو توقف التنمية وفتح الباب أمام رأس المال الطفيلي الاجنبي والعربي والمصري لينهب ثروات البلاد ، ويغرقنا في دوامة الاستهلاك الترفي ولتغرق مصر في الديون والتضخم والارتفاع الفلكي للاسعار وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الملاك وضد مصلحة العاملين بأجر ، ولتفقد مصر استقلالها الاقتصادي وتعود إلى حظيرة التبعية .

○ ويتحدث الرئيس عن الانجاز الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق وينظر إليه العالم بالاحترام والتقدير . ويحذر ممن يضعون على عيونهم الافكار السوداء عن عمد أو سوء فهم .

والقضية ليست نظارات سوداء على عيون البعض ولكنها حقائق صارخة ، فسياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٤ وحتى اليوم ، والذي أكد الرئيس ـــ في هذا الخطاب بالذات ـــ تمسك الحكومة بها وعلى نفس الأسس التي كانت سائدة أيام السادات ، أوقعت مصر وشعبها في أزمة اقتصادية طاحنة لا فكاك منها إلا بالعدول السريع عن هذه السياسة .

إن الحقائق وحديث الأرقام الذي لا يخطىء ولا يخدع ولا يتستر كما يقول الرئيس ، يوضح أننا مازلنا نعيش كل ملامح التدهور والأزمة الاقتصادية .

فهناك ركود في الانتاج السلعي (أى الصناعة والزراعة) والاتجاه في الاستثمار إلى قطاع الخدمات والتوزيع بنسبة تصل إلى ٦٠٪ .

والخدمات التي يتجه اليها الاستثمار ليست خدمات الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية وإنما خدمات البنوك والتأمين والاستيراد والبوتيكات والسوبر ماركت ، والاسكان الفاخر مما أدى في النهاية إلى ارتفاع الاسعار وازدياد الغلاء والاستيراد وانكماش الصادرات ، مما جعل البنك الدولي يقول إن مصر أكثر الدول النامية اعتمادا على الخارج .

يضاف إلى هذا الركود اعتمادنا على بيع الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج .. والاعتماد في الاستثمار على القروض الاجنبية .

ويصاحب ذلك كله زيادة في الاستهلاك الخاص والعام بنسب تصل في بعض السنوات إلى ٣٤٪ . وهي زيادة لاتعكس ارتفاعا في مستويات استهلاك الشعب ، فأغلبها نتيجة زيادة الاستهلاك الترفي للفئات ذات الدخل المرتفع وأطلاق الاستيراد .

وهناك أيضا العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد المتزايد على الخارج في مجال الغذاء واستفحال المديونية الخارجية ، والعجز في ميزانية الدولة ، وانهيار سعر صرف الجنيه المصري ، وازدياد الفروق الاجتماعية حدة بين الطبقات نتيجة لسوء توزيع الدخل القومي المتفاقم لحساب الاغنياء وضد العاملين بأجر .

○ وفي ظل هذه الحقائق ، يبدو قول الرئيس أنه مع الفقراء ، ومع الأغنياء الذين يستخدمون ثرواتهم لصالح الفقير .. حديثا غير ذى موضوع ، يؤدي في الواقع العملي إلى الانحياز إلى الأغنياء والاستجابة إلى مطالبهم . فكل السياسات المطبقة والقرارات تحقق مصلحة من يسمونهم برجال المال والأعمال وكبار التجار ويكفي أنهم نجحوا في افشال المحاولة المتواضعة التي بدأتها الحكومة في يناير الماضي لوقف تدهور الجنيه المصري والتحكم في الاستيراد وبالتالي الوقف النسبي لارتفاع الاسعار ، فعادت بعد ٣ أشهر لتستجيب لمطالبهم وشروطهم كامله .

○ وقد حاول الرئيس في خطابه أن يقدم تفسيرا لصدور قرارات ٣ يناير والعودة عنها في ٦ ابريل ، ولكنه لم يجب على الاسئلة الحقيقية التي طرحتها هذه القرارات ونقيضها . لم نعرف من أصدر القرارات ؟ . وماذا كان هدفها ؟ ولماذا تراجعت الدولة عنها بهذه الصورة المخزية ؟ .. ولمصلحة من تم هذا التراجع ؟ واكتفى الرئيس بكلمات عامة ركزت على أن القرارات ونقيضها صدرت للصالح العام ، وأن لا أحد يستطيع أن يؤثر على (الريس) !!

○ ورد الرئيس على الذين ينتقدون الأوضاع الاقتصادية ومايسودها من فوضى تخرج عن نطاق أى نظام اقتصادي في العالم ، بقوله : إن صورة اقتصادنا ليست غامضة وليست مشوشة وليست فريدة ، وأنه لم يعد في العالم الآن أنظمة اشتراكية خالصة أو رأسمالية خالصة فالتطور فرض نفسه .

والحقيقة أن التطور لم يلغ الفروق الواضحة بين النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج والتخطيط .. و .. وبين النظام الرأسمالي الذي يقوم على المبادرة الفردية ومحركه الربح .. الخ .

والمأساة أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يسود مصر الآن ، ورغم إنه نظام رأسمالي في جوهره فإنه يتجاهل التطور في النظم الرأسمالية ــ بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ــ ويقوم على المضاربه والفوضى والنهب والسمسرة . ثم نسميه نظاما «اشتراكيا ديمقراطيا» . ومن ثم فمن حقنا أن نقول إنه نظام «فريد» ومشوش وغامض .

وليس من مصلحة الرئيس ولا الحزب الوطني أن نتجاهل كل هذه الحقائق ، فمصلحتنا جميعا أن نرى الواقع كما هو وأن نعيد النظر في السياسات التي قادتنا إلى هذه الأزمة .

الإشتراكية ٨/٥/١٩٨٥

المنحة التى لاترد . . والإستقلال الوطنى

د . ابراهيم سعد الدين

عندما يطرح رئيس جمهورية مصر العربية فى طنطا عام أسئلة على مستمعيه حول المعونة الأمريكية . ويذكر أنها تأخذ شكل منح لاترد تبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار سنوياً فإنه ولا شك يتوقع أن تكون الإجابة الطبيعية لكل مستمع هو تأييد مسلك حكام مصر فى المبادرة الى « مد أيديهم لأخذها » خاصة وأنها طبقا لأقوال الرئيس لاتكلفنا شيئاً ولا تقابلها أى طلبات اللهم إلا « السلام اللى إحنا ماشيين فيه على أى حال » .

عندما تكون اجابتنا على عكس الاجابة المتوقعة من الرئيس تماما وعندما نقول ـسمى « منح » تمثل قيدا شديدا على الاستقلال الوطني ، وأن قبول الولايات ـة لدفع هذه المبالغ هو في حد ذاته دليل واضح على أننا دفعنا بالفعل ولم نزل تكلفة باهظة مقابل هذه المبالغ السنوية فإننا نكون مطالبون بالضرورة ـح هذا المسلك « غير طبيعي » من جانبنا .

ولنبعد عند شرح موقفنا عن ما يطلقون عليه المنطلقات الايديولوجية التي يقال إنها تغطي عيوننا بعصابة سوداء ولندع جانبا كل حديث حول الطبيعة العدوانية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية وإشارة إلى رغبتنا في السيطرة على الشرق لأوسط ولنكتفي فقط بالتركيز على مانعتقد أنه قد لايكون موضع خلاف حتى مع أشد المتحمسين للدور الاميركي وللولايات المتحدة الاميركية .

خدمة لاميركا وإسرائيل

لعله من نافلة القول أن نشير إلى أن حصول مصر أو أى دولة أخرى غيرها على منحة من ميزانية الحكومة الاميركية أو حتى على مساعدات في شكل قروض هو رهن بموافقة سنوية للحكومة الاميركية بما في ذلك رئيسها ووزارة الخارجية والدفاع وأجهزة الأمن القومي والكونجرس الاميركي بمجلسيه وأن هذه الموافقة لاتعطي في العادة إلا بعد تدقيق شديد ودراسة ومناقشات تستهدف التأكيد من أن أى مساعدات لاتعطي إلا إذا كانت تحقق اهداف السياسة الاميركية وتخدم مصالح الولايات المتحدة الاميركية كما تدركها وتتصورها هذه الأجهزة .

ولعله لم يعد خافيا على أحد أيضا أن المصالح الاميركية في منطقة الشرق الأوسط تترابط ترابطا تاما مع المصالح الاسرائيلية وأن الاجهزة الاميركية بدءا من البيت الأبيض إلى الكونجرس بمجلسيه تحرص كل الحرص على المصالح الاسرائيلية وتدافع عنها بكل ماأوتيت من قوة بل أن الكونجرس الاميركي يبادر في كثير من الأحيان إلى الضغط على البيت الأبيض والأجهزة التنفيذية لتقديم مزيد من المساعدات لإسرائيل وحماية أكبر لمصالحها .

إن هذه الحقائق غير المنكورة تعني أن حصولنا على أى مساعدة اميركية يتطلب أن نلتزم في سلوكنا الفعلي قبل الولايات المتحدة وقبل إسرائيل بما يؤكد لساسة الولايات المتحدة وإسرائيل وخاصة لأنصار هذه الأخيرة في الكونجرس الاميركي بأننا نخدم المصالح الاميركية والاسرائيلية .

من أجل هذا يحرص حكامنا كل عام على زيارة الولايات المتحدة قبل فترة اعداد الميزانية ويسعون إلى تبديد أى شك قد ينتاب العناصر المسئولة عن صناعة

القرار في الحكومة الاميركية والكونجرس حول مدى اخلاص مصر لتعهداتها قبل اسرائيل وتوضيح مدى التزام مصر بالصداقة مع الولايات المتحدة الاميركية ومدى توافق سياسات البلدين ورؤيتهما الدولية .

ويؤكد ساستنا المسئولون أن ماقد يبدو لصانعي القرار الاميركي مخالفاً لذلك إنما هي خطوات اضطر سياسيونا اضطرارا إلى اتخاذها تحت ضغط الرأ العام المصري وإنه لامناص من اتخاذ هذا الحد الأدنى من الخطوات إذا أريد تحقيق الاستقرار للسياسات القائمة الحريصة الدائمة مع الولايات المتحدة والعلاقات الخاصة معها .

وقد يقول قائل إن ذلك كله لايمثل قيدا علينا فنحن على أى حال نتخذ قرارتنا بمحض ارادتنا ، ودون تدخل من أحد ، ولانخضع لأى ضغط ولا نسمح لأى كان بأن يملي علينا قراراتنا . وحتى إذا قبلنا هذا القول على علاته وصدقنا أن الولايات المتحدة لاتمارس أى ضغوط مباشرة لاستصدار قرار محدد — وهو أمر غير صحيح كما يبرز واضحا من الضغط الأميركي المتوالي لاعادة السفير المصري إلى إسرائيل — فهل يمكن القول بأن أمر الحصول على هذه المنحة لايشغلنا ولا يحدد سلوكنا الفعلي في كل مجال من المجالات حتى أن ذلك أصبح يمثل قيدا داخليا لدى صانع القرار نفسه حين اتخاذ قراره دون حاجة إلى تذكير أو تدخل أو ضغوط خارجية ؟ .

وإذا كان صانعو القرارات في حكومتنا الرشيدة يتحرزون الف مرة ومرة عند اتخاذ أى قرار اقتصادي لما يمكن أن يفعله «رأس المال الجبان» افلا يتحرزون ملايين المرات عندما يختص الأمر بما يمكن أن يؤدي إلى غضب اميركي أو اسرائيلي ربما يحد أو يمنع بلايين الدولارات الاميركية ؟ وهل يمكن أن نصف قرارنا في هذه الحالة بأنه مستقل حقا وغير خاضع للضغوط ؟

ولعله أمر لايمكن انكاره أن حصول مصر على السلاح اللازم لها وتمويل هذا التسليح كمنحة من الخزانة الاميركية هو رهن بموافقة اصدقاء اسرائيل في الكونجرس ولسنا في حاجة إلى التذكير بسلوك الكونجرس الاميركي مع دول عربية حليفة للولايات المتحدة كالاردن والسعودية عندما تكون سياستها ليست موضع

الرضا الكامل لاسرائيل واصدقائها حتى وإن كانت السعودية تقوم بدفع ثمن سلاحها .

ولعلنا لانتجاوز لذلك عندما نقول إن دولة تعتمد في تسليح جيشها على قبول خصومها دفع ثمن ذلك السلاح لايمكن أن تملك حرية القرار . وأنها مضطرة على الأقل إلى السعى الدائم لعدم استثارة غضب هؤلاء الخصوم وإلى أن تحسب خطواتها في هذا الاطار حسابا دقيقا دون حاجة إلى تدخل مباشر أو املاء .

أما والأمر لايقتصر فقط على السلاح والتسليح بل يمتد أيضا إلى لقمة العيش وإلى ثلاثة أرغفة من كل أربع أرغفة يأكلها المصريون فالحديث عن استقلال القرار يصبح حديث خرافة حيث يصبح رد الفعل الأميركي لأى قرار مصري هو هم بالليل وغم بالنهار يتم التحسب له دائما ويتم السعي لاجلاء أى غموض بشأنه بأسرع مايمكن ويكفي في هذا المجال أن نذكر كيف سعى المسئولون فى حكومتنا بدءا من رئيس الجمهورية إلى تبديد أى وهم لدى الطرف الأميركي بأن القرارات الاقتصادية في يناير الماضي تعبر عن مسلك مضادا للقطاع الخاص .

ولعل الذين يتحدثون عن المساعدة الاميركية غير المشروطة لم يزالوا قادرين على تذكر أن هذه المساعدات لم ترد إلى مصر إلا بعد تغييرات أساسية في سياستها الداخلية والخارجية وهى تغييرات أدت إلى استبعاد أى محاولة لبناء اقتصاد وطني مستقل وحولت مصر بدلا من ذلك إلى سوق مفتوحة للشركات متعددة الجنسيات لتفرض سيطرتها الكاملة لا على الاقتصاد المصري وحسب بل وعلى الثقافة والقيم المصرية أيضا ونظرة واحدة « حولنا » إلى تليفزيون وإذاعة مصر كافية لابراز مانقول .

وقد أدت هذه التغيرات كذلك إلى تحول مصر من قيادة لحركة التحرر الوطني العربي وتعمل على تشكيل كتلة عربية موحدة غير خاضعة لأى نفوذ خارجي إلى سمسار للولايات المتحدة الاميركية « الشريك الكامل » للعرب في عملية « السلام » والحليف الاستراتيجي الكامل لاسرائيل في الحرب والسلم معا .



ولعل من يتحدثون أيضا عن المساعدة الاميركية غير المشروطة يعترفون حتى بينهم وبين انفسهم أن استمرار السياسات الحالية لما يسمى الانفتاح الاقتصادي وما يسمونه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية هو « شرط » استمرار تدفق هذه المساعدات ولذلك فإنهم يصرحون ليل نهار بأنه لارجوع عن تلك السياسات وكأنهُ ليس من حق شعب مصر أن يختار ويغير بملء حريته أى سياسات قائمة .

مايسمى بالمنح الاميركية ليست منحا على وجه الاطلاق فقد تم دفع ثمنها باهظا بالفعل ولم نزل ندفع ثمنا غاليا من استقلال هذه الأمة وحرية اتخاذ القرار فيها وهى بالتالي ليس مما يسعى إلى مد اليد لاخذه بل إلى التخلص منه كلما كان هناك سبيل إلى ذلك .

ولعلنا لانقول قولا إذا عندما نشير إلى أول السعي للوصول إلى الاستقلال هو الاحساس بفداحة القيد على حريتنا وأن أشد درجات التبعية هى تلك التي لايحس فيه التابع أنه خاضع لقيود متبوعة والذى يتصور فيها أن قراراته تصدر عن استقلال حقيقي وكامل . .

١٩٨٥/٥/١٥


أنا حزب الأغلبيه ، لدى القاعده العريضه معايا !
الحزب الوطنى
«نزيهه» المسئوله عن نزاهة الإنتخابات
الطباخ اللى بيطبخ نتيجة الانتخابات
كمبيوتر وزارة الداخليه


جبت لك المساعدين بتوعك ، طباخ وزارة الداخليه اللى بيطبخ نتيجة الانتخابات ، والست «نزيهه» بتاعة نزاهة الانتخابات !
مدير الانتخابات
كمبيوتر وزارة الداخليه

نظام .. فى مأزق

د . حسن نافعة

حملت الأقدار حسنى مبارك إلى قمة السلطة فى مصر فى ظروف مأساوية أطاحت بسلفه فى أكبر مشاهد العنف والإثارة وفى جو خيم فيه شبح العنف على البلاد كلها . لم يكن مبارك يسعى الى السلطة أو يطمح اليها فلا يوجد فى تاريخه حتى مايشير إلى مجرد اهتمامه بالعمل السياسى أو العمل العام فى أى مرحلة من المراحل .

ولم يكن ذلك فى ذاته عاملا سلبيا يحول دون ترحيب جماهير الشعب به . وهو ترحيب قام على أساسين :

الأول : هو أن مبارك كان يمثل الشرعية طبقا لمنطق النظام القائم . وكانت مع شكليتها ، مطلبا ملحا حينذاك .. لأن البديل الوحيد خارج اطارها كان استيلاء الجماعات الدينية على السلطة . ومع أن الجماهير قد رحبت بقيام فصيل من تلك الجماعات بتخليص البلاد من أنور السادات ، واعتبر اغتياله عملا بطوليا حتى وإن استنكرت الاساليب في قرارة نفسها ، إلا أنها فزعت « قلقت » لأحداث العنف الدموي التي جرت في أسيوط عقب حادث الاغتيال . فكان وجود رجل ينتمي

إلى المؤسسة العسكرية ويعبر عن تماسك استمرار المؤسسات الدستورية القائمة هو صمام أمن يحول دون اغراق البلاد في بحر من الدماء .

الثاني : إن الاقاويل عن فساد الأسرة الحاكمة والطبقة المحيطة بها لم تمس نزاهة حسني مبارك أو طهارة يده . وكانت تلك قيمة عليا يفتقدها نظام فاحت فيه رائحة الفساد والبغض .

غير أن الخوف الذين تلى احداث اسيوط سرعان ماتبدد ثم أن الطهارة والنزاهة لاتصلحان أساساً وحيداً للشرعية ومع أن سجل الرئيس مبارك كان في الجانب العسكري منه مليئا بالمواقف البطولية والمشرفة لكنه فيما يتعلق بالقيادة وشئون الحكم كان سجلا خاليا لم يكتب فيه سطر واحد بعد . وانتظر الناس أن يحكموا عليه من خلال مايسيطره بنفسه .

وتوقف نجاح مبارك على امرين متلازمين .

الأول ـــ قدرته على تشخيص أزمة النظام السياسي في مصر التي انتهت بالاطاحة برأس هذا النظام في مشهد رهيب للعنف .

والثاني ـــ قدرته على ابتكار حلول تعالج مظاهر الخلل التي أدت إلى هذه الأزمة .

الجـــذور

وجذور الأزمة في النظام السياسي المصري الراهن تمتد إلى قلب الحقبة الناصرية فرغم نجاح الثورة في هدم النظام القديم ، إلا أنها لم تنجح في بناء نظام بديل يمكن أن يحافظ على منجزاتها ويطورها طبقا لتطور الظروف المحلية والدولية .

كانت الثورة قد تمكنت من دفن جميع القوى السياسية التقليديه في مصر ، بما فيها حزب الوفد ، تحت انقاض النظام القديم . ولم يكن ذلك بسبب عنف الاساليب التي استخدمتها بقدر مايرجع إلى نجاحها في تحقيق ماعجزت تلك القوى عن تحقيقه على صعيدى التطبيق الوطني والاجتماعي . لكن عنف الاساليب التي

استخدمتها ضد خصومها لم تمنع قوى اخرى من مقاومة المشروع الناصري والتصدي له ، وحمل لواء هذه المقاومة أساسا تيارين ، هما التيار الديني الذي أراد تحويل المجتمع إلى مجتمع ديمقراطي تحكمه حكومة دينية ، والتيار الماركسي الذي أراد تحويل المجتمع إلى مجتمع شيوعي تحكمه حكومة ماركسية . وانصب عنف النظام أساسا على هذين التيارين قبل أن يتمكن عبد الناصر من استيعاب فصيل من التيار الماركسي داخل النظام .

وقد تمكن عبد الناصر من تهميش هذين التيارين وعزلهما فعلا باعتبارهما تيارات اقلية نظرا لتدرج السياسة الناصرية لخدمة القاعدة العريضة من المواطنين وتعبير سياستها المعلنة عن محصلة خبرة الحركة الوطنية بكافة فصائلها .

غير أن هزيمة ١٩٦٧ ، البالغة القسوة كشفت عن المرض الخبيث الذي أصاب النظام الناصري وتولد عن نوعين من الجرائم .
الأول : هو انصراف الجيش عن مهامه الاساسية وعبثه بمقدرات الدولة .
والثاني : ضعف نظام الحزب الواحد واعتماده على ثقة الرئيس وتأييده أكثر من اعتماده على ثقة الجماهير وتأييدها . ورغم قسوة الهزيمة إلا أن ثقة الجماهير في اخلاص عبد الناصر ووطنيته لن يتزعزع . ومكنته هذه الثقة من القضاء على النوع الأول من الجرائم عن طريق بناء الجيش وتوجيهه إلى مهمته الاساسية وهي المعركة مع العدو ، لكن شاءت ارادة القدر أن يرحل قبل أن يتمكن من القضاء على النوع الثاني من الجرائم . إلا أن محاضر جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتركي تؤكد أنه كان يتجه بإخلاص نحو تعدد الاحزاب وارساء حجر الأساس لديمقراطية صحيحة تستوعب حركة الجماهير وطموحاتها وتتمكن من نقل السلطة في سهولة ويسر دون عوائق أو أزمات .

الانجاز الوحيد

في الحقيقة الساداتية «كان» هدم التجربة الناصرية بكل اركانها هو هدفها وانجازها الوحيد . اطلق السادات العنان لكل القوى التقليدية لتنهش لحم عبد

الناصر وتجربته . واتجه جهاز سلطته لقمع الناصريين والماركسيين أساساً . وأثمرت سياسة العودة إلى النمو الاقتصادي العشوائي — التي بدأ بتطبيقها منذ عام ١٩٧٤ — طبقات اجتماعية جديدة نمت بشكل هائل نتيجة الهجرة المصرية المكثفة إلى دول النفط وسيادة وهم الحلول الفردية . وكان من الطبيعي أن تحاول هذه القوى أن تبحث عن متنفث سياسي لها .

وفي هذا الاطار لم يكن غريبا أن يعود حزب الوفد الجديد إلى الظهور ليكون أكثر مصداقية في تمثيل القوى الرأسمالية حديثها وقديمها من السادات وحزبه الوطني .

ولم يكن غريبا أن يتضخم وزن الجماعات الدينية وحجمها بعد أن استعان بها السادات وساعدها لضرب الناصريين متصورا أنه يستطيع أن يعود لتحجيمها متناسيا أنها أكثر التيارات تمسكا بايديولوجيتها وأنها لاتتحالف تحالفا دائما إلا مع من ينخرط في إطار استراتيجيتها .

وجوهر المأزق الذي وقع فيه السادات يكمن في أنه قام بتعديل البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الناصري ، دون أن يقوم بادخال تعديلات مماثلة وموازنة في البنية الاقتصادية أو الواسعة للنظام وفي ضوء الخلل الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي احدثته الممارسات الساداتيه ، والتوجه الخارجي المناقض لمواقف معظم الفصائل الوطنية ، وعجز المؤسسات القائمة عن استيعاب الطموحات السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة والتيارات السياسية التقليدية ، وتحقيق قدر كبير من المشاركة السياسية الفعلية لهذه القوى ، فقد كان من الطبيعي أن يتفجر العنف الذي وجه هذه المرة ضد شخص السادات .

المنطق الذي ساد

وهكذا جاء مبارك ، ليجد نفسه مطالبا بتعديل تشكل النظام السياسي وارساء أسس لنظام يمكن أن يستوعب حركة القوى الجديدة ويعيدها إلى احجامها الطبيعية . والخلل الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الساداتية كان أكبر

من قدرة أى فرد على مواجهته وكان يتطلب اعداد المسرح لظهور جبهة وطنية متماسكة .

غير أن الممارسات التي تمت حتى الآن وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات تثبت أن معالجة عظائم الأمور قد افتقدت للرؤية السياسية الشاملة وغرقت في التفاصيل الصغيرة على حساب القضايا الكلية ، فساد منطق المحافظة على أمن النظام على حساب منطق المحافظة على أمن الوطن . وهو المنطق الذي ادى إلى معالجة حالات الفساد كحالات فردية وليست كظاهرة اجتماعية افرزها نظام سياسي، وأدى إلى الافراج عن المعتقلين السياسيين وعودة ظهور الصحف الحزبية دون معالجة القضية الأشمل وهي قضية الديمقراطية .

وكان منطق المحافظة على أمن الوطن يتطلب تنحي الرئيس عن صفته الحزبية ، وأن يقوم باختيار « حكومة وحدة وطنية » تمثل كافة الاتجاهات السياسية ، أو على الأقل حكومة محايدة تحظى بثقة هذه التيارات ، تنحصر مهمتها في اعداد المسرح السياسي لانتخابات تشريعية نزيهة بعد الغاء كافة المعوقات . أمام العمل السياسي وحرية تشكيل الأحزاب . تكشف للجميع الوزن الحقيقي لكافة التيارات السياسية في مصر . ولا نعتقد أن حكومة تفرزها انتخابات ديمقراطية حقيقية . كانت ستثير مشاكل يصعب التغلب عليها فالرئيس يتمتع بحكم الدستور بسلطات واسعة تمكنه من السيطرة على الأوضاع وكان من الممكن أن تتضاعف شعبيته ، وبالتالي قدرته على المناورة . فضلا عن أن خطوة كهذه كان يمكن أن تحدث أثارا معنوية ايجابية هائلة .

لكن ساد منطق المحافظة على أمن النظام ــ الذي هو أمن الحزب الوطني وجماعة المستفيدين منه . فانتخب الرئيس مبارك رئيسا للحزب الوطني وبذلك تاهت الحدود بين سلطة الدولة وثقل الحزب الحقيقي بين الجماهير . واستمرت حالة الطوارىء فضاقت حرية الحركة الطبيعية أمام الاحزاب التي فرض عليها أن تعمل داخل أماكن مغلقة لم تخرج منها إلا خلال أيام معدود سبقت الانتخابات . واستمر العمل بقانون الاحزاب فتعذر على تيارات رئيسية أن تشكل احزابها وأن

تخوض الانتخابات في الوقت الذي تمكن فيه حزب الوفد من عودته لممارسة نشاطه بحكم قضائي . ثم جاءت كارثة في القانون الجديد للانتخاب الذي صادر على حق المستقلين في الترشيح وقنن عملية تزوير الانتخابات قبل أن تتم ، بأن حول أصوات الاحزاب التي تقل عن ٨٪ إلى الحزب الوطني مقدما !

وإذا كان هذا الوضع قد صمم ليستفيد منه الحزب الوطني أساساً فإن الضرر الذي أصاب الوفد بسببه كان أقل بكثير من الضرر الذي أصاب الاحزاب الأخرى . كانت قلوب أوساط المال والتجارة مع الوفد ولكن كثيراً من مصالحها كانت مع حزب السلطة وكان الوفد في حاجة إلى كوادر جاهزة للعمل في الشارع السياسي وجدها في جماعة الأخوان المسلمين ذات الخبرة العريقة في هذا المجال وكان الثمن الذى دفعه الوفد مقابل هذا هو فته لمنفذ شرعي دخلت من خلاله الجماعة مجلس الشعب بعدد من المقاعد محسوب مقدما ومن المعروف أن حركة الجماعات الدينية في ظروف القمع السياسي تفوق مثيلتها بالنسبة للتيارات الأخرى .

وهكذا تحولت الانتخابات إلى مسرحية هزلية اسفرت عن أغلبية كاسحة للحزب الوطنيّ الديمقراطي وأقلية ضئيلة لحزب الوفد المتحالف مع جماعة الأخوان المسلمين اعطت للنظام صورة ديمقراطية واستبعدت كافة فرق اليسار التي قبل بعضها أن يدخل مجلس الشعب بالتعيين .

الديكور الديمقراطي

ونظرة واحدة على هيكل النظام المصري بوضعه الراهن يؤكد أننا بصدد شرط آخر من أنماط النظم الشمولية ذات الديكور الديمقراطي . ويكفي نظرة في رموز النظام ممثلة في رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى لكي نخلص إلى هذه الحقيقة .

○ فرئيس الوزراء رجل ينتمي إلى المؤسسة العسكرية . وبصرف النظر عن توافر معيار الكفاءة من عدمه فإنه لايوجد مبرر واحد لاستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار السياسي في مصر ، إن وضع رئيس الوزراء

يختلف عن وضع رئيس الدولة الذي املته ظروف استثنائية على النحو الذي اوضحناه .

○ أما رئيس مجلس الشعب فهو استاذ جامعي مشهود له بالكفاءة الفنية والحس السياسي معا ، ولكنه يدين بوجوده في منصبه هذا إلى رئيس الدولة شخصيا الذي عينه عضوا في مجلس الشعب بعد أن كان المرحوم فؤاد محيي الدين قد استبعده من الترشيح على قوائم الحزب الوطني خشية المنافسة . وهو في هذا الاطار فردا لم يفرزة تيار سياسي يمكن أن يستند إلى قوته . ولذا فإن بعض الأخطاء الشخصية يمكن أن تعصف به سياسيا . ومن الواضح أنه قد اصبح هدفا لهجوم الوفد الذي يعامل على أنه زعيم اللوبي الناصري في الحزب الوطني .

○ أما رئيس مجلس الشورى فقد دخل الحياة السياسية من باب الخدمات الخاصة التي قدمها لحرم الرئيس السابق أيام كان عميدا لكلية الآداب .

تلك هي رموز النظام وهي كلها تدين بالولاء الشخصي للرئيس . أما مركز القوى داخل الحزب الوطني فتلك قصة أخرى .

وأخطر مايميز النظام السياسي المصري بتركيبته الحالية هو ظهور تحالف قوى جدا وغير رسمي بين حزب الوفد والجناح الساداتي في الحزب الوطني ، وهو التحالف الممثل لأوساط المال والتجارة . وقد برز هذا التحالف على نحو جلي اثناء أزمة القرارات الاقتصادية الأخيرة وهدفه الرئيسي ضرب أية محاولة للاصلاح وإعادة التوازن في الخلل الاقتصادي والاجتماعي القائم .

يحدث هذا في الوقت الذي ماتزال فيه القوى الحقيقية صاحبة المصلحة في اعادة هذا التوازن إما محاصرة غير قادرة على الحركة وإما غير موجودة أو تكافح للحصول على شرعيتها داخل دهاليز الحاكم ! ومن شأن هذا الوضع أن يضع النظام السياسي برمته أمام مأزق جديد ، مالم يعاد النظر في أسسه برمتها .

١٩٨٥/٦/٥

ـ ده حتى بمناسبه ضغط المصروفات عملنا الكحك السنه دى
فى حجم الأسبرين تقريبا .. وكل ضيف ياخد كحكايتين بكبايه ميه ..!!





نعم .. نخضع لضغوط أميركا وصندوق النقد الدولي

□ إفتتاحية □

غضب الرئيس حسني مبارك غضباً شديداً ، عندما قال حزب التجمع وجريدة الأهالي الناطقة باسمه إن حكومة الدكتور على لطفى جاءت لقبول الضغوط الأمريكية وشروط صندوق النقد الدولى . وقال فى خطابه الأخير « إحنا مانقبلش ضغوط وأنا قلتها مليون مرة ، لانقبل ضغوط ولا نخضع لضغوط أياً كان نوعها ولا من صغير ولا من كبير » .. إن قرار مصر لن يكون أبدا إلا قرارا مصريا خالصا لوجه الله والوطن . « إنتهت عهود التبعية » .

ولا شك أننا وكل المواطنين نرحب بهذه التصريحات الواضحة والحاسمة .

ولكن !

الواقع يقول إننا لم نكن مخطئين فيما قلنا ونقول :

فقبل تولى د . على لطفي لرئاسة الوزارة صدرت عديد من القرارات استجابة لشروط صندوق النقد الدولي وضغوط الولايات المتحدة الاميركية وجماعات رجال الأعمال المصريين ورجال البنوك الاستثمارية والخاصة منها على سبيل المثال لا الحصر ، رفع سعر رغيف العيش والسجائر أى تخفيض دعمها ، والالغاء شبه الكامل للدعم على الكهرباء والبنزين والنقل العام ، والتراجع عن قرارات يناير ٨٥ .

وبعد تشكيل الوزارة أعلن د . مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني إن الحكومة ستلغي الدعم «تدريجيا» تحسبا لردود الفعل السلبية الاجتماعية والسياسية .

ثم أعلنت صحيفة الأهرام الحكومية على لسان مصدر اقتصادي مسئول بأن هناك دراسات بدأت تتبلور تستهدف السماح بالتعامل في النقد الأجنبي خارج بنوك القطاع العام . وهو مايعني عمليا الاستجابة لمطلب صندوق النقد الدولي تخفيض سعر الجنيه المصري رسميا بعد أن تم تخفيضه عمليا ونتيجة للسياسات الحكومية بصورة مفزعة وصل سعر الدولار حتى أول أمس ١٨١ قرشا !!!

وهو يعني الاستجابة لشرط آخر من شروط الصندوق وهو تحريك «أى رفع» الاسعار طبقا للعرض والطلب .

المشكلة أن قضية استقلال الارادة الوطنية والقدرة على مقاومة الضغوط ورفضها لاتعتمد على الرغبة والشجاعة ، وإنما تستند في الاساس إلى وقائع محددة ، وقدرة اقتصادية وعسكرية تحفظ الاستقلال .

وللاسف فإن السياسات المتبعة منذ عام ٧٤ وحتى الآن تحت اسم الانفتاح والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية وحل المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي تحت المظلة الأمريكية «ومنهج كامب ديفيد» وتنويع مصادر السلاح والذى انتهى عمليا إلى الخضوع لسيطرة مصدر واحد هو أمريكا .. كل هذه السياسات أدت إلى مانسميه التبعية للسوق الرأسمالى العالمى وفقدان الاستقلال الاقتصادى والسياسى عمليا .

فعندما تصل ديون مصر ــ طبقا لما يقول الدكتور سلطان أبو على ــ إلى ٤٤ ألف مليون دولار أغلبها للولايات المتحدة الاميركية وعندما نعتمد في لقمة عيشنا على القمح المستورد من الولايات المتحدة الأميركية ، وتتم جميع مشروعات البنية الاساسية بقروض ومعونات أميركية بالاف الملايين يتسرب الجزء الأكبر منها مرة



ثانية إلى الولايات المتحدة الأميركية وعندما نتسلح من الولايات المتحدة الأميركية وبشروطها لم نطالب بعد هذا كله السيد الجالس في البيت الأبيض بأن يساوي بين مصر وإسرائيل في حجم المساعدات التي تحصل عليها كل منهما وأن يرفع القيود المفروضة على بعض الأسلحة التي تحتاجها مصر ويعفى مصر من المصاريف الادارية على السلاح ويزيد من معوناته ومنحة مقابل مرور سفنه النووية في قناة السويس ويقدم هدية اصلاح ١٠٠ الف فدان أو ٢٠٠ الف فدان في مصر

عندما نطالب بهذا كله ونعتمد كل هذا الاعتماد على الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم الرأسمالي .. هل نملك رفض مطالبها وشروطها وضغوطها ..

سؤال نعتقد أن إجابته واضحة .

ولعلنا لم ننس ماقاله الرئيس مبارك أن من لايملك حرية لقمة عيشة لا يملك ارادة مستقلة .

الإفتتاحية ١٩٨٥/٩/٢٥


عارفين إنك قاعد فى البيت وبتذاكر دروسك ، لكن وجودنا هنا نوع من احتياطات الأمن !
الحرس الجامعى


آدى احنا منتظرين لتشكيل الوزاره الجديده
وإيه فايدة وزاره جديده ، جايه تنفذ سياسه قديمه ؟!

هوامش على ضيق الرئيس بصحف المعارضة

لاخير فيهم إذا لم يقولوها ..
ولاخير فينا إذا لم نسمعها

د . سعيد إسماعيل علي

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ عَبَسَ وَتَولى • أن جَآءَهُ الأعمى • وَمَايُدريكَ لَعَلهُ يَزَّكى • أو يَذَّكر فتنفَعَهُ الذِكرى • أما مَن آستغنى • فأنتَ لَهُ تصَدى • وَمَا عَليكَ ألَا يَزَّكى • وَأما مَن جَآءَكَ يَسعى • وَهُوَ يَخشى • فَأنت عَنهُ تَلهَّى • كَلَّا إنَّهَا تَذكِرَةٌ • فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُ • فِي صُحُفٍ مُكرَّمَةٍ • مَرفُوعَةٍ مطَهَّرَةٍ ﴾ [عبس ١ : ١٤]

في هذه الآيات الكريمة يوجه سبحانه وتعالى العتاب للرسول ﷺ إذ جاءه رجل فقير ضرير وهو « ابن أم مكتوم » يرجو الهداية فانشغل عنه ببعض كبار القوم الذين لايضير الدعوة أن يستمروا في ماهم فيه بل وعبس في وجهه وتولى عنه .

عتاب الرئيس

وعلى نفس المنهج والقياس مع الفارق نتوجه بالعتاب إلى سيادة الرئيس لهذه الحملة المستمرة التي يوجهها إلى الناقدين والتي ترتفع فيها حدة غضبه إلى درجة يكاد أن يوجه فيها الانذار والتحذير على ما في النقد من تعرية للعيوب وكشف للانحراف وتصحيح للمسار ولو أراد الحقيقة لايقن أن الذين يزينون الواقع ويزخرفونه بالخيال هم الخطر الحقيقي على مسيرة البلاد .

لقد وعى الرسول الكريم الدرس الالهى المشار إليه في الآيات السابقة جيدا وحرص ألا يضيق صدره بالنقد والمعارضه فذات يوم وهو يوزع بعض الفيء على الناس أخذ اعرابى نصيبه فاستصغره وبسط يده بالسوء وجذب رسول الله من طوق ثوبه جذبا غير رقيق وقال : يامحمد زدني فليس هذا المال مالك ولا مال أبيك واستل عمر سيفه صارخا : دعني يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق .

فابتسم الرسول في حنان ورفق وقال :

ـ دعه ياعمر إن لصاحب الحق مقالا .

إنه لم يثر ولم يتهمه رغم خروجه عن كل الحدود بالعمالة للقوى الأخرى أنه لم ينذره إذا لم يرجع عن مثل هذا فلابد من الدعوة إلى التفكير في اتخاذ الاجراءات التي تمنع مثله عن أن يقف مثل هذه الوقفة !!

كذلك وعى عمر بن الخطاب الدرس جيدا هو الآخر فعندما احتج عليه أحد المسلمين بغليظ القول وهم آخر بردعة بالقوة نهى عمر عن ذلك وقال تلك الحكمة التي سرت عبر التاريخ تفوح منها ذكراه الطيبة « لاخير فيهم إذا لم يقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

إن الذي يستقرىء خطب السيد الرئيس في الشهور الأخيرة لابد أن يلاحظ هذا الخيط المتصل المستمر في كل مرة وهو عدم الرضى والضيق بما تكتبه صحف المعارضة والنظر إليه على أنه يشكل خطرا وتهديدا للديمقراطية في مصر وهذه هي القضية التي أود مناقشتها :

فسيادة الرئيس يؤكد في خطابه الأخير أن شعب مصر يمارس الحكم الديمقراطي ثم يوصف الديمقراطية بأنها الصفحات المعلنة لا القرارات التي تصدر في الظلام وأنها هي الابواب والنوافذ المفتوحة لاحكم الغرف المغلقة والمقاعد المنعزلة عن نبضات الشعب وآماله الحاجبة لحقه في المشاركة وحكم نفسه بنفسه .

هي عبارات رائعة من غير شك يسمعها الإنسان كأنها نغمات شجية تهتز لها

القلوب وينتشي لها الوجدان بهجة وفرحة فيكاد أن يرى مايحلم به وقد تشخص في الواقع أو أصبح قريب المنال .

ومن أجل هذه المعاني الجميلة والأفكار السامية التي يبشر بها سيادة الرئيس نناقش قضايا هذا البلد ونسعى بالكلمة الصادقة وبالفكر الملتحم بحركة المجتمع لتعرية العوائق والمشكلات المتمثلة في صور الانحراف لأن المعاني الجميلة لايمكن لها أن تعيش وسط تلوث اجتماعي واقتصادي خانق محيط بها من كل جانب .

الوزارة والبروباجندة

ومن هنا أيضا فإنه يستوقفنا مايذكره سيادة الرئيس في نفس الخطاب عن اسلوب اختيار الوزارة يقول :

وأنا بطبعي لما أجي أشكل وزارة أو باتخذ عمل مش حاقعد أعمل بروباجندة دعاية أبدا بأفكر وأسأل كثيرين دون أن يدرى أنا حاعمل ايه عندى احساس بنبض الشارع أنه لابد من تغيير بافكر كثير وأسأل كثير واسأل كثيرين ولا واحد من اللى باسألهم حايعرف أنا عاوز ايه لو سألت أى حد قاعد أية رأيك في فلان كوزير ؟ لا لا ياشيخ دا ماينفعش الله لو مشيت على الاسلوب ده مش حالاقي في مصر واحد ينفع وزير حسب الكلام ده .

قررت في نفسي أن اسأل من غير ماحد يعرف أنا بقالي ٣ أو ٤ شهور بافكر في العملية دي ولو أن بعض الصحف تقولك فيه تغيير وزاري بيحسوا من الناس لكن أنا مقلتش لحد ولا أقرب المقربين مني ولا مخلوق عرف إلا يمكن قبلها بـ٤٨ ساعة حتى رئيس الوزارة لم يعرف إلا يوم التعديل نفسه .

وهذا هو الأمر الذي نرجو أن يأذن لنا سيادة الرئيس في الاختلاف معه فيه إلى حد كبير ومعيارنا هو نفس كلمات سيادته في البداية عن توصيف الديموقراطية ذلك أن النتيجة الواضحة لأسلوب اختيار الوزارة على الرغم من وجود كافة المؤسسات الدستورية والحزبية فى البلاد هو انه أسلوب يتم بفردية واضحة وسرية لاتخفى دون مشاركة من أحد ولا أقرب المقربين وحتى رئيس الوزارة .

إننا نثق في مقدرة الرئيس على الاختيار ونثق في اخلاصه ونزاهته لكننا أيضا نثق في أن الكمال لله وحده وأنه جل من لايسهو بل أننا نتساءل : وما الحكمة في سعى النضال البشري الطويل عبر قرون وقرون من أجل ايجاد مؤسسات دستورية يناط بها الحكم والتقدير بالاسلوب الجماعي والمشاركة من أهل الاختصاص والرأى لا في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقط وإنما في اختيار القيادات والمسئولين ذلك أنك إذ تترك مثل هذا الاختيار فرديا وسريا ثم تذهب إلى أنك تستشير وتستأنس برأى المشاركين في الحكم فإن هذا يحمل ضمنا توجيه مسار الرأى ونتائجه في الاتجاه الذي يراد فرديا .

إن عملية المشاركة والمناقشة العلنية حول مدى صلاحية س أو ص لهذا المنصب أو ذاك لاينبغي أن ينظر إليها على أنها مسألة بروباجندة وإنما هى السبيل الوحيد لحسن الاختيار وإذا كانت الاراء تختلف حول س أو ص فهذه سنة الحياة واختيار الحكام والقيادات العليا لا يعتمد على مجرد رأى س في ص أو ص في س فلابد من مقارنات وتعدد وجهات النظر واختلاف زوايا الرؤية هو الذي يبرز الحقيقة .

ونحن نتساءل عن الدور الذي قام به الحزب الوطني في هذه العملية خاصة وأن اساتذة العلوم السياسية قد علمونا أن الاحزاب السياسية هى المدارس الحقيقية لتربية الكوادر السياسية ذلك أن كلمات الرئيس توحي بغياب دور الحزب وإذا غاب الحزب عن هذه القضية فما هى مبررات وجوده وخاصة أن هذا تتفق فيه النظم السياسية رأسمالية كانت أم غربية ؟

وأين كذلك مجلس الشعب ؟ أغلب الظن أن الرئيس مادام قد اختار فسوف تطرح الوزارة سياستها على المجلس ولابد أنه سيصدر قرارا بتأييد الحكومة مانحا أياها ثقته شاكرا للرئيس حسن اختياره !

وهنا عندما تهب بعض الاقلام لتسجل اعتراضها لا على الاشخاص وإنما على اسلوب الاختيار يقال إنها تجاوزت الحدود بحيث لابد من وقفه معها ؟ فليس في هذا انذار واضح صريح وبالتالي هل تعد الصحف التي تنقد امرا كهذا هى التي

تهدد الديموقراطية أم أن رفع سلاح الانذار هو الذي يبث الخوف في بعض الاقلام فتسكت عما لايجب السكوت عنه ؟

يسار السلطة

إن المثقف الذي يقوم برسالته حق القيام لابد أن يسعى دائما إلى التغيير إلى ماهو أفضل وهو في سبيل ذلك يجد أن جزءاً كبيراً من مهمته يتركز في نقد الواقع الاجتماعي بكل مكوناته وابعاده ولذلك اصبح شائعا القول بأن المثقف صاحب الرسالة لابد أن يكون على يسار السلطة وهو إذ يقف على يسارها لايعني ذلك أنه ضدها وهنا نذكر حديث رسول الله ﷺ : «انصر اخاك ظالما أو مظلوما» فلما استفسر بعض الصحابة : كيف ينصرون الظالم ؟ أجاب ردوه عن ظلمه وذلك يتم بالنقد بالفكرة بالكلمة .

وإذا كانت بعض الاقلام في الصحف الحزبية وهذا يحدث أيضا في الصحف الحكومية تجنح فتقع في الخطأ فإن الموقف لايكون بالمنع والانذار وإنما هو بدراسة الاسباب والظروف التي تؤدي إلى حدوث هذه الصور التي لابد من رفضها .

وهنا سوف نجد أن المساحة التي يتواجد بها المعارضون غاية في الضيق ولاتعكس أبدا حجمهم الحقيقي في الشارع السياسي ذلك أننا لو حسبنا الصحفات التي تصدرها أربع صحف حزبية كل أسبوع فسوف نجد أنها لاتتجاوز ٤٦ صفحة أما الصحف اليومية فهي : ٤×١٦ متوسط عدد الصفحات ×٧= ٤٤٨ صفحة هذا غير المجلات الاسبوعية وعندما يجد الانسان نفسه محصورا في ركن ضيق للغاية لايضمن أن يصل صوته إلى كل الناس لابد له أن يرفع من درجة صوته بل قد يصرخ ويصيح .

ولاينبغي أن نخدع انفسنا بالقول بأن الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية هي

للجميع وهى قومية ذلك لان الصحفي فيها يعمل تحت قيادات يختارها الحزب الحاكم فهل يمكن في مثل هذا الاطار أن يقف موقفا ناقدا حقيقياً ؟ إنه ينتقد حالة الطرق والكباري والتليفونات والمدارس وماشابه لكنه قلما ينتقد بحرية السياسات العامة .

وأجهزة الاعلام ذات الارسال العديدة كم من المعارضين يدعي للحديث فيها وتقديم البرامج ؟ نكاد أن نقول : لاأحد .. افلا يدفع هذا هؤلاء اذن إلى ألا يكون كلامهم همسا وإنما صراخا وعويلا ؟

وإذا كان قانونا الاحزاب والانتخابات يحصر قنوات التعبير عن الرأى في الأحزاب القائمة فأين يتجه اصحاب الرأى غير الحزبي وإلى أين تتجه الاقلام المستقلة امثال كاتب هذه السطور وغيره كثيرون ؟

وإذا ماكبا قلم كاتب فقال بغير الصدق افلا يتيح قانون الصحافة نفسه للطرف المتضرر أن ينشر في نفس المكان الحقائق المضادة مؤيدة بالوثائق والبيانات ؟ إن ذلك عندما يحدث ويجد الكاتب غير الأمين نفسه قد كذب أكثر من مرة ستتزعزع ثقة القراء به فينصرفون عنه لأن رأسمال الكاتب هو مقدار مصداقيته .

لكننا نرى كثيرا من الكتابات التي تشير إلى انحراف هنا أو هناك مرات ومرات وتظل الدولة صامته فهل هذه الكتابة هى التي تؤدي إلى الشوشرة أم الصمت عنها ؟

إننا لانريد أن نؤكد على تلك القضية التي أصبحت من المسلمات وهى أن مزيدا من الحقائق ومن المعلومات هو طريق أساسي للكشف عن مصداقية الكاتب أو المسئول ولانريد أن يترك الكتاب بازاء الحقيقة كما يقول مفكر فرنسا العظيم فولتير كالأعمى الذي يبحث في غرفة مظلمة عن قطة سوداء لاوجود لها !!

١٩٨٥/٩/٢٥

خطاب الرئيس ..

أمينة شفيق

تلقت الدوائر السياسية بدهشة عددا من المعانى التى وردت فى خطاب الرئيس حسنى مبارك الأخير فى رشيد كان من بينها :

○ إن المحور الرئيسى للخطاب تركز على السياسة الداخلية ، ولم يذكر الرئيس شيئا يتعلق بسياسة مصر الخارجية ولا بزيارته لكل من أوروبا وأمريكا سوى عبارات عامة عابرة عن « تكثيف التعاون الثنائى بين البلدين ودفع عملية السلام الى الأمام » ! .

ولم يوضح للرأى العام ماهى الأسس التي بموجبها ستدفع جهود التسوية إلى الامام بعد الفشل الذريع الذي منيت به مهمة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي للمنطقة ، وفشل جهود الدبلوماسية المصرية في إقناع الطرف الاميركي بلقاء وفد اردني فلسطيني مشترك ورفض الطرف الاسرائيلي لبدء أى مفاوضات إلا وفقا لتفسيره الخاص لبنود الحكم الذاتي الملحقة باتفاقيات كامب ديفيد وتمسك الادارة الاميركية بعدم اتخاذ أى موقف لاتقبل به اسرائيل .

ولم يذكر الخطاب شيئا عن مشكلة طابا في الوقت الذي تمتلىء فيه صحافة العالم واذاعاته باخبار وتحليلات حول تحسن العلاقات المصرية الاسرائيلية وتخلي القاهرة

عن شروطها السابقة لتحسين العلاقات وقبول الرئيس مبارك لعقد قمة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز إذا ماقبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم لفض النزاع حول طابا .

○ إن الخطاب برغم تركيزه على التغيير الوزاري الأخير ، لم يقدم تفسيرا مقنعا له بل على العكس أكد على ماذكرته صحف المعارضة بأنه تغيير مفاجيء وغامض ولم يستشر فيه أحد ولم يقدم سببا معلنا يبرر للرأى العام إقالة كمال حسن علي وتولى د . علي لطفي لرئاسة الوزارة .

○ إن الخطاب تضمن هجوما على الصحافة وهجوما على النقد الموجه للحكومة ، والأمثلة التي تم الاستشهاد بها لكتاب شبه مستقلين في الصحف القومية وكتاب صحف المعارضة بما اعطى ايحاء أن الرئيس أخذ يشعر بشكل من أشكال الضيق من نغمة النقد ، وجاءت دعوته للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين بالتدخل لتجدد التذكير بالدعوات المماثلة التي كان يكررها الرئيس السابق السادات للحد مما يسمى رسميا «النقد غير الموضوعي» وهى دعوات تواكب تصريحات مشابهه لنقيب الصحفيين توحي بأن فكرة مايسمى وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية هى فكرة شائعة لدى دوائر الحكم .

○ إن الخطاب لم يرد على النقد الذي وجه للحكومة ، والذي يتهمه الرئيس بالخروج على الضوابط ، ولم يقدم مايدلل على أن هذا النقد خارج على الحد بل على العكس اكده فاعتراض الرئيس على الذين انتقدوا الحكومة قبل أن تقدم برنامجها يتجاهل أنها تضم ٧٥ بالمائة من وزراء الوزارة السابقة وأن تشكيلها لم يتواكب مع اعلان أن هناك أية نية في التغيير سواء في اسلوب العمل أو منهجه .

○ إن رفض الرئيس للنقد القائل بأن الحكومة تخضع لشروط صندوق النقد الدولي ورفض النقد بأن هناك استجابة لضغوطه ، كان ينبغي أن يتم باذاعة الحقائق الكاملة حول العلاقة بين مصر والصندوق والموقف الحقيقي لكل منهما خاصة وأن الحكومة الجديدة تبدأ عملها في اعقاب مفاوضات تمت بين مصر والصندوق



تستهدف حصول القاهرة على قرض « مشروط » قيمته ١,٥ مليار دولار (الف خمسمائة مليون دولار) يدفع على مرحلتين .

فضلا عن أن انكار هذه الضغوط لايفسر أسباب الارتفاع المتوالي في الاسعار والخفض المستمر للدعم على عدد من السلع والخدمات الاساسية والارتفاع المتوالي لسعرالدولار في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الحكومة عن القرارات التي سميت بالاصلاح الاقتصادي تحت ضغوط رجال المال ، كما تراجعت أمام ضغوط مظاهرات المهربين وسحبت قرار وزير المالية بتحصيل الجمارك من المنبع على الاقمشة والمنسوجات المستوردة .

وعلى وجه العموم فإن الدوائر السياسية تعتقد أن خطاب الرئيس لم يجب عن كثير من التساؤلات حول الهموم الحقيقية التي يعاني الناس منها واكتفى بتوجيه اللوم لمنافذ التعبير عن هذه المشاكل ــ الصحافة ــ والسخرية من منتقدي أسبابها!

١٩٨٥/٩/٢٥


صحيح التغيير مطلب شعبي .. بس
بقى زيه زي الكساء الشعبي
مالوش لازمه .....

سيادتنا .. ياسيادة الرئيس

محمد عـودة

ليس في حياة الشعوب العريقة خاصة شعب مصر ماهو أثمن من السيادة ، وربما كان تاريخ مصر كله القديم والوسيط والحديث معركة طويلة ممتدة متقطعة ومريرة من أجل السيادة ..

كانت مصر ومازالت بموقعها وبدورها مطمع كل الغزاه والمستعمرين وتبدأ السيادة على العالم أو لا تتم إلا بالسيطرة بشكل أو آخر على مصر .. ولهذا كان محور حياتها وتاريخها . المقاومة ..

ولهذا كان حديث الرئيس مبارك في خطابه الأخير ضروريا ومطمئنا . وليس هناك من يجادل حول وطنية أو نزاهة الرئيس . ولا ريب أن الذي حمل روحه على يده يوم من أجل مصر لايمكن أن يفرط في سيادتها والذي قاد أحد معاركها المجيدة والحاسمة لابد وأن يتصدر القائمة ..

ولكن رئيس الجمهورية الديموقراطي تماما مثل الملك الدستوري يملك ولايحكم حتى ولو كانت الجمهورية مزيجا من الرئاسية والليبرالية ، وتظل المسئولية دائما . واقعة على الوزراء وهم الذين تجب محاسبتهم ، ولا يلقى ذلك أى ظل على الرئيس ..

ومن هنا نبدأ ..

طمأنة واشنطن

ذات يوم صرح السيد كمال حسن علي رئيس الوزراء السابق قبل إحدى رحلاته المتعددة إلى الولايات المتحدة بأن أول أهدافه من الرحلة هو بالنص «طمأنة الولايات المتحدة على أنه لاعودة إلى النظام الشمولي ولا مساس بالقطاع الخاص» ونشرت إحدى المجلات القومية «جدا» وهى المصور نص الحديث وقرأه المصريون جميعا .

«والشمولية» هى الاصطلاح والشفرة التي اتفق عليها لتسمية نظام عبد الناصر أى ثمانية عشر عاما من ثورة يوليو ، التي يستمد منها النظام ، ورمزه الثاني السيد رئيس الوزراء السابق مشروعيته ، وأما القطاع الخاص فهو الاسم العلمي المهذب للرأسمالية ..

ويعني تصرح رئيس مجلس الوزراء السابق أنه أصبح للولايات المتحدة الامريكية حق الاطمئنان على نوع النظام السياسي والنظام الاقتصادي السائد في مصر . وأن لابد لرئيس وزراء مصر أن يؤكد ذلك علنا ، وأن يشهد عليه كل المصريين ..

وتملك الولايات المتحدة الاميركية أكبر سفارة لها في العالم في القاهرة ، ويبلغ عدد الدبلوماسيين والخبراء فيها مايقرب من الفين حسب بعض التقديرات وينبث هؤلاء جميعا في كل ارجاء مصر وينكبون على دراسة كل نواحي الحياة فيها ، وهناك جيش آخر من الاساتذة والطلبة والباحثين ، يجندون جيشا آخر من اقرانهم المصريين ، للدراسة الاكاديمية الدقيقة لكل مايجري ويهم في مصر ، وتستطيع الولايات المتحدة الاميركية بكل اجهزتها ورجالها أن تطمئن مباشرة على المبادىء والنظم والاشخاص الذين يملكون ويحكمون في مصر ..

ولكن تصريح السيد رئيس الوزراء السابق يعني أنه لم يعد كافيا أن يتم ذلك بل لابد وأن يؤكده جهارا نهارا وأن يعرف القاصي والداني ، معنى العلاقة الخاصة التي تربطنا بالولايات المتحدة ومداها ..

ولم يحدث طوال تاريخنا الحديث ، أن تجرأ رئيس وزراء وصرح في قلب القاهرة أنه مسافر إلى عاصمة دولة عظمى ليسكن قلقها حول نظامنا الداخلي السياسي والاقتصادي وليؤكد لها أننا نسير على السياسة التي ترسمها وترضاها ..

وحتى نوبار باشا أو رياض باشا في القرن الماضي وزيور باشا وصدقي باشا أو ثروت باشا في الماضي القريب ، كانوا يصرحون إذا ماسافروا أو عادوا أنهم ذهبوا لينتزعوا حقوق مصر وسيادة مصر ، وعادوا أكثر اصرارا على ذلك .. مهما كان قدر النفاق ..

ويقول دستورنا أن نظامنا اشتراكي ديمقراطي ونعلن دائما أن اقتصادنا مختلط يقوم على قطاعين عام أو خاص ، ويعمل كلاهما في إطار خطة قائمة متفق عليها ، وحتى لو جردنا القطاع العام من الولاية والهيمنة التي كانت له ، فيبقى له حقه في المعاملة على قدم المساواة .. ولابد في كل تصريح حول الاقتصاد وهو قضيتنا الاساسية والحرجة أشد الحرج أن يصرح المسئول رقم ١ بما يؤكد طبيعة اقتصادنا ومطالبنا .

وعدم المساس بالقطاع الخاص وتأكيد ذلك للرأسماليين الأمريكيين يعني ترك مطلق الحرية له في مصر ، لكى يغمر اسواق البلاد بفائض البضائع الامريكية والأوروبية والآسيوية خاصة التي رفضتها كل الاسواق ، وأن يتم ذلك على حساب انتاجنا ، واقتصادنا ، وأن تجني حفنة من الرأسماليين المستوردين افحش الأرباح ولا تدفع الضرائب وتستولى على السلطة بعد الثروة ..

ولم يحدث أن صدر عن رئيس الوزراء السابق بعد ذلك أى تصريح يناقض ذلك أو ينفيه أو على الأقل يفسره تفسيرا وطنيا بل على العكس عززت كل احاديثه وتصريحاته التي كانت تنساب غزيرة على صفحات الصحف شعاره الذي اعلنه منذ البداية وثبت عليه ..

ولم نعرف بعد إذا ماكان رئيس الوزراء الجديد سوف يقوم بالزيارة أم يكتفي باشعار ضمني وخفى !!

نحن نحطم الاسعار

والسيادة على كل حال لاتتحقق أو تعتمد أو تدوم إلا إذا اعتمدت على استراتيجية سليمة وقوات مسلحة قادرة ..

والحرب هي استمرار للسياسة والسياسة أيضا هي استمرار للحرب ، ولابد أن تكون القوات المسلحة للبلاد ، خاصة بالنسبة لمصر ، وموقعها المتميز مستعدة دائما لحسم المعركة أو المقاومة ..

لابد من قوات وطنية مسلحة ، تؤمن ولابد من تسليح ومصادر اسلحة مؤكدة ، تضمن لها الكفاءة في اداء هذه المهمة ..

وذات يوم نشرت إحدى المجلات القومية واشدها تعصبا لذلك . حديثا لوزير الدفاع المصري والذي مازال وزيرا ـــ المشير عبد الحليم أبو غزاله ـــ صرح به لأحدى المجلات العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية ويقول فيه إن الجندي المصري يتكلف في تكوينه وتدريبه ١٥٠٠ دولارا بينما يتكلف الجندي الاميركي ١٥٠٠٠ دولار ولهذا فإن من الأفضل والأرخص للولايات المتحدة أن تعتمد علينا ..

أى أن توفر الولايات المتحدة دم ابنائها وثروتها ، وتعتمد على الدم الرخيص والزاخر الذي يمكن أن نريقه .

ولم يحدد الوزير فيما تعتمد علينا الولايات المتحدة والمهام التي سوف تبذل فيها دماؤنا .. ولكن لاشك أن من البديهات التي يعرفها الجميع ولا يجهلها وزير الدفاع أن كل دولة خاصة الدولة الأعظم ، لاتدافع سوى عن مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي أولا وأخيرا ، وهو لاشك يعرف أيضا أن للولايات المتحدة الأميركية استراتيجية كونية جديدة تمتد بطول الكون وعرضه . وتحدد اهدافها بدقة . ويحتل الشرق الأوسط مكانا بارزا فيها .. وهو لاشك يعرف جيدا أن جوهرة هذه الاستراتيجية في المنطقة وقاعدتها العظمى هى إسرائيل ..

وهذا يعني أن قواتنا .. الرخيصة الثمن سوف تكون فرقا هندية ثانوية .. للقوة الاميركية ثم للقوة الاسرائيلية ..

ولا نظن أن العسكرية المصرية والسيادة المصرية قد وصفت من قبل ، بمثل ذلك الوصف .

التنويع البرازيلي

وبينما كانت القنابل تنهمر كالمطر على بيروت وتستفز العالم كله شرقا وغربا . خاصة الرأى العام الأميركي وبينما كانت التصريحات الاسرائيلية تعلن أن الهدف هو استئصال المقاومة الفلسطينية ، والقضاء على القوى الوطنية اللبنانية وبينما كانت أشد الأسلحة فتكا تصرف على مواطنين عرب ، فلسطينيين وسوريين ولبنانيين ومصريين أيضا ، ويجربها الخبراء الاميركيين في المعركة بينما كان ذلك يحدث ويثير ثائرة ضمائر العالم كله .. خرج وزير الدفاع المصري والذي مازال وزيرا للدفاع ليعلن أن الخطر الحقيقي على المنطقة هو خطر التواجد السوفييتي في افريقيا وهو نفس مايقوله مستشارو الرئيس الاميركي للأمن القومي .. وعاد مرة ثانية في تصريح آخر لينوع ويقول إن الأزمة الحقيقية والخطر الزاحف هو القادم من افغانستان ، وتطلع السوفييت إلى البترول العربي والخليج .. وهى نظرية أميركية قال بها برجنسكي مستشار الأمن القومي لكارتر ليبرر أن على الدول العبية والاسلامية أن تنسى فلسطين لكى تحرر افغانستان !!

ويعرف وزير الدفاع المصري أيضا وهو عالم استراتيجي له كتابات ومؤلفات ومترجمات حول الموضوع ..أن الحرب معادلة بين الرجال والأسلحة . وأن الحرب الحديثة لابدأن تتم بأسلحة حديثة وأحدثها إن أمكن والدولة المهددة لابدأن تكون دائما ذات مصادر يعتمد عليها خاصة في الأسلحة الحاسمة التي تقرر المصير ..

ويعرف وزير الدفاع أيضا أن إحدى القواعد الرئيسية الثابتة في الاستراتيجية الأميركية والتي لم يختلف عليها أى رئيس أو سياسي أو عسكري أميركي منذ قيام اسرائيل حتى الآن أن الولايات المتحدة تضمن امن إسرائيل كاملا . وأن ذلك يبدأ

بأن توفر الولايات المتحدة لاسرائيل التفوق في التسليح على كل البلاد العربية مجتمعة .. وخاصة في الأسلحة المتطورة والحاسمة ..

ولما كانت الدول العربية مجتمعة ٢٢ دولة سوف تحصل مصر على ١ /٢٢ مما تقدمه الولايات المتحدة للعرب ولن تحصل قط على سلاح متطور يسمح لها بأن تتفوق أو على الأقل أن تتساوى مع إسرائيل ..

وقد تفاخر وزير الدفاع المصري اخيرا باشتراك مصر مع البرازيل في تصنيع الطائرات ومع احترامنا للبرازيل إلا أنه لم يشتهر عنها خوض الحروب والمعارك ولم يسمع عن نتائج أسلحتها في حروب الغير . ولا يمكن أن يكون تنويع مصادر السلاح بالنسبة لنا أن نلجأ اخيرا إلى البرازيل ، وبعدما حفيت أقدامنا على مصادر السلاح الأوروبية .. ولم نحصل على شيء ..

وذات يوم كسرنا احتكار السلاح الغربي . بالحصول على الاسلحة من الكتلة الشرقية والمعسكر الاشتراكي ، ويفعل ذلك معظم دول العالم الثالث حتى الكويت والاردن ولكن نحن الذين نفخر بأننا أفضل من استعمل هذه الأسلحة بل والذين طوروها ندير ظهرنا ونغلق الميناء عن المصدر الاخر الوحيد للقوة المصرية الحقيقية .

ونحن لانفعل مثلا ماتفعله الهند ، وهي التي يمكن أن نقارن بها والتي تحصل على وتصنع عندها أفضل ما في الترسانة الاطلنطية ومافي الترسانة السوفيتية وتلائمها لحاجاتها واستراتيجيتها الخاصة .

وقد نشرت مجلة بواس ينوزاند وورلدريبورت الاميركية وهي مجلة محترمة واسعة النفوذ خريطة لعضلات اميركا في الشرق الأوسط وقالت إن القوات المختلطة في العضلات وتتبع قوات الانتشار السريع .. ولكن اخطر ماقالت أن المسئولين المصريين يتحرجون من التصريح علنا بما يوافقون عليه سرا . أى أن تكون مصر في تلك الاستراتيجية الكونية الأميركية .

المساواة مع إسرائيل

ولابد للسياسة والاستراتيجية أن تعتمدا على دبلوماسية بمثل الكفاءة والقدرة .

بل إن الدبلوماسية بالنسبة لمصر . بموقعها الحساس بين القارات وفي مهب الاطماع والتيارات هى خط الدفاع الأول .. وجهاز الانذار والحراسة المتقدم ..

والدبلوماسية تبدأ بمعرفة دقيقة لخريطة العالم بموازينة وتياراته وتجمعاته وصراعات القوى فيه ، بتحديد دقيق للأهداف القومية التي تتكاتف السياسة الداخلية والخارجية معا على تحقيقها .

وفي العالم المعاصر تبدأ دبلوماسية أى دولة بتحديد الموقف من القوتين الاساسيتين والحاسمتين في هذا العصر ، وبدراسة دقيقة لمبادرة ونظم عقائد ومصالح كلا منهما ثم اختيار وتحديد لنوع العلاقة مع كليهما ..

وإذا كنا قد اخترنا عدم الانحياز ، فإن دبلوماسيتنا لابد وأن تقوم أولا على تدعيم هذه الجبهة وأن نتخذها مركز القوة الذي تواجه من كلا القوتين وأن تصل إلى اسلوب في ادارة العلاقة ، والصراع أو الاتفاق مع كليهما بحيث يمكن تحقق مصالحنا القومية بغير أن ننطوي تحت أى منهما ..

وقد ضربنا نموذجا في ذلك خلال سنوات طويلة وأصبحت دبلوماسيتنا قدوة لكل الدول الجديدة والمتمردة .. ولازالت الهند تسير على نفس الأسس وتحقق نجاحا كبيرا ثم نجاحا أكبر بواسطتها ، وبلغت ذروتها في هذا العام على يد رئيس وزرائها الشاب راجيف غاندي ..

ولكن .. بالنسبة لنا ..

حدث أن زار وزير خارجية مصر الولايات المتحدة الاميركية زيارته الأولى بعد تعيينه وزيرا ، ويبدو أن ذلك أصبح من الطقوس الواجبة لتدشن كل وزير . وفي لندن سأله أحد مراسلي الاذاعة البريطانية عن هدفه من الزيارة . وبهدوء شديد

وصراحة محمودة قال إنني ذاهب لأطلب إلى الادارة الاميركية أن تعامل مصر على قدم المساواة مع اسرائيل ..

وإسرائيل دولة عمرها أقل من أربعين عاما وتقوم على أسس مزعزعة لم تثبت بعد ومصر دولة عريقة بدأت منها الحضارة .

وإسرائيل دولة ترتبط ارتباطا عضويا بالولايات المتحدة الاميركية ، وهى في رأى كثيرين جدا ولاية من ولاياتها .

ومصر دولة لم تكافح سوى دول قليلة مثلها من أجل استقلالها وحريتها ، وليس هناك إهانة وطنية يمكن أن توجه إليها مثل أن يكون هدف دبلوماسيتها الأول أن تعامل على قدم المساواة مع إسرائيل ..

ولا تقف الاهانة عند هذا الحد ، ولكن تعني أيضا أن واشنطن أصبحت الباب العالي الذي يذهب إليه وزراء الخارجية عندنا ليلتمسوا المعونة ، وعدالة التوزيع بين كل الدائرين في الفلك !!

ولاشك أن وزير الخارجية والمسئول دستوريا عن سياستنا الخارجية هو الذي كان وراء تصريح الرئيس مبارك بأن الولايات المتحدة تعطينا ماتعطيه مقابل لاشيء .

ولايمكن أن يجهل وزير خارجية مصر الذي عمل طويلا في الأمم المتحدة ورأى صراعات الدول الكبرى والصغرى عارية أمامه ، أن لاشيء في المعونات أو القروض أو المساعدات يتبادل بين الدول لوجه الله ، وأن الدبلوماسية الأميركية تعلن بصراحة وبلا موارية كل يوم وتحرص على أن تصل هذه التصريحات إلى كل دول العالم الثالث خاصة . بأن أموال الولايات المتحدة لاتمنح إلا لمن يصوت معها في الأمم المتحدة . ويسير في سياسته الخارجية وفق مايخدم المصالح الاميركية ولاندري ماهى الحجج التي يتذرع بها وزير الخارجية المصري لاقناع الولايات المتحدة الاميركية بأن تساوى بين إسرائيل ومصر . وهل كانت أن تقدم مصر

نفس الخدمات للولايات المتحدة وبسعر ارخص . وأن دبلوماسيتنا مثل جنودنا لايكلفون غاليا ويعملون بولاء وكفاءة أكثر ..

وعلى كل مهما قدمنا من أدلة أو براهين ومهما قام به وزراؤنا ورؤساء وزرائنا من رحلات ، وزيارات فإن أمل المساواة مع إسرائيل .. بعيد . أبعد من أمل أبليس التاريخي في جنات النعيم ..

ولا تقول بذلك صحيفة برافدا ولكن كاتبا اميركيا وعالما كبيرا يثير عجبه واستغرابه أن إسرائيل تستطيع أن تحصل من الولايات المتحدة على كل ماتريد وحينما تريد وبكل الشروط التي تطلبها ولا أحد هناك يحاسبها بل على العكس هناك من يثير الدنيا ويقعدها إذا ماجرؤ أحد على أن ينتقد أو يعترض .

ولكن إذا ماقارنا ذلك مثلا بالمعاملة مع مصر وهى التي تتلقى أكبر قدر من المعونة الاميركية غير العسكرية بعد إسرائيل وجدنا الأمر مختلفا تماما . وهناك ادارة تتكون من ١٢٥ موظفا اميركيا مهمتهم الرقابة على أوجه صرف هذه المعونة حتى أدق التفاصيل ويشتكي كثيرون من المصريين المطلعين وينتقدون أشد النقد برنامج المعونة هذا ، وإنه يعكس المصالح الاميركية وليس الاولويات المصرية ويمول واردات الولايات المتحدة التي لابد وأن تنقل على مراكب اميركية ، وينفق على الخبراء الاميركيين الذين لابد أن يديروا أو يشرفوا على البرنامج بينما يوجد مصريون اكفأ يستطيعون اداء المهمة وبتكاليف ومرتبات لاتقارن ..

ومهمتهم أيضا الاصرار على تدعيم القطاع الخاص وضرورة الاعتماد عليه في مصر وعلى كفالة مصالح القطاع الخاص الاميركي ويشاطرهم بعض الاميركيين ذلك وأعلن مدير سابق لبرنامج المعونة في مصر إننا ندفع لزراعي القمح في وسط الغرب الاميركي ثمنا لقمح يمكن انتاجه بنصف التكاليف في مصر .. وتنتهى الشكوى المصرية من أن التغلغل الأميركي في المجتمع المصري وصل إلى الحد الذي أصبح بعضهم يرى فيه خطرا على أمن مصر القومي كما كتب الاستاذ ناعوم تشكومسكي في كتابه المثلث الخطر أميركا وإسرائيل والفلسطينيين !



وأخيرا .. إذا كان هذا الشعور المصري العام قد وصل إلى استاذ اللغويات في معهد ماسوشيتس للتكنولوجيا بواشنطن في الولايات المتحدة وأورده في أحد كتبه . فلابد وأن يكون إحساسا لدى قطاع كبير من الشعب .. يمينا ويسارا ، ولابد أن نتداركه سريعا ، ولابد أن أول من يمكن أن يفعل ذلك هو السيد رئيس الجمهورية الذي نؤكد مرة أخرى أن لأحد قط يجادل في وطنيته ونزاهته .

١٩٨٥/١٠/٢

الطريق الصحيح للاعتماد على الذات

تابعت القوى والأحزاب السياسية والمواطنون باهتمام خطاب الرئيس حسني مبارك في افتتاح «دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع» لمجلسي الشعب والشورى فقد جاء الخطاب بعد أحداث وتطورات داخلية بالغة الخطورة .

وطرح الرئيس من خلاله العديد من القضايا الحيوية التي تستأثر باهتمام المواطنين وتتعلق بحياتهم اليومية وبمستقبل الوطن والأمة ..

ومن بين هذه القضايا العديدة والهامة هناك قضيتان تتطلبان مناقشة فورية وواضحة ..

○ لقد أكد رئيس الجمهورية في خطابه شعارات بالغة الأهمية والدلالة عندما قال «ويجب أن يستقر في وجدان كل مواطن أن الاعتماد على الذات هو الخطوة التي لاغنى عنها في تحقيق كل انجاز» .. «ولا اعتماد على المعونات الخارجية وأنه لن يبنى مصر إلا سواعد وعقول ابناء مصر وأن الاعتماد على النفس هو الحجر الأول وهو الاساس في كل بناء» .. و«لن ترهن مصر ارادتها لأحد ولو ملك كنوز الأرض ومفاتيح الجاه والسلطان» .

ولايوجد وطني على أرض مصر يمكن أن يختلف مع هذه التوجيهات التي طرحها الرئيس في خطابه بل ويسعد لها وفي المقدمة بالضرورة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي حذر بانتظام منذ عام ١٩٧٨ من الأخطار الناجمة على اعتماد مصر على موارد خارجية غير ثابتة وغير منتظمة والاثار السلبية لتبعية مصر للرأسمالية العالمية الأميركية بوجه خاص نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة وسجل الحزب في برنامج العام (ابريل ١٩٨٠) أن حل مشاكل مصر يبدأ «بالاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية فالتنمية معركة وطنية تعتمد في الاساس على قوتنا الذاتية» وقدم حلولا عملية وواقعية لانقاذ الاقتصاد المصري بالاعتماد على الذات .. في المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢ وفي تقريره حول الدعم الذي قدم لرئيس الجمهورية في ٧ مارس ١٩٨٥ تحت عنوان «دعم الاغنياء ودعم الفقراء» وفي بيانات الأمانة العامة في فبراير وابريل ٨٥ وعقب تشكيل وزارة الدكتور على لطفي .

وطرح الرئيس لهذه التوجهات في هذا الوقت بالذات استجابة صحيحة لحركة الشعب التي عبرت عن نفسها بوضوح في رفض التبعية والاعتماد على المعونات الاميركية والقروض خلال شهر اكتوبر الماضي عقب الغارة الاسرائيلية الاميركية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وخطف الطائرات الحربية الاميركية للطائرة المصرية المدنية التي كانت تقل خاطفي السفينة الايطالية .

ولكننا لانستطيع أن نحكم على هذه التوجهات بمجرد طرحها أمام مجلس الشعب ونعتبرها منهاجا لعمل الحكومة .. وذلك لأكثر من سبب ..

○ فالتجربة السابقة تؤكد أن كثيرا من الشعارات والتوجيهات الصحيحة التي اعلنت وطرحت على المواطنين تحولت في الممارسة العملية إلى العكس تماما وتم التراجع عنها في منتصف الطريق بل في بدايته ..

ـ فالخطة الخمسية التي اعلنتها الحكومة واعتبرتها انجازا هاما تضمنت فصلا عن ضرورة وأهمية احداث اصلاحات أساسية في السياسات المالية والنقدية

وسياسات الائتمان والتجارة الخارجية وغيرها .. ولكن هذه الاصلاحات لم تجد ــ بعد ٣ سنوات من بدء تطبيق الخطة ــ سبيلها لتصبح سياسات معتمدة قابلة للتنفيذ واستمرت حكومات الحزب الوطني المتتالية في اتباع نفس السياسات التي أدت إلى زيادة الاعتماد على الخارج والارتباط بالرأسمالية العالمية وزيادة التضخم وارتفاع الاسعار واثراء الطفيليين وتحميل الجماهير اعباء الأزمة المتفاقمة .

ــ وعندما اقدمت الحكومة في يناير الماضي على اتخاذ قرارات اصلاحية محدودة وناقصة تتعلق بالاستيراد بدون تحويل عملة ومحاولة وقف المضاربة على سعر الجنيه المصري لحساب الدولار وجذب مدخرات المصريين في الخارج عن طريق الجهاز المصرفي سرعان ماتراجعت أمام ضغوط جماعات رجال الأعمال ورؤساء البنوك لتلغي تماما بعد ثلاثة أشهر .

ــ وعندما أصدر وزير المالية قرارا سياديا بتحصيل الرسوم من المنبع على بعض السلع الاستهلاكية في بورسعيد حماية للصناعة الوطنية خاصة النسيج . الغي القرار بعد مظاهرات كبار التجار والمهربين .

○ السبب الثاني هو التناقض بين البرنامج المطروح في نفس الخطاب وبين الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه التوجيهات والتي يجمع عليها كل الخبراء الاقتصاديين الذين تصدوا لأزمة الاعتماد على الخارج وطالبوا بالاعتماد على الذات ..

فنقطة الانطلاق في تنفيذ شعار الاعتماد على الذات هو رفض الخضوع لسياسات ومطالب صندوق النقد الدولي واعتماد سياسات وطنية تقوم على وقف الغلاء المترتب على سد العجز في ميزانية الدولة بما يسمى التمويل المصرفي التضخمي أى طبع أوراق نقدية واللجوء بدلا من ذلك إلى الغاء الاعفاءات الضريبية الجمركية الممنوحة للانفتاحيين بصورة مطلقة والتي تفقد خزانة الدولة آلاف الملايين من الجنيهات .. وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالغاء الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة ٥ سنوات .. وحظر استخدام

العملات الاجنبية في التعامل الداخلي .. ومضاعفة انتاج القمح وتحقيق اكتفاء ذاتي من الذرة والبقول .. إلى آخر هذه السياسات التي أصبحت من كثرة الحديث عنها شائعة ومعروفة .

ولايشير الخطاب من قريب أو بعيد إلى أى من هذه الخطوات الاساسية بل على العكس يشير إلى سياسات ومواقف مغايرة تماما سواء وهو يتحدث عن الاسعار أو الاجور أو الدعم أو القطاع العام أو الخاص .

فالخطاب يدافع عن الانفتاح ويبارك اتجاه الحكومة لعقد الاجتماعات المستمرة مع رجال الأعمال وبالتالي الاستجابة لمطالبهم . ويثير مشكلة زيادة الأجور (!) ولاتشغله زيادة الاعفاءات الضرائبية والجمركية للانفتاحيين ويطرح محاور أربعة لمشكلة الغلاء تتجاهل أسبابه الحقيقية ويترك للسوق الذي يسيطر عليه المستوردون والتجار الحرية الكاملة من تحديد الاسعار ويثير مرة أخرى قضية الدعم والغائه تحت الشعار المعروف (قصره على الفئات المحدودة الدخل) ولاتوجد أى إشارة إلى كيفية سد الفجوة الغذائية واعتمادنا على الخارج في طعامنا .

○ وأهم من هذا كله أن السياسة الممارسة في الاسابيع الأخيرة وحتى اللحظة تقطع بأن لاجديد في الاتجاه الصحيح ..

ــ فأول قضية ستطرح على مجلس الشعب هى إعادة النظر في قوانين الايجارات الزراعية .

ــ وتطارد الحكومة بسياسات وقرارات مختلفة زراع القمح والذرة والارز . ويكفي مايحدث هذه الايام لزراع الارز .

ــ وتواصل حكومة د . على لطفي رفع أسعار الحاجيات الاساسية للمواطنين (الكادحين) فالماء يرتفع سعره ٤٠٠٪ والكهرباء يتضاعف سعرها والصابون والأقمشة الشعبية ويزيد سعر الأرز التمويني ١٨٠٪ ..

○ ولايمكن التغافل عن تراجع هام في الخطاب ، فللرئيس مبارك الفضل في الاعتراف بوجود أزمة اقتصادية في مصر أثر توليه السلطة بعد أن ظلت الدولة تنكر

ذلك وتتهم القائلين به ونحن في المقدمة بالطبع بالتشكيك والبلبلة بالعمالة .. الخ

وللاسف فإن الرئيس في هذا الخطاب يقول «إن الاقتصاد المصري ليس في الانعاش كما زعم البعض .. إن بناء الاقتصاد سائر في المسار الصحيح ومصر تتمتع بالثقة العالمية في سلامة هذا المسار وتلك حقيقة يجب أن نعفيها من الجدل والتشويه» ولا نعرف من هم المستشارون المسئولون عن اعطاء هذه البيانات غير الصحيحة للرئيس !

على كل ورغم قوة هذه الاسباب لانملك إلا انتظار بيان الحكومة في ٣٠ نوفمبر القادم لنعرف ويعرف معنا الشعب هل هناك بالفعل خطوات تنفيذية جادة في طريق الاعتماد على الذات والتخلص من الاعتماد على الخارج تدريجيا .

○ القضية الثانية هى عودة الرئيس للحديث مرة أخرى عما يسميه بالالتزام القومي بقوله : لا ديمقراطية بغير معارضة ولامعارضة بغير التزام قومي ويبدو أننا سنظل نناقش هذه القضية طويلا فالحزب الوطني والحكومة يطالبون المعارضة الالتزام بسياسة السلطة في القضايا التي تراها هى قضايا قومية تتطلب اجماعا حولها ، وهو مفهوم غريب عن أى ديمقراطية .

فالالتزام القومي الوحيد الذي تلتزم به كل الاحزاب حاكمة أو معارضة هو المبادىء الاساسية الواردة في الدستور مثل الدفاع عن استقلال الوطن ووحدة اراضيه والانتماء العربي والنظام الاشتراكي والمعوقات الاساسية للمجتمع الواردة في الباب الثاني للدستور .

كذلك يمكن أن يكون هناك التزام قومي بقضايا أو مواقف تتوصل إليها الحكومة والاحزاب بالحوار والنقاش والاتفاق وليس بالفرض من جانب واحد ..

تبقى ملاحظة أخيرة .. أن تحقيق شعار الاعتماد على الذات يعني تعبئة المجتمع كله وحشد قواه . وإذا كان مطلوبا أن يدفع ثمن انقاذ الاقتصاد المصري اولئك الذين كونوا ثروات ضخمة من تخريبه فلاشك أن حتى الفقراء والكادحين عليهم واجب وتبعات لتخليص الوطن من الاعتماد على الخارج ولايتصور أن يتحقق ذلك



مالم تقم حياة ديمقراطية صحيحة تجعل المشاركة في اتخاذ القرار حقا للجميع وليس حكرا على أقلية حاكمة .

ونقطة البدء في هذا الطريق هو الغاء حالة الطوارىء وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وقانون حماية القيم من العيب وقانون الاحزاب .. والغاء نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة أو القائمة النسبية الحزبية المشروطة .. لنعطي الناس أملا في تغيير الأوضاع الحالية المتردية وبأن انتخابات المجالس المحلية القادمة ومن بعدها انتخابات مجلس الشعب لن تكون صورة لانتخابات ١٩٨٤ المزورة أو لتعيين المجالس المحلية من قبل الحزب الوطني نتيجة لقانونه فهل تقدم الحكومة على هذه الخطوة ؟

الافتتاحية ٢٠ /١١/ ١٩٨٥

نعم هناك تبعية ..
ونملك الحل للفكاك منها

د . إبراهيم سعد الدين

مع كل الاحترام للسيد رئيس الجمهورية ، ومع الرغبة في الابتعاد عن جدل مضنى في وقت يدعو فيه الوطن إلى الاعتماد على النفس وتحقيق صحوة وطنية . نجد أنفسنا مضطرين إلى مناقشة قضية تبعية مصر والشروط الضرورية لتحقيق تحرير حقيقي لارادتها الوطنية .

ويبدو مما جاء في الخطاب أن وصف مصر « بالتبعية » يثير غضب الرئيس الذي اعلن تحديه لمن يقول «إن في مصر سمة واحدة من سمات التبعية» مشيرا إلى عدم وجود أى قاعدة عسكرية اجنبية على أرض مصر وإلى أن المعونات والقروض التي تحصل عليها لم يترتب عليها «أى مساس بإرادة مصر أو افتئات على قرارها المستقل» ويبدو واضحا من هذا الغضب وذلك التحدي أن التبعية في مفهوم الرئيس مبارك تتعلق بإملاء من الخارج لقرارات تصدرها القيادة السياسية أو بوجود قواعد عسكرة وهى أمور ينفيها نفيا باتا ونسلم معه بانتفائها .

التبعية ظاهرة موضوعية

إن ذلك التسليم لاينفي القول بأن الاقتصاد المصري هو اقتصاد تابع ، ولا يتعارض مع صحة الاستنتاج بأن التبعية هى صفة مميزة لأوضاع مصر في المرحلة الحالية . وإذا كانت التبعية للخارج قد تؤدي في بعض الأحوال إلى املاء خارجي ومباشر أو إلى التواجد العسكري لقوات وقواعد اجنبية فإن انتفاء هذه المظاهر لاينفي وجود التبعية . إن التبعية لدى القائلين بهذه الظاهرة ـــ ومنهم حزبنا ـــ هى ظاهرة موضوعية تصف حقيقة وجوهر العلاقات بين بلد من بلدان العالم الثالث ـــ مصر في هذه الحالة ـــ وبين الدول المتقدمة عندما تتصف هذه العلاقات بعدم التكافؤ نتيجة لاعتماد مصر المتزايد على الخارج للحصول على المواد الغذائية الضرورية للوفاء باحتياجات شعبها ، وللقروض والمعونات لسد العجز في ميزان مدفوعاتها ، وللمعونات العسكرية لتسليح جيشها ، واستثمارات أجنبية لتحقيق نمو في اقتصادها .

مظاهر عدم التكافؤ في العلاقات السياسية

ويبدو عدم التكافؤ في العلاقات السياسية واضحا من أن مصر عند تقريرها لسياساتها الداخلية أو الخارجية تتحسب أكثر من مرة لأى ردود أفعال معاكسة محتملة من جانب دول يشتد اعتمادها عليها ـــ خاصة الولايات المتحدة الاميركية ـــ بينما يهمل الطرف الآخر عند اتخاذه لقراراته رد الفعل المصري المحتمل . ولعل معالجة قضية الغارة الاسرائيلية على تونس ومقار منظمة التحرير في حمام الشط ثم اختطاف الطائرة المصرية من عرض البحر بواسطة القوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية يعطي مثلا واضحا لما نشير إليه . فبينما اهملت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عند تخطيطها لخطواتها أى حساب لتأثير عمليتى القرصنة المذكورتين على مصر وقدرت الدولتين أن مصر لاتستطيع أكثر من الغضب المؤقت ، فإن صانع القرار المصري قد تحسب من اتخاذ أى موقف جاد قبل إسرائيل واكتفي بإيقاف مباحثات طابا التي سيعود اليها بعد وقت قصير .

ورفض أن يطلب سحب السفير الاسرائيلي من القاهرة أو أن يجمد عمليات التطبيع أو أن يوقف العمل بأى من الاتفاقات المعقودة بين الدولتين كما طالبت كل الأحزاب المعارضة في مصر . ورغم انتفاضة الغضب التي عبر عنها الرئيس عقب اختطاف الطائرة المصرية . فقد كان عليه أن يقبل التعبير بالاسف الذي جاء به هوايتهد رغم أن ذلك لايعبر بأى حال من الأحوال عن أى اعتذار لمصر وشعبها كما طالب الرئيس نفسه . وبينما ردد بعض من صانعي السياسة الاميركية وأعضاء الكونجرس والرئيس الاميركي نفسه تصريحات تتصف بالصلف والغرور والوقاحة ضد مصر التي اعلنوا أنها تعتمد عليهم اقتصاديا وأنه لابد من التزامها بموقفهم وإلا تعرضت للحرمان من معوناتهم فإن الاعلام المصري الرسمي قد اتخذ موقف الرقابة حتى على أقوال الرئيس حرصا على عدم زيادة حدة العداء الشعبي للولايات المتحدة الاميركية .

شروط المعونة الاميركية

ولسنا في حاجة للحديث عن اضطرار وزراء مصر بل ورئيسها لزيارة الولايات المتحدة الاميركية سنويا لاقناع الادارة الاميركية وأعضاء الكونجرس الاميركي بأننا « نستحق » المعونة والقروض الأميركية بل وإننا « نستحق » أن نحصل على مانرغب فيه من سلاح عن طريق منحة لاترد . إن هذا « الاستحقاق » يثبت بابراز أن مصر تستمر في اتباع السياسات التي تساعد على خدمة المصالح الاميركية . وبهذا الصدد يشير تقرير لوكالة التنمية الاميركية مقدم للكونجرس عن السنة المالية ١٩٨٥ — ترجم نصه في الأهرام الاقتصادي العدد ٨٣٩ الصادر في ١١ فبراير ١٩٨٥ — إلى أن برنامج المعونة الأميركية قد ساعد على خدمة المصالح الاميركية « فقد استمر التزام مصر بالسلام مع اسرائيل وبعملية اقرار السلام في الشرق الأوسط . كما استمرت مصر في مساندة مصالح العالم الحر في الشرق الأوسط والقرن الافريقي » هذا فضلا عما يشير إليه نفس التقرير من تأثير المعونة على توجيهات السياسة الاقتصادية وأسلوب ادارة الاقتصاد المصري في اتجاه توسيع رقعة نشاط القطاع الخاص واعطاء دور أكبر لآليات السوق في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية .

وينص التقرير صراحة على أن استثمار هيئة المعونة الاميركية سوف تشجع الاستثمار في القطاع الخاص بالنسبة لاقامة طاقات انتاجية جديدة «وتسعى لتوسيع نطاق القدرة الانتاجية وتشجيع التحول في عملية صنع القرار في القطاع العام في اتجاه السوق «إن استحقاقنا للمعونات يرتبط إذا من وجهة النظر الاميركية بتطبيق سياسات معينة . ويؤثر ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر على اختيارات صانعي القرار المصريين دون أي املاء خارجي مباشر .

المعونة كطعم

ولعله يكون من المفيد هنا أن نذكر أن السياسة الاميركية استخدمت المعونات الاميركية خاصة معونات القمح «كطعم». لتحقيق السيطرة الاميركية وذلك منذ منتصف الخمسينيات ونذكر في هذا الاطار على وجه الخصوص تقرير للجنة رأسها نلسون روكفلر في عام ١٩٥٥ حول سياسة المعونات الاميركية عارض فيها روكفلر سياسة دالاس الذي كان يربط ربطا مباشرا بين منح المساعدات الاقتصادية* وقبول الدول الحاصلة على المعونات للدخول في احلاف عسكرية مع الولايات المتحدة . ونصح روكفلر باتخاذ طريق مخالف هو تقديم المعونة الاقتصادية أولا للدول التي تحتاجها وتقبلها بما يؤدي إلى اعتماد هذه الدول على المعونة الاميركية كأحد مصادرها الاساسية ويصبح الاستغناء عن مثل تلك المعونة امرا صعبا . عند ذلك فقط يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من مثل هذه الدولة أن تتبع وبوضوح خطا سياسيا يتمشى مع السياسة الاميركية .

وتاريخنا في مصر يبين كيف طبقت هذه السياسة بحذافيرها عندما بدأت الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ في مد مصر بالقمح بقروض ميسرة . وبدأت منذ منتصف الستينيات في عهد جونسون تضغط على مصر لاتباع سياسة معينة في التسليح وبالنسبة لاسرائيل . وأدى الرفض المصري لرسالة جونسون في عام ١٩٦٥ إلى وقف الامداد بالقمح الاميركي والبدء في الاعداد للعدوان الاسرائيلي الذي تحقق فعلا في عام ١٩٦٧ .

الانتاج يعمق التبعية

وإذا كان لأميركا دور تقديم «الطعم» فإن السياسات التي تتبعها السلطات في الداخل هي التي تؤدي إما إلى إمكان تحييد أثار مثل هذه المعونات ، أو زيادة تعميق الاحتياج للعالم الخارجي وزيادة الاعتماد عليه ومن ثم تعميق التبعية له . ولعلنا لسنا في حاجة بعد أكثر من عشر سنوات من اتباع ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي أن نبرز كيف ادت هذه السياسات إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي وإلى تبديد وتبذير في استخدام الموارد المصرية . أن سياسة الانفتاح قد عنت بتبنى انماطا للاستهلاك لاتتمشى مع قدرات المجتمع على الانتاج ، واعتمادا غير محدود على الواردات لسد نهم الاثرياء الجدد لسلع ترفية وتوجيها للاستثمارات إلى مجالات غير انتاجية أو لانتاج سلع لصالح الطبقات الموسرة والاغنياء الجدد هذا مع الاعتماد على بيع موارد مصر من النفط والعمالة والموقع الجغرافي للحصول على جزء من النقد الاجنبي المطلوب وإهمال كامل لزيادة قدرة مصر على انتاج السلع الضرورية للوفاء بحاجات الطبقات الشعبية ، وعلى الأخص زيادة انتاج مصر من الحبوب وعلى رأسها القمح .

لقد فتح الباب بلا حدود للاقتراض من العالم الخارجي ووجهت الوزارات والهيئات الحكومية إلى السعى للحصول على موارد خارجية في شكل قروض أو معونات إذا أرادت أن تنفذ خططها في أى مجال من مجالات الانتاج أو الخدمات . بينما أهمل تعبئة الموارد المحلية تماما . واطلقت الاعفاءات بلا حدود لكل نشاط جديد باسم تشجيع الاستثمار بغض النظر عن أهمية هذا الاستثمار للاقتصاد الوطني وأدت هذه السياسة إلى تراكم سريع للديون الخارجية بلغت عند بدء حكم الرئيس مبارك نحو ١٦ مليارا من الدولارات .

ولقد أدت سياسة الانفتاح إلى إعادة تركيب الهيكل الاقتصادي المصري وإلى وجود انماط استهلاكية جديدة تفرض نفسها على صانع القرار المصري . كما أدت إلى بروز فئات اجتماعية جديدة تملك سيطرة اقتصادية وسياسية وتعارض بشدة فى

أى تعديل للمسار يحد من حريتها في الاستيراد والاستهلاك . وقد أدى ذلك بالاضافة إلى نقص الموارد التي تحصل عليها مصر من بيع مواردها نتيجة لانخفاض اسعار النفط إلى زيادة مهولة في الاعتماد على الاقتراض من الخارج حتى وصلت جملة الديون طبقاً لتقديرات البنك الدولي إلى ٣٤ مليار دولار في منتصف عام ١٩٨٤ وطبقا لتقديرات وزير الاقتصاد المصري إلى ٤٤ مليون دولار . ووصلت اعباء خدمة الدين طبقا لنفس المصدر إلى نحو ٣,٤ مليار دولار .

أهمية تشخيص الواقع لتحديد طريق التحرر

إن إرادة أى صانع للقرار محكومة بهذا الواقع الذي يمثل قيدا ثقيلا على حرية تصرفه . ولكن ثقل القيود لاتعني عدم إمكان الافلات منها . إن هذا الافلات يتطلب أولا ادراكا لحقيقة تلك القيود ومدى تأثيرها على حرية الارادة .

ومن هنا فإن تشخيص الواقع وإعطاءه صفته الحقيقية لايعتبر رفاهية اكاديمية ، كما أنه لاينبعث من رغبة في تشويه وجه مصر وإنما يعتبر خطوة ضرورية في طريق طويل للتعبئة الوطنية لتحقيق تحرر حقيقي . أن وصف الاقتصاد المصري بأنه اقتصاد تابع ووصف أوضاع مصر الحالية بأنها أوضاع تبعية ينبعث أولا وأخيرا من السعي لتحقيق تحرير حقيقي لارادة مصر الوطنية . إن مثل هذا التحرر يتطلب مواجهة أيضا للاسباب الحقيقية التي أدت إلى تعميق حالة التبعية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا . وارادة صلبة لمواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تغلب مصلحتها الخاصة على مصالح الوطن في الفكاك من القيود . وتحقيق تنمية معتمدة على الذات لصالح أوسع الجماهير الشعبية . واحداث تغيير مدروس ومخطط في البنية الاقتصادية والاجتماعية الحالية . ونقطة البدء في هذا الطريق هو اطلاق الحريات الديمقراطية واتباع وتبني برنامج واضح للحد من الاستيراد والاستهلاك الترفي وزيادة انتاج السلع الضرورية للاستهلاك الشعبي وعلى رأسها الحبوب . فهل نحن فاعلون ؟

١٩٨٥/١١/٢٠

الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التي تهدد الديمقراطية ولقمة العيش

حسين عبد الرازق

فاجأ الرئيس «حسني مبارك» الرأى العام في مصر بحديث صباح الخميس الماضي بمجلة «المصور» الحكومية ، نشرته تحت عناوين صارخة مثل .. «حزنت لموقف احزاب المعارضة التي غاب عقلها» و«أسأل نفسي كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل عبث أحزاب المعارضة» و«أحذر .. البديل في علم الغيب ولكنه مخيف وخطير» و«مصر لم تعد تتحمل المزيد والحكم لم يعد يطيق .. لذلك احذر» و«عندما سأضع الحقائق علنا أمام الشعب ، سيكون هناك إجراء عملي على أرض الواقع» . وقد نشرت الصحف اليومية (الحكومية) ملخصا لحديث الرئيس مع المصور ، بنفس العناوين تقريبا ، مما أوحى بأنه بيان للأمة وليس مجرد حديث صحفي .

وإذا نحينا جانبا العناوين المثيرة الغريبة ، ولهجة الانذار والتحذير ، والالفاظ الجارحة التي وجهت للمعارضة وكل صاحب رأى مختلف مع سياسات الحزب الحاكم ، فإن الحديث ، لاشك خطير وجد خطير .

وقد تعامل حزبنا مع تصريحات رئيس الجمهورية بمنتهى الجدية والمسئولية . فخصصت الأمانة العامة للحزب الجزء الأكبر من جلستها يوم السبت الماضي والتي استمرت ٧ ساعات ، لمناقشة هذه التصريحات ، وستضع الأمانة العامة رؤيتها كاملة أمام اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية عشرة غدا الخميس ، ليشارك الحزب كله — ديمقراطيا — في صياغة رؤيتنا للموقف السياسي الراهن .

في هذا الاطار ، أرجو أن يسمح لى السيد الرئيس بمناقشة أولية — هادئة وملؤها الاحترام لشخصه وموقعه — لبعض ماجاء في هذا الحديث .. إحساسا بخطورة الموقف الذي تمر به البلاد ، وإن اختلفت بالضرورة رؤية حزبنا ورؤية الحكومة لمنابع الخطورة وأسبابها .

لقد كان الدافع والمحرك الاساسي لتصريحات الرئيس ، هو قضية الشهيد «سليمان خاطر» وموقف احزاب المعارضة منها ، سواء عند ممارسته لواجباته كجندى ضد من حاولوا التسلل إلى موقعه العسكري في سيناء ، أو عند محاكمته ، أو مقتله بعد الحكم عليه .

وبداية فمواقف احزاب المعارضة من هذه القضية — ومن غيرها من القضايا — ليست واحدة ، حتى وإن إتفقت فيما بينها في بعض الاساسيات . فلكل رؤيته وتحليله وأسلوبه وممارساته ، التي قد تختلف كثيرا أو قليلا عن الآخرين .

وفي هذا الخصوص كان لحزبنا موقف واضح وثابت ومتسق من قضية سليمان خاطر .

سليمان خاطر والمعارضة

والرئيس يتهم المعارضة جملة بعدة إتهامات ..

○ فهو يتهم المعارضة بأنها سارعت بالتشهير الكاذب بأن هناك ضغطا على مصر وإن إسرائيل ربطت بين قضية طابا وضرورة محاكمة سليمان خاطر .

والحقيقة تقول إن المعارضة لم تفعل اكثر من أنها قامت من خلال صحافتها بواجب نقل المعلومات للقارىء .

فالذي قال بوجود ضغط إسرائيلي يربط بين طابا ومحاكمة «سليمان خاطر» ، هم المسئولون الاسرائيليون والمصريون أيضا في تصريحات منشورة في صحف إسرائيل والعالم ومذاعة في إذاعة إسرائيل والعالم كله . ولم يكذبها أى مسئول مصري .

فصحيفة «هاارتس» ذكرت أن محمد بسيوني القائم بالاعمال المصري في تل أبيب ، أكد أن السلطات المصرية تعهدت بتقديم تعويضات لأسر الاسرائيليين السبعة الذين قتلهم في سيناء الجندي المصري سليمان خاطر .

ثم قام «عبد الهادي قنديل» وزير البترول المصري بزيارة لاسرائيل ، في ٢٥ نوفمبر . وقال راديو إسرائيل إنه سلم المسئولين هناك نتائج التحقيقات التي قامت بها السلطات المصرية في الحادث ووعد بإنهاء المحاكمة قبل نهاية ديسمبر .

وصرح إسحاق شامير وزير خارجية العدو الاسرائيلي .. إنه أعلن في مفاوضاته مع قنديل أن التوضيح الذي حمله حول التحقيق والمحاكمة غير كاف لاستئناف المحادثات مع مصر حول طابا .

وذكر راديو إسرائيل في ٣ ديسمبر أن وفدا إسرائيليا يضم «ديفيد كمحي» و«ابراهام تامير» وصل إلى مصر للاطلاع أولا على نتائج التحقيقات مع سليمان خاطر قبل إستئناف مباحثات طابا .

وحتى الآن لم يكذب أى مسئول مصري هذه الانباء .

○ ويتهم الرئيس المعارضة بأنها سعت لتهييج الشارع وطلاب الجامعات .. مرة تحت دعوى أنه ماكان ينبغي محاكمته ، ومرة أخرى تحت دعوى أن الحكم كان قاسيا ..

وأرجو أن يراجع الرئيس الذين قدموا له تقارير حول ماسموه إثارة الاحزاب للشارع وطلاب الجامعة .

فالذي أثار الطلاب ـــ والشعب المصري ـــ هو تخاذل الحكومة أمام إسرائيل وضغوطها وشروطها ، ووصفها لجندي قام بواجبه العسكري في الدفاع عن الموقع الذي أؤتمن عليه ، بالجنون وحرمانه من المثول أمام قاضية الطبيعي .

وأتحدى كتاب هذه التقارير أن يكون حزبنا قد تدخل كحزب في أى يوم في حركة طلاب الجامعات وحقهم في التعبير عن رأيهم في قضاياهم وقضايا الوطن بكافة الوسائل المعروفة .. وإن كان أعضاء حزبنا من طلاب الجامعات لم يتخلفوا ولن يتخلفوا يوما عن مشاركة زملائهم في كافة نشاطاتهم وإنتفاضاتهم الطلابية ..

ولكن يبدو أن كتبة التقارير يعتبرون نشر الحقائق والمعلومات وتحقيقات النيابة وجلسات المحاكم .. تحريضا وإثارة .

كذلك فلم يعترض حزبنا أو أى من أحزاب المعارضة على محاكمة سليمان خاطر ، محاكمة «قانونية» عادلة ، واثقين من براءته . ولكننا إعترضنا على سحب القضية من النيابة العامة صاحبة الاختصاص الاصيل ، وتحويلها إلى النيابة العسكرية بقرار يستند إلى قانون الطوارىء ، وعلى الايقاع السريع الذي تم به المحاكمة أمام القضاء العسكري ، و«أنه رغم الثقة في نزاهة القضاء المصري ، إلا أن المناخ العام الذي تجرى فيه المحاكمة يدعو للقلق» .

وقالت رسالة «اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر» ، والتي كان لحزبنا فضل السبق في الدعوة لتشكيلها ، قالت الرسالة الموجهة لرئيس الجمهورية والتي وقع عليها قادة الاحزاب والمنظمات السياسية والديمقراطية والشخصيات السياسية والنقابية .. «ولكن لايخفى عليكم موجة القلق التي اجتاحت ضمائر الشعب منذ أن سحبت أوراق التحقيق مع المواطن سليمان خاطر من أيدى رجال النيابة العامة وأسند التحقيق إلى النيابة العسكرية . لقد رأى فيه المواطنون تدخلا في مجرى التحقيق العادي الذي بدأ ، وقطعا لطريق سليمان خاطر للمثول أمام قاضيه الطبيعي إمتثالا لأحكام الدستور وحجبا للدعوى عن المراقبة الشعبية ..» .

لماذا «الموساد» ؟!

○ ويتهم الرئيس المعارضة إنها أرادت إستثمار القضية وروجت بين الناس أن «الموساد» هي التي قتلت سليمان خاطر .

وأضاف إذا كانت قناعتهم أن مصر تعجز عن أن تحمي سجينا في زنزانة فعلى الجميع السلام . وأكد أنه كانت هناك خطة لتأمين سليمان خاطر في سجنه ، تواجه كل الاحتمالات بما في ذلك الاحتمال المجنون ، وأنه من غير المعقول أن يقوم أحد بقتله وأنا لاأعرف .

وبداية فالرئيس يحمل نفسه أكثر من طاقته . فكثيرا ماتقوم أجهزة معينة بعمليات مخالفة للقانون ، أو جرائم ، مثل قتل الخصوم السياسيين أو التعذيب في السجون ، دون معرفة رئيس الدولة بل وتحرص في الغالب على عدم معرفته بها .. وإلا فهل استأذنت الاجهزة الرئيس في ممارسة التعذيب في قضيتي الجهاد والحركة الشعبية .. وهل طلبت موافقته على قتل المرحوم «كمال السنانيري» تحت التعذيب عام ٨١ ، ثم الادعاء بانتحاره شنقا في زنزانته ؟ .. بالقطع لم يحدث . فلماذا يتوقع أن تستأذنه أو تبلغه بجريمة قتل سليمان خاطر .

أما قضية إتهام المخابرات الاسرائيلية (الموساد) ، فالحقيقة التي فاجأت الجميع ، أن الرأى العام هو الذي القى بهذا الاتهام قبل أن تفكر فيه أو تطرحه الأحزاب أو صحف المعارضة كأحد الاحتمالات . وللرأى العام عذره . فما نكشف إثناء عملية إختطاف الطائرة المصرية ، من إختراق أجهزة المخابرات الاجنبية للأمن القومي المصري ، أمرا أصبح شائعا ومعروفا ويحتاج إلى إعادة نظر في الأوضاع التي مكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من هذا التسلل . وهي أوضاع واضحة لاتحتاج إلى إجتهاد .

وإذا كان الرئيس يقول إن هناك خطة لتأمين سليمان خاطر داخل سجنه فكيف وقعت الجريمة ، سواء الانتحار أو القتل ؟ وماهى الثغرات التي تم من خلالها وقوع الجريمة ؟ ومن المسئول ؟ وماهى العقوبات التي أنزلت بالمسئولين .. ؟

إن كل ماطالب به حزبنا بعد مقتل سليمان خاطر ومازال يطلبه ، لجنة سياسية للتحقيق تقطع أى شك باليقين .

○ تبقى ملاحظة أخيرة في موضوع سليمان خاطر .

فالسيد الرئيس يستثني من أحزاب المعارضة شخصا واحدا وموقفا واحدا ، وهو «الموقف العاقل والمسئول الذي تبناه شيخنا في القانون وحيد رأفت»

وليسمح لي السيد الرئيس بسؤال .. هل ينسحب هذا التقدير على موقف الدكتور وحيد رأفت عند إقتحام الطائرة المصرية في مطار فاليتا والذي أعلنه يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر وقال فيه .. «إن عملية الاقتحام فاشلة بكل المقاييس . والقرار متسرع وكان يمكن الوصول إلى نتيجة أفضل بالمفاوضات . إن المشير أبو غزالة يتحمل مسئولية جسيمة وعليه أن يقدم إستقالته فورا دون إنتظار المساءلة السياسية أمام مجلس الشعب» .

البديل مرفوض

إن قضية سليمان خاطر بكل ملابساتها في حديث الرئيس لم تكن إلا مدخلا لطرح قضية هامة وأساسية ، هي لب بيان رئيس الجمهورية وأعنى قضية الديمقراطية وموقف الأحزاب المعارضة وأجهزة وسلطات الدولة منها . فالرئيس غاضب من المعارضة ورافض لممارساتها ويتهمها بأكثر من إتهام .

○ فالمعارضة تضرب الديمقراطية في مقتل وهي في خطر لأن المعارضة تقتلها بممارساتها التي تستهدف الفوضى والتهييج والاثارة . ولا أدرى ماهي الممارسات والضربات التي توجهها المعارضة للهامش المحدود من الديمقراطية القائم في مصر .

هل الخلاف في الرأى والتعبير المحدود.المتاح للمعارضة عن هذا الرأى يعد خطرا على ديمقراطيتنا .

إن كل ما تمارسه المعارضة (للاسف) لا يتجاوز حق الكلام المقيد بالصحيفة الاسبوعية لكل حزب وبالمؤتمرات التي تقام داخل المقارات بينما محرم عليها كافة ·

الامكانات والوسائل السياسية المعروفة في أى نظام ديمقراطي مثل حق التنظيم في وحدات الانتاج والعمل والجامعات وحق مخاطبة الرأى العام من خلال أجهزة الاعلام المملوكة للدولة والمسماة بالقومية وحق الاجتماع في الاماكن العامة وحق تنظيم المظاهرات السلمية وإنشاء الجمعيات والشركات التي تمول نشاطها .. بل إن احزاب المعارضه ممنوعة قسرا من التواجد في المجالس التمثيلية في المحليات ومجلس الشعب بقوة قانون جائر يسمى قانون الانتخاب بالقائمة المطلقة وقانون الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة وبقوة أجهزة الدولة التي احترفت تزييف الانتخابات العامة لصالح الحزب الحاكم .

فكيف تهدد المعارضة الديمقراطية في مقتل ؟

إن الحفاظ على الديمقراطية وإستقرارها وتقدمها مسئولية الأغلبية لا الأقلية ، والحكومة تقول لنا إن الحزب الوطني الديمقراطي هو حزب الأغلبية الذي يحظى بتأييد ٨٠٪ من الشعب المصري !

إذن فلماذا هذا الخوف والقلق من أحزاب المعارضة والتي لاتتمتع طبقا لما تقوله الحكومة والحزب الذى يقوده رئيس الجمهورية إلا بتأييد أقلية ضئيلة لا تتجاوز الـ ٢٠٪ ؟!

○ والمعارضة من وجهة نظر الرئيس لاتفعل أكثر من تبادل الشتائم والسباب عبر الصحف الحزبية ولا تقدم بديلا وتشكك في المطالبة بالاعتماد على النفس وإسهام المواطنين في سداد بعض قروض مصر .

وهو إتهام يبدو بالنسبة لنا في حزب التجمع غريبا وداعيا للحيرة . فحزبنا وهذه الصحيفة الناطقة باسمه اعطت قضية البديل وقتا وجهدا ومساحة تفوق طاقتها بكثير . ومن المحزن حقا أننا مطالبون في كل أزمة تمر بها الحكومة وتعجز عن حلها أن نقدم كشف حساب عن البدائل التي أعددناها واعلناها من قبل مرات ومرات .

ومع ذلك لابأس من التكرار فحزبنا يفخر بأن اجهزته المختللة وخبراءه انجزوا وسط المعارك والضربات الموجعة التي توجهها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٦ وحتى الان للحزب ولاعضائه والتي تمّس أمنهم ولقمة عيشهم ، مجموعة هامة من الدراسات والبرامج والخطط البديلة التي تقدم حلا لكل مشاكلنا في المدى البعيد والقصير . وإذا تركنا البرنامج العام للحزب (ابريل ١٩٨٠) والبرنامج الانتخابي لانقاذ مصر من الفساد والتبعية والطفيلية (مايو ١٩٨٤) فهناك مجموعة من البرامج التفصيلية لعلاج أهم وأعقد المشاكل .

هناك التقرير الاقتصادي الذي قدم في المؤتمر الاقتصادي (فبراير ١٩٨٢) والتقرير الخاص بقضية الدعم والذي قدم لرئيس الجمهورية بناء على طلبه (٧ مارس ١٩٨٥) وطبع ونشر في كتاب من ١٦٤ صفحة تحت عنوان «دعم الأغنياء ودعم الفقراء» . وبيانات الأمانة العامة في ابريل ١٩٨٥ وعقب تشكيل وزارة علي لطفي والذي قدم برنامجا لانقاذ الاقتصاد الوطني في نقاط محددة قابلة كلها للتنفيذ الفوري .

وهناك ميثاق الاسكان الذي طرحه الحزب خلال انتخابات ٨٤ لحل أزمة الاسكان وهناك برنامج ديمقراطي متكامل طرحه الحزب في كتاب امينه العام خالد محي الدين الذي صدر في ابريل ١٩٨٤ تحت عنوان «مستقبل الديمقراطية في مصر» .

إن القائمة طويلة ، والبدائل موجودة ومطروحة ومنشورة على الرأى العام والحكومة ولم تتخلف الأهالي عن طرحها وشرحها أكثر من مرة . ولكن يبدو أن هناك مايحول بين رئيس الجمهورية والاتصال بهذه البدائل ومعرفتها ، أو أن هناك رفضا لها لأنها لا تلبي رغبات بعض أصحاب القرار في مصر .

الأكثر غرابة في هذا الاتهام هو القول بتشكيكنا في المطالبة بالاعتماد على النفس .. فحزبنا هو أول من طرح هذا الشعار عام ١٩٨٠ في برنامجه العام قائلا «إن حل مشاكل مصر يبدأ بالاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية ، فالتنمية معركة وطنيه تعتمد في الأساس على قوتنا الذاتية» الفرق

أو الخلاف بيننا وبين الحكومة ، أنهم يطرحون الشعار فقط دون أى سياسات عملية لتنفيذه بل يمارسون مايتناقض معه كلية بينا نطرح نحن الشعار ونقدم السياسات التفصيلية لتطبيقه وآخرها النقاط التي طرحها د . فؤاد مرسي في الأهالي العدد الماضي !

○ ويضيف الرئيس إتهاما جديدا للمعارضة .. فقادة الاحزاب «كل لايعجبه سوى نفسه» . كل يريد أن يسير الحاكم أو يمسك بزمام الحكم ، كل يسعى إلى إستثمار أى فرصة من أجل الاثارة والتهييج» .

وعذرا فلن أقف أمام الاعجاب بالنفس ، فالواقع والممارسة وشخص خالد محيي الدين كلها ترد على هذا القول وأيضا قضية الاثارة والتهييج سبق تناولها من قبل .

يبقى قضية الامساك بزمام الحكم . وقد قلنا ونقول وسنقول دائما ، إن حزبنا يسعى للوصول للحكم بالوسائل الديمقراطية لكى ينفذ برنامجه لانقاذ مصر مما ترديت إليه . ولايستحق أى حزب حق الوجود مالم يكن يسعى إلى الحكم .. وإلا فكيف سينفذ مايطرحه على الناس من أفكار وبرامج ؟

ولكن يبدو أن مفهوم الحزب الواحد الذي يحكم دائما مازال مسيطرا ، رغم الحديث عن التعدية الحزبية والديمقراطية .

التبعية .. ومراكز الضغط

نفس المنطق يحكم الحديث عند تناول الدولة وممارساتها وأوضاعها .

○ فالرئيس يرفض القول بأن مصر تعاني من التبعية . ويتساءل أين شواهد هذه التبعية التي يتحدثون عنها .

ويبدو أن هناك إفتقاد للغة مشتركة في هذا الموضوع الجاد والخطير .
لم تعد التبعية كما كانت في القرن الماضي أو قبل الحرب العالمية الثانية ، ضغوطا مباشرة وقرارات وتعليمات وحكومات موالية تقيمها الدولة المستعمرة ، كما كان

الحال مثلا خلال الوجود البريطاني في مصر . ولكن الوسائل والاساليب تغيرت وأصبحت متوائمة مع الجديد في العالم .

فعندما نتحدث عن التبعية ، لانقول إن الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل تصدران التعليمات المباشرة لتنفيذ مايريدون .. ولكنا نتحدث عن واقع موضوعي . عن إرتباطات إقتصادية وأوضاع تتعلق بالغذاء وترتيبات عسكرية وعلاقات سياسية تجعل سلطة إتخاذ القرار في مصر مرهونة بإرادة الولايات المتحدة الاميركية ، اللهم إلا إذا ملكنا شجاعة إتخاذ قرار بتغييرات جوهرية في سياساتنا تؤدي عبر فترة زمنية محددة إلى إنهاء الاعتماد الكامل إقتصاديا وعسكريا وسياسيا على الولايات المتحدة ، والبدء في تحقيق تنمية مستقلة ، وهو أمر ممكن .. وإذا كان الرئيس لم يتح له الاطلاع على دراساتنا في هذا المجال فحزبنا على إستعداد أن يضع أمامه كل مالدينا من أفكار وبرامج وخطط لتحقيق الخلاص من التبعية .

○ وبنفس القدر الذي يرفض به الحديث عن التبعية .. يرفض الرئيس الحديث عن ضغوط تمارس على الحكومة .. وعن سيطرة رجال الأعمال أو غيرهم .. ويتساءل .. لماذا يسيطرون على الحكومة ؟

الواقع أنه لاتوجد أى حكومة لاتتعرض لضغوط من جانب القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة . سواء من النقابات العمالية والمهنية أو روابط وتنظيمات رجال الصناعة والتجارة ، أو تجمعات الفلاحين ، ومن باب أولى الأحزاب التي تمثل المصالح الطبقية المختلفة . وإنكار وجود مثل هذه الضغوط من هذه القوى والتي تسمى في علم السياسة .. جماعات الضغط Pressure Groups — لايفيد أحدا .

•

المشكلة في مصر أن الطبقات الشعبية والقوى الاجتماعية والاحزاب التي تعبر عنها محاصرة بالقانون وبممارسات الدولة ، بينما القوى الطفيلية والرأسمالية الكبيرة ، تملك عناصر قوة وحرية في الحركه ووسائل للتعبير والضغط لاحدود لها .. سواء كانت وسائل اقتصادية ، أو إعلامية أو سياسية .

والجديد هو تنظيم هذه القوى الطفيلية لنفسها فيما عرف باسم «جمعية رجال الاعمال» التي أصبح لها برنامج متكامل وممثلين في الحكومة ، بل على قمتها وفي مجلس الشعب وفي الصحافة الرسمية المسماة بالقومية ، وفي كافة مراكز صنع القرار في مصر . بحيث أصبح القول بأن الحكومة الحالية هي حكومة رجال الأعمال قولا صحيحا تسنده الكثير من الوقائع .

والجديد أيضا أن هؤلاء يريدون أن لايحكموا بالواسطة ، من خلال غيرهم ، وإنما يريدون الحكومة كاملة لهم .. من أجل تنفيذ ميثاقهم الذي أعلنوه في مؤتمرهم بالاسكندرية واستجابت الحكومة للكثير منه ووعدت بتنفيذه .

إن هذه الحقائق كلها التي فجرها حديث الرئيس حول الديمقراطية والتي تتعلق بالمعارضة أو الدولة وأجهزتها .. تقودنا إلى أهم وأخطر ماجاء في بيان الرئيس .. وهو إنذاره الأخير .. الذي قال فيه :

«أسأل نفسي الآن كثيرا ، كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل هذا العبث ، وكم من الوقت يستطيع الحكم أن يتحمل ذلك ..» .

«اعتقد أن مصر لم تعد تتحمل المزيد وأن الحكم لم يعد يطيق . إن كنت قد تحملت الكثير ، فهناك غيري لايتحمل إن الحكم ليس فقط شخص رئيس الجمهورية .. الحكم مؤسسات ودولة ومناخ وإتفاق على مصالح قومية» .

وهذا هو بيت القصيد ومكمن الخطر في كل ماقيل ..

إن هناك مؤسسات داخل جهاز الحكم ضاقت بالشرعية الدستورية القائمة ، ترفض الهامش المحدود للغاية من حرية التعبير ، وتضغط وتهدد بقلب المائدة على الرؤوس .

ولم يحدد رئيس الجمهورية ، هذه المؤسسات أو مطالبها على وجه الدقة . ولكن في قوله مايكفي لكى نقول إن هناك خطرا ما ينطلق من داخل مؤسسات الحكم ويهدد الديمقراطية .

ولايحتاج المرء إلى عبقرية خاصة ليعرف أسباب هذه الأزمة التي يمكن تحديدها في مظاهر أساسية .

١ ـــ إن الحزب الوطني الديمقراطي صاحب الأغلبية في إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة وبالتالي في البرلمان والذي يشكل الحكومة ، ويسيطر على الجهاز التنفيذي وأجهزة الحكم المحلي ويحتكر المجالس المحلية وأجهزة الاعلام والصحافة ، فلديه صحافة رسمية أو قومية كما يسمونها ، توزع يوميا ١,٥ مليون نسخة ، وإذاعة أكثر من ٤٥ ساعة يوميا وتليفزيون ٢٥ ساعة يوميا .. هذا الحزب يحكم ولايقود .

وهناك فرق بين الحكم والقيادة ، الحزب يحكم ولكنه معزول عن الرأى العام والجماهير وسياساته مرفوضة ، وهناك فجوة تصديق هائلة بينه وبين الشعب المصري . والمواطنون يبحثون عن الحقيقة والحل بعيدا عنه .

والحكومة ترجع هذه الأزمة التي يعانيها الحكم إلى صحف واحزاب المعارضة.

٢ ـــ تدرك الحكومة جيدا أن أى قدر من الديمقراطية مع إستمرار الأزمة الاقتصادية وتحميل الجماهير لاعباء هذه الأزمة .. أمر فوق طاقة الحكومة التي تنتهج سياسة تخدم مصالح الأقلية الطفيلية .

وقد تعقدت الأزمة الاقتصادية ووصلت إلى أبعاد تجاوزت حد الخطر . فالحكومة تعتمد في خطتها على الخارج وعلى مصادر للعملة الاجنبية لا تسيطر عليها بأى حال من الأحوال . وقد تحقق إنخفاض كبير في حصيلة ٤ منها وهى «البترول ـــ عائدات المصريين العاملين في الخارج ـــ السياحة ـــ المعونة الاميركية» .

المصدر الوحيد الذي حقق زيادة هو قناة السويس . وتعرف الحكومة أن هناك إنخفاضا جديدا في حصيلة هذه المصادر الأربعة .

والحل كما قررته ـــ خضوعا لانحيازها الطبقي للطفيليين والرأسمالية الكبيرة



وكبار الرأسماليين الزراعيين هو تحميل العاملين والجماهير ثمن هذه الأزمة وذلك بتخفيض إعتمادات الأجور والمرتبات في ميزانية الدولة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه يتحملها العمال والموظفون وتخفيض إعتمادات الدعم ٦٠٠ ميون جنيه تتحملها كل الطبقات الشعبية والوسطى .

٣ ــ تصاعد الضغوط الأميركية والاسرائيلية على الحكومة المصرية إقتصاديا وسياسيا وعجز الحكومة عن رفض هذه الضغوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاعتماد المطلق على الولايات المتحدة الاميركية إقتصاديا وعسكريا بالاضافة إلى تشابك مصالح الطبقات الحاكمة مع الولايات المتحدة الاميركية والنفوذ الاميركي في الأجهزة المصرية .

٤ ــ ضيق بعض مؤسسات الحكم بالشرعية الدستورية القائمة وضغوطها من أجل تعديل الأوضاع لوقف أى نقد أو معارضة .

إن معالجة الأزمة لايكون ولن يكون بالتهديد بضرب الديمقراطية أو توجيه ضربات بوليسية للمعارضة أو بإنقلاب على الشرعية والدستور وإنما تكمن المواجهة الصحيحة في جانبين :

الأول : التمسك بالشرعية الدستورية القائمة والتصدي لأى محاولة للعدوان عليها أو الانتقاص من الهامش الديمقراطي المحدود الذي تتيحه تمهيدا للتقدم نحو مزيد من الحريات والديمقراطية .

الثاني : الضغط من أجل تعديل السياسات الاقتصادية حماية لمصالح الجماهير الشعبية والفئات الوسطي في المجتمع ووقف العدوان على حقوقها ومصالحها .

وإذا كان الرئيس يشكو من مراكز ضغط في مؤسسات الدولة فمن حق أحزاب المعارضة بل من واجبها العمل على تكوين مراكز ضغط مقابلة تعتمد على الجماهير ومنظماتها الديمقراطية والاقتصادية والنقابية حماية للشرعية والدستور ومصالح الجماهير الرمية .

وفي هذا النطاق تبدو أهمية الاشارة الجيدة التي وردت في خطاب الرئيس حول تعديل الدستور والقطاع العام .

فنحن مع الرئيس أن تعديل الدستور في ظل الأوضاع والتوازنات السياسية الحالية لن يكون في الاتجاه الصحيح لتحقيق مزيد من الحريات . أى تعديل لطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وإلغاء المادة ٧٤ سيئة السمعة وتأكيد حرية الأحزاب والصحافة وإنما سيتجه كما قال الرئيس تماما لالغاء كل المواد التي تضمن حقوقا إجتماعية وإقتصادية للمواطنين سواء مجانية التعليم أو دور القطاع العام أو التخطيط الخ ..

كذلك نحن مع الرئيس في قضية القطاع العام وضرورة المحافظة عليه وتطويره ولكن المهم أن يتحول هذا الشعار الهام إلى واقع في الممارسة بدلا من انحياز الحكومةالسافر للقطاع الخاص حتى الخاسر والطفيلي .

الافتتاحية ٢٢ /١ /١٩٨٦

الأزمة .. وكلام الرئيس

للمرة الثانية في أقل من أسبوعين ، يعود رئيس الجمهورية لتهديد المعارضة واتهامها . وموضوع التهديد والاتهام ، هو مايسميه الرئيس بالتجاوز في ممارسة الديمقراطية .

وإذا كان الرئيس قد تناول في المرة الأولى القضية بصورة محددة ، والقى الضوء على وقائع بعينها ، ولفت النظر إلى مؤسسات داخل الدولة تضيق بهذا الهامش الديمقراطي الضيق والمحدود .. فإنه في هذه الحالة يكتفي بالتعميم ، والاتهام المرسل دون اسناد إلى وقائع معينة ، أو أحداث بذاتها .

ولكن الخطير والهام الذي يفرض علينا العودة إلى الحوار حول «كلام الرئيس» .. هو استخدامه لاساليب ومناهج ، كنا نظن أنها قد انتهت بنهاية صاحبها .

لقد اقحم الحديث عن الممارسة الديمقراطية والمعارضة اقحاما في كلمة افتتاح للمؤتمر الثامن لاكاديمية البحث العلمي . لنفاجأ برئيس الجمهورية يتساءل حول وطنية أحزاب المعارضة المصرية ويشكك فيها .. فهى تفتعل الخلاف في الرأى ،

« هذا الافتعال الذي يضرب عرض الحائط بالمصلحة العليا للشعب والوطن » ويدفع بها إلى مسالك « بعيدة عن الانتماء الوطني ، بل مهددة لهذا الانتماء ملطخة للأهداف القومية السامية عابثة بوحدة الأمة وافتخارها » .. ويضيف الرئيس « أليس من حق هذا الشعب أن يتساءل لمصلحة من يفتعل البعض هذه الزوابع ، وماهي الصلة بين مايسعون إلى احداثه في الداخل ، وبين مخططات خصوم مصر في الخارج .. » .

إن الرئيس يقول « إنني لاأتهم ولا أريد أن أتهم » .. ولكن كلماته في النهاية اتهام واضح ، بلا سند أو دليل . وهذا هو أخطر مافي هذا الخطاب .

وليس من حق أحد ، حتى ولو كان رئيسا للجمهورية ، أن يطرح للتساؤل أو يشكك في وطنية قوى سياسية مصرية ، لمجرد اختلافها معه أو مع حزبه أو حكومته في السياسات المتبعة ، وهى خلافات حقيقية وجوهرية وعميقة ، وليست مفتعلة كما يقول الرئيس .

لقد حسبنا للرئيس عدم لجوئه في الصراع السياسي إلى استخدام اسلوب السادات في اتهام المعارضين في وطنيتهم أو عقيدتهم .. فهل تحمل كلمات الرئيس عدولا وعودة إلى واحدة من أكبر خطايا السادات ؟!

إننا نقول لرئيس الجمهورية بوضوح ، لسنا متهمين في وطنيتنا ، ولا يملك أحد أن يتهمنا ..

ونقول له أيضا إن اللجوء إلى تصعيد الحملة الكلامية ضد المعارضة والتهديد باجراءات ضد الديمقراطية والتخويف بمؤسسات في الدولة غير راضية .. لن يحل المشكلة التي تؤرق الحكم ، ونعني بها مشكلة الأزمة الاقتصادية المستفحلة ، التي عقدتها السياسات الحالية ، ورفض حكومة « رجال الأعمال » اتباع سياسة اقتصادية واجتماعية لانقاذ الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية وعجزه عن النمو الحقيقي والاختلال الواضح والمتزايد في تركيبه .



حكومة .. وأهالى

إن الحكومة بحكم انحيازها السافر للقلة الطفيلية المستغلة ، لاتجد حلا لأزمة الاقتصاد المصري إلا بالمزيد من الاجراءات التي تمس مستوى معيشة الجماهير الشعبية والفئات الوسطى في المجتمع (أكثر من ٩٠٪ من المواطنين) وترفض باصرار الحلول الحقيقية والتي تفرض اعباء وتضحيات على الطبقات والفئات الثرية التي تتحمل مسئولية تدهور وأزمة الاقتصاد المصري .

.. ومادامت مصرة على هذه السياسات .. فلا مد حالة الطوارىء (والتي تنتهي بعد شهرين) ولا اتهام المعارضة في وطنيتها ، ولا التهديد بالتراجع عن الديمقراطية أو الانقلاب عليها .. ستقدم مخرجا لهذه الأزمة .

وعلى الرئيس والحكومة أن يدرك هذه الحقيقة البسيطة قبل فوات الأوان .

الافتتاحية ٥ /٢/ ١٩٨٦


شفت الرغيف "المحسّن"
لأ يافالح .. شفت النجوم فى عز الظهر..
رؤوف

اسئلة للسيد رئيس الجمهورية

محمد سيد أحمد

تميز الرئيس مبارك عن سلفه السادات ــ حتى مؤخرا ــ في أنه إحترم سيادة احزاب المعارضة ، ولم يتدخل في شئونها الداخلية ، وإنطلق من افتراض أنها كلها احزاب وطنية ، تدين في المقام الأول بالولاء لمصر ، أيا كانت أوجه خلافها مع سياسة الدولة .

ولكن في الخطاب السياسي الهام الذي ألقاه في إفتتاح المؤتمر الثامن لأكاديمية البحث العلمي ، كان للرئيس موقف مختلف .. فلقد ميز بين .. «أصوات عاقلة في موقع المعارضة ، تدرك مسئولياتها القومية والوطنية» وأخرى على مايبدو «غير عاقلة» و«غير وطنية» لأن ثمة «صلة بين ماتسعى هذه العناصر إلى إحداثه في الداخل ومخططات خصوم مصر في الخارج» ، ولأنها «تتسابق لتشويه صورة مصر في الصحف العربية المعادية» ..

كما إتهم الرئيس احزاب المعارضة «بالاثارة والتهييج» بدلا من تقديم حلول بناءة لمشاكل مصر العويصة .

ونحن نسأل في المقابل : هل تتسع الديموقراطية المصرية إلى الحد الذي يسمح بوصول حزب معارض إلى الحكم ، حتى يتاح لهذا الحزب أن يضع الحلول البناءة التي هو مطالب بأن يتقدم بها لموضع التنفيذ ؟

هل هذه الفرصة متاحة فعلا — في إطار الديموقراطية المصرية — لأى حزب معارض .. حتى للوفد المتحرك على أرضية لاتختلف جذريا عن الحزب الحاكم ؟

وهل من الوارد أن يحدث في مصر ماحدث في فرنسا — الدولة الديموقراطية العريقة — وذلك بتسليم اليمين بأن يتولى اليسار السلطة بعد أن نجح ميتران في إنتخابات الرياسة ، ونجح الحزب الاشتراكي في إنتخابات الجمعية الوطنية ؟

إننا نزعم أن هناك التباسا حول هذه القضية ، وأن نظام المؤسسات في مصر لايسمح بهذا الانتقال ، وبالتالي لايجوز إدانة احزاب المعارضة بدعوى أنها تلجأ إلى «الاثارة والتهييج» ، بغض النظر عن صحة القول بأن احزاب المعارضة تمتنع عن تقديم حلول بناءة أم لا ..

ثم نتساءل اليس في التمييز بين عناصر معارضة ، وأخرى داخل أو خارج احزاب المعارضة مامن شأنه إهدار أو تقليص دور نظام التعدد الحزبي ؟

ألا يحمل ضمنا معنى العودة إلى نظام الحزب الحاكم الواحد ، مع معارضات فردية تشذب سلوك هذا الحزب ولكن لاترفع عنه صفة الشمولية ؟

لقد نفى الرئيس مبارك قطعيا ماأشيع في أوساط المعارضة عن إتجاه النية إلى تغيير وزاري قريب ، أو إلى تعظيم شأن القطاع العسكري في توجيه شئون البلاد ..

ولكن ليس في خطاب الرئيس مامن شأنه تفنيد القول بأن ثمة إتجاها إلى تحجيم نظام التعدد الحزبي ، وإحلال نوع من الشمولية محله ..

وهذا أمر يبرر عدم الارتياح ، حتى إذا ماتستعين في هذا الانحراف نحو الشمولية .. برموز ناصرية !

١٢ فبراير ١٩٨٦

التحـــدي

أثار خطاب الرئيس يوم السبت الماضي العديد من التساؤلات والملاحظات . وإذا كان بعضها يعود إلى ضخامة التوقعات في ضوء الاسلوب الذي عالج به الرئيس أحداث ٢٥و٢٦ فبراير ، والاعلام المركز عن أهمية الخطاب ثم الاعلان عن اجتماع خاص لمجلس الوزراء بحضره رئيس الجمهورية قبل إلقاء الخطاب مباشرة ..

إلا أن الكثير منها يرتبط بخطورة الحدث ودلالاته ، والتي تتجاوز كونه مجرد تمرد في أحد أجهزة السلطة الحساسة .

وأول هذه الملاحظات وأهمها على الاطلاق ، هو تجاهل الاسباب الحقيقية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، للأزمة التي يمر بها المجتمع المصري ، والتي كانت الاحداث الأخيرة مجرد عرض ظاهر لها .. ويبدو هذا التجاهل واضحا في العديد من الاشياء ..



○ أهمل الخطاب تماما قضية برزت بالحاح في السنوات العشر الأخيرة ، منذ عرفت مصر سياسة « الانفتاح » ، وهي قضية العدالة الاجتماعية . ولا يمكن ارجاع ذلك للصدفة ، أو للحاجة إلى دراسات معمقة ، فالواضح أن الحكم يفتقر إلى رؤية اجتماعية واضحة ومحدده ، مما يجعله في النهاية اسيرا للواقع الاجتماعي السائد ، والقائم على تباين هائل في الدخول وتراكم للثراء المستفز في جانب ، وللفقر والمعاناة في جانب آخر .

○ وصمت الخطاب صمتا غريبا على قضية الاجور والاسعار ، والتي ترتبط بدورها بالعدالة الاجتماعية ، وبحياة الناس وهمومهم اليومية المتزايدة .

○ ورغم الوعى الكامل بالأزمة الاقتصادية ، والاعتراف بها ورصد بعض

ظواهرها .. إلا أن هناك هروبا من مواجهة أسبابها الجوهرية وبالتالي عجز عن طرح أساليب صحيحة لعلاجها ، والتي لايمكن أن تقف عن حدود مناشدة المصريين العاملين في الخارج زيادة تحويلاتهم لمصر ، ومطالبة الاثرياء عدم قضاء عطلة الصيف في الخارج توفيرا للنقد الاجنبي !

○ اغفال أهمية توسيع قنوات التعبير وفتح قنوات الحركة المنظمة أمام كافة القوى والطبقات والفئات الاجتماعية ، ضمانا لسلمية الصراع الاجتماعي السياسي وتجنبا للعنف .

ويبدو هذا الاغفال صارخا في الحديث عن واحد من حقوق الانسان الاساسية وخاصة الطبقة العاملة ، وهو حق الإضراب السلمي . فإن تحريم هذا الحق وتجريمه يتحول إلى قضية وطنية أساسية، على عكس ماتحتمه الظروف .

إن مجمل هذه الملاحظات والشواهد ، تقول إن الحكم مازال متمسكا بمنهجه في معالجة الأزمة . مصر على عدم الاقدام على أية تغييرات حقيقية اجتماعية واقتصادية وسياسة ، أى المحافظة على ماهو قائم بحجة الاستقرار .. متجاهلا بذلك قضية التغيير التي طرحت بقوة منذ عام ١٩٨١ ، واكتسبت بأحداث ٢٥ و٢٦ فبراير أهمية بالغة .

وليس أمام الاحزاب والقوى اوالشخصيات الوطنية ، أيا كانت مواقعها ، والتي تؤمن بضرورة التغيير وأهميته من سبيل لدفع الحكم إلى تعديل سياساته والاستجابة لمطالبة الجماهير الملحة بالتغيير .. إلا الاسراع بتحقيق أوسع تفاهم وطني حول برنامج عاجل لمواجهة الأزمة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..

وهذا هو التحدي المطروح علينا جميعا ، خلال الأيام القادمة .

وليس أمامنا خيار إلا قبول التحدي والجاز المهمة .

الافتتاحية ١٢ /٣/ ١٩٨٦



بيقولوا كمان ان الجفاف بيجى للعيل
لما الحكومة تنشف ريق أهله !!

بهجت

حكم القضاء .. ومسئولية الرئيس

وضعت محكمة أمن الدولة العليا بحكمها الذي اصدرته يوم السبت الماضي نهاية قانونية .. لآخر القضايا السياسية التي برعت أجهزة الأمن السياسي في اصطناعها خلال عهد الرئيس السابق أنور السادات .. اخترعت لها اسما طريفا .. وهو عمليات الاجهاض الأمني .

كان الهدف من الحملات البوليسية التي توالت بصورة دورية خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨١ هو انهاك القوي السياسية المعارضة ، والزج بقيادات التيارات والاحزاب السياسية النشطة في السجون والمعتقلات ، واستخدام القوانين الاستثنائية وحالة الطوارىء والمواد المناهضة للدستور والحريات العامة وحقوق الانسان في محاولة تجريم النشاط السياسي والنقابي العادي وشل قدرة المعارضة على الحركة والتعبير عن الرأى .

والحكم بما انتهى إليه من تبرئة المتهمين جميعا من تهمة تأسيس الحزب الشيوعي المصري المجرم من وجهة نظر النيابة طبقا لقانون الاحزاب الصادر عام ١٩٧٧ ، والحكم على عدد منهم بالحبس لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث تطبيقا لبعض مواد قانون العقوبات التي تجرم عمليا حرية الرأى والتعبير عنه يثير عددا من القضايا الهامة .

○ القضية الأولى تتعلق بقانون الأحزاب الذي صدر ليقيم العراقيل أمام حق كل القوى والتيارات في إقامة أحزابها المستقلة وليرتفع بعقوبة تكوين حزب على غير مارسمه هذا القانون من ١٠ سنوات في قانون العقوبات إلى ٢٥ سنة اشغال شاقة . ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية مالم يلغ هذا القانون ومواد التجريم لحرية التنظيم وتقوم تعددية حزبية صحيحة وتستقبل الساحة السياسية الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، والحزب الشيوعي المصري ، وحزب الأخوان المسلمين وغيرهم وغيرهم .

○ القضية الثانية تتعلق بالقوانين الاستثنائية وبعض مواد قانون العقوبات (المواد ٩٨ أ ب جـ د .. و١٠٢ مكرر) والتي اضطرت المحكمة على أساسها للحكم على بعض المتهمين في هذه القضية وغيرها فهذه المواد تجرم حرية الرأى وحرية التعبير وتفرض قيودا قاتلة على الفكر والحركة السياسية .. ولابد من اسقاطها جميعا ، كشرط لقيام حياة ديمقراطية .

○ القضية الثالثة تتعلق بمسئولية رئيس الدولة عن اغلاق ملف هذا النوع من القضايا الذي يصيب الحياة السياسية بمقتل حقيقي . وتتركز هذه المسئولية في جانبين :

الأول : ضرورة الزام اجهزة الأمن السياسي ، خاصة مباحث أمن الدولة بمهمتها في حماية أمن الدولة وليس أمن الحكومة أو الحزب الحاكم ، والكف عن تلفيق التهم والقضايا للقوى السياسية المعارضة والقيادات النقابية النشطة ، ومحاسبة

هؤلاء الذين شغلوا الدولة والقضاء والرأى العام بقضايا ملفقة طوال هذه السنوات . فالقضيتان المحكوم فيهما يعود تاريخ احداهما إلى ٧ سنوات مضت ، والثانية إلى ٥ سنوات .

الثاني : المبادرة بالغاء الحكم الصادر في القضيتين بحبس ٢٠٩ مواطنا ، وهذا يقع في نطاق صلاحياته كرئيس للدولة وحاكم عسكري . فالمحكمة فعلت أقصى ماتستطيع في نطاق المواد القانونية الجائرة واستخدمت حقها في تخفيف العقوبة .

وقد طالبت منظمة العفو الدولية رئيس الجمهورية في يونية ١٩٨٢ باسقاط القضيتين «لأن المواد المطلوب تطبيقهما على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير ، ولايجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم في التعبير السلمي عن عقائدهم وآرائهم» . كما طالب حزب التجمع باسقاط كافة القضايا والاحكام الصادرة من محاكم استثنائية قبل ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

وإذا كان رئيس الدولة لم يستجب في ذلك الوقت لنداء المنظمة الدولية أو حزب المعارضة فإن حكم القضاء وأسبابه والحاجة إلى اغلاق هذه الصفحة السوداء الموروثة من عهد السادات تعطي رئيس الدولة أكثر من مبرر لممارسة حقه في الغاء الحكم .

فلن يكون للحديث عن الديمقراطية أى مصداقية بينما هناك عشرات من رجال ونساء مصر في السجون خضوعا لقانون جائر لأنهم عبروا عن آرائهم ومواقفهم تعبيرا سلميا

الأهالي الافتتاحية ٢٨ /٥/ ١٩٨٦



— البضايع المستورده دى تجاره وشطاره .. إنما الأفكار المستورده هى اللى عماله وخيانه

بهجت

الغاء العزل السياسي ومسئولية رئيس الجمهورية

بعد ثماني سنوات من صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي «٣ يونيه ١٩٧٨» والاستفتاء الذي سبقه في «٢١ مايو ١٩٧٨» وفرض العزل السياسي على مجموعات من المواطنين .. أصدرت المحكمة الدستورية حكمها ببطلان العزل السياسي .

وإذا كان الحكم قد إنصب على المادة الرابعة من هذا القانون والتي تتعلق بالسياسيين الذين تقلدوا مناصب وزارية أو اشتركوا في قيادة الاحزاب السياسية قبل الثورة ، فإن حيثيات الحكم تنسحب بالضرورة على مبدأ العزل السياسي ذاته وعلى المواد الأخرى «المادة ٥ من القانون» التي تفرض العزل السياسي على القيادات الناصرية التي اختلفت مع السادات في مايو ١٩٧١ أو الذين حكم عليهم في قضايا سياسية أو قضايا رأى طبقا للمواد القانونية التي تسربت إلى قانون العقوبات في فترات الدكتاتورية السافرة خاصة في عهد إسماعيل صدقي ويكاد أن يكون مؤكدا أن يحكم ايضا بعدم دستورية المادة «٥» من هذا القانون في اكتوبر القادم عند نظر الطعن المرفوع أمام المحكمة الدستورية .



ومع الترحيب بهذا الحكم الذي صحح جزءا من الأوضاع الخاطئة السائدة في المجتمع المصري فإن الحكم يثير قضية بالغة الأهمية .

لقد عارضت الأحزاب ــ خاصة حزب التجمع ــ والقوى السياسية والنقابات والهيئات القضائية قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي عند صدوره ومن بعده قانون العيب الذي قام على أساس هذا القانون ومن قبل قانون الأحزاب السياسية .. واستندت في معارضتها إلى انتهاك هذه القوانين للدستور وعدوانها على الحقوق الأساسية للانسان وللحريات العامة وطالبت دائما خاصة بعد رحيل صاحبها بالغائها .

ورغم الالحاح على رئيس الجمهورية « حسني مبارك » بعد توليه السلطة بتنقية الحياة السياسية والديمقراطية من هذه القوانين ، فقد تمسك بمقولة أن القضاء هو الحكم . ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أن الذي أعد هذه القوانين وأصدرها هو الحزب الوطني ورئيسه وأغلبيته في مجلس الشعب ، وأنه يملك إذا ماقتنع بفسادها أن يلغيها وأن المحكمة الدستورية لاتملك التعرض لهذه القوانين إلا إذا كان هناك

نزاع أمام القضاء حولها وطعن بعدم دستوريتها واقتنعت المحكمة بجدية الدفع وقررت احالتها إلى المحكمة الدستور وهذا أمر يستغرق سنوات وسنوات فقد تمسك الحكم بهذه المقولة حتى الآن .

واستمرار هذا النهج في التعامل مع هذه القوانين ليس له إلا معنى واحد وهو اصرار الحكم على انتهاك الدستور وفرض القيود على الحياة السياسية والتمسك بديمقراطية عرجاء ، وبالتالي إشاعة التوتر في الحياة السياسية وفتح الباب للعنف بصوره المختلفة .

من هنا فإننا نطالب رئيس الجمهورية بمناسبة صدور هذا الحكم وطبقا لمسئولياته الدستورية أن يسارع باتخاذ الخطوات الدستورية لالغاء هذه القوانين التي تنتهك الدستور دون انتظار لسنوات أخرى من الصراع القانوني والذي سينتهي حتما بعدم دستوريتها ولكن ربما بعد فوات الأوان .

فلنطهر نظامنا القانوني والسياسي من هذه القوانين خاصة ..

- قانون الاحزاب السياسية
- قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي
- قانون حماية القيم من العيب
- قانون محاكم أمن الدولة
- قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة والقائمة النسبية الحزبية المشروطة
- المواد التي تجرم حرية الفكر والعقيدة في قانون العقوبات

ولتتوحد جهود القوى من أجل اسقاط هذه القوانين وكل مايترتب عليها من أثار ..

وليسارع الذين فرض عليهم العزل السياسي تحت أى اسم إلى ممارسة حقوقهم السياسية استنادا إلى حيثيات حكم المحكمة الدستورية فحماية الدستور لايمكن أن يتحقق إلا بموقف إيجابي فعال .. ومن الجميع .

الافتتاحية ٢٥ /٦/ ١٩٨٦


إحنا جيل ثوره ١٩١٩ ...
بس إحنا جيل ثوره يوليو
لامؤاخذه بأه .. إحنا جيل ثوره "الفيديو"

رؤوف

نحن والرئيس ومشاكل الناس

حسين عبد الرازق

أدلى الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية بحديثين إلى «المصور» و«الأهرام» نشرا يومي الخميس والجمعة الماضيين . وكان واضح من الحديثين ، سواء في الاسئلة التي طرحها (مكرم محمد أحمد) أو (إبراهيم نافع) ، أو في الأجوبة التي أدلى بها رئيس الجمهورية التشابه ، بل والتكرار احيانا ، وأن هناك في الحديثين الكثير يتعلق بمواقف وممارسات حزب «التجمع» وصحيفته «الأهالي» وحرص من كافة الاطراف على عدم ذكر ذلك صراحة ، وبالحديث عن المعارضة ككل وباعتبارها شيئا واحدا متماثلا ، حتى تختلط الأوراق والمواقف .. رغم ادراك السائلين ، والمتحدث أن هناك نقاطا للتمايز والاختلاف بين احزاب المعارضة وصحفها خاصة عندما يتعلق الموضوع عن قضية الديمقراطية والحريات السياسية .

وبالطبع فهناك الكثير في الحديثين يستحق التوقف والنقاش ، ولكني سأكتفي بخمسة موضوعات أساسية اعتقد أنها أهم ماقاله الرئيس ومايشغل الرأى العام في الوقت الحاضر .

الانفاق العسكري

○ القضية الأولى تتعلق بالانفاق العسكري ، وهي القضية التي أثارتها «الأهالي» في حوار بمناسبة زيارة المشير أبو غزالة لواشنطون ومباحثاته حول الديون العسكرية وفوائدها وانشاء صناعة عسكرية مصرية «دبابات» بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية — مع «أمين هويدي» وزير الحربية الاسبق والمدير الاسبق للمخابرات العامة ، وأحد خبراء الاستراتيجية والأمن القومي المعدودين في مصر والعالم العربي والعالم الثالث ، وهو إن كان ليس عضوا في حزب التجمع ، فهو من كتاب «الأهالي» الدائمين .

فقد قال «أمين هويدي» في حواره .. «إذا لم تتمكن الدولة من زيادة دخلها القومي ، وزيادة دخل الفرد والعائلة ، وتقريب الفوارق بين الطبقات .. وركزت على زيادة الانفاق العسكري ، فإنها تهدد امننا القومي .. وإذا استمرت ميزانية الدولة في التضخم ، فإنها تفتح الباب أمام تآكل حرية قرارها السياسي ، ووقوعها القمة سائغة للاستعمار ، وتصبح غير حرة حتى في استخدام قواتها المسلحة . إذن فضرورة تحقيق الأمن القومي تحتم تخفيض ميزانية الدفاع وميزانية قوات الأمن المركزي .. على أن يخصص مايتم توفيره لزيادة الانتاج ، أى لزيادة الدخل القومي ، ويمكننا مثلا أن نخفض ميزانية (الأمن والدفاع) بمقدار مليار دولار وأن توضع وزارة الدفاع أمام مسئولياتها للحفاظ في نفس الوقت على كفاءتها القتالية» .

وقامت الدنيا ولم تقعد

قال رئيس الجمهورية كلاما كثيرا مثل .. «الانفاق العسكري عندنا ضعيف ، بل أقول إنه لايكفي ، نصفه يذهب للمرتبات ، والباقي للاعاشة وغيرها من الاحتياجات ، ولولا المعونات لواجهنا موقفا صعبا ، بينما الذين من حولنا يمتلكون معدات لا أول لها ولا آخر حقيقة أنني اتألم كثير كما قلت من كثرة الكلام في هذا

الموضوع . والذين يرددونه لايفهمون حقيقته ، وإنما هي عملية مزايدة فقط ، وأنا أقول لهم حرام عليكم بلدكم .. لو كانت هناك حالات للاسراف في الانفاق العسكري لعزلت في الحال المسئول عنها .

وأضاف الرئيس «إن كان ذلك (يقصد خفض الانفاق العسكري) يحقق مصلحة اسرائيلية ، فلا أظن أنه يحقق مصلحة مصرية .

ولحن نقول للسيد الرئيس حرام وظلم فادح أن يكون الرد على كلام مسئول ومدروس حول الانفاق العسكري .. هو الاتهام بعدم الفهم والمزايدة وتحقيق مصلحة «العدو» الاسرائيلي .

وشهد شاهد من لندن

ويسمح لي السيد الرئيس ـــ دون مزايدة ـــ أن أكرر بعض الحقائق التي وردت في حوار أمين هويدي ـــ والتي ربما فات مستشاري الرئيس قراءتها وعرضها عليه ـــ وبعض الحقائق التي تدخل في العلم العام للمهتمين ، وليس الخبراء بقضايا الأمن والدفاع .

○ فقد حدد «أمين هويدي» وسائل عدة لتخفيض الانفاق في ميزانية (الأمن والدفاع) شاملة الأمن المركزي بمليار دولار ، من بينها .

ـــ خطة تعبئة ممتازة تؤدي إلى أن يعطي الفرد المجند عائدا فنيا عاليا من ناحية الانتاج .

ـــ إعادة التوزيع الاستراتيجي لقواتنا المسلحة ، وتحديد هل عدونا الرئيسي في الشرق (أى إسرائيل) أم في الغرب (أى ليبيا) !

ـــ الاهتمام بالراس المقاتل وتخفيض حجم الذيل الاداري .

ـــ رفع مستوى القادة والارتفاع بمستوى التعليم والمعاهد العليا للقوات المسلحة ، مع مراجعة المناهج ، وإعادة النظر في مستوى المدرسين ، بحيث يكونوا من ذوى الخبرة العالية ، والكفاءات النظرية .

— التفرغ للواجبات الاساسية للقوات المسلحة وترك الأنشطة الأخرى للدولة ..

○ كما أثار «أمين هويدي» قضية العائد من الانفاق على القوات المسلحة ، وهل يحقق العائد الصحيح والمفروض . ويقدم لنا مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن إجابة هامة لهذا التساؤل المشروع في التقرير السنوي لعام (٨٥ — ١٩٨٦) في مقارنة بين مصر وإسرائيل .

يقول التقرير إن عدد سكان إسرائيل ٤ مليون و٣٠٠ ألف نسمة ، وعدد سكان مصر ٤٨ مليون و٥٠ ألف نسمة . وأن نفقات الدفاع في إسرائيل ٥,٧٩٨مليار دولار وفي مصر ٣,٧٨٦ مليار دولار . وأن الدخل القومي لاسرائيل ٢٥ مليار دولار ، مقابل ٣٥ مليار دولار لمصر .

ويضيف أن جيش إسرائيل العامل والاحتياطي ٥١٢ ألف فرد والجيش المصري ٨٢٥ ألف فرد . وأنه أمكن لاسرائيل توفير ١١ فرقة مدرعة مقابل ٣ فرق مدرعة في مصر . و٥ لواءات ميكانيكية (إسرائيل) مقابل ٦ فرق (مصر) و٣٦٠٠ دبابة اسرائيلية مقابل ٢٢٠٠ دبابة مصرية ، و٤٠٠ عربة مدرعة إسرائيلية مقابل ٣٠٠٠ مصرية ، و٦٥٤ طائرة قتال إسرائيلية مقابل ٤٢٧ مصرية .

معنى هذه الأرقام ، أنه بالرغم من أن قواتنا البشرية أكبر ١٢ مرة من إسرائيل ، إلا أن قواتنا المسلحة لاتزيد عنها إلا قليلا . ولكن الأهم والأخطر أن لاسرائيل التفوق الكامل في القوة الضاربة (المدرعات والقوات الجوية) . وهذا يتطلب «ترشيد الانفاق» أي إعادة النظر في حجم الانفاق وعائده لأن العبرة ليست في الحجم ، ولكن في العائد من هذا الانفاق . أن يكون عائد كل جنيه أو دولار ننفقه يحقق أكبر قدر ممكن رفعا للكفاية القتالية والدفاعية .

○ أشار الرئيس إلى ارتفاع اثمان الاسلحة ، وإلى أن خفض الانفاق العسكري في مصر ، وقد وصل إلى حد لم يعد يواكب الزيادة في اسعار السلاح ، فالطائرة المقاتلة التي كنا ندفع فيها ٧٠٠ الف دولار قبل بضع سنوات ، ندفع فيها الآن ٢٣ مليون دولار تصل مع بعض التجهيزات الاضافية إلى حدود ٣٠ مليون دولار .

ولكن الرئيس لم يذكر السبب الاساسي والوحيد لارتفاع نفقات تسليح القوات المصرية .. وهو السياسية التي اتبعها السادات تحت شعار «تنويع مصادر السلاح» كجزء من سياسة التخلي والردة عن سياسة عدم الانحياز والاستقلال الوطني ، والدخول في مسلسل التبعية للولايات المتحدة الاميركية .

لقد تحول شعار «تنويع مصادر السلاح» عمليا إلى التحول من استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتي إلى العالم الغربي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الاميركية . وكان هذا التحول يعني قفزة هائلة وفلكية في نفقات شراء السلاح لأربعة أسباب متكاملة ..

ــ تجمع مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية والتي تهتم بالسلاح ، إن ثمن الاسلحة الغربية (الاميركية) تصل على الأقل تقدير إلى أربعة أضعاف ثمن الأسلحة السوفيتية وتتجاوز خمسة أضعاف بالنسبة للطائرات .

ــ ويزيد من تكلفة السلاح الغربي أن الشركات المنتجة تدفع في كافة صفقاتها عمولات للوسطاء في التعاقد تضيف ثمنها في النهاية إلى ثمن السلاح . وهو الأمر المفتقد تماما في الاتحاد السوفيتي . (وفي انتاج السلاح المملوك للدولة في انجلترا) .

ــ ليس لنفس الوحدة من السلاح الاميركي سعرا واحدا . وإنما يتوقف السعر على مايتم الانفاق عليه في كل حالة على حدة ، وهو أمر مرتبط باسلوب التعاقد .

ــ ويضاعف من سعر السلاح اشتراط نقل السلاح الاميركي على وسائل نقل اميركية باسعار تحكمية تزيد عن أسعار النقل العالمية .

○ يقودنا هذا مباشرة إلى الحقيقة المذهلة التي صرح بها رئيس الجمهورية ببساطه غريبة عندما قال إن انفاقنا العسكري ينقسم إلى قسمين الأول للمرتبات والثاني للاعاشة .. أي أن التسليح يتم كاملا اعتمادا على هبات وقروض الولايات المتحدة الاميركية .

وإذا كان من لايملك رغيف العيش لايملك أرادته السياسية ، كما قال مبارك نفسه في حديث سابق حول اعتمادنا في ٧٥٪ من رغيف العيش على استيراد القمح من الولايات المتحدة .

فمن المؤكد أن اعتمادنا بنسبة ١٠٠٪ أو ٩٩٪ في سلاحنا عى الولايات المتحدة الاميركية (التي تسلح أيضا عدونا الرئيسي ، إسرائيل) يعني اهدار امننا القومي وضياع ارادتنا السياسية كاملة .

واعتقد أن في هذه الحقائق الكفاية وزيادة لتوضيح ماقاله أمين هويدي في حواره مع الأهالي . ومع ذلك فإذا كان البعض يريد المزيد ، فنحن على استعداد .

الانسحاب من لجنة الدعم

القضية الثانية تتعلق بموضوع الأزمة الاقتصادية عامة وموقف حزب التجمع تحديدا من هذا الموضوع ، ومنهج الحكومة والرئيس في هذا الأمر .

الرئيس ينتقد انسحاب «حزب التجمع» من اللجنة التي دعا إليها الحزب الوطني لتناقش الأحزاب كافة قضية الدعم ، وينفي أن الحكومة لديها قرار مسبق .. ويستخلص من ذلك أن الممارسة الديمقراطية لاتزال مجرد ممارسات حزبية يستهدف منها البعض الاساءة إلى البعض الآخر .

ومرة أخرى فالحقائق وحدها تؤكد أن الأمر لم يكن على هذا النحو :

ولنبدأ بسؤال منطقي هو : هل كان هناك قرار قد اتخذ فعلا بالغاء الدعم .. أم أن الأمر كله وهم روجه «حزب التجمع» ؟

الاجابة بالنسبة لنا واضحة ولاتحتمل أى لبس أو اجتهاد . نعم كان هناك ومازال قرار بالغاء الدعم وتعهد مصري للولايات المتحدة الاميركية وصندوق النقد الدولي بذلك . والادلة على مانقول أكثر من أن تعد أو تحصى . واكتفي بنماذج منها .

○ هناك أولا ماتذيعه المصادر الرسمية والصحفية الاميركية من وثائق منسوبه للمسئولين المصريين في مباحثاتهم وتقاريرهم التي يقدمونها رسميا لصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الاميركية والحكومة الاميركية ، وتؤكد أن هناك قرارا بالغاء الدعم . كان الخلاف الوحيد أن البعض يريده دفعة واحدة وآخرون على مراحل . ولكن الاتفاق كان أن يتم ذلك قبل نهاية الخطة الخمسية الأولى ، ونحن الآن في عامها الأخير .

○ وهناك أيضا الوثيقة الرسمية التي صدرت من اللجنة العليا للسياسات في ٧ ديسمبر ١٩٨٣ ، وأرسلت للوزراء جميعا توصيهم بأن يتولى «السادة الوزراء كل فيما يخصه اعداد تصورهم لخطة اقتصادية متكاملة تستهدف رفع الدعم تدريجيا عن كافة السلع والخدمات ، بحيث تظهر الاسعار في نهاية الخطة بشكلها الحقيقي .. وموافاة اسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (د . مصطفى السعيد في ذلك الوقت) بهذه التصورات لبلورتها في خطة متكاملة بالتنسيق مع السادة وزراء المالية والتخطيط وشئون الاستثمار والتعاون الدولي» .

وبالفعل بدأت الحكومة في سبتمبر ١٩٨٤ سلسلة من القرارات برفع أسعار السلع الاساسية (الغاء الدعم) كان من بينها ، رفع سعر الخبز البلدي (تخفيض وزن الرغيف الذي يباع بعشرة مليمات من ١٤٠ جراما إلى ٦٩ جرام ، وتخفيض وزن الرغيف الذي كان يباع بعشرة مليمات ويصنع من دقيق نسبة استخراج من ١٦٩ جراما إلى ١٦٠ جراما وبيعه بعشرين مليما تحت اسم الرغيف المحسن ، ورفع سعر الخبز الافرنجي ١٠٠٪ ، وجوال الدقيق من ستة جنيهات وخمسين مليما ، إلى أحد عشر جنيها وثمانين قرشا ، ورفع سعر طن النخالة من خمسين إلى تسعين جنيه ، وطن النخالة الحرة لمزارع الدواجن من ٦٠ إلى ١٠٠ جنيه ، أى رفع سعر اللحوم والطيور ، كما رفعت اسعار السمن الصناعي (من ٤٢٠ قرشا إلى ٦٩٠ قرشا) والمكرونة من ١٣ إلى ١٩ قرشا ، والمنسوجات الشتوية بنسبة ٢٥٪ .

ولم تتوقف قرارات الغاء الدعم مع كل ميزانية جديدة ، ولا قرارات رفع الاسعار ، حتى هذه اللحظة .

○ وهناك التصريحات التي ادلى بها وزير التعليم العالي في اجتماع من المبعوثين المصريين في باريس ، وأكد فيها أن هناك ٣ قرارات متخذه ويجري التخطيط لتنفيذها خلال هذا العام (١٩٨٦) وهي : الغاء الدعم ، الالغاء الفعلي ـــ لا القانوني ـــ لمجانية التعليم ، تخلى الدولة نهائيا عن تعيين الخريجين .

○ وهناك الحديث الذي ادلى به رئيس الوزراء في التليفزيون في نفس الليلة التي عقدت فيها لجنة الأحزاب أول اجتماع لها ، ليعلن فيها بعبارة صريحة اتجاه الحكومة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي .. أى الغاء الدعم خلال أقل من ٣ أشهر من تطبيق هذا القرار .

وصاحب هذا الاعلان ـــ باعتراف د . على لطفي نفسه ـــ اعداد ورقة واستمارة رأى يوقع عليها كل موظف وعامل عند استلامه لمرتبه ، تسأله هل يوافق على زيادة مرتبه عن طريق استبدال الدعم العين بدعم نقدي ، أم يتمسك بالدعم العيني ..

وإذا كان قد حدث بعد اعلان « حزب التجمع » انسحابه من اللجنة على ضوء هذه الحقائق وحديث رئيس الوزراء ، تراجع مؤقت عن تنفيذ القرار ، وتراجع عن التصريحات وتفسير جديد لها ، وهو تراجع تم بصورة تعكس رد الفعل الجماهيري لموقف التجمع الذي كشف الخطة الحكومية .. فإن هذا الانسحاب يحسب له لا عليه .. ولا يلغي حقيقة أنه كان هناك قرار ـــ ومازال ـــ بالغاء الدعم .. مالم تنجح الاحزاب والمنظمات والقوى الجماهيري في تشكيل قوة ضغط حقيقية تسقط هذا القرار والسياسات والقوى التي تقف خلفه .

ومن المفيد هنا أن نذكر القراء والرئيس بموقف سابق ، كان في خلفية تفكير « حزب التجمع » عند اتخاذ قراره ، ففي يوم الثلاثاء ١٨ سبتمبر ١٩٨٤ استقبل « الرئيس حسني مبارك » الأمين العام للحزب « خالد محيي الدين » وطلب منه اعداد

دراسة تفصيلية برای الحزب في موضوع الدعم . ودار حوار حول كثير من القضايا سواء التي طرحها الرئيس ، أو أثارها «خالد محيي الدين» .

وفي اليوم التالي للقاء الرئيس بخالد محيي الدين وبرؤساء الاحزاب الأخرى ، اعلنت الحكومة قرارات استفزازية برفع الاسعار . وقامت قيادات مسئولة في الحزب الوطني ــ الذي يرأسه الرئيس حسني مبارك ــ بترويج شائعة كاذبة أن خالد محيي الدين وافق في لقائه مع الرئيس مبارك على قرارات رفع الاسعار .. ولم يكن موضوع الاسعار قد طرح نهائيا خلال اللقاء . ولكن الحكومة كانت تريد غطاء كاذبا لهذا الاجراء المعادي للجماهير الشعبية .

ورغم وعينا بأساليب وألاعيب الحكومة ، فقد شاركنا في المؤتمر الاقتصادي عام ٨٢ ، وعندما طلب الرئيس تقريرا تفصيليا عن الدعم في سبتمبر ٨٤ ، ورغم وجود تفاصيل دقيقة في تقريرنا للمؤتمر الاقتصادي وبرنامجنا الانتخابي «مايو ١٩٨٤» قبلنا اعداد هذا التقرير والمشاركة في المؤتمر الذي قال الرئيس إن الحكومة ستدعو إليه بمجرد وصول تقارير الاحزاب ، ووعد بأن يكلف الحكومة بامداد الحزب بكافة البيانات والارقام الضرورية لاعداد التقارير . ولم تستجب الحكومة لأى طلب تقدم به حزبنا أو أى حزب آخر للحصول على هذه البيانات ، ومع ذلك قدمنا التقرير مسجلين هذه الحقيقة إلى رئيس الجمهورية في مارس ٨٥ وأرسلناه إلى كل الأحزاب ونشرناه في كتاب تحت اسم «دعم الاغنياء ودعم الفقراء» .

إن المشكلة في الواقع ليست انسحاب «التجمع» من لجنة الحزب الوطني لمناقشة الدعم أو الهروب من مواجهة المشكلة لكى نزايد عليها ، كما قال الرئيس في حديثه بالاهرام .

ولكن الأزمة هى في انحياز الحكومة والحزب الحاكم ورئيس الجمهورية إلى الذين يحتكرون الثروة في البلاد ويحمون مصالحهم بمراكز نفوذ اقتصادية وسياسية



« عشر سنوات على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير »
- ياه . عشر سنين ومحصلش حاجه صحيح اللي اختشوا ماتوا !!

وارتباطات خارجية حاكمة ، على حساب مصالح الغالبية العظمى من المواطنين عمالا وفلاحين وموظفين ومهنيين والفئات الوسطى عامة في المجتمع .

وأى مأساة أكبر من أن لايجد رئيس الجمهورية لعلاج الأزمة الاقتصادية الطاحنة والتفاوت الواسع بل الرهيب في الدخول ، والنهب المنظم للثروات إلا أن يعد بأن الحكومة لو اضطرت للمساس بالمواطن غير القادر «فسوف يكون ذلك بقدر ضعيف للغاية لايكاد يشعر به» .. وهو وعد تخرقه الحكومة بقراراتها وبالقوة والأمن المركزي كل صباح .. و«الذي يهمني هو أن أخذ من القادر لكي أوفر لغير القادر» كما يقول الرئيس .

○ ولكن بأى اسلوب ستأخذ الحكومة من القادرين ــ وهو الوصف المهذب للطفيليين والسماسرة وناهبي قوت الشعب وسارقيه ــ هل بالقانون وإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد والغاء الاعفاءات غير المبررة من الضرائب والجمارك و .. و..

كلا وإنما بالرجاء والدعاء والاقناع .. «فنأمل أن يبادر اصحاب المال بمثل هذه المشاركة التي تعين الدولة على تحقيق التطور الذي يؤدي إلى الاستقرار .. لاشك أن القادر سوف يزداد قدره واحترامه في نظر المواطن غير القادر عندما يجده لايحبس ماله وإنما يتبرع بجزء منه لبناء مستشفى أو مدرسة أو أى مرفق حيوي للشعب .

وهذا يؤدي إلى تقليل احساسات الحقد لدى الطبقات غير القادرة على الطبقات القادرة وهو خير ضمان لعملية الاستقرار .. وهذا نص كلام الرئيس في الأهرام .

إنه منطق البحث عن المحسنين في الداخل والخارج . منطق لايحل مشكلة ولايخرجنا من أزمة . وإنما يقودنا إلى المزيد من الأزمات والمشاكل .. بل والضياع .

ولسنا في حاجة إلى محسنين من واشنطون أو القاهرة . وإنما في حاجة إلى حكومة وسلطة تنحاز للشعب وتعيد رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات العربية والدولية لخدمة هذا الشعب . حكومة لاتمثل رجال الأعمال ومن يتبعونهم في الخارج ، وبالتالي تكون قادرة على تحقيق العدل والتنمية الاقتصادية الحقيقة والخروج بالوطن من محنته .. وهذا هو سر خلافنا مع الحكومة .

تبقى بعد ذلك قضايا ثلاث في حديث الرئيس ، وتعليقه حول ماتردد عن سبتمبر جديد ، وماقاله عن اعترافات بعض المقبوض عليهم في الحرائق الأخيرة والمنسوبة إلى عناصر من حزب الجهاد ، وكذلك موضوع التطرف وارتباطه بحديث المعارضة عن الفساد .. وهى موضوعنا في الاسبوع القادم ..

١٩٨٦/٧/٩


حكومه غريبه قوى بدل ما تثبت الاسعار
وترفع قانون الطوارئ ... رفعت الاسعار
وثبتت قانون الطوارئ ..؟
طبيب
نفسانى

رؤوف

من هو المحسن الكبير فلان الفلاني ؟

صلاح عيسى

اهتم الرئيس مبارك في الحديث الذي أدلى به إلى رئيس تحرير «المصور» و«الاهرام» اهتماما غير عادي ، بتوضيح الاسباب والمبررات التي دفعت الادارة المصرية ، لاتخاذ قرار ، بتخصيص مقر دائم للحكم ، يمارس منه رئيس الجمهورية مهام منصبه ، ويظل ملكا للدولة دون أن ينتقل للورثة !

ومع أن المبررات التي ساقها الرئيس ، ليست مقنعة بالدرجة الكافية ، خاصة وأن الدولة تملك بالفعل أكثر من مقر ، يستطيع الرئيس أن يمارس منه مهام منصبه وتتوفر فيها الشروط المتوفرة في مبنى الحكومة المركزية الذي يجري اعداده ليكون مقرا للرئاسة . ومن هذه المقار على سبيل المثال قصر القبة ، إلا أن المشكلة التي نشأت عقب حديث الرئيس ، أهم من مبلغ الثمانية عشر مليونا من الجنيهات التي انفقت على تجديد المبنى !

فقد ذكر الرئيس في حديثه أن الدولة لم تدفع مليما ثمنا لهذا التجديد ، وأن الملايين السبعة التي رصدت في ميزانيتها لهذا الغرض في عام سابق ، قد أعيدت إليها ، بعد أن جاء للرئيس «مبلغ من الخارج» يكفي لنفقات الترميم ، وأضاف

الرئيس ، أنه لم يشأ ن يرد على الذين تحدثوا عن الاسراف ، لأن المبلغ ، جاءه من «شخصية من خارج مصر ، لاعداد مبنى الرئاسة ، وأن من قدم له المبلغ رجاه عدم ذكر اسمه» !

والمعنى الواضح والمباشر لهذه المعلومات ، هو أن مبنى الرئاسة لم ينشأ على حساب الدولة ، ولم يرم خصما مما تتلقاه من معونات ومساعدات ، وماتعقده من قروض ، ولم ينفق عليه من التبرعات التي تتلقاها الدولة من مواطنيها أو من غيرهم ، لتستعين به على مواجهة اعبائها ، لكن الذي مول إنشاء هذا المبنى هو شخصية اجنبية تبرعت بمبلغ ١٨ مليون جنيه ، لغرض محدد هو انشاء مقر للرئاسة ، فهو لم يتبرع به لمصر لتوجهه إلى ماتشاء من أغراض !

○ فهل يرى الرئيس أن ذلك نوع من التبرع يمكن قبوله ؟

○ وهل من المنطقي أن يمول «شخص ما» من أمواله الخاصة ــ أيا كان ومهما كان ــ عملية إنشاء مقر للرئاسة ، وهو مبنى له معنى رمزى ، إذ هو في الواقع رمز الدولة ؟!

○ وهل تأكد الرئيس أن هذا الشخص ليس له مصالح في مصر قد يؤثر مثل هذا التبرع على قراراتها بشأن هذه المصالح ؟

○ ومن الذي أشار على الرئيس بقبول مثل هذا التبرع الذي يمس اعتزازنا جميعا بكرامة الوطن ، وكرامة الرئاسة ــ كرمز له ــ بصرف النظر عن الخلاف في الرؤى السياسية ؟

○ وهل أصبحت مصر عاجزة حقا عن تمويل انشاء مقر رسمي لرؤسائها بصرف النظر عما إذا كان هذا المقر ضروريا أم لم يكن ؟!

ــ وأخيراً ــ أليس من الأكرم لنا جميعا ــ وفي مقدمتنا الرئيس ذاته ــ أن نصوم يوما عن الطعام ، لنوفر لرئاستنا مقراً ، ونعيد هذا التبرع لصاحبه ، حتى لانعلق على باب المقر لافتة تقول «تبرع بنفقات إنشاء مبنى الرئاسة المصرية المحسن الكبير .. فلان الفلاني .. فتح الله عليه بقدر إحسانه» .

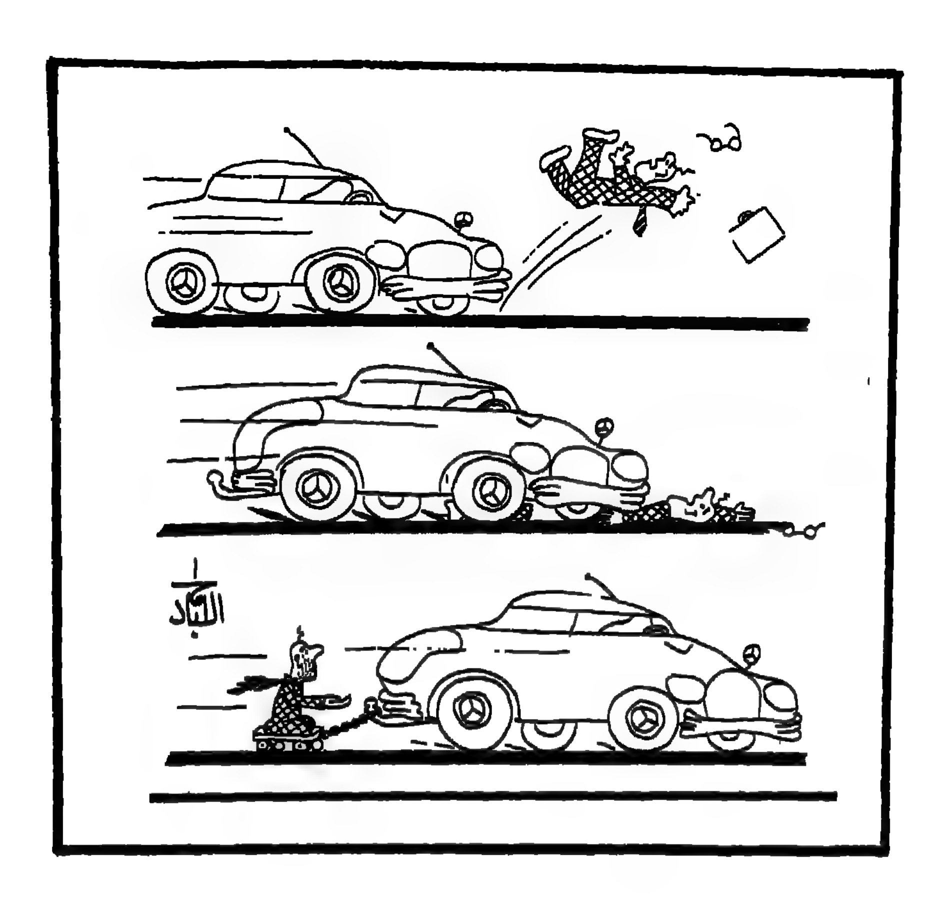
١٩٨٦/٧/٩

لسنا عبيد احساناتكم !!

حسين عبد ربه

حديث الرئيس مبارك مع رئيس تحرير مجلة المصور .. في العدد الأخير يطرح العديد من المؤشرات البالغة الخطورة والأهمية حول واقع ومستقبل الوطن والشعب .. ولكن ثمة ملاحظة لايمكن أن ندعها تمر بالتجاهل أو الغفلة عنها وهى قول الرئيس (لو أنني كنت أريد أن أخذ الجميع على نحو ماحدث في سبتمبر ٨١ . فلقد كانت أحداث الأمن المركزي تمثل الفرصة والمبرر ولكني لم افعل !) .

ومايدعونا إلى التوقف أمام هذه (الملاحظة) أنها تتسق بشكل أو آخر بالتلميح أو التصريح ، مع مادرج على ترديده في الفترة الأخيرة بعض المسئولين وبشكل ملفت للانتباه تصريحات اللواء زكي بدر الذي نصب من نفسه (مساري عسكر عموم التخويف والأمن في بر مصر المحروسة .. وكأنه قد احتل كرسيه في وزارة - لاظوغلي العتيدة .. بعد زحفه المنتصر من حدود مملكته في أسيوط المنكوبة في عهده السعيد .. إلى قاهرة المعز تزفه الموسيقى النحاسية المظلة لقعقعة السلاح وفرقعة كرابيج الجلادين ومازال الصحف تحمل لنا بين اليوم والآخر تهديدات



(ساري عسكر الداخلية الجديد) بالويل والثبور وعظائم الأمور لكل المعارضين لسياسات الحزب الحاكم وهذه التصريحات والافعال تنطلق من النظر إلى المعارضين باعتبارهم واحد من اثنين .. مجرم أو منحرف حتى تكتب براءته ..

وهذه الرؤية البوليسية المحدودة الأفق قد وصلت به إلى اقتناع راسخ بعقم وفساد كل المبادىء والقواعد التي توافقت عليها الشرائع السماوية والوطنية ومواثيق حقوق الانسان عن حريته وإلى أن المتهم برىء إلى أن تثبت ادانته .

وبعيدا عن الخوض في حقيقة وملابسات احداث الأمن المركزي فإن لغة الخطاب السياسي سواء كانت مفردات هذا الخطاب تصريحا أو خطابا عاما لمسئول

في موقع رئيس الجمهورية تحكمها قواعد وأصول وتقاليد . وأبسط قواعد هذه الاصول والتقاليد تفرض على المسئول رأس النظام أن يبتعد عن إثارة ونكأ الجراح الدفينة للشعب المصري والموصولة الاسباب بالظروف التي أدت إلى جريمة سبتمبر ٨١ . إننا نعلم عن يقين المصالح التي تحرك الكتبة العموميون للصحف المسماه بالقومية ..والذين زينوا لبطل مجزرة سبتمبر ٨١ جريمته السوداء والتي انتهت بسقوطة مدرجا في دمائه يوم ٦ اكتوبر ٨١ وهم . هم ذات الكتبة الذين يحاولون باصرار متعمد أن يلوحوا بالمسخ المشوه والكريه لجريمة سبتمبر ٨١ متوهمين أنهم في هذا يروعون كل من يخالفهم الرأى وأن يلزمونهم الصمت والخرس والعجز العنين .. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه .. هل يليق لمسئول في موقع رئيس الجمهورية أن ينزلق إلى هذا الموقف ؟

إن حزب التجمع رغم اختلافه الجذري والعميق مع السياسات والتوجهات والممارسات التي تنتهجها حكومات الحزب الحاكم والتي يتشرف الرئيس مبارك برئاسته إلا أن التجمع «حمد» للرئيس وبصوت عال سلامة لغة خطابه وأسلوب تعامله السياسي مع المعارضة المصرية والتي أهدرها في تدنى فظ سلفه الراحل .

ولكن الملفت للنظر بقوة أن الرئيس مبارك قد درج في الفترة الأخيرة على الخروج على هذه القواعد والأصول والتي تفرض أن يتحلى بها رئيس دولة في مكانة مصر الحضارية والتاريخية وتملك تراثا شامخا صاغته تضحيات مهولة ونضالات بطوليه.. إن هذا (الخروج المكروه) لايفقد الرئيس مصداقية قوله عن .. ضرورة أن تكتمل مسيرة مصر الديمقراطية والوراثة والتمسك بكرسي الحكم الخ .. ولكن هذا الخروج المكروه يستدعي من قبل ومن بعد ، إلى ذاكرة كل المصريين «المأثرة التاريخية» التي ساهمت في صباغة النسيج والتكوين الشعوري والمزاجي للشعب ووحدت وجدانه القومي وايقظت ضميره الوطني .. «المأثرة التاريخية» التي اعلنها باسم جموع الشعب المصري فلاح قرية (هرية رزنة) شرقية ـــ الجندي العظيم

(أحمد عرابي) في مواجهة من كان يعرف باسم خديوي مصر وطغمته من المتمصرين والاجانب (لسنا عبيد احساناتكم ولقد ولدتنا أمهاتنا احرار . ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم) ..

واليوم وبعد مرور ١٠٥ سنوات منذ ذلك اليوم المشهور في تاريخ الوطنية المصرية والعسكرية المصرية وبعد أن تدفقت مواكب الشهداء العظام من أبناء الوطن جيلا بعد جيل طلبا للحرية والاستقلال والعدل وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين وقد أصبح العالم باحداثه الكبيرة صغيرا وقريبا على مرأى ومسمع من كل مواطن . لم يعد مقبولا لدى جموع الشعب المصري أن يقول (حاكم) ومن منطلق (المن والاحسان) ومهما كانت النوايا والاسباب والمبررات التي تساق تلميحا أو تصريحا .. !! لقد كانت احداث الأمن المركزي تمثل الفرصة والمبرر ولكنني لم أفعل ؟!

إن معنى ذلك القول بوضوح بالغ ياسيادة الرئيس .. أن السياسات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي انتهجها السادات وقادته إلى تدبير جريمة سبتمبر ٨١ وأطلقت موجات العنف لم تستخلص بعد دروسها الحقيقية .

وإن المأساة الدامية في ٦ اكتوبر ٨١ لم تستخلص دروسها الحقيقية ولم تستوعب بعد .. وأن استخلاص هذه الدروس واستيعابها . كان يقتضي ويفرض — ومايزال — على القيادة المسئولة المراجعة الشاملة لهذه السياسات والتوجهات وهو مالم يحدث إلا في جانب بعض الممارسات وأساليب التعامل .. إن استمرار هذه السياسات لن تكون له إلا نتيجة واحدة .. لتعميق الجذور والاسباب التي صنعت وتصنع براكين السخط والتعصب الشعبي .. والتي تجدل الحبال الغليظة كل يوم للكارثة المخيفة والمروعة المحدقة بمصر الوطن والشعب وتهددهما معا بالانفجار .

١٩٨٦/٧/٩

البديهيات التي غابت عن أحاديث الرئيس

حسين عبد الرازق

توقفت طويلا — كما توقف غيري — أمام الكلمات الخطيرة التي قالها الرئيس مبارك في حديثه للزميل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور حول توقع البعض «حملة اعتقالات واسعة كتلك التي جرت في سبتمبر ١٩٨١ ؟»

فقد قال الرئيس : «ليس لأحد أن يتوقع حملة اعتقالات جماعية واسعة كتلك التي جرت في سبتمبر ١٩٨١ .. ولو أنني كنت أريد أن آخذ الجميع على نحو ماحدث في سبتمبر ١٩٨١ فلقد كانت أحداث الأمن المركزي تمثل الفرصة والمبرر ولكنني لم أفعل» .

ومكمن الخطورة في هذا التصريح ليس فيما اعتبره البعض تهديدا مبطنا، لأننا وكافة القوى السياسية المبدئية لانخاف التهديد بالاعتقال أو السجن أو حتى الموت فقد شهدت السجون شهداء من كافة التيارات والاتجاهات في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات .. ولكن الخطورة الحقيقية في المعنى الذي

كشف عنه هذا التصريح .. وهو أن الرئيس — أى رئيس — يملك أن يعتقل الآلاف ويزج بهم في السجون ويأمر بتعذيبهم .

وفي الحقيقة أن الرئيس لم يكن مغاليا . فالقوانين والأوضاع الدستورية تعطي لمبارك نفس الصلاحيات التي مكنت السادات من اقتراف جريمة ٣ سبتمبر ١٩٨١ .

فالمادة ٧٤ من الدستور التي استند اليها السادات في اجراءات سبتمبر من اعتقال (سمى تأدبا بالتحفظ في مكان أمين) ونقل للصحفيين وأساتذة الجامعات وتعطيل للصحف والمجلات مازالت قائمة . والأجهزة التي زورت الاستفتاء على هذه الاجراءات وماسبقه من استفتاءات هى نفسها التي زورت انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، ولديها الاستعداد دائما لاقتراف جريمة التزوير لمصلحة الحاكم .

وقانون الطوارىء وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون حماية القيم من العيب ، وجهاز المدعي الاشتراكي وقانون محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية .. كلها أسلحة مشهرة إذا لم يرغب الرئيس في استخدام المادة ٧٤ من الدستور .

وفوق هذا كله فهناك جهاز مباحث الحزب الحاكم الذي يطلق عليه كذبا اسم (جهاز مباحث أمن الدولة) والذي برع في تلفيق القضايا للقوى السياسية النشطة واستصدار أوامر المتابعة والتصنت من نيابة أمن الدولة العليا ثم أوامر القبض والحبس المطلق .

ولكن مافات البعض — ونرجو أن لايكون الرئيس منهم — أن عام ١٩٨٦ ليس عام ١٩٨١ . لقد نجحت بعض الأحزاب والقوى السياسية وبعض صحف المعارضة واقلام معدودة في الصحف الحكومية المسماة بالقومية .. نجحت رغم الحصار والقيود وبعض الضربات أن تدخل تغييرا على المناخ السياسي وتوازن القوى في المجتمع . لم يعد مقبولا من الرأى العام السياسي ومن الجماهير عامة انتهاك الحرية والعدوان على الرأى والقوى المعارضة ، مهما برع الحكام في الادعاء والتلوين واصطناع التهم . وإذا كان بطل مذبحة ٣ سبتمبر ١٩٨١ ذهب ضحية

مذبحته فلا أحد يدري الثمن الذي يمكن أن يدفعه أى حكم يغامر بجريمة مماثلة أو قريبة منها .

التعذيب .. والمحاكمة الخاصة !

وإذا كان حديث الرئيس عن «سبتمبر جديد» حديث عن خطر محتمل ، فقد تعرض مبارك أيضا في حديثه للمصور عن خطر حال وقائم ، بل عن جريمة بشعة ترتكب منذ ٦ اكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن وتتكاتف أجهزة وقيادات كبيرة مسئولة على اضفاء الحماية على مرتكبيها .

يقول الرئيس : «إن بعضا من هؤلاء المتهمين في أعمال التخريب الأخيرة ــ بل لعل معظمهم ــ كانوا بين أفراد تنظيم الجهاد الذين جرت محاكمتهم في أعقاب اغتيال الرئيس السادات ثم تم الافراج عنهم لعدم اكتمال الادلة .. ولأن القضاء رأى شبهة ضغط في اعترافاتهم المكتوبة .. «وهناك اعترافات كاملة» .. «وتعليماتي صريحة إلى أجهزة التحقيق بأن تحسن معاملة هؤلاء» .

ولاأخفى أنني احسست بالفزع من هذه الكلمات التي تتجاهل حقائق ثابتة لاتحتاج إلى أى جهد إضافي لتوضيحها .

فكيف يكرر الرئيس ماقيل من قبل عن وجود اعترافات كاملة ثبت في قضايا سابقة أنها ملفقة ويقول إن الافراج ــ والحقيقة أنه كان حكما بالبراءة ــ تم لأن القضاء رأى شبهة ضغط في اعترافاتهم المكتوبة بينما حكم القضاء كان قاطعا بوجود تعذيب بشع ولا إنساني وليس مجرد ضغط .

ألا يعلم السيد رئيس الدولة أن حكم محكمة أمن الدولة العليا التي حاكمت المتهمين في قضية الجهاد ــ والذي يشير إليها سيادته قال وبالحرف الواحد ..

«وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم الأمر الصادر من النائب العام المساعد بسرعة عرضهم عليه ومن ظروف القبض على المتهمين وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن عن التنظيم وأهدافه وافراده .. إن اجهزة الأمن

اعتدت على غالبية المتهمين وعذبتهم واحدثت ببعضهم اصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة . وكان الغرض من هذا الاعتداء الحصول على اقرارات من المتهمين بالجرائم التي وقعت وظروف وقوعها والمشتركين معهم . ولايسع المحكمة ازاء ذلك إلا أن .. أولا : استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين بمحاضر الضبط والمتضمنة اقرارات منهم بارتكاب الافعال المنسوبة اليهم . لأن هذه الاقرارات وليدة اكراه مادي ومعنوي وليست وليدة إرادة حرة» .

فهل يرى سيادة الرئيس في هذا الكلام القاطع .. «شبهة ضغط» !!

وهل لهذا السبب يقول الرئيس إن الدولة «تفكر في محاكمة خاصة لهؤلاء» بحجة أن بينهم ٤ مجندين ، أي باختصار تبحث عن محكمة تقبل التواطؤ وتتجاهل التعذيب والاعتداء على القانون وتدين الناس باعترافات وليدة الاكراه والتعذيب ؟!

وحجة المجندين ياسيادة الرئيس حجة بالغة الوهن والضعف . فإذا كان من بين هؤلاء ٤ مجندين ، فمنذ يوم السبت الماضي يحاكم ١٢٠٥ من المجندين بقوات الأمن المركزي أمام محاكم أمن الدولة العليا (نفس المحكمة التي حوكم أمامها المتهمون في قضية الجهاد) وهي وإن كانت محكمة استثنائية إلا أنها على أية حال ليست محكمة خاصة أو عسكرية .

ويثير هذا الكلام سؤال آخر يبدو أنه لم يرد على خاطر السيد رئيس الجمهورية ، وهو لماذا لم تعلن النيابة العامة قرار الاتهام في تعذيب المتهمين في قضيتي الجهاد والحركة الشعبية رغم انتهاء التحقيق منذ شهور ؟ هل لأن قرار الاتهام سيشمل بعض أعمدة النظام والحزب الحاكم وجهاز الشرطة التي تعمل في خدمة الحكومة لا الدولة ؟!

سؤال أرجو أن نجد له إجابه بسرعة .. كما أرجو أن نجد تفسيرا لما قاله الرئيس من أن تعليماته صريحة إلى أجهزة التحقيق بأن تحسن معاملة هؤلاء (المتهمين) ..



بينما تتلقى نقابة المحامين بلاغات عديدة حول تعذيب بشع يتعرض له المتهمون وشاهد بعض المحامين آثار هذا التعذيب على المتهمين الذين مثلوا أمام نيابة أمن الدولة .

ونأمل أن لايطول انتظارنا لاجابة حول السؤال وتفسير لهذا الأمر الغريب .

فساد .. في كل مكان

تبقى ملاحظة ثالثة (وأخيرة) حول حديث الرئيس عندما ربط بين التطرف وبين ماأسماه الرئيس المبالغة في الحديث عن الفساد في مصر .

ولن ادخل في مساجله حول حجم وطبيعة الفساد في مصر . وهل هو ظاهرة عادية ومحدودة مثل كل بلاد العالم أو مرض عضال أصاب المجتمع واستشرى فيه . واكتفى بأن أقول للسيد الرئيس إن مايثير الناس ويدفعهم للتطرف والعنف ليس

الحديث عن الفساد مهما علا واشتد ولكن اصطدام الناس في حياتهم اليومية بمظاهر هذا الفساد . فلو كتبت الأهالي أو غيرها من صحف المعارضة عشرات المقالات والتحقيقات والاخبار حول الفساد بينما الناس في تعاملهم اليومي لايضطرون إلى دفع رشوة أو عمولة لكل من في يده اصدار قرار أو اتخاذ اجراء يتعلق بمصلحة ما لما صدقوا كلمة واحدة مما تنشره صحف المعارضة ولبارت تجارتها .

ولكن الحقيقة أن الفساد ضارب في أعماق الدولة من القمة إلى القاع . والكل يعلم أن لدى المدعي العام «الاشتراكي» عشرات من قضايا الفساد تمس علية القوم . وقيادات بارزة في الحكومة والحزب الوطني ولكنه ينتظر قرارا سياسيا — لايصدر — لتحريك هذه القضايا . والكل يعلم أن هناك عشرات من القضايا والجرائم تختص بها النيابة العامة وكل وقائعها لدى اجهزة الضبط ولكنها محجوبة بقرار سياسي . والكل يصطدم في حياته اليومية في المأكل والمشرب والتعامل مع أجهزة الدولة سواء للحصول على ورقة رسمية أو من أجل الحصول على صفقة ضخمة بالرشاوي المطلوب منه دفعها .

فمتى يعرف حكامنا أن السخط والغضب والاثارة والثورة لاتصنعها الكلمات وإنما الواقع الذين يعيشه الناس ..

فهل يستطيع حزب أو جريدة مثلا أن يدفع عمال النقل العام للاضراب ، إذا لم يكن هؤلاء يعانون من مصاعب ومشاكل حقيقية والدولة عنهم غافلة ؟

وألم يقل قرار الاتهام في احداث ٢٥ و٢٦ فبراير إن احداث الأمن المركزي كان وراءها المعاملة غيرالانسانية والظروف السيئة التي يعيشها جنود الأمن المركزي .. وليس الاثارة والتحريض من أى إنسان كان ؟

إن أخطر مافي حديث الرئيس هو أن كثيرا من الحقائق والبديهيات غائبة عن حكامنا في مصر .. وأخشى ماأخشاه أن لايدركوها إلا بعد فوات الأوان .

١٦/ ٧/ ١٩٨٦

الديمقراطية .. والأزمة الاقتصادية في خطاب الرئيس

في خطابه الطويل أمام المؤتمر العام الرابع للحزب الوطني الديمقراطي ، تناول «حسني مبارك» بصفته رئيسا للحزب والجمهورية ، العديد من القضايا الداخلية والعربية والدولية ، وبالطبع فهناك الكثير مما ورد في هذا الخطاب يحتاج إلى المناقشة والرد والتوضيح .. ونكتفي في هذه العجالة بملاحظتين اساسيتين ..

○ الملاحظة الأولى تتعلق بالديمقراطية وما أعلنه الرئيس من أن «الديمقراطية ليست نصوصا .. ولم تمنع النصوص يوماً تحول سلطة الحكم إلى استبداد وتسلط بل كثيرا ماكانت شعارات الحرية نفسها في التطبيق والواقع أقصى صور القهر والديكتاتورية . إذن فالتطبيق السليم للدستور بنصه وروحه هو مربط الفرس ومحك الامتحان والاختبار .

ونحن نوافق الرئيس تماما على هذا القول ..

ونقول له إن التطبيق والممارسة تنتهك بعنف الدستور والديمقراطية والحرية .

ـــ فهناك قوانين مثل قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقانون

العيب ، ومواد في قانون العقوبات ، وقانون محاكم أمن الدولة ، وقانون سلطة الصحافة .. تنتهك الدستور والحقوق الاساسية للانسان والمواثيق التي تضمنها . والحكومة تعلم هذا تماما ، وهناك أحكام قضائية (ومن المحكمة الدستورية) تقطع بذلك ، ولكن الحكومة تشهر هذه القوانين ضد القوى السياسية ..

ــ وهناك في الممارسة حرمان لقوى اجتماعية وتيارات سياسية من حق التنظيم والتعبير (الناصريون ــ الشيوعيون ــ الاخوان المسلمون ..) ..

ــ وهناك حصار للاحزاب السياسية ، وحرمان لها من حق الحركة خارج مقارها ، ومصادرة لحقها والمنظمات الديمقراطية في تنظيم التظاهر السلمي وعقد المؤتمرات والاضرابات ، بحيث تكاد تتحول الاحزاب إلى مجرد صحيفة .. ومايسميه البعض حق الصراخ .. كما تحارب الدولة حق الانتماء للاحزاب بممارسة التفرقة بل والقمع والمحاربة حتى في لقمة العيش للمنتمين إلى احزاب المعارضة خاصة التي تمارس المعارضة الراديكالية كحزب التجمع .

ــ وحتى حق الاحزاب في التعبير من خلال صحفها ، فهو حق ناقص ، فهناك حصار مفروض على صحف الاحزاب وتعتيم على المعلومات من مصادرها الاساسية ، واحتكار للحزب الحاكم للمؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى والتي تسمى كذبا بالقومية وتعمل كلها في خدمة الحزب الحاكم ولاتكف عن شن الحملات على الصحف الحزبية ، وتضليل الرأى العام .. بالاضافة إلى احتكار أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة .

ــ ولكن أهم عدوان على الدستور والديمقراطية يتمثل في صياغة الحياة السياسية ، بحيث يستحيل تداول السلطة بين الأحزاب والقوى المختلفة بالاساليب الديمقراطية .. فقد صيغت قوانين الانتخابات ، وقانون ممارسة الحقوق السياسية ، واستخدمت سلطة الدولة خاصة أجهزة الشرطة والمحليات ، لتجعل استمرار الحزب الحاكم في السلطة أبديا ولتصبح عمليا دولة الحزب الواحد .

○ الملاحظة الثانية حول «أسباب الأزمة الاقتصادية» والتي يرجعها الرئيس إلى «نقص في الموارد لاسباب عالمية لادخل لارادتنا فيها ، نجم عنها عجز كبير في موارد البترول وتحويلات المصريين في الخارج والسياحة إلى آخرة» .. ولكن مالم يعترف به الرئيس أن هذا النقص ـــ والذي لادخل لنا فيه فعلا ـــ ليس إلا سبب واحد عمق الأزمة ، وأن الأسباب الحقيقية تكمن في السياسات الخاطئة التي ابتعت منذ عام ١٩٧٤ ، والتي قامت على الاعتماد على مصادر خارجية نافذة (بيع البترول ـــ تحويلات المصريين ـــ دخل قناة السويس ـــ السياحة) وعلى فتح أبواب مصر للاستثمار الاجنبي بلا قيد أو شرط ، والاعتماد على القروض الاميركية في كل شيىء و إهمال الانتاج الزراعي والصناعي ، وما أثمرته هذه السياسة من تفاوت طبقي بشع واختلال رهيب في توزيع الدخل ، وتضخم وغلاء فاحش ، وسيادة القيم الاستهلاكية والترفية ، واستيراد كل شيىء بدءا من لقمة العيش إلى السلع الترفيهية الاستفزازية .

ورغم التعديلات في هذه السياسة من هذا الجانب أو ذاك فالدولة عاجزة ـــ أو على الأصح غير راغبة ـــ للمساس بجوهر هذه السياسة الخاطئة التي قادت اقتصادنا إلى غرفة الانعاش ، وتوشك أن تقودنا إلى الخراب . فاصحاب هذه السياسة من الطفيليين والرأسماليين الكبار ، هم أصحاب الحل والعقد في الحزب الحاكم والحكومة .

ولايرجى أى حل حقيقي لأزمة الديمقراطية والأزمة الاقتصادية وغيرها من الأزمات التي يعيشها المجتمع طالما استمر احتكار الحزب الواحد الحاكم للسلطة والثروة والصحافة .

وهذا هو درس المؤتمر الرابع (المعين) للحزب الوطني الديمقراطي .

الانتاحية ٢٣ /٧ /١٩٨٦


الحزب
الحاكم
أنا صابر عليكم لغاية لما يوصل
الجنرال موتورز.. يشوف شغله
معاكم


إتفاق الحكومة مع الصندوق
ادفع انت
الحساب يا سيد
لغاية ما أفك
صندوق النقد الدولى
قروض
DOL
عز العرب

لا .. لقمة مبارك بيريز

محمد سيد أحمد

لم تكن العقبات التي طالما وقفت حاجزا في وجه تسوية قضية طابا ذات طابع «فني» فقط ، بل كانت تحمل أيضا دلالة سياسية .

كانت قضية طابا ذريعة استطاع بها الجانب المصري تبرير استمرار عدم إعادة سفير مصر إلى إسرائيل ، وتبرير عدم «تطبيع» العلاقات تطبيعا كاملا ، لاعتبارات لاتتعلق بالنزاع حول طابا فقط ، بل أيضا بأوضاع مصر الداخلية وقوة الرأى العام المصري الرافض لتطبيع العلاقات ، وكذلك بأوضاع مصر العربية وحرص القاهرة على أثبات أنها تفعل ماتستطيع لمحاصرة كامب ديفيد .. وإن لم يكن بوسعها تلبية طلب العرب إلغاء هذه الاتفاقات ، فإنها على الأقل قد أثبتت حسن نواياها بالحد من هذه الآثار ، بأمل تحقيق نتائج في مصالحة الأطراف العربية ، وإعادة المياه إلى مجاريها .

و«الحل الوسط» ، «المرضي للطرفين» الذي تحقق أخيرا حول طابا لايمكن تفسيره فقط على أنه نتاج جهد دءوب للتغلب على العقبات «الفنية» ، وإنـ

صياغة مشتركة «للحل» ، بل ينم أيضا عن معنى سياسي ، وهو أن القاهرة لم يعد بوسعها الصمود لضغوط الولايات المتحدة من أجل إزالة كل عقبة في وجه تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا مع إسرائيل ، الذي يشمل ضمن مايشمل لقاء قمة بين بيريز ومبارك في بداية الشهر المقبل ، وإعادة سفير مصر إلى إسرائيل في أول فرصة متاحة .

لم يعد صاحب القرار المصري قادراً ، أو ربما حتى راغبا في الصمود بعد أن أصبحت أزمة مصر الاقتصادية همه الأول ، وأصبح البحث عن مخارج لها أسبقية على كل قضية أخرى ، وأبرز هذه المخارج في نظر النظام التماس المزيد من المعونات الأميركية والتخفف من شروطها . وقد بذل الجانب الاميركي ، في شخص بوش من خلال زيارته ، وفي شخص ميرفي ، وحتى في شخص شولتز المنتظر أن يزور الشرق الأوسط قريبا ، جهودا مكثفة كي لاتظل قضية طابا عقبة في وجه التطبيع الكامل للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، وحتى لايكون الفتور في هذه العلاقات عقبة في وجه توسيع نطاق المفاوضات المباشرة ، والعلاقات الثنائية بين إسرائيل وأطراف عربية أخرى ، على غرار لقاء بيريز الحسن في إفران ، وهو لقاء وصفه بيريز بحق بأنه «دعم الفريق الذي يريد الحوار مع إسرائيل بين الدول العربية ، بينما أضعف المعسكر الرافض» ..

لقد أسهم لقاء إفران ، وأيضا خفوت الاستنكار العربي له ، في التخفيف من حدة الضغوط على صاحب القرار المصري ، التي كانت تلزمه من قبل بالحد من توطيد علاقاته مع إسرائيل ، طمعا في تحسين علاقاته مع الأطراف العربية .. ولذلك لم يكن صدفة أن كان الرئيس مبارك أبرز حاكم عربي أيد اللقاء ، والوحيد الذي امتدحه علنا ، بل هناك مايشير إلى علم القاهرة المسبق به ، ومشاركتها في الاعداد لانجازه ، فلقد أعلن بيريز أن ميتران كان على علم سابق باللقاء ، والتقى ميتران بمبارك قبل وقوع اللقاء بأيام ، ولا يعقل أنه لم يفاتح رئيس مصر فيما كان يعلمه في هذا الصدد .

ومما يؤكد أن الهدف من إعلان حل قضية طابا أمر سياسي بغرض تبرير إنجاز أول لقاء قمة بين بيريز ومبارك منذ تولى مبارك الرياسة ، وتبرير عودة السفير المصري إلى تل أبيب ، وتطبيع العلاقات تطبيعا كاملا ، إن هذا الاعلان يأتي قبل الانتهاء من الاتفاق على كل الجوانب الاجرائية ، وقبل تقرير مصير طابا لمدة عام ونصف العام على الأقل !!

فإن «الاتفاق» سوف يعلن قبل البت في أسماء المحكمين الثلاثة . وحتى بعد الاتفاق على اسمائهم ، فإن الاجراءات الخاصة بالتحكيم سوف تستغرق مدة لاتقل عن ١٨ شهرا .

ومما يذكر في هذا الصدد أن أهم خطوة في عملية التحكيم هي إختيار القانونيين الدوليين الذين سوف يجرونها . وقد عرض الجانب الأميركي ٣٠ اسما ليختار الطرفان ثلاثة منهم ، ولم يجر هذا الاختيار بعد . وتتوقف نتيجة التحكيم إلى حد بعيد على شخصية المحكمين واتجاهاتهم وميولهم . وهو أمر لن يكون قد تم البت فيه قبل الاعلان عن وقوع «الاتفاق» !

ثم كانت القاهرة تعلن من قبل أن إعادة السفير إلى تل أبيب رهن بشروط ثلاثة هي : انسحاب إسرائيل الكامل من لبنان ، وبدء المفاوضات حول القضية الفلسطينية ، فضلا عن تسوية قضية طابا . ولايبدو أن هناك تمسكا الآن بالشرطين الاخرين . وإذا ذكرا ، فلا يكون ذلك إلا بصوت خافت ، وفقط في المناسبات التي تريد فيها الدبلوماسية المصرية إظهار عدم رضاها ! وبذلك فقدا صفتهما كشروط ، وأصبحا فقط أوراق ضغط ! .. ذلك مع العلم بأن العدوان الاسرائيلي على لبنان كان السبب الاصلي في سحب السفير ، وأن قضية لبنان مازالت متفجرة للغاية ، وأن لاسرائيل دوراً لايملك أحد إنكاره في بلوغ الأزمة اللبنانية ــ مرة أخرى ــ نقطة الغليان .

ثم لايمكن أن يزعم أحد بأن ثمة مفاوضات بدأت حول القضية الفلسطينية ، بل تتعدد الشواهد على أن القضية الفلسطينية يجرى الاجهاز عليها تماما ، وتصفيتها

نهائيا . ولم تعد إسرائيل وحدها الطرف المتولى عملية التصفية ، بل لأطراف عربية عديدة ضلع فيها .

وبذلك سقطت ورقة التوت التي حاولت بها القاهرة الصمود في وجه ضغوط واشنطن وتل أبيب من أجل تطبيع كامل للعلاقات في كل المجالات . ومما يذكر أن الصحافة الاسرائيلية تشير إلى الاتفاق على طابا على أنه اتفاق مزدوج يشمل معا الاتفاق على أسلوب انجاز التحكيم حول طابا وأيضا إتمام عمليات التطبيع في شتى المجالات ، كوحدة لاتتجزأ !!

ولايبدو أن الجانب الاسرائيلي قلق فيما يتعلق بنتائج هذا التحكيم . فقد تقرر في نفس الاسبوع الذي أعلن فيه عن الاتفاق ، تجديد فندق « سونستا » الاسرائيلي في طابا بمبلغ ٢ مليون دولار !!

عهد جديد

هكذا يتضح أن إعلان الاتفاق حول طابا هو لتبرير لقاء قمة بيريز مبارك ، وليس العكس .

وهذا اللقاء ينهى عهدا ويبدأ عهدا جديدا .

إنه ينهى العهد الذي كان لحكم مبارك فيه أوجه تميز واضحة ومحددة عن حكم سادات ، ويبدأ عهد يعود فيه الرئيس مبارك إلى مواقع سلفه الأساسية .

لقد تميز حكم مبارك عن حكم سلفه في أنه ناهض أن تكون علاقات القاهرة بواشنطن وتل أبيب على نحو يحول دون تنقية الأجواء الداخلية ، وعلى نحو يحد من التوترات الاجتماعية ، وكذلك على نحو يعترض المحاولات لبناء جسور مع العرب .

لم تصل الأمور أبدا إلى حد المساس باتفاقات كامب ديفيد ، أو طرح قضية إلغائها ، أو إعادة النظر فيها ، أو تعديلها على أى نحو كان . ولكن كانت هناك جهود دءوبة حتى لاتقف هذه الاتفاقات عقبة في وجه مساعي القاهرة لاسترداد هويتها داخل الدائرة العربية ، والاسلامية ، والافريقية ، وعالم عدم الانحياز .



ومن هنا كان هناك حرص على ألا يكون « التطبيع » مع إسرائيل على نحو يحول دون « تطبيع » العلاقات الاجتماعية داخل مصر ، ودون إفساح المجال لجهود على الأقل « لتطبيع » العلاقات المصرية العربية .

والآن تختل هذه المعادلة تماما . فكان إعلان الأتفاق حول طابا ، وتخلي القاهرة عن شرطى لبنان وفلسطين للتطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل ، ولانجاز لقاء القمة مع بيريز ، ولعودة سفير مصر إلى تل أبيب ، إيذانا بتخلي القاهرة عما ميز حكم مبارك عن حكم سلفه ، وهو عدم انتماء القاهرة إلى معسكر كامب ديفيد فقط ، وعدم رضوخها بالكامل لشروط واشنطن وتل أبيب .

إن لقاء بيريز مبارك إنما يعني تدشينا لعهد جديد . إنه استئناف للقاءات الدورية التي كان يجريها السادات مع بيجين ، وذات العلاقة المباشرة بتصعيد

التوترات الاجتماعية داخل مصر ، وبلوغها ابعادا مأساوية في سبتمبر واكتوبر ١٩٨١ .

فهل تحتمل ظروف مصر الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، مثل هذه التوترات مرة أخرى ؟

هل يحتملها نظام الحكم في مصر ؟ هل تحتملها أوضاع مصر الاقتصادية ؟

إننا نقول «لا» للقاء القمة المصري الاسرائيلي ، لأن الشروط الثلاثة التي طرحها الرئيس مبارك لعودة السفير المصري إلى تل أبيب لم تتحقق .

- لأن قضية طابا ليست محلولة مالم يكن قد صدر حكم المحكمين .
- لأن إسرائيل لم ترفع أيديها عن لبنان .
- لأن قضية فلسطين لم يبدأ التفاوض حولها ، بل يجرى على العكس تصفيتها تصفية نهائية .

وحتى إذا صح أن الرئيس مبارك قد ميز في بعض تصريحاته بين شروط اللقاء مع بيريز ، وقد قصرها على الموافقة على مبدأ التحكيم حول طابا ، وشروط عودة السفير ، وهى الشروط الثلاثة المذكورة ، فإن إسرائيل لم تكترث بهذا التمييز ولم تلتفت إليه . بل على العكس ، فإنها تعتبر الاتفاق حول طابا والتطبيع الكامل للعلاقات . بما في ذلك عودة السفير ، كلا لايتجزأ .

ولذلك ، فلم يجد جديد يبرر لقاء قمة مالة تطبيع العلاقات وفق رغبات إسرائيل ..

بل إن وجد جديد ، فهو مزيد من التدهور على الصعيدين الفلسطيني واللبناني ، ومزيد من التدهور في أوضاع مصر الداخلية ، على نحو يقتضي ، وبمنطق حكم مبارك نفسه ، المزيد من الصمود ، لا الرضوخ بلا قيد أو شرط لشروط واشنطن وتل أبيب .

٢٧ /٨ /١٩٨٦

شائعات الدعم وحقائق السوق

في اليوم الأخير من العام الخامس لتولي الرئيس حسني مبارك لمنصبه كرئيس للجمهورية ، أدلى بتصريح أعلن فيه أن الحكومة لن تلغي الدعم ولن ترفع الاسعار «فليس لدينا أية نية لزيادة الاسعار» «وأنني أطمئن كل مواطن على أرض مصر وأن هذا الكلام ليس صحيحا بالمرة (يقصد ما وصفه بالشائعات التي تتردد عن الغاء الدعم ورفع الاسعار في ديسمبر) ولا أساس له ، وإنما كلها شائعات مغرضة تؤثر على مسيرة التنمية» .. إلى آخر ماجاء في تصريحات الرئيس التي أذيعت يوم الأحد ١٢ اكتوبر ونشرت في صحف أول أمس (الاثنين ١٣ اكتوبر) .

وكم كنا نتمنى أن نرحب بهذه التصريحات ونحيي الرئيس على هذا الموقف .. ولكن !! ..

○ فليست هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها مثل هذه التصريحات الرسمية ، ثم يدحضها الواقع والممارسة العملية .. في بداية هذا العام توالت التصريحات حول التمسك بالدعم وترشيده وعدم رفع الاسعار ، و .. و .. ثم واجه الناس ارتفاعا هائلا في الاسعار ، وإلغاء تدريجيا للدعم ، بدأ منذ أعوام وتصاعد هذا العام ولم يتوقف . وجاءت القرارات الاقتصادية في أغسطس لتؤكد هذا الارتفاع .

فقد تم تخفيض الدعم من ٢٨٠٠ مليون جنيه إلى ١٧٤٠ مليونا .

وارتفعت الاسعار خلال الاشهر القليلة الماضية بنسب مذهلة ، وصلت في الأدوية إلى ٢٠٠٪ والبنزين إلى ٢٠٪ والادوات الكهربائية من ١٠ إلى ٤٠٪ وارتفعت أسعار اللحوم المجمدة من ١٢٥ إلى ١٧٥ قرشا ، وأنبوبة البوتاجاز من ٦٥ إلى ١٥٠ قرشا ، والدقيق من ٧ إلى ٢٥ قرشا ، والسكر الحر من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش ، وصابون الغسيل من ٧,٥ إلى ١٧,٥ قرش .. وكذلك الشاى والعيش والأرز و .. و ..

وسجلت دراسة احصائية أجرتها كلية التجارة جامعة عين شمس أن دخول أصحاب المرتبات الثابتة انخفضت بنسبة ٤٠٪ من يناير إلى ١٥ يوليو الماضي بسبب ارتفاع الاسعار .

○ كذلك فالسياسة المتبعة تؤكد أن الحكومة ستلغي الدعم نهائيا (تدريجيا أو دفعة واحدة) وأن الاسعار سترتفع مرة واثنين وثلاثة .

ــ فاعتماد الحكومة على الاسعار كاداة لاحداث التوازن الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع الاسعار وتحميل الجماهير أعباء الأزمة الاقتصادية .

ــ وشروط البنك الدولي ، خاصة رفع سعر الفائدة من ١٣ إلى ٢٠٪ ، وتوحيد أسعار الصرف للعملات الاجنبية وتعويم الجنيه المصري ، أى تخفيض قيمته ، وخفض كبير في الانفاق الحكومي والغاء الدعم واستبدال جزء منه بدعم نقدي .. وهي الشروط التي لم ترفضها الحكومة وإنما طلبت فترة زمنية أوسع لتطبيقها ، تؤكد أن الارتفاع مستمر وأن الغاء الدعم يتم بوتيرة متسارعة .

ــ كذلك فمشروع وزارة التموين بتحويل مالايقل عن ١,٥ مليون بطاقة تموينية من الدعم الكلي إلى الدعم الجزئي قبل نهاي عام ٨٦ ، خطوة جديدة لالغاء الدعم ورفع الاسعار .

إن حقائق السوق والسياسة الاقتصادية المعلنة والممارسة ، تؤكد أن ماوصفه الرئيس بالشائعات هو الحقائق الوحيدة الثابتة .. للاسف الشديد .

الافتتاحية ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦

النوايا الطيبة وحدها لاتكفي !

عبد الغفار شكر

يبدأ اليوم العام السادس من حكم الرئيس حسني مبارك ، ومن واجبنا أن نتعرف على محصلة السنوات الخمس المنقضية من حكمه ، وهل نجح في مواجهة المشاكل التي ورثها من حكم السادات ؟

لقد نجح مبارك في أن يبطل مفعول القنبلة الزمنية التي كانت تهدد مصر بالانفجار في أكتوبر ١٩٨١ عندما أفرج عن القيادات الوطنية وعادت صحف المعارضة للصدور ودعا إلى مؤتمر إقتصادي يضم المعارضة لدراسة مشاكل الاقتصاد المصري . وكان لتواضعه الجم وشخصيته المهذبة وماضيه النظيف وتصريحاته عن إحترام الممارسة الديمقراطية وأحكام القضاء وتأكيد سيادة القانون أكبر الاثر في إمتصاص حدة التوتر السياسي وظهور تيار واضح في الحياة السياسية يراهن على مبارك ويميز بينه وبين الفئات الحاكمة ويتوقع على يديه تغييرا حقيقيا للسياسات الساداتية . وكان هناك إتفاق في الرأى بين معظم إتجاهات المعارضة لمنحه وقتا كافيا لمواجهة الأزمة .

فماذا حدث ؟

وماهي النتيجة النهائية لجهوده في إصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي ؟

ديمقراطيا ...

كانت الخطوة الايجابية الوحيدة التي اتخذت هي السماح بإعادة إصدار صحف المعارضة وحرية نشر الكتب دون رقابة وهو مكسب ديمقراطي هام لكنه لايكفي. فما يزال مفهوم الحكم للديمقراطية مقصورا على حرية التعبير دون حرية التنظيم وحرية الحركة وهكذا فإن قوى سياسية أساسية ما تزال محرومة من حقها في التنظيم كالناصريين والشيوعيين والأخوان المسلمين ..

وماتزال الاحزاب السياسية محرومة من حق الاتصال بالجماهير وعقد مؤتمرات جماهيرية ، وماتزال الانتخابات العامة والمحلية تنظم من خلال نظم تسمح بتزييفها وتستبعد قوى هامة من التمثيل في السلطة التشريعية والمحليات فقد أجريت في عهد مبارك إنتخابات المحليات بنظام القائمة المطلقة وقاطعتها الاحزاب فانفرد بها الحزب الوطني .

وأجريت إنتخابات مجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة وجرى تزييفها لاستبعاد اليسار من المجلس ، وأجريت إنتخابات مجلس الشورى فقاطعتها الاحزاب ، ولم تفلح مساعي الأحزاب المتكررة لدى الرئيس مبارك لتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية لضمان عدم تزييف الانتخابات وأصر على أن تطوير الممارسة الديمقراطية ليس في جدول أعماله لأنها ليست ذات أولوية في ظروف مصر الحالية .

والنتيجة العملية لهذا مجالس تشريعية ومحلية لاتعكس بصدق الخريطة السياسية ولاتمثل الأغلبية الشعبية وحرمان قوى سياسية من حقها في إقامة أحزابها .

ولهذا الوضع أخطاره الشديدة لأنه يؤدي من جانب إلى إنفراد الفئات الطفيلية وخدمها بالحكم ويؤدي من جانب آخر إلى ممارسة نشاط سياسي تجرمه الحكومة وتحاكم عليه كما حدث مع الجماعات الدينية والشيوعيين وبعض الناصريين .

كذلك فإن النقابات العمالية ماتزال تتعرض للتدخل الفظ في شئونها ، وبالرغم من تمتع الرأسمالية الكبيرة بحرية متزايدة في النشاط فإن العمال محرومون من موازنة هذه الحريات الرأسمالية بممارسة حقهم في الاضراب والامتناع عن العمل وهو حق ديمقراطي أصيل أقرت به كافة الدول الرأسمالية المتقدمة ويمثل الأمان في المجتمع الرأسمالي لأنه يضبط صراعاته في اطار محدد .

إن جوهر مشكلة الديمقراطية في مصر أن الحكم مايزال يعتبرها وسيلة للتنفيس ، والشعب يراها اداة لتداول السلطة سلميا . وما لم يطمئن المواطنون إلى أنه باستطاعتهم دفع ممثليهم إلى الحكم من خلال الانتخابات فإنهم سوف ينصرفون عن هذه اللعبة غير المجدية وسينصرفون عن الاحزاب الشرعية لعجزها عن تحقيق ذلك . وهو موقف واضح الآن للجماهير المصرية وستكون له آثار وخيمة على الحكم نفسه .

إقتصاديا وإجتماعيا ..

بالرغم من أن حكم مبارك بدأ بالاعتراف بالأزمة الاقتصادية إلا أن المؤتمر الاقتصادي الذي دعا إليه قد إنتهى إلى لا شيء فوضعت توصياته في الادراج وإستمرت سياسات العهد الساداتي وجوهرها إستمرار الاعتماد على الخارج بل وتزايد هذا الاعتماد على الخارج في عهد مبارك ، فلم تكن الديون المدنية الخارجية تزيد عن ١٥ مليار دولار في سنة ١٩٨١ فأصبحت ٣٨ مليار دولار تقريبا عام ١٩٨٦ بخلاف الديون العسكرية . كما أن الموارد الخارجية لمصر كانت تمثل ٥٠٪ من إجمالي الموارد القومية عام ١٩٨٠ فوصلت إلى ٨٥٪ عام ١٩٨٥ (وهي تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، حصيلة صادرات البترول ، رسوم المرور في قناة السويس ، المعونة الاقتصادية الامريكية) . يضاف إلى هذا أن الفجوة الغذائية التي لم ينقطع الحديث عن أخطارها على إستقلال الارادة المصرية تزداد إتساعا فقد كنا في بداية حكم مبارك نستورد ٥٠٪ من إحتياجاتنا الغذائية من الخارج وأصبحنا نستورد الآن ٦٠٪ تقريبا .

وكنا نستورد حوالي ٧٥٪ من إحتياجاتنا من القمح زادت إلى ٨٠٪ تقريبا .

وهكذا يتضح أننا مازلنا نواجه نفس المشكلة بل وأنها تتزايد عاما بعد الآخر حيث يعتمد الاقتصاد المصري على الخارج في تحقيق توازنه ويعتمد الشعب المصري على الخارج في سد إحتياجاته ، وتضطر الحكومة إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي والحكومة الأميركية لتتمكن من الحصول على إحتياجاتها .

الاستثمارات الجديدة ونتيجتها الفعلية

ولأن الحكومة تتباهى بأنها أنفقت أكثر من ٧ مليار جنيه إستثمارات جديدة في السنوات الخمس الماضية والتي حققت تحسناً ملموساً في بعض الخدمات والمرافق كالتليفونات والكهرباء فإن العبرة بالنتيجة .. فهل أدت هذه الاستثمارات إلى تقليل إعتمادنا على الخارج ؟ بالقطع لا .

وهل أدت إلى تحسين مستوى معيشة الأغلبية ؟

يكفي أن نسترجع تطور أسعار الخدمات والسلع الاساسية في العام الأخير وحده والتي شهدت قفزة كبيرة وعامة حيث سلمت الحكومة بنصيحة صندوق النقد الدولي أن الاصلاح الاقتصادي يبدأ برفع الاسعار وينحصر خلافها معه حول حدود رفع الاسعار والمدة اللازمة لذلك . وإذا كان سعر صرف الجنيه المصري يمثل مظهر سلامة الاقتصاد أو تدهوره فإنه يكفي أن نعرف أن الدولار كان يساوي جنيه مصري واحد تقريبا عام ١٩٨١ وأنه يقترب الآن من الجنيهين .

إن المشكلة الاقتصادية في مصر ماتزال قائمة والاختلال الهيكلي للاقتصاد المصري مايزال قائما والسياسات الاقتصادية منحازة إلى الرأسمالية الكبيرة ولا تتيح أى تحول حقيقي للاعتماد على الذات وتلقى بعبء الأزمة على الاغلبية الكادحة ولم ينجح حكم مبارك في تحقيق تغيير يذكر في هذا الصدد بل إن سنوات حكمه الخمس شهدت تطوراً سلبيا جديدا يتمثل في الهجوم المباشر على مكاسب شعبية إستقرت زمنا طويلا وخاصة مجانية التعليم والرعاية الصحية حيث ينحسر دور الدولة في الخدمات الاساسية ويتم تصفيته تحت شعار «المشاركة الشعبية» بدعوة

المواطنين إلى تحمل تكلفة المباني التعليمية والأثاث المدرسي والتوسع في المدارس الخاصة بمصروفات وإدخال نظام العلاج بأجر في المستشفيات الحكومية وإقتصار دورها على تشخيص المرض . وتتخلى الدولة عن مبدأ تعين الخريجين وعن دورها في الاسكان الشعبي فتزداد معاناة الشباب سواء في الحصول على فرصة متكافئة في التعليم أو العمل أو السكن وتتضح الابعاد الاجتماعية للأزمة الاقتصادية في أجل صورها في قطاع الشباب وكذلك بالنسبة للمرأة التي تتعرض لهجمة شرسة تتناول حقها في العمل .

وطنيا ..

شهد حكم مبارك تطورا إيجابيا في علاقات مصر الخارجية يتمثل في علاقاتها بالدول غير المنحازة والافريقية وإستعادة العلاقات مع الدول الاشتراكية ولكن ذلك لم يؤثر على العلاقة الخاصة بين مصر وأميركا وجوهرها إعتماد مصر بدرجة كبيرة على المعونات والقروض الاميركية مدنية وعسكرية وإعتمادها شبه الكامل في التسليح على أميركا . وكان لذلك ثمنه الفادح حيث تتمتع مصر بقدرة مساومة ضعيفة أمام أميركا وتضطر إلى قبول توجهاتها السياسية في آخر الأمر .

وكان حادث إختطاف الطائرات الاميركية للطائرة المصرية في العام الماضي دون أن تجرؤ الحكومة المصرية على إتخاذ إجراء إحتجاجي نموذجا واضحا لمدى الاختلال في العلاقات المصرية الاميركية .

يتجلى هذا الاختلال أيضا في تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية تحت ضغوط الولايات المتحدة الاميركية وإستقبال رئيس وزراء إسرائيل في مصر وعودة السفير المصري إلى إسرائيل وتقديم أوراق إعتماده في القدس دون أى تغيير يذكر في السياسات الاسرائيلية فما تزال إسرائيل تواصل تهويد الضفة الغربية وتقمع سكانها بقسوة وتتدخل في جنوب لبنان عسكريا .

يضاف إلى هذا أن الحكومة المصرية وقعت عدة إتفاقيات مع الولايات المتحدة الاميركية تنص على إلتزامها بإجراءات إقتصادية معينة كشرط للمعونة الاميركية .

وهكذا فإن التبعية الاقتصادية والعسكرية تؤدي إلى التبعية السياسية بمعنى قبول السير في إطار السياسة الاميركية في المنطقة وعالميا وبالتالي إستمرار سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل على حساب علاقات مصر العربية لأن هذه السياسة تضمن إستمرار المصالح والهيمنة الاميركية في المنطقة .

ماذا بعد ؟

أكدت فترة حكم الرئيس مبارك أن النوايا الطيبة وحدها لاتكفي لحل مشكلات المجتمع وأن السياسات المطبقة تعبر عن مصالح الرأسمالية الكبيرة وأن الفئات الحاكمة لا يمكن أن تتخلى عن مصالحها مالم تقم حركة جماهيرية مؤثرة للطبقات المتضررة من هذه السياسات تمارس حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها .

ومن هنا فإن الأحزاب المعارضة مطالبة بأن تعيد النظر في أولوياتها وبدلا من أن تركز إهتمامها على تناقضات السلطة فإنها يجب أن توجه جهدها الاساسى لبناء منظمات نقابية قوية ومنظمات جماهيرية واسعة وأن تطور تحالفاتها والتنسيق فيما بينها بما يمكنها من أن تفرض إصلاحا ديمقراطيا حقيقيا يسمح للاغلبية الشعبية بالتأثير في السياسات الحكومية ويفتح الباب أمام إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب .

على أن ذلك لا يعفي الرئيس من مسئولياته الدستورية باعتباره رأس الدولة المسئول عن تحقيق تغيير في السياسات المطبقة يسمح بالتعبير عن مصالح الطبقات الكادحة ويعيد التوازن للاقتصاد المصري ويقلل إعتمادنا على الخارج .

فهل يستطيع ذلك خلال العام المتبقى من حكمه ؟.

وهل ينجح في أن يتقدم للناخبين بكشف حساب عن فترة حكمه الأولى تقوى أملهم في إمكانية تحقيق تغيير حقيقي في فترة حكمه الثانية ؟ .

١٥/ ١٠/ ١٩٨٦

في العام السادس من رئاسة مبارك :
حدوث صدام جديد على غرار سبتمبر ١٩٨١
ليس قضاء وقدراً .. ولكن كيف نتجنَّبه ؟

محمد سيد أحمد

ليس هذا المقال تعبيراً عن موقف حزبي ، بل هو أقرب إلى الاجتهاد الشخصي ، أكتبه بمناسبة حلول العام السادس والأخير لرياسة حسني مبارك بمقتضى الاستفتاء الذي أجرى عام ١٩٨١ ، عقب اغتيال السادات ، ومذبحة سبتمبر الشهيرة .

وأعتقد أن قوى عديدة في المعارضة لاتريد أن تفعل مافعله التجمع عام ١٩٨١ ، وأن تصوت بـ« لا » إذا مارشح مبارك نفسه لرياسة ثانية ، ولكنها تجد أيضا صعوبة ، لو كانت متسقة ومستقيمة في الالتزام بمبادئها ومواقفها السياسية ، في أن تصوت له بـ « نعم » .. وهذه اشكالية تطرح نفسها منذ الآن ، واعتقد أنه يتعين مواجهتها بشكل بناء ، ولكن أيضا بكل صراحة ..

فلقد ارتفعت أصوات داخل الحزب الحاكم لمبايعة حسني مبارك لرياسة ثانية ، وتنطلق هذه الأصوات ـ على مايبدو ـ من الافتراض أن رياسة الجمهورية في مصر ، كما كانت الملكية ، لمدى الحياة ! ولكننا نريد أن نعتقد أن هذا لاينسحب

على الرئيس مبارك . فإنه لم يسع إلى هذا المنصب . ونعتقد أنه ينظر إليه كمهمة كلف بها ، وأن الشخص الأنسب في نظره لتقلد المنصب هو الأقدر على تحمل أعبائه .

وقد أورد الزميل عبد الغفار شكر الكثير مما ينبغي أن يقال ، ونتفق معه فيه ، وذلك في مقاله المنشور «بالاهالي» منذ أسبوعين تحت عنوان «النوايا الطيبة وحدها لاتكفي» ، وتعرض فيه لكشف حساب دقيق عن السنوات الخمس الأولى لرياسة حسني مبارك .

ونضيف أن الرئيس مبارك لو نجح في «إبطال مفعول القنبلة الزمنية التي كانت تهدد مصر بالانفجار في أكتوبر ١٩٨١» ـــ على حد قول عبد الغفار شكر ـــ فكان ذلك بفضل «تغيير» أدخله على سياسات السادات ، وهو «تغيير» اكتنفه ـــ ومازال ـــ الكثير من الالتباس . ونعتقد أنه أضحى من الأهمية بمكان إمعان النظر فيه .

معنى «التغيير» الذي أدخله مبارك

أصبح مصطلح «التغيير» من أبرز المصطلحات التي عمت أدبيات السياسة ، وجرى بمقتضاه تخلي قوى المعارضة في مصر عن الأسلوب الذي عارضت به السادات ، بمجرد تولى حسني مبارك الرياسة .

وليس من شك في أن الرئيس مبارك قد أدخل قدرا محسوسا من «التغيير» منذ اللحظة الأولى لتوليه الرياسة ، بالافراج عن القيادات الوطنية ، وعقد مؤتمر اقتصادي بحضور أقطاب من المعارضة لدراسة مشاكل الاقتصاد المصري ، وبالسماح لصحف المعارضة بالظهور ، وعدم تعريضها للمصادرة ، الخ ..

غير أن معنى «التغيير» الذي أدخله مبارك ظل ملتبسا .. ماهي الابعاد والحدود التي تقررت له ؟ هل يصل إلى الحد الذي يتخلى بمقتضاه مبارك عن جوهريات سياسة السادات ، ويبرر بذلك الخطوات التي أقدمت عليها قوى المعارضة في امتناعها عن أن تمارس حياله المعارضة الحاسمة التي مارستها في وجه سلفه ؟ أم قصد

بهذا «التغيير» فقط «ابطال مفعول القنبلة الزمنية» التي زرعها السادات .. أي تخليص سياساته من الشوائب ذات المردود العكسي الأكيد ، دون بلوغ «التغيير» حد المساس بالجوهريات .. ومعنى ذلك «ترشيد» خط السادات و«تشذيبه» لا الابتعاد عنه ونقضه ، مع تجنيبه خطر التعرض لحركات معارضة تزداد قوة وفعالية ..

بعبارة أخرى :

هل كان «التغيير» الذي أدخله مبارك لمجرد إحتواء تعاظم شأن المعارضة ، وهو أمر هدد استقرار النظام وأفضى إلى اغتيال رئيس الدولة في نهاية حكم السادات ، أم كان يحمل هذا «التغيير» معنى لابد أن يكون أبعد مدى من ذلك .. بمنطق أن أي خط من شأنه تصفية بعض جوانب سياسات السادات فقط ، حتى جوانبها الأكثر استفزازية فقط ، تلك التي كان لابد أن تحمل أثارا عكسية ، هو خط لابد أيضا في النهاية أن يثير معارضة غلاة الساداتية ، وهو خط لابد أن يدفع رئيس الدولة إلى مواقف أقل انحيازا لهم ، وأكثر تفهما لوجهات نظر المعارضة ..

التحييد المتبادل للقوى

ولذلك كان يمكن القول بأن حكم مبارك قد تميز بسمة هي محاولة إيجاد حالة من «التحييد المتبادل» للقوى السياسية ، بأمل أن يكون لهذا «التحييد المتبادل» أثر في تخفيف حدة التوترات الأجتماعية ، وإبطال مفعول القنبلة الزمنية» ، وإرجاء انفجارها ، وكسب الوقت .

واتخذت عملية «التحييد المتبادل» للقوى صوراً متعددة ، منها على سبيل المثال :

○ التمييز بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية ، بدلا من وضع المعارضات جميعا في سلة واحدة ، بل وفي سجن واحد ، كما فعل السادات إثر مذبحة سبتمبر في آخر عهده .

○ محاولة استخدام المعارضة السياسية للحد من فعالية المعارضة الدينية ، بل

استخدامها أيضا لرد غلاة الساداتية .. فقد أطلقت حريات المعارضة فقط بالقدر الضروري لتحجيم وكشف ـ أنصار خط السادات المتشبثين بأكثر صوره استفزازا ذات المردود العكسي ، على ألا ينال ذلك من بقاء ممثلي الساداتية في السلطة ، ليكون هذا البقاء ـ في المقابل ـ تحجيما وتحييدا لقوى المعارضة .

○ محاولة إقامة جسور مع العالم العربي ، على ألا يكون ثمن إقامتها التخلي عن المعاهدة مع إسرائيل والرجوع عن نهج كامب ديفيد .

ومثل هذه المحاولات «للتحييد المتبادل للقوى» قد يجدي لدرجة أو أخرى لفترة ، وقد يرجيء الانفجار ولكن لايزيل أسبابه .. ويظل السؤال مطروحا : هل نجحت الدولة في الابقاء على التمييز بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية أم تعددت صور التداخل بينهما ؟ وهل من الممكن أن تكون قوى المعارضة متكافئة في القوة مع تلك التي تحتل مواقع السلطة للقول بأن «التحييد المتبادل» هو لتهيئة الظروف لتغيير جذري ، وليس مجرد مخطط لاطالة حياة الخط الساداتي بعد تخليصه من الشوائب المثيرة حتما لردود أفعال عكسية ؟

ذلك هو مكمن الالتباس الذي ظل عالقا بخط مبارك طوال السنوات الخمس الماضية . وإن كان لنا أن نبحث عن مؤشرات لنتبين هل كانت الحصيلة النهائية لحكم مبارك طوال هذه السنوات هى في إتجاه تهيئة الظروف لتغيير جذرى ، أو في اتجاه الارتداد إلى منطلقات السادات ، فإن لقاءه مع رئيس وزراء إسرائيل بعد تجنبه حدوث مثل هذا اللقاء طوال الفترة السابقة إنما يوحي بأن خط الارتداد إلى منطلقات السادات ، وليس الخط الذي يستهدف تغييرا جذريا ، هو الذي تجرى ممارسته .

الحلقة الرئيسية

ومع ذلك لانريد أن يكون حكمنا هذا حكماً نهائياً . ونريد أن نعتقد أن تجدد الصدام مع قوى المعارضة ، على غرار ماحدث في سبتمبر ١٩٨١ ، ليس قضاء وقدرا ، وليس بالأمر الحتمي .. ومن المؤكد أن أوجه الخلاف بين السلطة من

جانب ، وشتى قوى المعارضة من جانب اخر ، وليس التجمع فقط ، في اتجاه التعدد والتفاقم لا العكس . ومع ذلك نقول إن هناك حلقة رئيسية لو نجحنا في تحديدها ، وفي البحث عن سبل تحقيق تلاق حولها ، قد تيسر حل العديد من أوجه الخلاف الأخرى ، وقد تؤذن بمنعطف هام ، وبانفراجه محسوسة في المناخ السياسي كله .

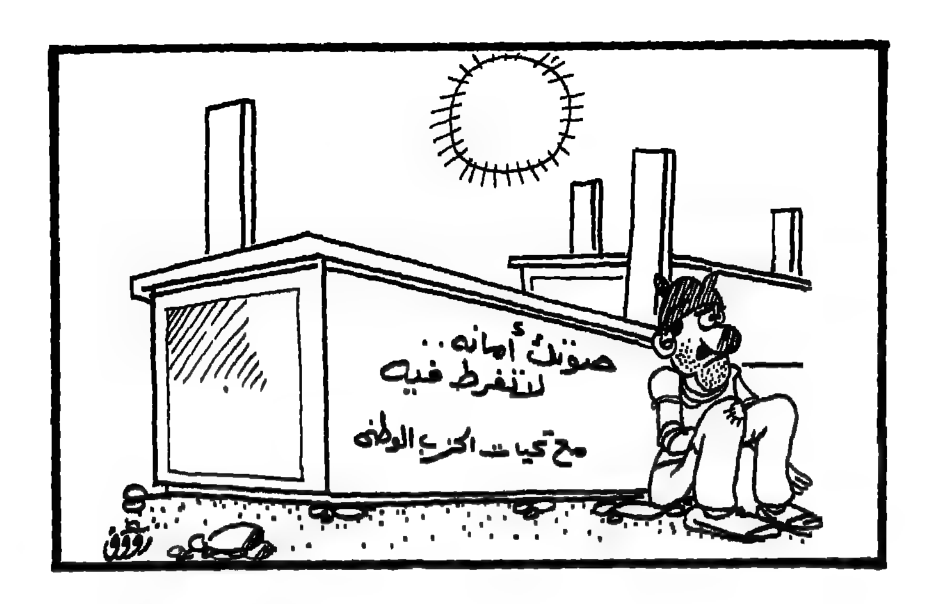
ويمكن في الواقع تصنيف أوجه الخلاف بين السلطة والعديد من قوى المعارضة ، ومنها حزب التجمع ، إلى مجالات رئيسية ، في مقدمتها :

المجال الاقتصادي : وبالذات قضية الاعتماد على الغير ، وعلى الولايات المتحدة بالذات، لحل أزمتنا الاقتصادية المتفاقمة، والبحث عن حلول لهذه الأزمة يتحملها الفقراء لا الأثرياء ، وعلى نحو يعمق التبعية حيال الخارج ، وينال من حرية القرار المصري ومن استقلاليته .

المجال الوطني والقومي : وبالذات قضية تعزيز منهج كامب ديفيد ، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في ظرف يفضي هذا التطبيع فيه إلى تكريس الصفقات المنفردة غير المتكافئة ، ذلك أن كافة الشروط التي طرحها الرئيس مبارك نفسه لتطبيع هذه العلاقات لم تتحقق . لم تعد طابا بعد إلى السيادة المصرية ، وقد لاتعود . ولم تجل إسرائيل بعد من كل أرض لبنان . وليس هناك مجرد بدء في مفاوضات مجدية حول القضية الفلسطينية . بل المنتظر مع تولى شامير الحكم المزيد من العقبات في وجه مثل هذه المفاوضات. ! ..

المجال الديمقراطي : ولا ننتظر حلولا جذرية حول القضايا الخلافية في المجال الاقتصادي أو في المجال الوطني والقومي خلال العام القادم الذي يشكل العام الأخير من رياسة حسني مبارك .. ولكن هناك على وجه التأكيد قضايا خلافية في المجال الديمقراطي يمكن حسمها في هذا العام ، ويمكن أن تكون تمهيدا لانفراجة تتسع للمجالات الأخرى .

والقضية تتعلق بالذات بمفهوم الديمقراطية .



فقد ظلت ديمقراطية مبارك حتى الآن «إبطال مفعول قنبلة زمنية» . أي لارجاء الانفجار ، لا لازالة أسبابه .. وسيلة للتنفيس ، ولاحتواء قوى المعارضة أكثر منها وسيلة لاطلاقها .. عملية يجري في أحسن الفروض بمقتضاها «التحييد المتبادل للقوى» ، وهذا لايصلح أساساً لسياسة مستقرة ذات ملامح محددة ومبادىء تحكمها ، باختصار شديد ، ظلت ديمقراطية مبارك حتى اليوم تكتيك وليس استراتيجية .

وحان الوقت كي تصبح الديمقراطية استراتيجية وقضية مبدأ .

معنى ذلك أن تصبح الديمقراطية أساساً لمشاركة المواطنين مشاركة فعلية ، لا لاجهاض معارضتهم وإبطال مفعولها .. وبمشاركة المواطنين مشاركة فعلية وفعالة ؛ يمكن أن تكون هناك حلول مستقرة لقضايا مصر الاساسية في المجال الاقتصادي وفي المجال الوطني والقومي على حد سواء .

ولذلك كانت قضية الديمقراطية هي المحك ، وهي الاختبار ، وهي الحلقة الرئيسية .. هي القضية التي يمكن أن يحسم على أساسها قبول قوى المعارضة بترشيح حسني مبارك لرياسة ثانية .

غير أن الديمقراطية حتى تصبح أساسا لمشاركة المواطنين في حسم قضايا الوطن مشاركة فعلية وفعالة ، لابد لها من شروط جوهرية :

أولا : أن تسقط أية شبهة حول التلاعب والتزوير في صناديق الانتخاب . وهو أمر تجمع أحزاب المعارضة على أنه أفسد تماما الممارسة الديمقراطية في كافة الانتخابات التي أجريت طوال السنوات الأخيرة ، وبلغ التلاعب ذروة في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى منذ أيام . ولن تطمئن قوة المعارضة إلى استقامة عمليات الانتخابات طالما ظلت خاضعة لسيطرة وزارة الداخلية ، ومالم يكن لوزارة العدل ، وللعنصر القضائي ، إشراف ماعليها ، كما لن تستقيم الانتخابات مالم يجر تعديل في قانون مباشرة الحقوق السياسية ، لأن القانون الحالي هو الذي يتيح التدخل والتزوير .

ثانيا : تصفية ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تظل على الدوام سيفا مسلطا على الديمقراطية وتحول القدر المتاح منها «منحة» قابلة للسحب في أية لحظة .. والقوانين المقيدة للحريات التي تقصدها بوجه خاص هي قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقانون حماية القيم من العيب ، وقانون الاحزاب .

ثالثا : لابد من خطوة عملية — في اختصاص رئيس الدولة — تضع حدا لعمليات التعذيب ، كالحاق السجون بوزارة العدل ، وإنشاء شرطة قضائية ، وإبعاد الضباط المتهمين في قضايا التعذيب عن مواقعهم لحين انتهاء محاكمتهم .

رابعا : إلغاء الاحكام الصادرة من محاكم استثنائية في القضايا السياسية .

إن هذه النقاط كفيلة بخلق مناخ سياسي جديد يعيد إلى النظام مصداقيته ، وتسقط عنه صفة «المرحلة الانتقالية» ، وتحدد له إطارا لمشاركة أوسع القوى السياسية في مناقشة منتجة وجدية حول قضايا الوطن المصرية .

٢٩/ ١٠/ ١٩٨٦



- إبسط ياعم .. شالوا الدعم عن الوساخه ..

رؤوف

النقد والمعارضة .. جريمة !

في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم الأربعاء الماضي ، في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى احتلت «الأوضاع السياسية العامة» وقضايا الديمقراطية مكان الصدارة .. لأنها تنعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي والعلاقات العربية والخارجية كما قال الرئيس ..

ورغم اتفاقنا مع الرئيس على أهمية الأوضاع السياسية وقضايا الديمقراطية إلا أننا لانملك إلا الاختلاف مع ماطرحه الرئيس في هذا الخطاب .

فلا يمكننا أن نتناول ماجاء في هذا الخطاب حول الديمقراطية والأحزاب والصحافة متجاهلين ماقاله الرئيس قبل ثمانية أيام في اجتماعه بالصحفيين حول نفس القضايا والذي يختلف كلية عما جاء في هذا الخطاب !!

يقول الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى .. إن مصر هي كل الأحزاب وهي الصحافة القومية والحزبية معا .. وأن الوطنية المصرية ليست مقصورة على فريق دون فريق ..

وقبلها بأيام ثمانية كان الرئيس يتهم قادة احزاب المعارضة بأنهم يديرون الاحزاب لمصالحهم الخاصة وأن حملاتهم ضد الحكومة مرتبطة بمصالح لهم في السوق ودوائر الاعمال « ! » وأن هناك تمويلا خارجيا لاحزاب المعّارضة وصحفها « !! » وأن ٩٠٪ مما ينشر في صحف المعارضة أكاذيب ولا تقدم أى معلومات مفيدة أو حلولا للمشاكل !

فأى القولين نصدق ، وعلى أساس ايهما يتم التعامل والحوار ؟!

على أن أهم مافي الخطاب في جانبه السياسي والذي نختلف معه تماما ، هو مفهوم النقد وأسباب الأزمة ..

فالرئيس يعتبر الحديث عن القوات المسلحة والتصدي لتفشي ظاهرة التعذيب في السجون ولتجاوزات الشرطة ، ومعارضة قرارات صادرة عن السلطة التنفيذية ، وكشف الفساد ، وتأييد حق الاضراب السلمي والمطالبة بتقنينه .. عدوان على المؤسسات الشرعية ومساس بالمسئولية الكبرى التي تقوم بها قواتنا المسلحة وهز للثقة في أجهزة الأمن وتصوير للمجتمع وكأنه مجتمع فاسد فاسق ، وتحريض وإثارة .. وهو مفهوم خطير يحول النقد والمعارضة إلى جريمة .

ويفسر الرئيس أزمة الديمقراطية في المجتمع بالحزبية والتطاول والنيل من مؤسسات الدولة الشرعية ، وتحول الجدل والنقاش إلى عراك وتناحر وتنابذ بالالقاب .. وهذا التفسير هو السبب في كل مانعانيه من أزمات لأنه تفسير يركز على ظواهر جانبية ويتجاهل الاسباب الحقيقية .

فالأزمة تعود إلى المؤسسات المصنوعة التي تتولى التشريع والتنفيذ ، مؤسسات قامت نتيجة للتزييف والتزوير في الانتخابات وبالتالي فقدت أى مصداقية أمام الرأى العام ، واستندت إلى سلسلة من القوانين المقيدة للحريات والتي تنتهك حقوق الانسان والدستور لتحمي وجودها واستمرارها .

إن استمرار تجاهل الحكام لاسباب الأزمة والبحث عن أسباب غير حقيقية يغلق الباب أمام أى تطور .. ويؤكد أن المعركة صعبة وطويلة ..

الافتتاحية ١٩ /١١ /١٩٨٦

نحن لانصنع الوهم !

د . إبراهيم العيسوي

تعجب الرئيس مبارك في خطابه الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة «من قوم يصفون ماتحقق في ظل أصعب الظروف بأنه خداع للشعب بانجازات وهمية» .. وراح يتساءل : هل من الوهم أن ترتفع الطاقة الكهربائية من ١٨ إلى ٤٢ كيلو وات ساعة ، وأن يقفز عدد خطوط التليفونات من ٤٧٠ إلى مليون و ٣٠٠ الف خط . وأن يتم تجديد جميع الوحدات المتحركة في السكك الحديدية ، وأن تتضاعف طاقة الموانى ؟ .. الخ . ثم استطرد الرئيس مؤكدا على أن الانجازات حقيقة يلمسها الشعب في حياته اليومية ، «ولاينكرها إلا الجاحدون ولا يكابر فيها إلا الحاقدون» .

وهذا كلام خطير يحتاج إلى تحليل علمي حتى يتبين الناس وجه الحقيقة في انجازات الخطة وحتى لاتستبد بهم الحيرة في مسألة فنية بطبيعتها فيفقدون الثقة في الحكومة والمعارضة على السواء ويركنون إلى السلبية ايثاراً للسلامة .

وقد وجدت من واجبي أن اتقدم بالتحليل التالي باعتباري أحد الذين وصفوا مازعمت الحكومة أنه تحقق من زيادة في الانتاج في السنة الأولى للخطة بأنه انجاز وهمي فقد بينت في مقال بالاهالي «عدد ٥ اكتوبر ١٩٨٣» أن الانتاج الذي قيل إنه زاد بنسبة ٧,٥٪ في السنة الأولى للخطة ، لايمكن أن يكون قد زاد بأكثر من ١,٦٪ على أفضل الاحتمالات . وقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد فحص علمي دقيق لتقارير المتابعة التي قدمتها وزارة التخطيط وباستخدام الاحصاءات الرسمية خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم . وقد قوبلت هذه النتيجة بالتجاهل التام من جانب المسئولين اعتماداً على أن تجاهل القضية هو أسرع طريق لاماتتها أو على الأقل لنسيانها .

الانجاز الوهمي

ويحسن أن نتوقف أولا عند المقصود بالانجاز الوهمي . أن القول بأن المعدل الرسمي للنمو في الانتاج هو معدل وهمي يعني أنه بعيد عن الحقيقة ولا يعكس بصدق مايحدث في الواقع . وهذا لايعني بالضرورة أن يكون الانجاز صفراً . وإنما معناه أن هناك مبالغة وتهويلا في حجم الانجاز الفعلي . وكما أوضح مقالنا المشار إليه اعلاه فإن أربعة اخماس الانجاز المعلن في السنة الأولى للخطة كان انجازا وهميا وأن الخمس فقط على أحسن الافتراضات هو الانجاز الفعلي .

إذن القول بأن الانجاز وهمي لا يعني بالضرورة انكار كل أو أى انجاز فعلي تحقق . والحقيقة أنه يكون من الغريب حقا ألا يحدث أى انجاز فعلي عندما يوضع تحت يد المخطط في كل عام من الأعوام الأربعة الأخيرة ٧ مليارات من الجنيهات «بأسعار ٨١ /١٩٨٢» للانفاق على الاستثمارات . فهذا القدر من الانفاق الاستثماري لابد وأن يتحقق شيء ما ــ حتى إذا كان المخطط على درجة عالية من عدم الكفاءة ؟

ولذلك فإن الاشياء التي ذكر الرئيس في خطابه أنها تحققت مثل شبكات المجاري والمياه ومحطات توليد الكهرباء وخطوط التليفونات .. الخ ليست أشياء وهمية . فهى قائمة وملموسة وإن كان من الوارد الاختلاف حول مدى مأأضافته

من طاقة جديدة للانتاج أو الخدمات لأن جزءا كبيرا كان يتمثل في التجديد والاحلال ولايمثل بالتالي إضافة صافية للرصيد الموجود .

معايير الانجاز :

ولكن السؤال هو : هل يقاس انجاز الخطة بذكر بضع نجاحات هنا أو هناك ؟ إن اقتصادنا ينتج آلاف السلع والخدمات . ومن المتصور أن مايتحقق من تحسن في بعض المجالات قد يقابله تدهور في مجالات أخرى . والأمثلة على التدهور ليست بالقليلة فطبقاً لاحدث تقرير عن متابعة الخطة خلال السنوات الأربع الأولى منها انخفض انتاج القمح من ٢٠٧١ الف طن في ٨١ /٨٢ إلى ١٩٧٦ الف طن في ٨٥ وفي نفس الفترة انخفض انتاج القطن من ١٣٢٦ إلى ١١٩١ الف طن كما انخفض انتاج الكتان من ١٠٩ إلى ١٠٥ الف طن وهبط انتاج فول الصويا من ١٣١ إلى ١٢٩ الف طن وانخفض انتاج السمسم من ١٧ إلى ١١ الف طن . وكل هذه الأمثلة من قطاع واحد هو قطاع الزراعة الذي لايكف الدكتور يوسف والي عن الاشادة بمنجزاته ومعجزاته في احاديثه الصحفية وباعلانات مدفوعة الاجر في الصحف .

إذن النجاح وارد في بعض المجالات والفشل وارد في البعض الآخر ولهذا فإن الاقتصاديين لايقيسون انجاز الخطة بأمثلة متفرقة من هنا أو من هناك ــ حتى إذا كانت الامثلة مبهرة . ولكنهم يركزون انظارهم على الانجاز الكلي للخطة أى على المحصلة الصافية للانجازات والاخفاقات في كل مجالات الانتاج والخدمات . والعبرة أيضا ليست بالانجاز المطلق . فحتى في غياب الخطة والتخطيط سوف يتحقق قدر من الاستثمار وقدر من زيادة الانتاج هى بالانجاز النسبي ، أى نسبة ماتحقق إلى ماكان يستهدف تحقيقه .

معدل النمو الاقتصادي

يقاس الانجاز الكلي للخطة بنسبة ما يتحقق من إضافة إلى الانتاج أو إلى الناتج المحلي الاجمالي أى نسبة الزيادة السنوية في قيمة مايتم انتاجه داخل الجمهورية من

سلع وخدمات وهو مايطلق عليه معدل النمو الاقتصادي وهذا هو المعيار الذي ركزت عليه عندما وصفت انجاز السنة الأولى للخطة بأنه انجاز وهمي .

لقد استهدفت الخطة الخمسية تحقيق معدل للنمو مقداره ٨,١٪ سنويا في المتوسط وطبقا لبيانات المتابعة التي اذاعتها وزارة التخطيط كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي « بالاسعار الثابتة أى بعد استبعاد أى أثر للزيادة في الاسعار هى :

١٠,٩٪ في ٨٢ /١٩٨٣
٨,٠ ٪ في ٨٣ /١٩٨٤
٧,٠ ٪ في ٨٤ /١٩٨٥
٥,٩ ٪ في ٨٥ /١٩٨٦

أى أن معدلات التنمية الرسمية كانت في تناقص مستمر خلال السنوات الأربعة الأولى للخطة ومع ذلك فقد تراوحت هذه المعدلات بين حوالي ٦٪ و ١١٪ ولكى ندرك مدى قرب هذه الأرقام أو بعدها عن الواقعية علينا أن نقارنها بمعدلات النمو التي تحققت تاريخيا في الدول الصناعية المتقدمة ، وأيضا بمعدلات النمو التي تتحقق حاليا في هذه الدول وفي دول العالم الثالث .

وتفيد المصادر العلمية أن معدلات النمو التي تحققت في الدول الصناعية الكبرى في المراحل الأولى للتصنيع على امتداد عشرات السنين كانت تتراوح بين ٢,٢٪ في انجلترا و٤,٥٪ في الاتحاد السوفييتي أما بالنسبة للفترة الحديثة فتفيد تقارير البنك الدولي أن معدل النمو السنوي المتوسط الذي تحقق خلال العشرين عاما الماضية كان ٣,٥٪ في الدول الصناعية المتقدمة و٥,٥٪ في الدول ذات الدخل المنخفض وكان أعلى معدل في الصين « ٧,٢٪ » أما الهند التي حققت انجازات تنموية مرموقة فلم يتجاوز معدل النمو فيها ٤٪ خلال نفس الفترة وكانت المعدلات المحققة في أغلب دول العالم الثالث في حدود ٣,٦٪ .

أى أن خبرة التاريخ القديم والحديث تشير إلى أن معدلات النمو في حدود ٦٪ لا ١١٪ كما تزعم وثائق التخطيط أنه تحقق في السنوات الأربعة الأولى للخطة

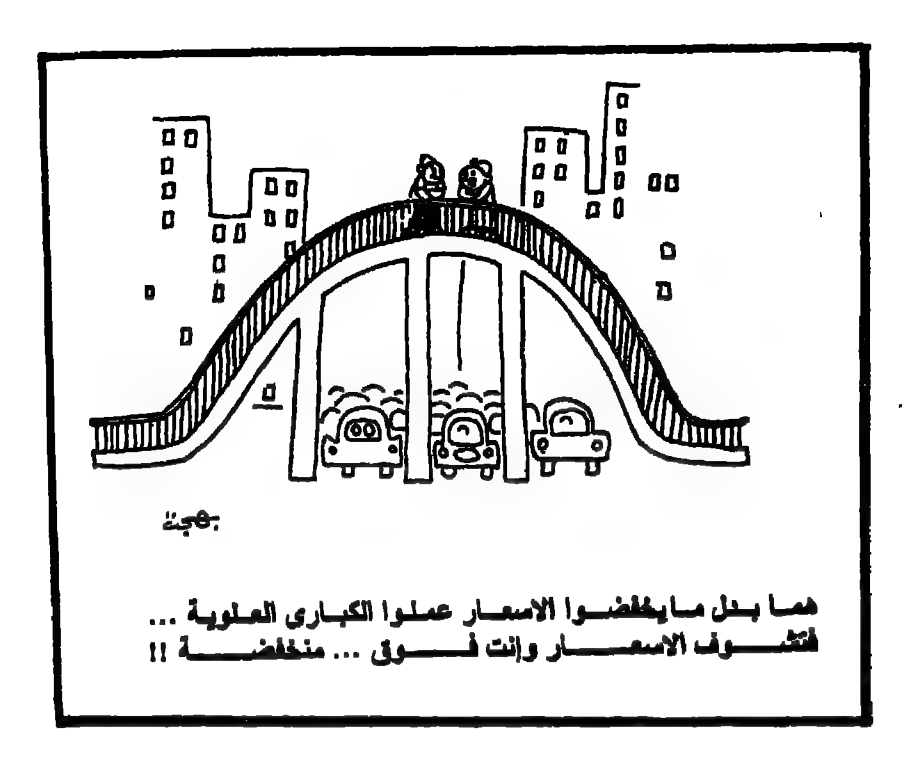
الخمسية «وليس على مدى عشرين أو ثلاثين عاما» هى معدلات شاذة وغريبة لم تحققها حتى الدول التي شهدت تجاربها التنموية اقصى درجات العنف وتحملت في غمارها اقصى درجات التضحية فهل ياترى تمكنت مصر — في ظل الانفتاح والتسيب والفساد من تحقيق معجزة اقتصادية؟! وهل كنا نقع في المأزق الاقتصادي الخطير الذي تمر به البلاد حاليا لو كانت مثل هذه المعجزة الاقتصادية قد تحققت فعلا ؟!

حيل المخططين :

إذن شبهة المغالات في حجم الانجاز قائمة بسند تاريخي لاسبيل إلى الطعن فيه أضف إلى ذلك أن امكانات المبالغة في الانجازات كثيرة ويستطيع أى مخطط متواضع الذكاء استغلالها إذا أراد ونكتفي هنا باعطاء أربعة أمثلة هامة على سبل اظهار الانجاز باكبر من حقيقته . وأعتقد أنها تستخدم فعلا في إطار التخطيط والمتابعة في مصر :

١ — تخفيض الاهداف الاصيلة للخطة الخمسية ، ومقارنة مايتحقق ليس بالخطة الأصلية وإنما بالخطة المعدلة المخفضة الأهداف ، والأمثلة عديدة نذكر منها أن الخطة الاصلية كانت تستهدف الوصول بانتاج الاسمنت إلى ١٥ مليون طن في السنة الأخيرة للخطة وقد خفض هذا الهدف إلى ١٠,٤ مليون طن كما تم تخفيض أهداف انتاج الزجاج وحديد التسليح والأسمدة الازوتية والسكر المكرر والمنظفات الصناعية وقصب السكر والارز والعدس والقمح .

٢ — استخدام معدل متواضع للارتفاع السنوي في الاسعار «معدل التضخم» : فالاصل أن الانجاز مقوم بالاسعار الجارية ويتم استبعاد التغيرات في الاسعار باستخدام رقم قياسي للاسعار أو معدل للتضخم وقد سبق لنا أن انتقدنا تخلف المعدلات الرسمية للتضخم عن معدلاته الفعلية وأوضحنا أن استخدام معدل شديد الانخفاض للتضخم هو أحد الاسباب الرئيسية لتضخيم انجازات الخطة فطبقا لبيانات وزارة التخطيط يمكن استنتاج أن معدل التضخم كان ٩,٧٪ في ٨٢ /٨٣ ، ٨ ٪ في ٨٣ /٨٤ ، و ٧,٨٪ في ٨٤ /٨٥ . ويكفي لاظهار فساد



هذه المعدلات أن نذكر أن تقارير البنك الدولي والسفارة الاميركية بالقاهرة تقدر معدل التضخم بنحو ٢٠٪ — ٣٠٪ وفي تقديري أن معدل التضخم قد لايقل عن ٤٠٪ — ٥٠٪ هذا العام وذلك بأقصى درجات التحفظ في التقدير .

إن استخدام معدلات التضخم التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء «والتي تصل إلى أكثر من ضعف معدلات التضخم الضمنية لوزارة التخطيط في بعض السنوات» في استبعاد اثر ارتفاع الاسعار من الزيادة في الناتج ، تعطينا معدلات النمو التالية :

٤ ٪ في ٨٢ /٨٣

-١,٢٪ في ٨٣ /٨٤ «سالب»

-٢,٢٪ في ٨٤ /٨٥ «سالب»

أى أن الخطة لم تحقق زيادة في الانتاج في السنة الأولى[وهو أقل من نصف المعدل المعلن» بينما كان الانتاج في تناقص خلال السنتين الثانية والثالثة . فهل جهاز التعبئة والاحصاء الحكومي ضمن الواهمين الحاقدين الذين قصدهم الرئيس ؟!

٣ ــ ومن أسهل طرق المبالغة في الانجاز تضخيم انجازات القطاع الخاص ، حيث أن جانباً كبيراً من أنشطة القطاع الخاص لا يخضع لقياس دقيق من جانب الاجهزة التنفيذية أو الاحصائية أو اجهزة المتابعة . وهذا القطاع ليس صغيراً في مصر فهو يضم كل قطاع الزراعة تقريباً وقطاعات الحرفيين والتجار وأصحاب المطاعم والفنادق والمصانع الصغيرة فضلا عن جزء كبير من قطاع الاسكان . ومن ثم فمتغيرات هذا القطاع طوع بنان المخطط يرفع من بعضها ويخفض من البعض الآخر حسب الصورة الكلية التي يرغب في إظهارها .

٤ ــ استخدام بعض الحيل الفنية والاحصائية لتضخيم الانجازات . مثل تكرار حساب بعض الانجازات في سنوات مختلفة «قد يحدث ذلك في قطاع الاسكان وقطاع استصلاح الأراضي» ومثل الاشارة إلى الطاقة النظرية للمصانع ومحطات توليد الكهرباء بدلا من طاقتها الفعلية التي قد تصل إلى النصف أو أقل من بعض الحالات . ويساعد على ذلك أن المعلومات عن كثير من المتغيرات الاساسية ضعيفة أو معدومة فنحن لانعلم مثلا عدد المصريين في الخارج بأى قدر من الدقة وتثور اختلافات شديدة حول الرقم الصحيح لديوننا الخارجية بل إن التقديرات تتضارب بشدة حول مساحة الأرض المنزرعة في مصر !!

وهكذا فإن القول بوهمية معدل النمو الاقتصادي الرسمي ليس قولا مرسلا بلا دليل . وإنما هو قول تدعمه الاسانيد التاريخية الدامغة والمقارنات المعاصرة لخبرات النمو الاقتصادي والممارسات العملية لجهاز التخطيط والعيوب الكثيرة في انشطة التخطيط والمتابعة والاحصاء في مصر . ومع ذلك فليس معيار معدل النمو الاقتصادي هو المعيار الوحيد لتقييم انجاز الخطة وتحديد ما إذا كان ينتمي إلى عالم الوهم وعالم الحقيقة فثمة معايير أخرى هامة ولكنها تحتاج إلى حديث آخر .

١٩٨٦/١١/١٩

التعليم كالماء والهواء



دول قطعوا الميه ولوثوا الهوا
عشان يلغوا مجانية التعليم

إنجازات الخطة الخمسية بين الوهم والحقيقة !

د . إبراهيم العيسوي

إذا كان معدل النمو الاقتصادي أحد المعايير الهامة في قياس الانجاز الكلي للخطة ، فهناك معايير أخرى لاتقل أهمية يجب النظر فيها عند تقييم إنجازات الخطة وتحديد ما إذا كانت هذه الانجازات وهمية أو حقيقية . من هذه المعايير مثلا :

١ ـــ مدى ماتحدثه الخطة من تغيرات في الهيكل الاقتصادي .
٢ ـــ مدى ماتحرزه الخطة من تحسن في توزيع الدخل في المجتمع .
٣ ـــ مدى ماتحققه الخطة من زيادة في الاعتماد على الذات

ونظراً لعدم توفير البيانات عن كل هذه العناصر ، فسوف اكتفي بالحديث عن العنصرين الأول والثاني .

التغير في الهيكل الاقتصادي

استهدفت الخطة الخمسية تحقيق قدر متواضع من التحسن في الهيكل الاقتصادي المصري . وذلك بزيادة نصيب القطاعات السلعية (زراعة وصناعة وبترول

وكهرباء وتشييد) في الاستثمارات الاجمالية في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، وتقليص نصيب القطاعات الخدمية والتوزيعية (التجارة والبنوك والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والشخصية) .

وكان الهدف رفع نصيب القطاعات السلعية في الاستثمارات من ٤٩٪ في الخمس سنوات السابقة على الخطة (١٩٧٧ — ٨١ / ٨٢) إلى ٥٠,٤٪ خلال الخطة . ولكن نصيب هذه القطاعات في الاستثمار لم يزد عن ٤٥,٦٪ في السنوات الأربع الأولى من الخطة .

وكان من المخطط إنقاص نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية (ولو أنها ليست جميعا إنتاجيه) في الاستثمارات من ٢٧٪ قبل الخطة إلى ٢٠,٥ خلال الخطة. ومع ذلك فإنه بإنتهاء السنة الرابعة من الخطة لم يمكن خفض نصيب هذه القطاعات إلا إلى ٢٥,٣٪ .

وفيما يتعلق بقطاعات الخدمات الاجتماعية، في الظاهر من البيانات أن الخطة قد اقتربت مما كانت تستهدفه ، إذ بلغ نصيب هذه القطاعات في الاستثمارات ٢٩,١٪ في السنوات الأربع الأولى للخطة ، وهو النصيب المستهدف خلال فترة الخطة كلها . وربما تتفوق الخطة على نفسها في هذا الصدد في نهاية العام المالي الحالي ويرتفع نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى أكثر مما كان مستهدفا . والسبب في ذلك ليس مجهولا ، وهو أن قطاع المرافق العامة (مواصلات ومياه ومجاري) قد حظى بنصيب وافر من الاستثمارات في هذه الخطة .

وعموما لم يتحقق هدف الخطة بخفض نصيب القطاعات الخدمية كلها في الاستثمارات من ٥١٪ قبل الخطة إلى ٤٩,٦٪ خلال فترة الخطة . إذ أن نصيب هذه القطاعات قد ارتفع إلى ٥٤,٤٪ بدلا من أن ينخفض وذلك بانتهاء السنة الرابعة من الخطة .

أما عن تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، فقد استهدفت الخطة رفع نصيب القطاعات السلعية من ٥١,٧٪ قبل الخطة إلى ٥٤,٨٪ بنهاية الخطة . وذلك مقابل خفض نصيب القطاعات الخدمية في توليد الناتج من ٤٨,٣٪ إلى ٤٥,٢٪ .

وتظهر بيانات متابعة الخطة أن هيكل الناتج المحلي في السنة الرابعة للخطة يكاد يكون مطابقا للهيكل الذي كان قائما في سنة الأساس للخطة ، وهى سنة ٨١ /١٩٨٢ . أى أن الخطة فشلت في الاقتراب من الهدف الذي حددته لنفسها ، برغم أنه هدف شديد التواضع أصلا . وسبب الاخفاق هنا هو إنخفاض نصيب قطاع البترول في توليد الناتج المحلي الاجمالي عما كان مستهدفا . ذلك أن قطاع البترول كان هو العنصر الذي إعتمدت عليه الخطة في رفع نصيب القطاعات السلعية في الانتاج والناتج . ولهذا وصفنا الخطة عند صدورها بأنها خطة بترولية تعتمد في نجاحها أو فشلها على ماسيحدث في قطاع البترول . وقد تحقق ماتوقعناه فعلا .

كفاءة الانجاز :

لكل إنجاز ثمن أو تكلفة . ويجب أن يؤخذ هذا الثمن في الحسبان عند تقييم إنجازات الخطة . ويمكن قياس كفاءة الانجاز من زاويتين . الأولى هى عائد الاستثمارات المنفذة في الخطة . والثانية هى مدى ما تحقق من إضافة للديون الخارجية للدولة نتيجة تنفيذ الخطة .

وفيما يتعلق بعائد الاستثمار ، تفيد التقارير الرسمية أنه تم إستثمار ماقيمته ٢٨,٢ مليار جنيه (بأسعار ٨١ /٨٢) خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ، بينما بلغت الزيادة في الناتج خلال نفس الفترة ٧ مليارات من الجنيهات (بأسعار ٨١ /٨٢ أيضا) . معنى هذا أننا كنا نحصل على جنيه إضافي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل كل ٤ جنيهات إستثمار .

وفي تقديري أن هناك مبالغة كبيرة في تقدير عائد الاستثمار (أو مايطلق عليه الاقتصاديون إنتاجية رأس المال) في الخطة . والسبب في ذلك هو أن جانبا كبيرا من استثمارات الخطة قد ذهب إلى قطاعات المرافق العامة كالمجاري والمياه والانفاق والكباري العلوية ومترو الانفاق والطرق والتليفونات والكهرباء .. الخ . ومعظم

هذه القطاعات قد استخدمت تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية ، مما يقلل من إنتاجية رأس المال فيها . كما أنها لاتدر دخلا مباشراً في أكثر الأحوال كما تفعل الاستثمارات في الزراعة أو الصناعة . ومن ثم فهذا دليل إضافي على المبالغة في تقدير قيمة الزيادة في الانتاج في الخطة .

أما الزاوية الأخرى التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة الانجاز ، فهي مقدار الديون الخارجية التي ترتبت على ماحدث من زيادة في الانتاج أو الناتج ، بفرض صحتها . لقد كانت الخطة تتوقع أن يصل حجم الديون المدنية إلى ١٥,٧ مليار جنيه في ٨٤ /٨٥ . وحسب التقديرات التي أعلنها الدكتور كمال الجنزوري ، فقد بلغت الديون المدنية لمصر ٢٥ مليار دولار في ٣٠ /٩ /١٩٨٥ . وهذا معناه أنه حتى إذا حسبنا الدولار بسبعين قرشاً ، فإن مبلغ الديون يكون قد زاد إلى ١٧,٥ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٢ مليار جنيه عما توقعته الخطة . أما إذا حسبنا الدولار بالسعر المعلن في البنوك وهو حوالي ١٣٥ قرشاً ، فإن الديون المدنية تكون قد بلغت ٣٣,٧٥ مليار جنيه . وهو مايزيد على ضعف حجم المديونية الخارجية الذي توقعته الخطة في سنة ٨٤ /٨٥ .

لقد تحققت زيادة رسمية في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الأربع الأولى للخطة قدرها ١٢,٥ مليار جنيه (بالاسعار الجارية) . وهي تعادل ٩,٢ مليار دولار ، على أساس ١٣٥ قرشاً للدولار . وفي الوقت نفسه ، وحسب البيانات الرسمية ، زادت الديون المدنية بمقدار ٦,٤ مليار دولار . معنى ذلك أنه كل ١٠٠ دولار زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لمصر كان يقابلها إضافة ٧٠ دولارا إلى ديوننا الخارجية المدنية . فهل هذا ثمن معقول للانجاز ؟!

لاحظ أن الحسابات السابقة تستند إلى الاعلان الرسمي بأن ديوننا المدنية هي ٢٥ مليار دولار في ٣٠ /٩ /١٩٨٥ . ولكن البيانات التي اذاعها صندوق النقد الدولي مؤخرا تفيد أن ديوننا المدنية قد وصلت إلى ٣٨,٥ مليار دولار . وإذا أضفنا إلى هذه الديون المدنية ديوننا العسكرية التي تتراوح بين ١٣ مليار دولار و٢١ مليار دولار (حسب مصدر المعلومات) ، فإن معنى ذلك أن الدين



الخارجي لمصر بشقيه المدني والعسكري يتراوح بين ٥١,٥ و٥٩,٥ مليار دولار . بعبارة أخرى ، فإن الدين الخارجي لمصر حوالي ضعف الناتج المحلي الاجمالي . وبكل المقاييس ، فقد تجاوزت الخطة حدود الأمان ودخلت في عمق منطقة الخطر . فهل هذا من الوهم أيضا ؟!

وبعد :

لقد استندت في إبراز جوانب المبالغة والتضخيم أى الجوانب الوهمية في إنجازات الخطة الخمسية إلى البيانات والاحصاءات الرسمية وإلى بعض البيانات التي تنشرها الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك المصادر الاميركية . وكلها جهات تحظى بالتقدير والاحترام من جانب المسئولين المصريين ، ولا تدرج في عداد الواهمين أو الحاقدين أو المكابرين الذين قصدهم الرئيس !

والقضية التي نحن بصددها ليست قضية مناورات حزبية ولا هى مجال لتصفية حسابات شخصية . فمشكلات البيانات ، وعيوب الخطة والتخطيط ، ونواقص المتابعة ، وتحايلات الفنيين معروفة لأكثر العاملين في حقل الاقتصاد والتخطيط . ولكن هذه المشكلات والعيوب تترك لتتراكم عاما بعد عام بلا إصلاح في سياق الهرولة لاعداد الخطط الخمسية والسنوية ، وفي غمار التلهف على اثبات نجاح هذه الخطط والبرهنه على براعة المسئولين عن إعدادها . ولاشك أن قاعدة مهلهلة للبيانات تسمح بالتلاعب والتحايل بقدر غير مستطاع فيما لو كانت قاعدة البيانات سليمة . وتزداد فرص المبالغة في قيمة الانجاز في ظل غياب الرقابة الديمقراطية السليمة ، وفي ظل الحصار المضروب على البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ظل الادارة الاستبدادية للكثير من مؤسسات الدولة .

والوصول إلى الحقيقه سهل وميسور إذا بذلت جهود مخلصة لاصلاح قاعدة البيانات التخطيطية والاحصائية ، وإذا تم رفع الحصار المضروب على نشر البيانات وتداولها ، وإذا تم تخليص مؤسسات الدولة من نظم الادارة الاستبدادية ، وإذا تم تنقية الحياة السياسية من القوانين والممارسات اللاديمقراطية . فهل آن الأوان لتحقيق هذه الاصلاحات ، أم أننا نفضل أن نعيش على الأوهام ؟!

١٩٨٦/ ١١/ ٢٦

العقد الاجتماعي والواقع الاجتماعي

حسين عبد الرازق

لا أدري كيف استنتج بعض ساستنا وكتابنا «القوميين» الأذكياء ، أن خطاب رئيس الجمهورية في إفتتاح الدورة البرلمانية (١٠٢ نوفمبر) ، هو دعوة للحوار والمناقشة وتوقيع «عقد اجتماعي جديد» دفاعا عن الديمقراطية وعن حياة حزبية سليمة .

فأى قراءة للخطاب تكشف عن مدى الضيق بأى ديمقراطية ــ حتى في حدها الأدنى ــ والحرص على تقليصها ، والتهديد الواضح بضرب هذا الحد المتواضع المتواجد في مصر ، المتجسد في حرية «صحافة الاحزاب» .

وإذا كنا حقا نرغب أن تكون حركتنا في الأيام القادمة الصعبة ، حركة واعية تتعامل مع الواقع ، فلابد من قراءة هذا الخطاب قراءة صحيحة فالخطاب يؤكد على عكس مايرددون ــ أننا لم نكن في أى وقت من الأوقات ، بعيدين عن مناخ الحوار والمناقشة والتطور الديمقراطي مثلما نحن الآن .

فرغم الشعارات البراقة التي رددها الخطاب ، والحديث عن أن الوطنية المصرية ليست مقصورة على فريق دون فريق ، وأن دولة مصر هى كل الأحزاب وهى الصحافة القومية والحزبية معا ، وهى كل الهيئات والنقابات .. «وإننا لانجعل الديمقراطية ، ولانحاول أن نجعلها واجهة للزينة أو منهجا بغير مضمون أو شعارا للخداع يتخفى فيه حكم الفرد» .

فسرعان ماتتوالى الفقرات والمواقف التي تؤكد موقف السلطة المعادي للديمقراطية .

الحزبية والتعصب

في بداية الخطاب يتحدث الرئيس عن الحزبية ، وكأنها خطأ وعائقا أمام حل كل المشاكل فيقول «إن المشكلات الكبيرة التي نعايشها تتطلب منا أن نتجرد من كل حزبية أو تحزب ، مؤيدين ومعارضين» .. ولا أدرى كيف يطلب من المواطنين المنتمين إلى الأحزاب في نظام يقول إنه نظام ديمقراطي يقوم على التعدد الحزبي ، أن يتخلوا عن حزبيهم في مواجهة مشاكل الوطن ؟! إن إنتماءهم لهذا الحزب أو ذاك تم من أجل المساهمة الجماعية المنظمة لحل مشاكل الوطن وتقدمه ، على ضوء برنامج وممارسة اقنعت المواطنين أن هذا هو الطريق ، فكيف يتصور أن يترك المواطن قناعته ويلقى بها جانبا ، عندما يواجه هذه المشاكل ؟

إن هذا الطرح يخلط بشكل متعمديين الحزبية ، وهو أمر مطلوب وجزء من العمل الديمقراطي ، وبين التعصب الحزبي ، وهو مرض لابد أن نرفضه وندينه ، ويبدو أن هناك لدى حكامنا مفهوما آخر للحزبية استمدوه من طبيعة بناء وممارسة الحزب الوطني ذلك الحزب الذي تكون في رحم السلطة ، ولم ينضم إليه — خاصة في مواقعة القيادية — إلا الذين اعتادوا أن يكونوا دائما أبداً في كنف السلطة والسلطان ، بحثا عن المغانم الشخصية وفي أحسن الأحوال طلبا للأمان . ولا يمكن تعميم واقع الحزب الوطني «الحاكم» على الاحزاب الاخرى خاصة

الاحزاب التي يخوض اعضاؤها وقياداتها نضال دءوب في سبيل مبادىء وأفكار ويدفعون من قوتهم وحريتهم ثمن إقامة احزابهم واستمرارها .

الحكومة والنظام

وبنفس المنهج المعادي للديمقراطية ، يخلط (الخطاب) بين الحكومة والنظام الدستوري القائم . بحيث يجعل معارضة الحكومة ونقدها والهجوم عليها عدوانا على الدستور والنظام يوجب المساءلة والعقاب وهو مفهوم خطر يعطي السلطة والحاكم قدسية تتناقض تماما مع أى مفهوم للديمقراطية ويحولها إلى دكتاتورية صريحة .

وفي ظل هذه المفاهيم الخاطئة كان منطقيا أن يتضمن الخطاب هجوما بالغ العنف والحدة ضد المعارضة وصحفها . وهو أمر يبدو غاية في الغرابة فالحصار المفروض حول احزاب المعارضة والمقيد لحركتها حولها في أغلب الأحيان ـــ عدا استثناءات قليلة ـــ إلى ممارسة العمل السياسي عن طريق صحفها بل إن بعض هذه الصحف ـــ أو أقلام فيها ـــ حرصت على تجنيب رئيس الجمهورية ، أى نقد واغفال الحقيقة التي تقول إن رئيس الجمهورية في مصر ، هو الوحيد الذي يملك اتخاذ القرار ، دستوريا وواقعيا وأن كل المسئولين عداه ، مجرد مستشارين أو سكرتيرين ، بما فيهم رئيس الوزراء نفسه ، الذي يتغير في مصر كل عام تقريبا .. حتى رؤساء المجالس المنتخبة «مجلس الشعب ومجلس الشورى» يعينهم رئيس الجمهورية ويسميهم بنفسه .

ولا يترك الرئيس حسني مبارك فرصة دون أن يؤكد أنه استثناء من كل الرؤساء في العالم لايتأثر في قراره بمراكز ضغط داخلية أو خارجية أى أنه يحمل نفسه وحيدا المسئولية عن كل السياسات المطبقة حاليا والتي افرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نعيشها هذه الأيام .

ومع ذلك كان الرئيس دائم الضيق والغضب من الصحافة الحزبية ودائم التهديد لها ولأحزاب المعارضة أيضا ؟!

ويمضي الخطاب ليوجه ضربة خطرة للحياة الديمقراطية فيحاول وضع احزاب المعارضة في صدام ومواجهة مع القوات المسلحة المصرية ، وهى محاولة غريبة ومعادية للديمقراطية .

فالقوات المسلحة ــ في أى بلد ــ مؤسسة قومية لاتنتمي لحزب أو جماعة أو طائفة وإنما تنتمي للوطن كله ولناسه جميعا . ومن ثم فمن حق الجميع أن يناقش أمورها ويحرص على تطورها وينتقد المسئولين عنها إذا ماشابت ممارستهم أى نواقص أو اخطاء .

وقد حرص «حزب التجمع» وصحيفة «الأهالي» أن يتعامل مع «مؤسسة» القوات المسلحة بهذا المفهوم منذ البداية وفاجأه رد فعل رئيس الجمهورية عندما طرح «أمين هويدي» وزير الحربية الأسبق في «الأهالي» قضية نفقات القوات المسلحة وأفضل استخدام لها والدور الذي يحاول المشير أبو غزاله أن يلعبه في الحياة السياسية والمدنية .

ولكن يبدو أن حكامنا يحاولون مد القدسية التي يتصورونها للدولة إلى الأجهزة والمؤسسات التنفيذية خاصة القوات المسلحة ثم يلوحون بها «كفزاعة» للقوى والأحزاب السياسية المعارضة . وهو أمر يسىء إلى القوات المسلحة ويلحق الضرر بها ويحولها إلى أداة حزبية تنحرف عن مسارها ودورها الوطني .

مفاهيم لاديمقراطية

ولايقف هذا المنهج عند حدود القوات المسلحة فإذا بالخطاب يمتد به إلى الشرطة ، ويحاول أن يحصنها ضد النقد والمحاسبة وبالذات ضد نقد ممارستها المعادية للديمقراطية .

لقد زج الحزب الوطني وبعض قادة ضباط الشرطة الذين تناسوا دورهم كجهاز لأمن الوطن بالشرطة في مزنق صعب. حولوها إلى جهاز لخدمة أمن الحاكم والحزب الوطني. فشاركوا في تزييف الأنتخابات وفي التجسس على احزاب وقيادات المعارضة وفي تلفيق واصطناع القضايا للمعارضين والزج بهم في السجون التي

حولوها إلى مسالخ خاصة بعد اكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن وفي حصار أحزاب المعارضة وضرب تحركها بين الجماهير أو تهديد اعضائها في أعمالهم ولقمة عيشهم .. وثبت كل هذا بأكثر من دليل في مقدمتها «أحكام القضاء» .

ومع ذلك فقيام المعارضة بالتصدي لهذا الانحراف ونجاحها ــ خاصة الأهالي ــ في كشف جرائم التعذيب ووصول المتهمين إلى ساحة القضاء وهو أمر يحسب للمعارضة ، وهو الدفاع الحقيقي عن الشرطة كجهاز وطني ، ولحماية بضباطه وجنوده من عسف الحكام.. يفسر في خطاب رئيس الجمهورية بأنه «مؤامرة» ومحاولة لهز الثقة في أجهزة الأمن ورجال الشرطة .

إن الأمر لايعدو أن يكون اصرار من الحكم على استمرار جريمة العدوان على القانون التي اقترفها بعض وزراء الداخلية وعدد من اعوانهم في مباحث أمن الدولة والسجون وبعض أجهزة الشرطة .. حماية لانفراد الحزب الحاكم بالسلطة ضد أى منطق أو مفهوم ديمقراطي .

ويتأكد هذا المفهوم «اللاديمقراطي» للخطاب ، بالطريقة التي عالج بها الرئيس قضية الإضرابات العمالية، التي شهدتها البلاد اخيرا فهو ينكر على الطبقة العاملة حقها في الاضراب دفاعا عن حقوقها ومصالحها التي تنهب يوميا تحت سمع وبصر حكامها . وإذا كان حق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمي من الحقوق الاساسية والتي نصت عليها وثيقة حقوق الانسان التي وقعتها الدولة المصرية وهذا في حد ذاته كاف لتأكيد شرعية الاضراب إلا أن الممارسة تقدم دلائل اضافية على حيوية هذا الحق . فلم يلجأ العمال المصريون للاضراب إلا بعد أن سدت أمامهم كل السبل للحصول على حقوقهم المشروعة ولم يتعطل الانتاج بل كانوا حريصين في أغلب الاضرابات على استمرار الانتاج بكفاءة أكبر. وتعليق نقص الانتاج على الاضرابات العمالية هو هروب من التصدي للاسباب الحقيقية والتي ترتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المنحازة تماما لمصالح الطفيليين وأصحاب الثروات المنهوبة ضد المنتجين ومصالحهم .

والغريب أن اضراب تجار بورسعيد والمستوردين لم يغضب الحكومة ، ولم يدفع

بالمصريين إلى السجون وساحات المحاكم كما حدث مع عمال المحلة والسكك الحديدية وأسكو .

البحث عن الخلل

تبقى ملاحظة أخيرة حول هذا الخطاب .

إن جوهر الخلل لايكمن في ممارسة احزاب أو صحف المعارضة ، وإنم يكمن في أصرار الرئيس وحكومته على انكار أن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني في السلطة التشريعية واحتكاره للسلطة التنفيذية إنما هى أغلبية مصنوعة بالتزوير والتزييف فالانتخابات التي أتت بهذا المجلس في ٢٧ مايو ١٩٨٤ فاقت كل ما سبقها في تزييف ارادة الناخبين سواء بالقانون الذي طبق في الانتخابات أو في التدخل الفظ لاجهزة الشرطة والادارة المحلية وبلطجية الحزب الحاكم في العملية الانتخابية .

ومالم تعترف السلطة بالحقيقة وتبدأ أول خطوة في طريق الديمقراطية بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الاحزاب وقوانين الانتخابات ، وتلغى كافة القوانين الاستثنائية والمناقضة للحريات والدستور . فإن أى حديث عن الحوار والمناقشة والعقد الاجتماعي والتطور الديمقراطي والحياة الحزبية .. ليس إلا لغوا أو استهلاكا للوقت .

١٩٨٦/١٢/٣

باريس والعودة للأصل

حين يصل الرئيس مبارك إلى باريس فإننا نرجو أن يحمل ورقة اخرى غير ورقة «الرجاء» إنا نطالبه بأن يحمل ورقة «الاكتفاء» ..

لقد تعددت الاتصالات والبعثات حول المشكلة الاقتصادية «برجاء النظر والعون» .. وتعسف صندوق النقد الدولي في شروطه ، ووضعت اميركا كما وضع البنك الدولي شروطا تمس السيادة وترهق الاقتصاد .. وكانت كلمة السر هي : القروض .

حاجتنا للقروض هي التي فتحت الباب للتدخل الأجنبي في القرن التاسع عشر وهي التي تفتحه الآن بنفس الطريقة .. وبينما فرض الدائنون ابان عهد الخديوي توفيق رقابه اجنبيه وجلس الرقباء في وزارة المالية .. يحاول صندوق النقد الدولي — والذي يملك مندوبا مقيما في مصر — أن يلعب نفس الدور .. ويحاول المنادون أن تقدم مصر أوراقها في نادي باريس أن يحققوا نفس الفرصة : رقابة الدائنين على سياسات المدين المسكين .. مصر .



لقد ألمح الرئيس مبارك في تصريح أخير عن غضبه من شروط صندوق النقد الدولي ونحن نقول : إننا نستطيع أن نرفض تلك الشروط وأن نحقق لمصر قدراً كبيرا من الاكتفاء والاعتماد على الذات من خلال العودة للاصل .

في الاصل كانت مصر وطنا ينتج .. يزرع ويصنع .. يأكل ويلبس دون اسراف ودون اعتماد على الآخرين .. كنا نقترض قليلا لحساب الاستثمار ولم نقترض لنزيد الاستهلاك ونطلق الاستيراد الكمالي ونبدد الموارد ونترك مدخرات المصريين هائمة على وجوهها في أوروبا بينما نمد يدنا للاخرين «أى ساعدوا» ؟!

ورغم أهمية التحرك من أجل حل عاجل للأزمة المالية .. فإن الأهم هو التحرك لحل الأزمة الاقتصادية بسياسات أخرى تزيد الانتاج وتقلل الاستيراد وتلغي من سلوك المجتمع والحكومة عقلية اثرياء الحرب .. ولن يكون ذلك بغير العودة للاصل ..

الافتتاحية ١٠ /١٢/ ١٩٨٦

سلة الغرب والأصابع الأميركية

تثير رحلة مبارك إلى أوروبا اسئلة هامة حول سياسة مصر الخارجية وإلى أى حد تشارك في حل المشاكل التي تواجهها البلاد .

وليس بعيدا الرأى الذي يقوله الخبراء من أن السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية .. ولكن في ساحات اخرى . أيضا ليس بعيدا ماشهدته البلاد من تقلب في السياسة الخارجية بين الستينيات ومابعدها ..

وعلى ضوء ذلك نقول : إن التحرك النشط لمواجهة الأزمة المالية الحادة أمر ضروري ، وممارسة ذلك على أعلى مستوى وهو مستوى « رئيس الدولة » قد يزيد الحصيلة المرجوة من التحرك . كذلك فإننا قد نقول : إن استثار تناقضات الاصدقاء أمر مرغوب فيه .. فإذا كان التنافس الأوروبي الاميركي على أشده في المجال الاقتصادي فإن الاستفادة من تدخل باب الدبلوماسية السليمة لكن السؤال عما إذا كان ذلك هو الأساس وكافيا لاعطاء سندا دوليا لمصر المثقلة بالديون ، والتي تزداد حاجتها لتنمية صحيحة وسريعة .



ونقول على الفور : لا ، فالتوازن في العلاقات الدولية هو الملاذ أمام الدول الفقيرة والصغيرة .. وعندما طرحت مصر والهند ويوغوسلافيا صيغة الحياد ثم صيغة عدم الانحياز لم تكن تعني إلا احداث ذلك التوازن الذي تستفيد منه الدول الصغرى ليس بحكم حجمها وإنما بحكم سياستها السليمة .

إن مصر مازالت عضوا في مجموعة عدم الانحياز لكنها رغم ذلك تضع البيض كله في سلة واحدة هى السلة الغربية التي تحملها أصابع اميركية .. لذا فليس غريبا أن يفرضوا الشروط ويطلبوا الوصاية ويتقاضوا اضعاف سعر الفائدة الدولية السائدة .. وليس غريبا أن يتصرفوا بما يمس استقلالنا ويقتطع من مستقبلنا ويخيلنا ـــ اردنا أو لم نرد ـــ لاقتصاد تابع وارادة مسلوبة . هل نعود إلى الأصل ؟

ذلك هو بيت القصيد ، فإذا كانت العودة إلى الاصل في الداخل تعني الاعتماد على الذات فإن العودة للاصل في الخارج تعني عدم الانحياز وعلى أساس قاعدة نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا .. والاقتصاد منفعة وليس عملا رومانسيا ..

الافتتاحيه ١٧ /١٢ /١٩٨٦

حتي يكون رئيساً للمصريين

المستشار صلاح عبد المجيد

في أواخر الصيف القادم تبدأ الاجراءات لانتخاب رئيس الجمهورية حيث أن هذه الاجراءات طبقا للدستور تبدأ قبل إنتهاء مدة الرئيس الحالي بستين يوما ، وهي تبدأ بترشيح من مجلس الشعب للرئيس الجديد بناء على إقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ومنصب رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي وهو الذي تأخذ به مصر ، منصب خطير لأن هذا النظام يعطي رئيس الجمهورية إختصاصات كبيرة خاصة بالنسبة للسلطة التنفيذية فهو بنص الدستور يتولى السلطة التنفيذية وهو بالاشتراك مع مجلس الوزراء يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله رئاسة جلسات مجلس الوزراء عند حضورها ، كما أنه بنص الدستور له أن يصدر قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب إذا رأى هو أن هناك ضرورة للاسراع في إتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير ، أو إذا رأى هو أيضا أن

هناك خطراً يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري فله أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، وواضح أن كل هذه العبارات السابقة هي عبارات عامة فضفاضة تعطي رئيس الجمهورية سلطات غير محدودة تقوم على ارادته هو وحده مع أنها تمس الشعب كله في أمنه وحريته بارادة منفردة من الحاكم فقط .

وإنطلاقا من كل هذه السلطات يتبين أن منصب رئيس الجمهورية في مصر وطبقا للدستور هو منصب يجب أن يحاط شخص من يشغله بكل الضمانات التي تؤكد سيادة الشعب وحرية إرادته . فإن المسلم به أن الشعب هو مصدر السلطة التي يمثلها رئيس الجمهورية بل الشعب هو مانح هذه السلطة للرئيس نيابة عنه ويجب أن يكون الوكيل متوافقا مع الاصيل في كل مايرجوه لنفسه من حرية وكرامة وحياة تتوافر له فيها كل الأسباب التي تجعلها ممكنة لادمى هو صاحب السلطان .

ولذلك كان أمر إنتخاب رئيس الجمهورية بواسطة مجلس الشعب هو أمر فيه افتئات وقيد على حرية الشعب في إختيار من يمثله ويرجوه لهذا المنصب لأن مجلس الشعب في مصر يشكل في أغلب أعضائه من أناس يدينون بالولاء لحزب يرأسه رئيس الجمهورية ومن غير المعقول أن يخرجوا عن الولاء الحزبي له ويرشحون أحدا غيره وبذلك فإن الدائرة ستدور في حلقة مفرغة فينتخب مجلس الشعب رئيسا للجمهورية رئيس الحزب الذي يملك أكثر الأغلبية داخل المجلس . والرئيس المنتخب باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية كنص الدستور هو الذي يجري إنتخابات مجلس الشعب بالقوائم الحزبية وهكذا يستمر الحال لايتبدل ولايتغير محصور في فئة واحدة وفكر واحد قد يكون بعيدا عن الشعب وفكره وأحلامه .

قد يقال إن الشعب يبدي رأيه في ولاية رئيس الجمهورية بواسطة الاستفتاء الذي نص عليه الدستور حيث قال إن الترشيح يعرض على المواطنين لاستفتائهم فيه

ولكن المسلم به أيضا أن نظام الاستفتاء هو نظام يعطي النظم الشمولية الحق في الادعاء بأن هناك تفويضا شعبيا لقراراتها دون إظهار الرأى المعارض لفكرة ووجهة نظره وطرح ذلك على المواطنين أصحاب السيادة ومصدر السلطة ، وقد تنبه لذلك كثير من الدول ومن بينها فرنسا فبعد أن كان دستورها ينص على أن يتم إنتخاب رئيس الجمهورية على يد هيئة إنتخابية تضم أعضاء البرلمان والمجالس العمومية والبلدية وجمعيات بلدان ماوراء البحار ، تم تعديل هذا الدستور عام ١٩٦٢ وجعل إنتخاب رئيس الجمهورية يتم بواسطة الشعب مباشرة أسوة بالبرلمان ، وهذا النظام يؤخذ به في معظم الدساتير الحديثة تقريبا ، ويؤخذ به في الدستور الاميركي على تفصيل لامبرر لشرحه هنا ، ونظام إنتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب في إنتخاب مباشر يعطي رئيس الجمهورية صفة ممثل السيادةالوطنية ويبرز إستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، ويجعل رأى الشعب يظهر واضحا في إنتخابه لرئيس يحقق أمانيه وأحلامه .

وإنطلاقا من هذا فإنه يتعين على رئيس الجمهورية قبل إنتخابه أن يعلن على الشعب برنامج حكمه ومايراه في شئون الشعب وطريقته في حل مشاكله حتى يرتبط بالشعب ببرنامج يعمل على تنفيذه ويحاسبه الشعب عليه ويكون لتعدد المرشحين وتعدد البرامج ما يعطي الشعب الفرصة للمفاضلة بين مختلف النظريات والوعود فيشارك بذلك مشاركة إيجابية بالرأى في حل هذه المشاكل وطريقة هذا الحل ، وهذا يتناسق تناسقا تاما مع السلطات الكبيرة التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية في النظم الرئاسية وهو النظام الذي سبق أن قلنا أن مصر تأخذ به .

ويتعين أيضا على رئيس الجمهورية باعتباره الساهر على تأكيد سيادة الشعب بمختلف طوائفه وأحزابه كنصّ الدستور ألا ينحاز إلى حزب ما فيكون رئيسا أو عضوا فيه لأن ذلك يجعله مرتبطا برؤية هذا الحزب للمسائل العامة دون محاولة للأخذ بالرأى الآخر للاحزاب الأخرى حتى على فرض صحة هذا الرأى لأنه يتعين عليه أن يأخذ رأى حزبه وموافقته على هذا الرأى المخالف .

والنظام الديمقراطي سواء كان الحكم فيه رئاسيا أو شبه رئاسي أو نيابيا يفترض في الرئيس أن يكون حكما بين الاراء المختلفة ولا يرتبط برأى يمثله حزب بل عليه أن يفاضل بين الاراء المختلفة ليقرر أفضلها لمصلحة الناس ، وقد ألزمت بعض الدساتير صراحة رئيس الدولة أن يقطع كل صلة له بحزبه السياسي فور توليه المسئولية . فالدستور التركي في المادة ٩٥ منه نص على ذلك نصا صريحا وهو في ذلك يعمل قاعدة أصولية من قواعد الديمقراطية .

إن أمر هذه التعديلات التي نراها في كيفية إنتخاب رئيس الجمهورية ومايتعين أن يحيط ذلك من ضمانات يتطلب دون شك تعديل الدستور ليتوافق مع وجهة النظر هذه ، والملاحظ أن أمر المطالبة بتعديل الدستور يثير عندنا دائما إنزعاجا وخوفا من محاولة الاقدام على هذه الخطوة مع أن الدستور نفسه قد نص على قواعد تغييره أو تعديله لانه من غير المعقول وقد وضع الدستور في ظل نظام لم يكن يعترف بتعدد الأحزاب أن يستمر كذلك في ظل نظام آخر يعترف بتعدد الأحزاب ويعطي المجال لبسط الآراء المختلفة والأخذ بفكرة صراع هذه الافكار لسيادة أفضلها .

والدساتير المختلفة في العالم كله تنص على طريقة تعديلها والاضافة إليها ونسخ بعض موادها لأن تطور الفكر والرأى طبيعة لايمكن إنكارها وليس أدل على أن كل الدساتير يصيبها التعديل من أن الدستور الفرنسي قد تم تعديله عام ١٩٦٢ كما سبق وأن ذكرنا وأن الدستور الأميركي قد أدخل عليه التعديل والاضافة ستة وعشرون مرة حتى سنة ١٩٧١ ، إن تعديل الدستور بالاضافة أو بالحذف أمر لايخيف وهو يتسق مع طبيعة الأمور بل مع طبيعة الحياة نفسها .

هذه بعض الأفكار نعرضها قبل حلول موعد إنتخاب رئيس الجمهورية في محاولة لاثراء النقاش حول هذا الأمر تأكيدا للديمقراطية وتعميقا لها ، وتذكيرا لأنه يتعين دائما ألا نغفل أن الشعب هو مانح السلطة صاحبها ومقررها وأنه في نسيان ذلك أو إغفاله الخطر كل الخطر .

والله الموفق ..

١٧/ ١٢/ ١٩٨٦

رسالة إلى الرئيس

د . رفعت السعيد

.. ليس لاننا في بداية عام جديد . ولا لأنه العام الأخير في مدة ولايتكم رئيسا . وإنما لأنه قد فاض الكيل . ولأن السكوت لم يعد لامقبولا ولا ممكنا .

ولهذا فإنني أرجو ياسيدي الرئيس .. ولك منا ابتداء كامل الاحترام ـــ أن تتفق معنا أنه قد آن الأوان كي تقدم الاطراف جميعا كشف حساباتها .. وأن تسدد هذا الحساب أمام الرقيب الأول والفيصل الحاسم في كل خلاف وهو جماهير هذا الشعب .

وابتداء اسجل لك ياسيدي الرئيس أنك لست مدينا لحزبنا بدين خاص فنحن الحزب الذي توجه لجماهير الناخبين يوم قرر مجلس الشعب ترشيحكم رئيسا للجمهورية ويوم أعلنت أنك ترشح نفسك على مبادىء السادات .. نحن الحزب الذي توجه إلى الجماهير طالبا إليها علنا وصراحة بأن تقول « لا » في الاستفتاء .

ورغم ذلك لابد أن يبقى في عنق الرئيس دينه أمام كل مصري .. ويبقى من واجبه أن يستمع لكل رأى وأن يحتمل كل نقد طالما كان مستهدفا الأصلح والأصوب والأفضل لهذا الوطن.

.. ولأن الكيل قد فاض نعتقد أنه من حقنا أن نقول « كفى » .



ولأن الاختيارات هى بذاتها مواقف ولأن المواقف إذ تتراكم تتحول إلى نهج وإلى سياسة فإننا نتجاسر ولنعلن اختلافنا مع السياسة والمنهج .

وإذا كان لكل رئيس سياسته وموقفه ،

وإذا كان الرجال اختيارات ومواقف .

فلقد تأمل البعض هامش الاختيارات والمواقف للرئيس مبارك واجهد هذا البعض نفسه ــ ربما تفضيلا لحسن النوايا ، في البحث عن هذا الهامش الذي ميز السياسات الجديدة عن تلك القديمة التي كانت قد سقطت ليس بفعل حادث المنصة وإنما كان حادث المنصة هو مجرد نتيجة من نتائج سقوطها .

والغريب هو أن تتداعى المواقف لترتد إلى ذات ماكان غير مقبول ، وإلى مثل ما أدى إلى تردى الأحوال ، بل ربما إلى التمادي فيما هو أبعد .

فإذا كانت العلاقات الخاصة مع أميركا صورة من صور هذه المواقف غير المقبولة فإن هذه العلاقة تشهد مانعتقد أنه إرتداد إلى التسليم والاستسلام أمام المطالب الاميركية سياسية كانت أم اقتصادية .

فإذا كانت العلاقة مع إسرائيل تشكل صورة أخرى فإنها وبعد فترة مماحكة تتردى إلى أسوأ مما كنا نخشى وأردأ مما كنا نرفض وربما كان ذلك مظهرا من مظاهر التردي في العلاقة مع امريكا التي تملى علينا سياسة الرضوخ بالتودد مع من لانرغب في التودد إليه .

وإذا كانت الأحوال الاقتصادية واحدة من المعايير فإن سوء الأحوال المعيشية وتهاوي ممكنات الاقتصاد الوطني أصبحت ويا للاسف واحدة من نقاط الاتفاق التي يجمع عليها الكافة من تسبب ومن لم يتسبب ، من فعل ومن لم يفعل ، من قبل ومن لم يقبل ، وتتبادى الطفيلية لتصبح قاعدة وليست استثناء ويتمادى الانفتاح والفساد والافساد بما لايدع للكلمات من قدرة على الوصف ، فالواقع اصبح اسوأ من كل قدرة الكلام على الوصف .

ثم نأتي إلى الموضوع الأكثر الحاحا

قانون الانتخابات

ولعلك تذكر ياسيدي الرئيس أننا قد صرخنا وبأعلى صوتنا أنه قانون غير دستوري ولسنا نلوم الرئيس على أنه لم يفطن إلى تضاد القانون مع الدستور ، فذلك أمر يترك دوما للخبراء لكن كل مسئول يتحمل مسئولية اختياره لمستشاريه فالرجل كما اتفقنا منذ البداية «اختيار» .. وموقف .

وبرغم كل ماقدمنا من حجج اكتفى الرئيس بالاستماع لمستشاريه حتى وقعت الواقعة ، ووقف الجميع أمام مأزق غريب .

قانون غير دستوري .. على أساسه انتخب مجلس للشعب .. يكون المجلس بالضرورة غير شرعي .

ولسنا نقول ذلك استنادا فقط إلى مبادىء القانون التي يتعلمها طلاب السنة الأولى في كليات الحقوق وإنما إلى المذكرة الايضاحية لقانون المحكمة الدستورية

العليا إذ تقول نصا «واستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه « أى الحكم بعدم دستورية قانون ما » .. هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص» .

والغريب أن يناط بالمجلس .. المقول بعدم شرعيته .. تعديل ذات القانون الذي كان أساساً لانعدام هذه الشرعية ، ثم يزداد الأمر غرابة إذ يتم التعديل في عجلة وبدون ترو ، بحيث يثير من الغبار اللائقة أكثر مما يحقق من استقرار الأمور ، وبحيث يخرج هذا التعديل هو أيضا غير دستوري ليس فقط لأنه أتى بتحايل لايليق بمؤسسات تحترم وضعيتها ازاء ماهو قائم من دساتير وأحكام وازاء جماهير ادهشها أن يكون الاستخفاف بالمشروعية قد وصل إلى هذا الحد .. ليس لهذا فحسب ، وإنما لأنه اتى أيضا مستهدفا اقرار أوضاع ليس لها أن تستقر أمام احكام الدستور ، فخرج القانون المعدل كسابقه غير المعدل مطعونا في شرعيته وسيزداد الأمر تعقيدا عندما يسرع البعض ليطعن في دستورية كل ماصدر من احكام وقوانين عن طريق مجلس الشعب .. أو الحكومة التي اختارتها اغلبيته .. ثم تتضاعف التعقيدات عندما تنتهي مدة ولاية الرئيس فيناط بهذا المجلس — وهو محاط بكل هذا اللغط — مسألة ترشيح الرئيس الجديد .

واسمحوا لي أن أسأل : لماذا ؟

لماذا تضعون انفسكم هذا الموضع ! ولماذا يظل ذات المستشارين ، والمدبرين ، يشيرون ويدبرون كل يوم ما يزيد الأمر تعقيدا ويثير ويستثير .

لماذا تضعون مصر في هذا الموضع . وأية مصلحة تلك التي تجيز وضع كامل الوطن في هذا الموضع الصعب وغير اللائق .

اخيرا .. فإنني وبعد كل ماقلت اعتقد أن الأمر وقد تجاوز الحد .. يتطلب وقفة تحاسب .

وقفة أن لم تأت من أصحاب «الأمر والنهى» و«الحل والعقد» فستأتي من صاحب القرار الأخير .. الشعب .

٧/ ١/ ٩٨٧

الرئيس .. وأمريكا

عبر الرئيس حسني مبارك في أحاديثه الأخيرة التي ادلى بها لعدد من الصحفيين العرب الخليجيين ــ بمناسبة القمة الاسلامية في الكويت ، عن غضبه ــ أو عتبه ــ على الولايات المتحدة الاميركية .

وقد يجد البعض في مثل هذه التصريحات ، علامة صحة في السياسة المصرية وبارقة أمل للخلاص من التبعية والخضوع الذليل للولايات المتحدة الاميركية .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . فالتجربة تؤكد أن جوهر السياسات يتحدد بالافعال وليس بمجرد الأقوال .

وتجربة الاعوام الماضية من حكم الرئيس مبارك قاطعة الدلالة في هذا الأمر

لقد طرح الرئيس مبارك قضية الديون العسكرية منذ عام ١٩٨١ وكانت تقدر في ذلك الحين بـ٣,٧ مليار دولار . وعبر سبع زيارات قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة خلال سنوات حكمه الست ، منها زيارتان خلال عام ١٩٨٥ ، عرض الرئيس مشكلة الديون وطالب إما بتحويلها إلى منح لاترد ، أو تخفيض سعر الفائدة عليها ، أو تأجيل دفع الاقساط إلى أمد طويل . وأعطيت للرئيس وعود كثيرة ، وتكررت الوعود للمشير أبو غزاله في زيارات متكررة ، كان آخرها منذ أشهر قليلة . وأخيرا جاء العرض الاميركي الذي يزيد عمليا ماتدفعه مصر لاميركا من ٤,٥ مليار إلى ٩ مليارات مقابل تأجيل الدفع سنوات معدودة !!

وحتى الآن فإن رد فعل الحكم المصري لم يتجاوز الأقوال .

وتأكدت هذه الحقيقة بعد العدوان الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في أول أكتوبر ١٩٨٥ والتأييد الاميركي السافر له ، بل المشاركة فيه . ثم اختطاف الطائرات العسكرية الاميركية للطائرة المدنية المصرية في ١١ اكتوبر ٨٥ واجبارها على الهبوط في قاعدة عسكرية اميركية في صقلية .. فرغم التصريحات الغاضبة للرئيس مبارك ، ووصفه لهذا الاختطاف ، بأنه عمل من أعمال القرصنة .. ورغم الغضب الشعبي العارم ، لم تملك الحكومة المصرية إلا أن تبتلع الاهانة .. بل وتسارع للخضوع للارادة الاميركية في اقتحام الطائرة المصرية التي اختطفت في ٢٣ نوفمبر ٨٥ ، ووقعت الجريمة بتخطيط وتوجيه اميركي .

وإذا كان حكامنا جادين فيما يقولون ، وفي الغضب الذي يعبرون عنه فليس أمامهم إلا المبادرة إلى موقفين عمليين مترابطين ..

الأول .. إنهاء مايسمى « بالعلاقات الخاصة » مع الولايات المتحدة الاميركية ، وإنهاء اعتمادنا الاقتصادي والعسكري عليها ، وإلغاء التسهيلات العسكرية والتدريبات المشتركة ، وإعادة النظر في وجود القوات المتعددة الجنسية في سيناء . والاحتجاج بأن مصر مكبلة بالاعتماد على المعونات الاميركية ـــ الاقتصادية خاصة ـــ والاعتماد على القمح الاميركي في توفير رغيف العيش .. أمر مردود عليه ، بالحلول العملية الواضحة والبدائل التي طرحها حزب التجمع وعديد من المفكرين الاقتصاديين من مدارس مختلفة ، للخلاص من هذا الاعتماد وللقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والموازنة العامة .

الثاني .. اللجوء إلى الشعب وتعبئته ليستمدوا منه الدفء . وذلك باعمال الديمقراطية الصحيحة ، ليشارك الجميع ، احزابا وجماعات وافراد في صياغة المستقبل واتخاذ القرار ، وتحمل التضحيات .

وإن لم يفعل حكامنا ذلك .. فإنهم يقولون لنا ـــ بالفم المليان ـــ إن غضبنا ليس حقيقيا ، ولكنه مناورة للاستهلاك الداخلي والعربي فحسب .

الافتتاحية ٢١ /١ /١٩٨٧

الاحزاب .. والشرعية .. وسيادة القانون

في خطابه الذي ألقاه الرئيس «حسني مبارك» في إحتفالات عيد الشرطة ، أشار إلى إلتزام جميع الاحزاب بالايجابية والموضوعية في الممارسة الديمقراطية .. وأضاف إن «الديمقراطية الصحيحة لاتثرى ولاتتفاعل إلا بالالتزام الكامل بالشرعية وسيادة القانون» .

ومع ترحيبنا بهذا الكلام الصحيح في مجمله .. فإن لنا بعض ملاحظات نعتقد أنها جوهرية .

○ فالحديث عن سيادة القانون ، يثير بالضرورة سؤالا عن سيادة أى قانون نتحدث ؟ فهناك قائمة طويلة من القوانين سيئة السمعة ، ومواد في قانون العقوبات وغيره من القوانين ، تنتهك بضراوة الدستور ، وتجرم حرية الرأى والتنظيم ، وحق المواطنين والأحزاب في الحركة الديمقراطية .. ولايمكن القبول بسيادة هذه القوانين .. وإلا نكون قد فرطنا في حق الشعب وسيادته ، بإعتباره مصدرا لكل السلطات والحقوق .

ولكي يكون هناك سيادة حقيقية للقانون ، فلابد أن تسقط هذه القوانين . لابد أن تلغي قوانين العيب والاحزاب والحراسة وحماية الجبهة الداخلية ومحاكم أمن الدولة .. و.. و.. ولكل القوانين والمواد التي تجرم الحقوق الديمقراطية وحقوق الانسان .



○ والحديث عن الشرعية يقودنا حتما لسؤال الحاكمين .. هل يعدون القوانين والاساليب التي أدت إلى فوزهم بالاغلبية في إنتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية .. قوانين وأساليب شرعية ؟!

إن الشرعية لايمكن أن تقوم على انتخابات مزورة . وقانون لممارسة الحقوق السياسية يقنن تزييف السلطة التنفيذية للانتخابات . وقانون لانتخابات مجلس الشعب وآخر للمجالس المحلية ، مطعون في دستوريته ، بل مقطوع بعدم دستوريته .

وإذا كان الحكم جادا في حرصه على الشرعية وسيادة القانون ، فلينصت إلى صوت الحق والديمقراطية والشرعية غدا في مؤتمر الأحزاب المعارضة بمركز شباب عابدين . وليتجاوب مع حرص هذه الأحزاب على الشرعية ، ونضالهم من أجل الديمقراطية وسيادة القانون الشرعي .

وإلا فإنه بهذا التجاهل والاصرار على حكم الحزب الواحد ، واحتكار السلطة وإنتهاك الدستور ، يفقد شرعيته تماما .. وعليه أن يتحمل النتائج .

حتى يرشح «الرئيس» مجلس انتخبه الشعب لا البلطجية والمزورون

المعنى الوحيد للارتياح الجماهيري العام ، الذي أحاط بقرار الرئيس مبارك بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، هو أن أحزاب المعارضة كانت على حق ، حين وصفت القانون الذي أجريت انتخابات ١٩٨٤ استنادا ، له ، بأنه غير دستوري .. وحين أجمعت على أن تلك الانتخابات للمجلس المنحل لم تكن تعبر عن الشعب المصري ، أو تمثل الاتجاهات الحقيقية له ..

ومن حق الرئيس مبارك علينا ، أن نقدر الدوافع التي جعلته يتخذ هذا القرار ، ومن أهمها أنه لايريد أن يرشحه للرئاسة ، مجلس لايمثل الشعب ، انتخبه وصنع نتائجه بلطجية الحزب الحاكم ، وفقد على إمتداد العامين اللذين مارس فيهما عمله ، احترام الناس ، أو ثقتهم ، ومعنى ذلك أن الرئيس مازال حريصا على ثقة الشعب فيه ، وراغبا في استمرار موجة التفاؤل التي أحاطت به، حين تولى الرئاسة ، وتلك دوافع تستحق في ذاتها ــ التقدير .

وقد كنا ممن قالوا أن تزوير انتخابات ١٩٨٤ ، قد قضى نهائيا على أمل التغيير بالديمقراطية ، ذلك الهدف الذي كان اليأس من تحقيقه وراء العنف الذي قضى على

السادات في حادث المنصة ، ووضع البلاد على حافة الهاوية .. وإذا كانت الأيام قد حققت نبوءتنا فإن واجب الاخلاص للوطن وللشعب والاحترام للرئيس ، يفرض علينا أن نقول له ، إن الارتياح الجماهيري الشامل لقراره بالاستفتاء على حل مجلس البلطجية والمزورين ، هو مؤشر ينبغي الانصات له ، طالما هو حريص على أن يكون رئيسا لكل المصريين ، وأن يحوز ثقة شعبه ، وأن يحتفظ بعواطفه تجاه ..

تلك خطوة أولى في الطريق الصحيح ، لكنها تفقد معناها إذا لم تتلوها خطوات أخرى منها أن تدور المعركة الانتخابية في مناخ ديمقراطي حقيقي ، تجريها حكومة محايدة ، ومحافظون لايتحازون لغير الضمير ، وتشرف على إجراءاتها من أصغر لجنة إلى إعلان النتائج هيئة تنتمي للسلطة القضائية ، وينظمها قانون ديمقراطي غير مطعون في دستوريته ، وتتكافأ فيها كل الفرص بين الأحزاب في الدعاية الانتخابية وفي الامكانات المادية ، ونطلق قبل اجرائها حرية تشكيل الاحزاب واصدار الصحف بلا قيود !

فليس مما يحقق رغبة الرئيس في أن يرشحه للفترة الثانية مجلس يمثل الشعب المصري ، أن يجري الانتخابات وزير للداخلية لم يكف يوما منذ تولى منصبه عن تهديد المعارضين بأنه سوف يدخلهم الشقوق ، ويجبرهم على ارتداء الطرح والشيلان !

وليس مما يحقق هذه الرغبة ، أن تظل كل الأوضاع التي صنعت مأساة انتخابات ١٩٨٤ ، قائمة كما هي ..

ونؤكد للرئيس ، أننا حريصون على أن يرشحه مجلس يمثل الشعب المصري ، بكل جماعاته السياسية ، وطبقاته الاجتماعية ، وأننا سنكون أكثر الناس غضبا له ، وللوطن ، إذ انتهت انتخابات ١٩٨٧ ، بأن يرشحه مجلس انتخبه المزورون والبلطجية !

الأهالي ١١ /٢/ ١٩٨٧

المزورون .. ١٩٨٧

وجه الرئيس مبارك ، عقب اصدار قراره بحل مجلس الشعب ، بيانا إلى المواطنين .. ركز فيه على أهمية أن يكون مجلس الشعب القادم معبرا تعبيرا صحيحا ونزيها عن ارادة الملايين وأن تتسع دائرة المشاركة في البناء الديمقراطي السليم ، وأن يتاح لكل المواطنين حزبيين أو مستقلين أن يمارسوا حقهم في النيابة عن الشعب ..

ورغم الترحيب بهذه الدعوة والتأييد لها ، إلا أن الرأى العام ونحن جزء منه يدرك أن هناك تناقضا بين ماقاله الرئيس مساء الأحد وبين كثير من الحقائق التي يعيشها كّل مهتم بالسياسة ، بل كل مواطن بسيط .

فالمواطنون الذين رحبوا بحل مجلس الشعب ، الذي كان مجلسا مزورا لايعبر عن مصالحهم ، على يقين أن انتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ ستكون انتخابات مزورة فتراث الحزب الوطني منذ عام ١٩٧٩ وحتى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة ، ونجومه التي لعبت ومازالت الدور الأول في العمليات الانتخابية زكي بدر وأحمد سلامة ويوسف والي وعبد الأحد جمال الدين .. لاتحظى بأى ثقة نتيجة لكل التجارب السابقة .

وزاد من هذا اليقين حدثان متتاليان ..

الأول .. التصريحات التي أدلى بها الرئيس مبارك أمام لجنة الاستفتاء يوم الخميس الماضي .. ورفض فيها الضمانات الأولية التي طلبتها احزاب المعارضة ،

والخاصة بمطابقة جداول القيد مع السجل المدني ، والتصويت بالبطاقة الشخصية ، والتوقيع أو البصم أمام اسم الناخب عند التصويت ، وتغليظ العقوبة على التزوير .. الخ . ورفض فكرة الحكومة المحايدة وقارن بين مصر والديمقراطيات الغربية ثم تحدث عن انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ باعتبارها انتخابات نزيهة !!

فالمواطنون لم يفهموا رفض الرئيس لضمانات التصويت التي لا يختلف عليها اثنان ، إلا على أنه نية مبيتة لتزوير مؤكد قادم .. ولم يقبلوا رفض فكرة الحكومة المحايدة والمقارنة في ذلك بالغرب ، لأنها مقارنة تقفز على الواقع ، ويتجاهل أن مصر لم تعرف في ظل تعدد النظام الحزبي (قبل الثورة وبعد عام ٧٦) انتخابات حرة إلا في مرات نادرة ، وأن الحكومة القائمة احترفت التزوير . وزاد الطين بلة ذلك الحديث عن نزاهة انتخابات ١٩٨٤ التي يؤمن الجميع أنها نموذج فذ للتزوير .

والثاني : نتائج الاستفتاء التي أعلنها زكي بدر يوم السبت الماضي ، فأي انسان عاقل رشيد يعلم أنها غير صحيحة فلم يذهب إلى صناديق الاستفتاء أكثر من ١٠٪ أي مليون مواطن وبضعة آلاف .. فإذ بوزير الداخلية، الذي سيجرى انتخابات مجلس الشعب ، يقول لنا إن ١١ مليونا و٨٣٧٤ مصريا أدلوا بأصواتهم ، أي كل المصريين المقيدين في جداول الانتخابات والموجودين داخل الحدود ، بما فيهم المرضى والموتى والمجندين ..

إن هذه الحقائق المؤسفة تجعلنا نقول إن التزوير المباشر ، وليس التزوير القانوني بنسبة الـ ٨٪ وبقانون الانتخابات غير الدستوري وبسيطرة الحزب الحاكم على الاعلام والصحافة .. قادم في الطريق .

ومع ذلك نقول للرئيس أن الفرصة لم تضع بعد ليوقف التزوير بالاستجابة للمطالب المشروعة لكل الشرفاء في مصر .. ونقول للمواطنين إنهم قادرون بايجابياتهم وباصرارهم على حماية صوتهم من هزيمة التزوير ونحن معهم مهما كان الثمن ..

الأهالي ١٨ /٢ /١٩٨٧

حرام على من .. ياسيادة الرئيس ..؟

د . سعيد إسماعيل علي

في أثناء ادلائه بصوته على الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، جاء على لسان السيد الرئيس حديث انتهى بتلك العبارة الدرامية الموجهة إلى فصائل المعارضة : «حرام عليكم» !! كان الحديث موجزا ، لكنه حل من المعاني عجبا مابعده عجب ، وإن شئت أن تمسك بمعيار «العجب» فلا أظن أنك تختلف معي في تلك القاعدة القانونية الشرعية التي تقول «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» .. لقد ألحت المعارضة منذ صدور قانون الانتخابات عام ١٩٨٣ على أنه غير دستوري ، وأنكرت الحكومة وحزبها ومن ورائهما طوابير حملة المباخر وضاربي الدفوف .. المزينون للاخطاء .. المبررون للقرارات . ثم لاح اتجاه حكم القضاء بصواب رأى المعارضة ، وثبت أن كل ماقامت به الحكومة من اجراءات وتشكيل برلمان ، قد أسس على زيف وخداع ، فتكرر المعارضة : أن مجلس الشعب اذن باطل ويجب حله ، فترتفع أصوات أساطين القوانين «العمولة» من قادة الحزب الحاكم بأنه (شرعي) ، فإذا برئيس الحزب نفسه ، رئيس الدولة ، يصدر قراره الذي أدى إلى الحل ..

من الذي حمل كلامه مصداقية وشرعية ؟

ومن الذي حمل كلامه زورا وبهتانا ؟ المعارضة أم الحكومة ؟

فحرام على من اذن .. ياسيادة الرئيس : الصادقون أم المزيفون ؟

ولن يقف بك العجب أيها القارىء عند هذا الحد ، فقائمته طويلة ، وليس عليك إلا أن تصبر ، وماصبرك إلا بالله !

فالقانون الجديد الذي تم (سلقه) في أيام معدودات ، به من المطاعن ما لايقل عن سلفة غير المأسوف عليه ، وترتفع الاصوات تنبه على ذلك وتطالب بتصحيحه ، لكن السيد الرئيس يقول : « فلينتخبوا مجلس الشعب الجديد ، والمجلس له سلطة اصدار قانون آخر » !

إننا لو انتظرنا حتى يحدث هذا ، فمعناه ، أن المجلس الجديد سيكون مطعونا فيه أيضا ، فكيف يشرع مجلس مطعون فيه لنفسه ؟ هل نكرر أضحوكة المجلس السابق المطعون فيه عندما تركناه يشرع لنفسه ؟ ماذا ننتظر عندما يضع (منحرف) قانونا لنفسه ؟ لم ضياع الجهود وتبديد الأموال فيما هو مشكوك فيه ومجروح ؟

ومرة أخرى نتساءل :

حرام على من ؟

من ينبهون إلى صور خلل فادحة في « التربة » التي سيقام عليها البناء أم الذين يقولون ، فليتم البناء أولا ، وبعد ذلك ، يقرر السكان إن كانت التربة سليمة أم لا ؟

وعندما تكون البلاد مثخنة بالجراح القاتلة في اقتصادها ، فماذا يكون الرأى للخروج من هذا المأزق التاريخي الكبير ؟

لو كان المرض يقف عند حد « دمل » أو « صداع » بسيط ، أو « شكة دبوس » أو ماشابه هذا وذاك ، فلربما جاز أن (ينفرد) أحد بالرأى ، اما عندما يكون

المرض مصيريا .. الرأى فيه قد يؤدي إلى الموت أو الحياة ، فيجب أن يكون هذا الرأى نتيجة (تشاور) قومي ، وحوار اجتماعي واسع ، تفتح له كل النوافذ والقنوات ..

إن السيد الرئيس يقول بعكس هذا : «إننا لسنا دولة غنية لكى نتغاضى عن الموضوعات الاقتصادية ونستغرق في الحرية لكى نزيد من المشككين ونضع الشعب في حالة انعدام وزن ..» .

إن الحرية التي نطالب بها سيادة الرئيس ليست مناقضة للتفكير في الحالة الاقتصادية .. وإنما هى التي تكشف عن اللصوص والمرتشين وأصحاب العمولات .. هى التي تكشف عن حجم الديون الحقيقي ، وشروطها ، وفي أى الحالات تمت ، وفيما انفقت ، وبغير هذا لاتصح الحالة الاقتصادية .. الحرية هى التي تسمح لهذا وذاك أن يقول رأيه ونأخذ هذه الاراء في الاعتبار ، فيشعر المواطن بمشاركة شعبية حقيقية في تقرير السياسات ، فإذا حدثت ، مشكلات ، لم ينتظر منا دعوة للمشاركة في تحمل تبعاتها .. لماذا نحكم بأن المزيد من الحرية يعني مزيدا من التشكيك ؟

ومرة أخرى نتساءل :

حرام على من ياسيادة الرئيس ؟

الذين يطالبون بالحرية للكشف عن صور الفساد وتصحيح المسار ، أم الذين يريدون تحجيمها ، ويحكمون بأننا لم نتأهل بعد للتمتع بها ؟

ثم اعجب مرة أخرى : ففي أول الحديث مقارنة بيننا وبين دول أوروبا الغنية التي تجرى احزابها الانتخابات وهى في الحكم وفي آخر الحديث سخرية بالذين يريدون منا أن نكون مثل هذه البلدان في الممارسة الديمقراطية على أساس أنهم أغنياء قادرون على هذه الممارسة أما نحن فقراء لانستطيع ذلك .

هكذا يمكن أن نقارن أنفسنا بأوروبا عندما تكون المقارنة في صالحنا كحزب حاكم ، ثم ننهى عنها عندما تؤدي إلى غير ذلك !

ونحن مع السيد الرئيس في الشق الأخير بأن المقارنة مستحيلة ، وإلا فلتخبرونا : هل هناك حزب يحكم فى أى بلد أوروبي ، تكون وهو في السلطة ؟ هل يحكم هذه البلاد قانون طوارىء ؟ هل يحكم هذه البلاد قانون اسمه قانون (العيب) ؟ هل بهذه البلاد قانون مقيد لحرية تكوين الاحزاب كما هو الأمر عندنا ؟ عشرات المفارقات بيننا وبين هؤلاء مما يوجب عدم المقارنة سواء في حالة أن تكون في صالح الحزب الحاكم في مصر أو العكس .. نريد وحدة المقياس ..

ومرة أخرى نتساءل :

حرام على من ؟

على من يريدون أن نتشبه بأوروبا في جواز أن يجرى الحزب الحاكم الانتخابات ثم ينهون عن التشبه بها في الممارسة الديمقراطية ؟ أم على من يصرخ : كيف نضمن ديمقراطية انتخابات ، واجهزة السلطة كلها ، من مجلس القرية حتى رئاسة الجمهورية في يد حزب واحد ؟

وأيا ماكان الرأى في التجارب البرلمانية في مصر وظروف نشأتها ، فالتاريخ ينبؤنا بأن هذه التجربة البرلمانية في مصر قد بدأت منذ ستينيات القرن الماضي ، فهل نظل بعد قرن وربع قرن «صغارا» و«مرضى» إلى الدرجة التي تجعل من الديمقراطية (شرابا) يمسكه الحاكم بيده هو وحده كي يعطينا منه الجرعة التي يراها هو وحده كافية لقدرتنا ؟ وبسذاجة شديدة نتساءل : قدرتنا على ماذا ؟ على الاستسلام والخنوع واستمرار النظام الحاكم في ممارساته أم تكفي لقدرتنا على التغيير والتطوير ؟

ومرة أخرى نتساءل : حرام على من ؟

على من ينظرون إلينا كأطفال رضع يمسكوننا وبالملعقة يعطوننا مايريدون .. بالقدر الذي يريدون .. في الوقت الذي يريدون ؟ أم على من زاد عمرهم على قرن وربع قرن ويريدون (فطاما) يسمح لهم بأن يأخذوا من الشراب (الممارسة الديمقراطية)ماهم بحاجة إليه بالكم الذي يريدون ، وفي الوقت الذي يريدون ؟

﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا . ربنا ولاتحملنا مالاطاقة لنا به .. ﴾

١٩٨٧/٣/٤

قرار جمهوري بالتزوير

فوجئت الاحزاب السياسية كما فوجيء الناخبون بقرار بقانون أصدره رئيس الجمهورية في ١٢ فبراير الماضي يعدل بمقتضاه بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية .

ومن بين أهم التعديلات الجديدة اختيار المندوبين في اللجان الانتخابية بالقرعة من بين مندوبي الأحزاب والمرشحين للمقاعد الفردية حيث يصل عدد المرشحين الفرديين في المتوسط إلى خمسين مرشحا في كل دائرة .. ومطلوب الآن أن يختار من بينهم جميعا ستة مندوبين فقط ..

وقد اعتبر الجميع بحق أن هذا القرار بقانون هو قرار رسمي بالتزوير الفاضح علنا .

فالحكم لم يكتف بقانون الانتخابات غير الدستوري والذي قنن استمرار انفراد الحزب الحاكم بالسلطة رغم أنف الجماهير ورغم ارادتها ، ولم يكتف بقانون مباشرة الحقوق السياسية الذي حرم المواطنين فعلا من أى ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ولم يكتف باستيلائه على أجهزة الدولة والاعلام والحكم المحلي وتسخيرها جميعاً

لخدمته في المعركة الانتخابية وحماية الفساد على كل المستويات ، ولم يكتف بحالة الطوارىء المعلنة منذ ستة سنوات دون سبب ، وبالتدخلات البوليسية الفظة ضد أحزاب المعارضة والقيود المفروضة على حركتها .

لم يكفه كل هذا بل أقدم على ضرب الضمانة الوحيدة الباقية لحماية العملية الانتخابية وهي وجود مندوبين للاحزاب يستطيعون مراقبة عملية التصويت ومنع الحكومة من اضافة أصوات الغائبين والمتوفين والمهاجرين والمجندين لحسابهم .

ومما يثير العجب والأسى أن رئيس الجمهورية كان قد رفض المطالب البسيطة الواضحة للمعارضة بعد حل مجلس الشعب والتي تمثلت في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لينص على ضرورة التوقيع أو البصم أثناء عملية التصويت وأن يتم التصويت بالبطاقة الشخصية أو العائلية .. وهي من المطالب البديهية لضمان نزاهة الانتخابات .

وقد رفض «الرئيس» هذه المطالب بحجة أنه لايريد استخدام الرخصة التي منحها له الدستور في غيبة مجلس الشعب ولكنه يفاجئنا باستخدامها على نحو سيىء ليزيد طين التزوير بله ، حين يتيح للحزب الحاكم فرصة اضافية لتزوير جديد فوق مايتوفر له بالقانون وبدونه .. خاصة بعد أن لجأ الحزب لشراء توكيلات من بعض المرشحين في المقاعد الفردية تعطية الحق في اختيار المندوبين لهم . وبلغ عدد هذه التوكيلات في المتوسط ثلاثين توكيلا في الدائرة الواحدة ..

والطريق الوحيد لافشال مخطط الحكم هو أن يزداد عدد المواطنين الذين يمارسون حقهم الانتخابي حتى تتقلص اعداد الأصوات المزورة سواء بالقانون أو بدونه .

وليكن هذا الاستفزاز الاضافي حافزا للخروج من حالة السلبية التي يستثمرها الحكم لتزوير ارادة الجماهير ومواصلة قهرها وافقارها ..

الأهالي ١ /٤ /١٩٨٧

معركة لانتخاب مجلس الشعب
أم لاعادة انتخاب الرئيس مبارك

د . فؤاد مرسي

الرئيس مبارك من موقعه، رئيسا للجمهورية يقود المعركة الانتخابية لصالح حزبه ، وكأنه لايوجد في مصر سوى حزب واحد بالفعل . وكأن المعركة التي تجرى منذ حل مجلس الشعب السابق ليست معركة لانتخاب مجلس جديد بقدر ماهي معركة لاعادة انتخاب الرئيس مبارك .

فالرئيس مبارك قد بدأ معركته الانتخابية للرئاسة مبكرا ، وهو بالضرورة حريص على أن يرشحه مجلس الشعب القادم بالأغلبية الساحقة إن لم يكن بالاجماع . ولذلك فلابد أن يكون مجلس الشعب الجديد بهذه المواصفات نفسها . لم تكن المسألة اذن مجرد انتخاب مجلس جديد خال من الطعن في مشروعيته . فالمجلس القادم مطعون هو الآخر في مشروعيته من قبل أن يبدأ . لكن المطلوب هو أن يكون مجلسا مضمونا في صف إعادة ترشيح الرئيس مبارك . ولهذا فإن المطلوب بالدقة هو أن يكون مجلسا للحزب الحاكم وحده . فلا حزب يضمن سواه !

ولم لا وقد جربوها من قبل وحكموا بها ؟ فكان مجلس الشورى مجلسا لهم وحدهم وكانت المجالس المحلية لهم وحدهم . ولامانع بعد ذلك من أن يتصدقوا على هذا الحزب أو ذاك بمقعد أو عدة مقاعد زكاة لمقاعدهم وأموالهم !! ثم يسمون ذلك استقرارا سياسيا . هذا بينما الجماهير تغلي خارج هذه المجالس المصطنعة .

وكما يفعل الرئيس مبارك يفعل رئيس الوزراء والوزراء والمحافظون وسائر الحكام . كلهم يقودون معركة انتخابات مجلس الشعب من مواقعهم الحكومية . يقودونها لمصلحة الحزب الحاكم وعيونهم شاخصة إلى شخص الرئيس مبارك . فالمعركة هي في الحقيقة معركته هو . بل أن أحدهم صرخ بها في أعوانه وبين زبانيته قائلا : أن أكون أو لا أكون . فبقاؤه في منصبه رهن بنجاح الحزب الحاكم .

قرارات مجلس الوزراء مخصصة للمعركة الانتخابية وأغلبها وعود انتخابية . قرارات الوزراء ، تحركاتهم ، تصريحاتهم ، أحجار الأساس التي يضعونها ، الوعود التي يتبارون في إطلاقها . الصحافة القومية والتليفزيون والاذاعة ، كلها تقود المعركة الانتخابية رسميا وعلنا . لصالح الرئيس مبارك وعهده في الأساس وإن كانت تجرى باسم الحزب الحاكم .

واسمحوا لي أن أقول : إنه إذا كان تعدد الأحزاب أكذوبه فإن الحزب الحاكم نفسه ليس حزبا بالمعنى الصحيح ، وإنما هو أكذوبة أيضا . إنه جماعات مصالح ونفوذ متنافسه متنافرة تستخدم سلطة الدولة العليا وسلطة المحليات لصالحها ، أعني للنهب والسلب ليس إلا . فلا مبادىء ولا مثل عليا يناضل أحد من أجلها . وحتى عندما يتمسحون في ثورة يوليو فإن ذلك يبدو باهتا ومتناقضا مع الواقع الذي يحياه الناس .

ليس الحزب الوطني الديمقراطي في الحقيقة وفي الواقع سوى الرئيس مبارك . ولو تخلى الرئيس مبارك عن هذا الحزب ، لو تخلى فقط عن رئاسته للحزب فسوف يتعثر هذا الشيء المسمى حزباً .



ولانضمت أجزاء منه فوراً إلى سائر الأحزاب الأخرى حتى إلى حزب الأمة . إلى أن يؤسس الرئيس مبارك حزبا آخر فيهرولون إليه .

والتجربة التي قام بها السادات ــ وبسخرية مرة تدعو إلى الاشمئزاز ــ مازالت حية ماثلة في الأذهان . عندنا عصف بحزب مصر العربي الاشتراكي وهو حزب الحكومة ليتخلص من اسم العروبة والاشتراكية . وهو يصالح إسرائيل وعلى الرغم من أن رئيس الحزب كان هو رئيس الوزراء نفسه . ثم قام السادات بتشكيل حزبه الذي مازال قائما حتى الآن . عندئذ انهار حزب الأغلبية الساحقة وقام على الفور حزب آخر أسموه هو الآخر حزب الأغلبية الساحقة .

فالأغلبية الساحقة هي الرئيس نفسه . وليست هي الجماهير الغفيرة للشعب المصري ليست هي العمال والفلاحين والحرفيين وصغار ومتوسطى الزراع الصناع والتجار . أولئك الذين يصنعون الحياة على أرض مصر يوما بعد وجيلا بعد جيل . وفيهم تتجسد مصر وتبقى وتخلد إلى الأبد .

لكنها نزعات معادية للديمقراطية ، بل نزعات دكتاتورية ، بل نزعات فاشية مازالت مسيطرة على حكام وهى نزعات مدمرة لكل شيء . فعندما يصر الحكام على الغاء ارادة الشعب بكل الطرق المتاحة لهم من سلطة ومال وقهر وفجر وتنكيل بالناس ثم تزوير صارخ فج أو متقن لأصواتهم ، فماذا يتوقعون من الناس ؟

إن أول فعل لدى الناس هو ببساطة الانصراف عن المعركة الانتخابية ، وبصراحة فإنه لولا الحملة الانتخابية التي تديرها المعارضة بأحزابها وقواها المختلطة ماكانت هناك معركة انتخابية : ولولا المعارضة لسادها الفتور . فلم تجر معركة انتخابات من قبل بمثل هذا القدر من الحذر والتشكك من جانب الجماهير .

ثم إن الناس إذا ظلت تصدم المرة بعد الأخرى في تجربة الانتخابات فإن النتيجة المؤكدة هى انفضاضهم عن الطريق البرلماني بل وعن الطريق الديمقراطي بأكمله . فما جدوى العمل السياسي المضني إذا كانت نهايته معروفة مقدما وهى بقاء الحكام في الحكم إلى الأبد بلا قابلية للتغيير . ويصبح السؤال عندئذ هو التالي :

في أيدي من .. سوف يقع الشارع السياسي عندئذ ؟ بل في أيدي من سوف تقع مصر ؟

فلا استقرار بغير أن تضمنه الجماهير ويحميه استقرار بغير إرادة الجماهير . وفي البلدان الرأسمالية يوجد قدر من الاستقرار مبنى على قيام حكومات تعترف للجماهير بالقدر من الحريات والديمقراطية الذي لايلغي ارادة الجماهير بل يسمح لها بالمشاركة في ادارة شئون بلادها . وبفضل هذا القدر من الحريات والديمقراطية كان هناك استقرار بل واستمرت الرأسمالية حتى الآن في تلك البلاد .

ولم تخترع الديمقراطية حتى الآن وسيلة لمعرفة إرادة الجماهير أفضل من وسيلة صناديق الانتخاب . فإذا كان آخر ماتوصل إليه حكامنا في الأيام الماضية هو العبث الساخر بهذه الصناديق فإننا نتساءل بقوة : ماهى الايدي العابثة في الخفاء التي تدفع بالبلاد إلى هوة عدم الاستقرار ؟

سيستقر الحكام داخل مجلس الشعب ، لكن ستستقر الجماهير خارجه . وهذا هو عدم الاستقرار بالدقة . فلن تسكت الجماهير عن مطالبها المشروعة في حياة انسانية كريمة .

قد ينظر بعض الحكام إلى المعركة الانتخابية الحالية كمعركة لانتخاب مجلس شعبي جديد ، وقد ينظر إليها بعضهم كمعركة لإعادة انتخاب الرئيس مبارك . وقد ينظر إليه آخرون هنا وهناك كمعركة مطلوبة لاستنفاذ قوى الجماهير واجهاض حركتها من أجل مطالبها المشروعة . بل وقد ينظر إليها القابعون وراء الستار كفرصة لبدء عملية الاطاحة بالمشروعية الدستورية الراهنة ، وكانت بداياتها في محاولات إثارة الفتنة الطائفية .

لكننا ننظر إليها بوصفها معركة تقع في ظروف بالغة الدقة بالنسبة لمستقبل بلادنا . ومن ثم فنحن نتخذها سندا لحماية المشروعية الدستورية وتطوير الديمقراطية لصالح أوسع الجماهير التي تبني مصر . وعلى الرغم من رأينا في عدم دستورية قانون الانتخاب المعدل وبالتالي على الرغم من حقنا في الطعن في عدم مشروعية المجلس الجديد فإننا نشارك في المعركة الانتخابية بجدية كاملة من البداية إلى النهاية دفاعا عن الخبز والحرية للشعب رافعين راية اليسار في مواجهة زحف اليمين وآمالنا كلها معلقة بالجماهير وحدها . فهي وحدها التي تستطيع أن تمنع التزوير وحضورها إلى لجان الانتخاب زرافات ووحدانا هو وحده الذي يحول دون تزوير المزورين ويشل ايديهم .

لقد أرادوها منذ البداية وحتى الآن معركة انتخابية وهمية لكن الجماهير وحدها هي التي تستطيع أن تجعل منها معركة حقيقية لصالحها .

١٩٨٧/٤/١



عن العرب

انتخابات «تجديد الثقة» وديمقراطية «تأكيد البيعة»

صلاح عيسى

انتهت معركة انتخابات ابريل ١٩٨٧ ، ولم يبق سوى اعلان النتائج ، وهى أقل وقائع المعركة الانتخابية أهمية ، لأنها محددة سلفا ، ومعروفة قبل حل المجلس القديم ، وقبل أى خطوة تتخذ لانتخاب المجلس الجديد !

وإذا كانت «الكورة» — كما يقول الكابتن لطيف — «اجوان» فإن الانتخابات ليست كذلك ، خاصة إذا كانت الأهداف قد سجلت سلفا .. فالانتخابات عملية سياسية متكاملة تبدأ بالاعلان عنها ، وتنتهى بإعلان نتائجها ، وبين الاعلانين ، هناك عشرات التفاصيل ، يمكن — من خلالها — الحكم على مدى سياسية المعركة الانتخابية ، أى مدى ديمقراطيتها ، وفى التحليل النهائى مدى انتخابيتها .

ومعظم المعارك الانتخابية المصرية فى العقود الأخيرة ، لا تستهدف من اجراء «الانتخابات» ، المفهوم الظاهر من المصطلح ، فالسلطة التنفيذية التى تجرى هذه الانتخابات ، لم تكن فى يوم من الأيام جادة فى سعيها لمعرفة رأى الجماعة المصرية فى السياسات الحالية أو المستقبلة ، أو فى حثها للناس لكى ينتخبوا بارادة حرة



حرية حقيقية ـــ ممثلين حقيقيين لهذه الجماعة ، يشكلون من بينهم مؤسسة وظيفتها الرقابة على هذه السلطة ووضع تشريعات لها ، تقوم بتطبيقها ، بما يتضمنه ذلك من تداول السلطة التنفيذية ذاتها بين الأحزاب أو الجماعات السياسية . ولكن الهدف الحقيقي الذي تسعى إليه ، هو حشد الجماعة المصرية ، لكي تقوم بعملية «تجديد الثقة» فيها ، أو «تكرار البيعة» لها ، أى أن هدفها الثابت هو : انشاء مؤسسة «تبرر» ماهو قائم وتؤيد استمراره ، «وتراقب» المعارضين له ، و«تشرع» القوانين التي تمكن السلطة التنفيذية من حصر نفوذ هؤلاء المعارضين والبطش بهم .

وهذا العيب الخلقي ـ بكسر الخاء ـ في الديمقراطية المصرية ، أسباب ومبررات اقتصادية وتاريخية واجتماعية ، ليس هذا أوان الافاضة فيها ، أما سببه السياسي ، ونتيجته السياسية فهي واحدة فالسلطة في مصر يتم تداولها في أضيق نطاق ، وعبر أوقات طويلة الأمد نسبيا ، وهي تظل محصورة دائما في حدود أفراد قلائل «حتى لو بلغوا مئات» ، يمارسون كافة الأدوار السياسية والتنفيذية والاجتماعية وغالبا ـ وهذا هو المهم ـ الاقتصادية ، وذلك هو مايعرف في المصطلح السياسي بالأوليجاركية ، أي الأقلية الحاكمة التي تندمج في أشخاصها كل الادوار من العمل بالسياسة إلى التجارة ، إلى القيادة العسكرية ..

وليس مهما الآن الحكم بمدى أهلية هذه «الأوليجاركية» لما تدمجه في ذواتها من أدوار ، وليس المحك في تقييم ما تفعله ، هو مدى نجاحها في أن تستشرف ما يريده الناس فعلا إذ أن من البديهي أنها لابد وأن تفعل شيئا من ذلك حتى تضمن استمرارها ، لكن المؤكد أن المحصلة النهائية لذلك هي الفشل الذريع ، فحتى لو فرضنا جدلا أنها ستحقق كل مطالب الجماعة المصرية ، وستوازن بين المطالب المتناقضة لطبقاتها ومراتبها الاجتماعية المختلفة ، فإن نتيجة استئثارها الدائم بالسلطة ، ورفضها لمبدأ تداولها أو حتى تقاسمها ، وممارستها لديمقراطية تجديد البيعة وانتخابات تكرار الثقة هي : رأى عام ضعيف أو سلبي ، ينظر للعمليات الانتخابية باعتبارها تمثيليات معروفة الخاتمة سلفا ، ويوم أجازة من العمل مدفوع الأجر .

والأقام أمامنا واضحة الدلالة ، فالذين يشاركون حقيقة في العملية الانتخابية لايزيدون عن ١٠٪ من المقيدين في جداول الانتخابات ، التي لا تضم بدورها أكثر من ٣٥٪ من عدد السكان ، فإذا تغاضينا عن أن هذا الرقم يضم نسبة عالية من الموتى والمهاجرين ، وإذا افترضنا جدلا أن العملية الانتخابية «نزيهة» بشكل كامل ، لكان معنى هذه الأرقام أنها لاتعبر إلا عن ٣٪ من افراد الجماعة المصرية . وهذا «الرأى عام» المقاطع عمليا لانتخابات أصبح بخبرته يعرف أنها مجرد عملية

«تجديد للبيعة» ، و«تكرار للثقة» ، تقوم الحكومة بها لنفسها وبنفسها ، هو الذي لايحرك ساكنا ، حين تقوم أوليجاركية أخرى ، لكى تستولى بانقلاب — سلمى أو غير سلمى — على السلطة التنفيذية ، حتى لو كانت هذه السلطة قد فعلت شيئا لصالحه ، لأن أحدا لم يستشره في شيء ، ولم يقنعه — وهذا هو المهم !

والسيناريو الذي تتالت على أساسه مشاهد المعركة الانتخابية التي انتهت أمس ، قاطع الدلالة على أنه لم يكن في نية الحكم أن يعدل عن هذا الشكل الذي استمرأه من أشكال الانتخابات ، ابتداء من الحل المفاجيء لمجلس الشعب ، والاعلان المفاجيء عن موعد اجراء الانتخابات ، مما وضع الجميع في حالة ارتباك شاملة ، عكست نفسها في تحالفات أقيمت على عجل ، وبغير أساس موضوعي ، وبرامج أعلنت على عجل — ربما بغير اقتناع حقيقي — ثم اردفت بملاحق ظلت تتالى حتى صبيحة يوم الانتخاب (كما فعل التحالف) ، وبرامج ظلت مطوية حتى أذيعت في التليفزيون ، وهو مافعله الوفد الذي فاجأ الناخبين باعلان موافقته على التمسك بالمكاسب «الاشتراكية» وباقراره لحق «الاضراب» للعمال ، ولم تتح هذه العجلة لأحد فرصة الاستفادة من المعركة الانتخابية ، كواحدة من أهم وسائل بناء الرأى العام القوى المستنير ، أى الذي يسمع الجميع ويناقش الجميع ويحاسب الجميع ، وتتكون بصيرته السياسية من خلال هذا جميعه !

والديمقراطية المصرية ، ديمقراطية موسمية ، تتعلق بموسم الانتخابات وحدها ، فالعرف الرسمي السائد ، أن الأحزاب ليس لها الحق في أن تنشط داخل وحدات الأنتاج أو المدارس أو الجامعات ، أو في أية مؤسسات جماهيرية تضم كتلا بشرية ومصالح إقتصادية تعبر عنها رؤى سياسية ولا حق لها في أن تتوجه إلى الناس بسرادق تقيمه في شارع أو بمسيرة تنظمها في طريق ، ولاحق لها في أن تحدثهم عبر إذاعة أو تليفزيون أو وسيلة اتصال غير مدفوعة الثمن ، بل إن حقها في توزيع بيان في الطريق ينتهي عادة بالقبض على من يوزعونه ! .. أى أن الرؤية الرسمية تقوم على منطق أن يسعى الناس للأحزاب ، لا أن تسعى الأحزاب اليهم عبر وسائل المفروض

أنها مشروعة لو كانت هناك ديمقراطية حقا ، وتعددية حزبية فعلا وليس مجرد كلام للتباهي أمام الآخرين ، ولطمأنةالمستثمرين والمقرضين والطرف الآخر في اتفاقيات الاستسلام الذليل !

وهذا العرف السائد ، يتيح فرصا محدودة للأحزاب ، في موسم الانتخابات لكي تلتقي بالناس والكل يجمعون على أن الفرص التي اتيحت في المعركة التي انتهت أول أمس كانت أضيق نطاقا من غيرها ، وهو عامل إذا أضفناه إلى مجمل العوامل الأخرى ، لأدركنا أن هذه الانتخابات ، لم تضف شيئا ، وأنها كانت واحدة من أسوأ عمليات الانتخاب في تاريخنا وفي تاريخ غيرنا !

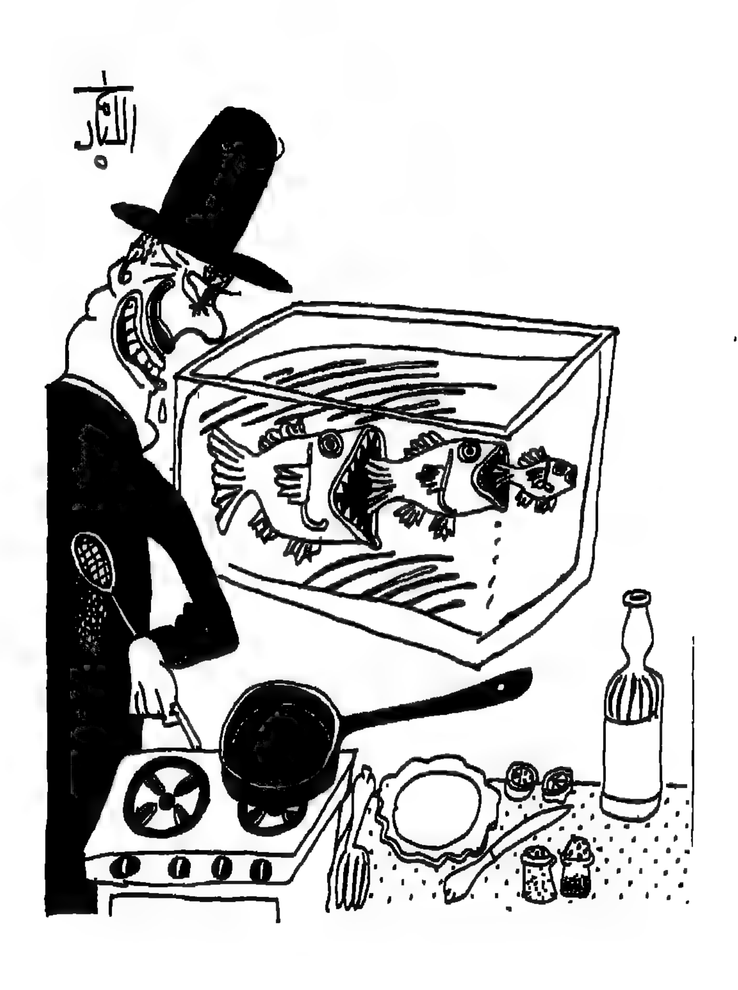
وهذه المحصلة الصفرية للأداء في انتخابات ١٩٨٧ ، تقضي نهائيا على كل الآمال الذي ظلت تتعلق بالرئيس مبارك ، وتتمنى أن يحكم بطريقة غير التي حكم بها سلفه ، وتتصور أن ادارته قد وعت درس الانهيار الذي إنتهت إليه انتخابات تأكيد البيعة ، وإستفتاءات الاقرار بالعبودية بنسبة ٩٩,٩٩٪ .. إنهم لايتعلمون .

ذلك أن الكثيرين الذين وجدوا مبررا للرئيس مبارك في عجزه عن ايقاف التدخلات المشينة في انتخابات ١٩٨٤ ، كانوا يتصورون أن الأمر تم دون علمه ، أو أنه على أحسن الأحوال كان مضطرا للسكوت على تلك التدخلات ، حتى لايحدث اختلال مفاجىء في تركيب المؤسسات التي ورثها عن السادات لكن ذلك كله ينهار اليوم فقد رفض الرئيس كل المطالب التي تقدمت بها المعارضة لضمان نزاهة الانتخابات ، واعتبرها تطاولا ، وقال : ده كله يحصل في عهد غيري !! ومعنى هذا أنه مسئول بشكل مباشر عما جرى فضلا عن مسئوليته السياسية .

والذين يتصورون أن غياب الرأى العام اليقظ الواعي ، هو ضمان الاستقرار هم الذين يمهدون بظنهم ذلك الأرض لأوليجاركية جديدة ، تقوم بليل لترثهم .

إنهم لايتعلمون .
ولكن الشعب ـــ رغم كل شيء ـــ يتعلم !
وفي الكنانة شر مقاديرة .. لطيف السماء ورحمانها !

١٩٨٧/٤/٨



سياسة «الفراولة والخيار» ! في خطاب الرئيس

حسين عبد الرازق ·

على عكس ما أشاعته الصحف الحكومية ، جاء خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح مجلس الشعب الجديد عاديا ، يفتقر إلى ماتحدثت عنه من «شمول» وجديد في «السياسة الداخلية والعربية والخارجية لمصر» بصورة أكدت — ربما دون قصد من الرئيس — مدى ضعف الحياة النيابية والديمقراطية في مصر ، وبعدها عن الاهتمامات الحقيقية للناس .

لقد كرر الخطاب الكثير من المقولات التي استمعنا إليها طوال السنوات الخمسة الماضية ، وتناولتها الأحزاب السياسية الجادة والصحافة الحزبية المسئولة بالمناقشة والنقد والتفنيد ، دون جدوى فالحكم مصرّ على مواصلة نفس السياسات التي قادته وقادت الوطن إلى هذا المأزق الصعب .

لقد أعاد الرئيس الحديث عن انجازات الخطة الخمسية ، ومسئولية المجلس عن اعداد الخطة الخمسية المقبلة واقرارها ومتابعة تنفيذها ، وتحويل جزء كبير من صحاري مصر إلى أرض خضراء ، وتحديث نظم الزراعة ، واستمرار عملية تطوير الصناعة والبرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادي إعادة النظر في نظم التعليم وأوضاع الثقافة في مصر ، وتطوير الخدمات ومشاكل الأجور والأسعار .



وكان أولى برئيس الجمهورية ، قبل أن يتحدث عن هذا كله ، أن يقول لنا ،
تحقق خلال الخطة الخمسية السابقة حتى يصبح الحديث عن المستقبل أمرا
معنى .

خمس سنوات عجاف

فالرئيس وحكومته ونواب حزبه لابد أنهم يعلمون أن الخطة الخمسية الأو
(٨٢ ــ ١٩٨٧) والتي وصلت الاعتمادات فيها إلى مايقرب من ٤٠ مليار ج
قد سجلت تدهورا في معدل النمو الاقتصادي خلال سنواتها الخمس فطبقا لبيانا
وزارة التخطيط انخفض معدل النمو من ١١٪ عام ٨٢ /١٩٨٣ إلى ٦٪ ع
٨٥ /١٩٨٦ . وطبقا للدراسات الاقتصادية الجادة التي تأخذ في الاعتبار نس
التضخم الحقيقية في المجتمع ، فقد انخفض هذا المعدل من ١,٢٪ عام ٨٣ /٩٨٤
حتى وصل إلى نسبة سالبة هى -٤٪ عام ٨٥ /٨٦ . وهذا التدهور في الانتاج ه
جوهر الأزمة الاقتصادية وهو السبب في زيادة استيرادنا للغذاء من الخراج فبعد أ

كنا نستورد ٥٠٪ من الغذاء في بداية الخطة ، اصبحنا بفضل هذا الحكم نستورد ٦٠٪ من غذائنا و ٨٠٪ من القمح بعد أن كنا نستورد ٧٥٪ فقط .

ومايقال عن الخطة الخمسية ، يقال مثله وأكثر عن السياسة الزراعية الفاشلة ، سياسة الفراولة والخيار والصوب ، وتدهور الصناعة وغياب أى برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي أمام عجز الحكم وسيطرة تجار العملة والمضاربين والمهربين وتجار السوق السوداء والسماسرة والبنوك الاجنبية على السلطة ، فتوالت قرارات « الاصلاح الاقتصادي » والتراجع عنها ، في يناير ١٩٨٥ ، وفي ٧ ابريل وفي ٢١ اغسطس ١٩٨٥ الخ .

أما الأجور والأسعار فتسجل دراسة « حكومية » انخفاض الدخول في عام واحد بنسب تتراوح مابين ٢٠٪ و ٢٥٪ وارتفاع الاسعار كافة بصورة دورية ومخططة وتشير دراسة مقارنة بين أسعار المواد الغذائية في مايو ٧١ ومايو ٨٦ إلى النسب الفلكية لارتفاع الأسعار (الخضر والفاكهة بنسبة تتراوح مابين ٥٦٦٪ و ٤٩٠٠٪ اللحوم ، بنسبة ٧٥٧٪ الاسماك بنسبة ١٥٠٠٪ الجبن بنسبة ٤٥٠٪ و ٥٠٠٪) .

ولا أدري عن أى نظم للتعليم والثقافة يتحدث الرئيس فكلنا يعيش انهيار التعليم العام والجامعي في مصر ، وسيادة ثقافة الطفيلية والاستهلاك واختلال القيم في المجتمع .

الشرعية .. والقانون

ولو وقف خطاب الرئيس عند تكرار هذه المقولات وتجاهل النتائج الحقيقية لخمس سنوات من التخطيط على طريقة الحزب « الوطني الديمقراطي » لكان ممكنا أن نغض الطرف تماما عن هذا الخطاب .

ولكن الرئيس طرح عددا من القضايا ، يقتضينا واجب الأمانة لهذا الشعب أن نتوقف قليلا أمامها .

يحدثنا الرئيس عن «انتخابات حرة نزيهة لم يدنسها باطل مزعوم ولم ينحرف بها هوى مخطط أو مرسوم» واحتراما لمنصب رئيس الجمهورية لن أقول الكلام الوحيد الذي يجب أن يقال ردا على مثل هذا الكلام فأى نزاهة تلك التي يتحدث عنها رئيس الجمهورية بعد أن قام حزبه بتسخير كل امكانيات الدولة لخدمته في الانتخابات .. الاعتمادات وسلطات الوزراء والمحافظين والاذاعة والتليفزيون والصحافة المملوكة لمجلس الشورى وارهاب الشرطة وجهاز مباحث أمن الولة وأجهزة الحكم المحلي وفي يوم ٦ ابريل الاسود قام بلطجية الحزب الحاكم بمساندة ومعاونة الشرطة والأمن المركزي بارهاب المواطنين وطرد مندوبي الاحزاب في لجان التصويت بل وضرب رؤساء بعض اللجان واعضائها . واقتحمت لجان التصويت والفرز بعد ذلك وقام مرشحو الحزب الحاكم وحلفاؤهم بمعاونة ضباط مباحث أمن الدولة بتسديد أصوات الغائبين والموتى لحسابهم ولم يكتفوا بكل هذا بل تلاعبت وزارة الداخلية في الأرقام وتوزيع الأصوات وحسابها بصورة مخجلة أدانها قضاء مجلس الدولة .. فأى نزاهة تلك ياسيادة الرئيس ؟!

الغريب أن الرئيس يحدثنا بعد ذلك عن الحياة الديمقراطية التي نعيشها وأن «حياة الديمقراطية هى حياة الشرعية وسيادة القانون واحترام الحرمات» .

○ هل الديمقراطية والشرعية أن تجرى الانتخابات في ظل قانون صادر عن مجلس شعب مطعون في شرعيته .

والقانون ذاته ينتهك الدستور ، ويعلم الذين صاغوه واقروه واصدروه أنه قانون غير دستوري ثم يجتمع المجلس ضاربا عرض الحائط بحكم قضائي يؤكد أن قرار وزير الداخلية باعلان نتائج الانتخابات قد تلاعب بالنتائج فأدخل للمجلس من ليس عضوا فيه وحرم من حصل على عضويته من هذه العضوية ؟!

وبعد كل هذا الانتهاك للدستور والشرعية والقانون والسلطة القضائية ينذر الرئيس «أى خارج على الشرعية والقانون» بأنه «لا تهاون لاتساهل لا مهادنة ولا تعامل إلا بالتصدي الحاسم السريع» ومن حقنا أن نسأل من الأحق بأن يستمع إلى هذا الانذار ، من يوجه لهم ، أم هؤلاء الحكام الذين اغتصبوا السلطة وداسوا

الدستور باقدامهم وزوروا الانتخابات العامة وامتهنوا أحكام القضاء ؟!

الممكن .. والمستحيل

○○ ويطالب الرئيس في خطابه الجميع بأن ينتهي الحديث غير المسئول عن موضوع الديون والقروض. ولا أدري المنطق الذي يقف وراء هذا الطلب. فكيف يطلب منا ومن غيرنا أن نصمت على هذه الجريمة التي ارتكبت في حق الاجيال الحالية والاجيال المقبلة: لقد تضاعفت ديون مصر الخارجية حسب التقديرات الرسمية ١٨ مرة بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٨٥ وتضاعفت ١٠ مرات منذ اعلان سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ لقد وصلت الديون المدنيه والعسكرية عام ١٩٨٦ إلى ٥٩ مليار دولار و٤,٥١٤,٠٠٠ ومن حقنا بل من واجبنا أن نحاسب الذين ادخلونا في هذه الدوامة الرهيبة من الديون والعجز عن تسديدها وبالتالي رهن اقتصادنا وثرواتنا للدائنين في واشنطون وغيرها من عواصم الغرب .

○○ وبنفس المنطق يحذر من استثمار معاناة الجماهير والمزايدة بالحلول المستحيلة ويربط بينها وبين التجرد من الحزبية .

وهي كلمات تبدو غريبة رغم كثرة تكرارها في أحاديث وخطابات المسئولين .

فهل الذي يتحدث ويلقي الضوء عن مشاكل الجماهير ومعاناتها ويقدم الحلول المنحازه لها هو الذي يستثمر معاناة الجماهير أم هؤلاء الذين يحولون هذه المعاناة إلى ثروات في البنوك ونقد اجنبي وسبائك ذهبية يحولونها أو ـــ يهربونها ـــ للخارج ، ويستخدمون سلطة الطوارىء والمحاكم الاستثنائية لمعاقبة من يتصدى للدفاع عن الجماهير بحجة الاثارة والتشكيك والتحريض على ازدراء نظام الحكم القائم في البلاد ؟!

وأي حلول تلك هي الحلول المستحيلة ؟ ومستحيلة من وجهة نظر من ؟ إن دعوتنا مثلا لرفع الحد الادنى للاجور إلى مائة جني ورفع الأجور والمعاشات بنسبة

ارتفاع الاسعار ومسكن للاسرة بايجار لا يزيد على ربع دخلها ورفع اسعار الحاصلات الزراعية الاسياسية وعلاقة ايجارية مستقرة وعادلة بين المالك والمستأجر في الريف تبدو حلولا مستحيلة في نظر الطفيليين لأنها ترتبط بمطالبتنا بإلغاء الاعفاءات الضرائبية والجمركية للانفتاحيين وسيطرة الدولة على الاستيراد ، والغاء بدعة الاستيراد بدون تحويل عملة ، وسيطرة الدولة على البنوك ، والتوقف عن الاقتراض من الخارج ورفض دفع الديون العسكرية وفوائدها .. ولكنها ممكنة وضرورية من وجهة نظر غالبية شعبنا .

أما الحديث عن التجرد من الحزبية والتحزب ، فهو يعكس فهما خاصا — خاطئا — لفكرة التعدد الحزبي والحزبية .. فنحن وكثيرون غيرنا يفهمونه على أنه التقاء حول رؤية واجتهاد وبرنامج واحد نسعى إلى تحقيقه وكسب الرأى العام له . ومن واجب عضو الحزب أن يتحزب لما يؤمن به ولما شارك في صياغته عن قناعة .

ولكن الحزب الوطني يفهم الحزبية والتحزب كما يمارسها هو تجمع لاصحاب المصالح الخاصة بهدف الاستيلاء على السلطة والثروة وتحويل جهاز الدولة إلى جهاز خاص لتحقيق اهدافهم .. وهو يخشى أن تنافسه الاحزاب الأخرى في الغنيمة أو أن تسعى لتصحيح الأوضاع وتهديد اغتصابه للسلطة وتسخيرها لمصالحه .

إن هذه الملاحظات حول بعض ماجاء في هذا الخطاب ، كانت ضرورية رغم أن الرأى العام قد مر مرور الكرام على الخطاب كله ، وانشغل بما يعانيه من مشاكل وأزمات وفي التفكير فيما هو آت بعد أن بلينا بحكم هذا الحزب فترة أخرى فالخطاب كاشف من هذه العبارات القليلة على استمرار المنهج الذي قادنا إلى الأزمة الشاملة واستمرار السياسات الفاشلة ، سياسات الخيار والفراولة على كل الأصعدة ، وبالتالي فهو تنبيه لما ينتظرنا في الأيام والأشهر القادمة .

٢٩ /٤ /١٩٨٧

بيانات الرئيس مبارك

عبد العظيم أنيس

يحزن الانسان لاضطراره إلى دخول في جدل مع رئيس الجمهورية ، وكان من الأنسب أن يكون هذا الجدال بيننا وبين رئيس الوزراء أو الوزراء الذين يأتون كثيرا ويذهبون كثيرا ، فالمفروض أن تحفظ الدولة لمنصب رئيس الجمهورية هيبته ومن أولويات هذا إلا تزود اجهزة الدولة رئيس الجمهورية ببيانات غير صحيحة أو زائفة الدلالة وأنا بالطبع أشير إلى خطاب رئيس الجمهورية في عيد العمال الذي امتلأ ببيانات كثير منها غير صحيحة أصلا أو أنها بيانات لايمكن أن يستنتج منها ماحاول الرئيس مبارك أن يستنتجه .

ولو كان الرئيس مبارك يقرأ صحف المعارضة لتمنيت عليه أن يقرأ هذا المقال ليعرف إن كان مانقوله كلام معقول أم لا ثم ليطلب من الوزير المختص أن يرد عليه جهار نهارا حتى يعرف هذا الشعب قاصيه ودانيه ، بأن كانت المعارضة أم الحكومة هى التي تزيف حقائق الموقف أما وقد قال الرئيس مبارك مرارا أنه لايقرأ صحف المعارضة . فلا حيلة لنا إلا أن نطالب الوزراء أن يردوا على مانقوله في صحف المعارضة في هدوء وفي حوار جاد بأمل أن نصل جميعا — حكومة ومعارضة إلى الحقيقة .



إن الذين شككوا ، ومازالوا يشككون ، في البيانات التي يعطيها الوزراء للرئيس مبارك لكي يستفيد منها في خطبه ليسوا مجرد أشخاص عاديين يكتبون في الصحف وإنما هم أساتذة جامعات ، سابقون أو حاليون ، متخصصون في الاقتصاد أو الاحصاء أو العلوم السياسية ، ولذا لايمكن اتهامهم بالجهل أو عدم التخصص . وليس من السهل على حكومة مسئولة أن تأخذ كلامهم بخفة ، كما أنهم في مستوى من العلم والمسئولية لايجعلهم يندفعون بسهولة في جدل مع السلطة دون معرفة مواقع اقدامهم . ولقد كتبت من قبل كثيرا حول موضوع الاحصاءات والأرقام التي يستخدمها الرئيس مبارك في خطبه ، وكيف أنها إستخدمت في محاولة للوصول إلى استنتاجات غير صحيحة أو أن الأرقام غير صحيحة أصلا وتتناقض مع بيانات رسمية أخرى . ولكن لا بأس من أن نعطي بعض الأمثلة بمناسبة خطاب الرئيس في عيد العمال .

هناك أولا البيانات التي ذكرت عن زيادة عديد المدارس في عهد الرئيس مبارك خلال السنوات الخمس الأخيرة ، والتي ادعت الحكومة أنها زادت من ٣١٦٦ إلى ٤٧٥٠ مدرسة وكما قال الدكتور حلمي مراد في صحيفة الشعب فإن معنى هذا أن الحكومة بنت ٢٦ مدرسة جديدة كل شهر أو نحو مدرسة يوميا طوال خمس سنوات وهو كلام غير معقول فوق أى مقياس .

لكن الحقيقة أيضا أنه كان من المفروض أن تقدم لنا الحكومة عدد الفصول الجديدة لا عدد المدارس ـــ خلال السنوات الخمس المذكورة لأن المدارس تتفاوت في عدد فصولها من حالة لحالة . ونحن نعلم أنه خلال الفترة التي قضاها د . مصطفى كمال حلمي وزيرا للتعليم كان من مشاريعه المعتمدة التي كثر الحديث عنها هو بناء المدارس ذات الفصل الواحد (أى الكتاتيب) في القرى . فهل هذا النوع من المدارس وارد في الأرقام التي ذكرها الرئيس مبارك عن عدد المدارس ؟

والمفروض أيضا أن تقارن النسبة المئوية للزيادة في الفصول الجديدة بالنسبة المئوية للزيادة السكانية خلال السنوات الخمس . ونحن نزيد سكانيا بمعدل ٢,٨٪ سنويا أى أن الزيادة خلال خمس سنوات هي ١٤٪ فإذا كانت الفصول الجديدة قد زادت بمعدلات أقل من هذه استنتجنا أن أحوالنا قد تدهورت عن هذه الزاوية ، وإذا زادت بمعدلات تساوي هذه النسبة أو تقترب منها قلنا أنه لم يحدث تحسن ، وإذا ازدادت بمعدلات تفوق هذه النسبة استنتجنا أن هناك بعض التحسن . أما الحديث عن الزيادة في عدد المدارس فلا يمكن أن نستنتج منه مقياسا صحيحا لحقيقة تطور الأوضاع في هذه الناحية لتفاوت عدد الفصول في المدارس المبنية .

ثم نأتي إلى المثال الثاني والذي كثر الحديث عنه ، وأعني معدل النمو الاقتصادي فوفقا لبيانات المتابعة التي تذيعها وزارة التخطيط فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة هو ١٠,٩٪ في سنة ٨٢ /٨٣ ، ٨٪ في عام ٨٣ /٨٤ ، ٥,٩٪ في سنة ٨٥ /٨٦ وإن كان هذا المعدل الأخير قد ارتفع فجأة إلى ٨,١٪ في

بيان الحكومة الذي القاه د . عاطف صدقي أمام مجلس الشعب في ديسمبر الماضي !!

وابتداء نحن نشكك في هذه الأرقام بسبب بسيط هو أن الدول الصناعية الكبيرة في مراحل تصنيعها الأولى لم تزد معدلات النمو فيها عن ٤٪ فكيف صنعت مصر في ظروفها الحالية البائسة هذه المعجزة ؟

السبب واضح في زيف هذه الأرقام التي تروج لها الحكومة والتي يستخدمها الرئيس مبارك في خطبه ، وهو قيام وزارة التخطيط باستخدام معدلات متواضعة جدا وغير حقيقية ــ للتضخم أى الارتفاع السنوي في الاسعار عند حساب معدلات النمو وهذه المعدلات المتواضعة للتضخم تتناقض حتى مع بيانات الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة(وطبقا لبيانات وزارة التخطيط فإن معدلات التضخم التي استخدمت في حساب معدلات النمو لم تزد من ٩٪ تقريبا ، مع أن تقارير البنك الدولي والسفارة الأميركية بالقاهرة تقدر معدلات التضخم في مصر عن نفس هذه السنوات بما يتراوح مابين ٢٠٪ ، ٣٠٪ ومع ذلك يعتقد كثير من الاقتصاديين المصريين أن معدلات التضخم أكبر من هذا تماما .

ولقد قام الدكتور إبراهيم العيسوي المستشار بمعهد التخطيط القومي باستخدام معدلات التضخم التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لاستبعاد أثر ارتفاع الاسعار من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي . ووصل إلى أن معدلات النمو الحقيقية هى ٤٪ في عام ٨٢ /٨٣ ، -١,٢٪ في ٨٣ /٨٤ (أى بالسالب) ، ٢,٢٪ في ٨٤ /٨٥ (بالسالب أيضا) أى أن الخطة لم تحقق زيادة في الناتج إلا في السنة الأولى ، بينا تدهور الانتاج وتناقص في السنتين التاليتين .

ثم نأتي إلى المثال الثالث والأخير عن مشكلة القروض .

والرئيس مبارك في خطاب أول مايو يقول إنه تم اقتراض عشرة مليار دولار فقط من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ ، وأنها جميعا قد أحسن استخدامها ، وإلا لما كانت الجهات الأجنبية المقرضة قد قبلت اساءة استخدام هذه القروض !

وابتداء نحن نشكك في صحة الأرقام التي ذكرها الرئيس مبارك عن هذه القروض ، لأنها تتناقض مع أرقام هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد ، ومع بيانات السفارة الاميركية . وربما يذكر بعض القراء الجدل الذي دار بين الأهالي ووزير التخطيط في عام ١٩٨٤ حول حقيقة أرقام القروض عندما ادعى أن قروض مصر لاتزيد عن ١٥ مليار دولار بينما اكدنا وفقا لبيانات البنك الدولي أنها بلغت نحو ٣١ مليار دولار عدا الديون العسكرية الغربية ، في يونيو ١٩٨٢ والتقرير الاقتصادي للسفارة الاميركية يقول إن القروض الأجنبية قد تجاوزت ٥٠ مليار دولار في نهاية العام ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ منها حوالي ٣٤ مليار ديونا طويلة ومتوسطة الأجل . فإذا قبلنا رقم البنك الدولي عن قروض مصر في يونيو ١٩٨٢ (٣١ مليار دولار) وقبلنا رقم السفارة الاميركية فمعنى هذا الزيادة في القروض من يونيو ١٩٨٢ إلى نهاية ١٩٨٦ قد بلغت أكثر من ١٩ مليار دولار وليس عشرة مليار دولار كما ذكر الرئيس مبارك . وأود أن الفت الانظار إلى أنه طبقا لبيانات البنك المركزي المصري في تقريره المرفوع إلى مجلس الشعب فإن الديون المدنية (المدنية فقط !) قد زادت في عام ١٩٨٦ وحده بمقدار ٦١٥٣ مليون دولار . فكيف تكون الديون قد زادت عشرة مليار فقط خلال خمس سنوات بينما هي زادت أكثر من ستة مليار في سنة واحدة .

ثم نأتي إلى قضية الاستخدام ورشده . ما من أحد يقول إن هذه الأموال قد نهبت كلها ولم ينتفع بها . وإنما القضية الحقيقيه في سوء الاستخدام هو أن الأولويات الصحيحة لم تراع ، وحدث تجاهل لها . والأكثر من هذا أن بعض سوء الاستخدام يتم بمعرفة الجهة المقرضة وهو من طبيعة الأمور في مثل هذه القروض . وأنا أشير في هذا إلى الأموال الضخمة التي تنفق مثلا من هذه القروض على المكاتب الاستشارية الاجنبية المشتركة والتي تنهب مصر نهبا وهل ينسى المسئولون في هذا البلد ماقاله كمال حسن علي رئيس الوزراء أنذاك من أن المكتب الاستشاري لمشروع الصرف الصحي بالاسكندرية قد تقاضى ٧٠ مليون دولار من القرض نظير خدماته ! إن هذا هو بعض مانعنيه ــ كمثال على سوء استخدام



القروض بمعرفة الجهات الأجنبية المقرضة وموافقتها .

لكن مفهوم سوء الاستخدام يتجاوز أيضا هذا المثال في الحقيقة . فوفقا لتقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار نجد أن توزيع القروض التي تعاقدت عليها مصر مع الدول والجهات والمنظمات المختلفة حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٣ كانت كالتالي : ١٦٪ لقطاع الصناعة ، ٦٪ للزراعة والري ، والباقي ذهب إلى الخدمات والمرافق وتمويل الواردات السلعية وخصوصا الغذائية . ومعنى هذا أن نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من استخدامات هذه القروض لم يزد عن ٢٢٪ بينما ذهب الباقي (٧٨٪) إلى الخدمات والمرافق إن هذا نموذج لما نعنيه سوء الاستخدام وفساد نظام الأولويات في استخدام هذه القروض فضلا عن ضياع أجزاء لا يستهان بها من هذه القروض في « خدمات » المكاتب الاستشارية فضلا عن الاقتراض دون تقدير لقدرتنا على السداد . .

١٣/ ٥/ ١٩٨٧

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم يفقد شرعيته

وجهت المحكمة الدستورية العليا لطمة قاسية للحكم القائم ، ووصمته بإنتهاك الدستور والخروج عن الشرعية .

فالحكم الذي أصدرته المحكمة يوم السبت الماضي ببطلان قانون إنتخابات مجلس الشعب السابق لحرمانه المستقلين من الترشيح في جميع الدوائر الانتخابية على قدم المساواة مع أعضاء الأحزاب .. لايبطل فحسب انتخابات مايو ١٩٨٤ والمجلس الذى قام نتيجة لها ، ويطعن في دستورية كل ما أصدره هذا المجلس من قوانين بما فيه قانون انتخابات مجلس الشعب الحالي ولكنه يؤكد — بما لايدع مجالا للاجتهاد — أن السلطة القائمة لاتقيم وزنا للدستور والشرعية .. وإن تشدق القائمين عليها كثيرا بالحديث عن الشرعية واحترام الدستور .

لقد أصدرت الحكومة هذا القانون فجأة وفي مواجهة معارضة واسعة من الأحزاب وفقهاء الدستور والقانون الذين أكدوا عدم دستوريته بالاضافة إلى عدم ملائمته لطبيعة الحياة السياسية القائمة في مصر الآن . وأصمت أذنيها عن كل

ماقالته المعارضة من أن القضاء سيحكم بعدم دستورية هذا القانون ، وبالتالي يعرض مجلس الشعب والحكومة وكل البناء القانوني والسياسي للفوضى نتيجة عدم الشرعية والبطلان . وعندما تأكدت الحكومة أن القضاء سيحكم بعدم دستورية القانون ، سارعت بتغييره دون أن تخلصه مما فيه من عوار وانتهاك للدستور في محاولة للالتفاف على حكم القضاء واعتمادا على أن إجراءات الطعن على القانون الجديد ستستغرق مثل سابقه مايقرب من ٣ سنوات . وحلت مجلس الشعب وأتت مجلس آخر انتخب طبقا للقانون الجديد .

وهذه المناورات الرخيصة لن تكسب هذا الحكم شرعية ولا إستقرارا .

الشيء الوحيد الذي يعطي للحكم شرعيته ، هو احترام الدستور والقانون . وباصدار رئيس الجمهورية قرارا بحل مجلس الشعب الحالي الفاقد للشرعية لأكثر من سبب .. آخرها حكم المحكمة الدستورية . وأيضا حل مجلس الشورى والمجالس المحلية التي يعاني قانونها من نفس العيب الدستوري .

واستخدام سلطته الدستورية — وفي غيبة المجلس — لاصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمحليات يتلافى هذه العيوب الدستورية ، ولايشارك في صياغته ترزية القوانين الذين يعتمد عليهم الحكم في تفصيل القوانين سيئة السمعة والمناقضة للدستور .

وإن لم يفعل الحكم .. فلا يحق للقائمين عليه أن يشكوا بعد ذلك من خروج هنا أو هناك عن الشرعية . فعندما يبدأ الحكام في إنتهاك الشرعية وعن عمد ..لابد أن يسود منطق العنف والقوة .

الافتتاحية ٢٠ /٥/ ١٩٨٧

العلاوة الجديدة والمشاكل القديمة

القرار الذي أعلنه الرئيس مبارك بمنح العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام وأصحاب المعاشات ، علاوة اجتماعية توزاي ٢٠٪ من المرتب الأصلي .. قرار في الاتجاه الصحيح ، ويمثل استجابه ــ وإن كانت جزئية ــ لظروف المعاناة المستمرة لقطاع من ذوى الدخول الثابتة ، فقراء هذا الوطن في ظل «سياسة الانفتاح» المشئومة ، والذين اكتووا ــ ومازالوا ــ بنار الغلاء والارتفاع المستمر للاسعار .

وعندما نقول إنه قرار جزئي ــ بل ومحدود الأثر ــ فنحن نسجل بذلك حقيقة يعرفها الجميع بمن فيهم الذين أعدوا القرار وأصدروه .

○ فالقرار لايعالج الفجوة الهائلة المستمرة بين الأجور والأسعار . فإذا كانت الأجور قد زادت خلال السنوات الست الماضية (فترة حكم الرئيس مبارك) بنسبة ١٣٥٪ فإن الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٢٧٠٪ طبقاً للبيانات الحكومية ، أى ضعف الزيادة في الأجور . والزيادة الجديدة في حقيقتها لاتتجاوز فعليا ١٥٪ من



الأجر حيث تحسب نسبة الـ٢٠٪ على الأجر الأصلي دون حساب البدلات والأجور الاضافية والتي تشكل في الغالب نسبة كبيرة من الأجور ، بينا تصل نسبة التضخم السنوية إلى ٢٥٪ ، أو ٣٠٪ .

○ لن تستطيع الزيادة الجديدة في الاجور اللحاق بالزيادات الهائلة في الأسعار والتي شهدتها وستشهدها البلاد اعتبارا من أول يوليو القادم .

فاستمرار الحكومة في معالجة العجز في الميزانية بطبع البنكنوت والاعتماد في كثير من السلع الأساسية على الاستيراد من الخارج ، وخضوع أسعار هذه السلع للسوق العالمي والمضاربة على سعر الجنيه المصري الذي وصلت قيمته الفعلية إلى ٤٠ قرش ويتراجع يوميا أمام الدولار ، وترك تحديد الأسعار لآليات السوق ، الذي يتحكم فيه المستوردون والتجار الكبار .. واستسلام الدولة لمصالح الطفيلية بلا قيد أو شرط ، وتراجعها المستمر عن دعم السلع الأساسية .. كل هذا يؤكد

استمرار انفلات الأسعار ، مهما صعدت الحكومة من اجراءاتها «الأمنية» لمراقبة الأسواق .

إن جزئية هذا القرار ، تؤكد أنه لن يحقق حلا حقيقيا لمشاكل الحياة اليومية التي يعانيها الموظفون والعمال وأصحاب المعاشات .. مالم تسلم الحكومة بضرورة إعادة النظر في جوهر سياساتها .

لقد قلنا في عام ٨٢ وخلال المعركة الانتخابية في مايو ٨٤ ثم في إبريل ٨٧ بضرورة تبني سياسية شاملة لمكافحة الغلاء حددنا عناصرها في خمسة عناصر هي :

ـ الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة بالغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين والتي تصل إلى ٤٠٠٠ مليون جنيه سنويا ومقاومة التهرب الضريبي ووقف تمويل العجز في الميزانية عن طريق طبع النقود .. وغير ذلك من الاجراءات التي نص عليها برنامج الحزب الانتخابي .

ـ والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة ٣ سنوات ، واحتكار الدولة لاستيراد السلع الغذائية .

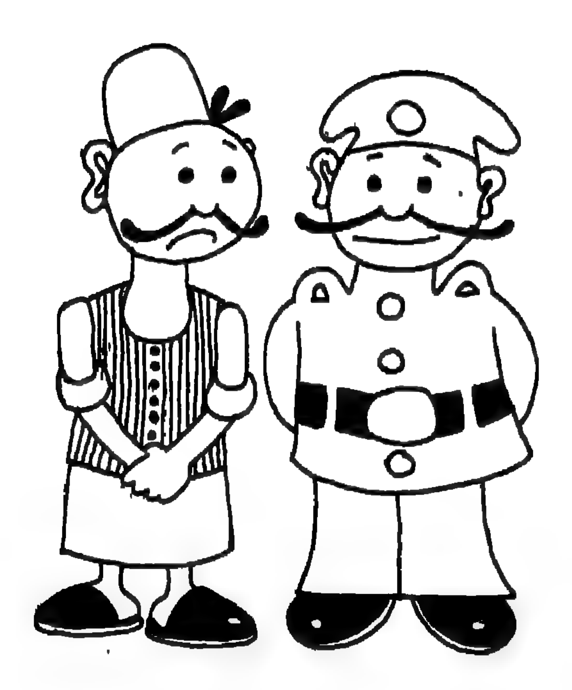
ـ استمرار الدعم في صوره العينية وتمويله من صندوق خاص لموازنة الأسعار يتكون من حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على القادرين .

ـ تثبيت أسعار السلع الأساسية والمواد التموينية الضرورية وكمياتها أو كذلك الخدمات الأساسية والمواصلات والكهرباء والمياه .

ـ مضاعفة الحد الأدنى للأجور إلى مائة جنيه شهريا .

ولابدّ من رؤية متكاملة للأجور والأسعار ، فسيبتلع السوق هذه العلاوة الاجتماعية الجديدة وأية زيادات مستقبلية في الأجور .

الانفتاحية ٢٤ /٦ /١٩٨٧



مديون ومسدد ديون "الشهيران"
حكومه وأهالى !!

أنتخاب الرئيس ..
والدستور والديمقراطية

ــ تثبيت أسعار السلع الأساسية والمواد التموينية الضرورية وكمياتها وكذلك الخدمات الأساسية والمواصلات والكهرباء والمياه .

تثير الحملة التي بدأت منذ أسابيع لاعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك رئيساً للجمهورية لمدة تالية عددا من القضايا الهامة .

○ فتحديد يوم ٤ يوليو لبدء إجراءات إختيار رئيس الجمهورية الجديد ، مخالفة لنص دستوري . فالدستور المصري ينص في مادته الثامنة والسبعين على بدء هذه الاجراءات «قبل إنتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما » .. وبالتالي فلا يجوز لمجلس الشعب الشروع في تسمية الرئيس المرشح قبل ١٣ أغسطس ، حيث تنتهي مدة الرئيس الحالي في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، وإلا عد هذا مخالفة لنص الدستور .

○ كذلك فتسابق بعض المنظمات والجماعات والهيئات والأفراد إلى إعلان « بيعتها » للرئيس مبارك ، قبل أن يعلن البرنامج الذي سيلتزمُ به في السنوات الست القادمة ، في حالة فوزه ، سابقة خطيرة ، تهدر أي مغزى ديمقراطي مفترض في عملية إختيار رئيس الجمهورية ، وتدفعها إلى المزيد من البعد عن أية مبادىء أو أفكار أو إختيارات سياسية وإجتماعية ، لتصبح عملية شكلية أقرب إلى اعلان الولاء والطاعة للملوك والولاة . ولايخفف من خطورة الأمر حديث عن إنجازات

هنا وهناك فلا يوجد حاكم ــ مهما كان ــ لم يعم في عهده انشاء مصنع أو كوبري أو مدرسة .. ولعل كشف حساب الانجازات لايكون لصالح الحريصين على التسابق في إعلان «البيعة» قبل أن يحدد الرئيس المرشح برنامجه للفترة القادمة .. ويجيب على عدد من المطالب المطروحة في الساحة السياسية ، وفي مقدمتها ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ الالغاء الفوري لحالة الطوارىء والافراج عن المعتقلين ومحاسبة المسئولين عن التعذيب جنائيا واداريا ، والغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ، وتعديل قوانين الانتخابات وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، لوقف الانتهاك المستمر للدستور ومنع التزوير ، وحل مجلس الشعب الحالي وإعادة انتخابه على أساس القوانين الجديدة ، والغاء قانون الأحزاب لاتاحة الفرصة لكل القوى لتكوين أحزابها المستقلة .

○ وفي إطار حملة التأييد والمبايعة ، تبرز ظاهرة لابد من التوقف أمامها ، وهي دخول بعض الهيئات ــ المفترض عدم تورطها في الصراع الحزبي والسياسي ــ إلى المعترك السياسي ، بإعلان تأييدها لانتخاب الرئيس حسني مبارك ، مثل القضاة والأزهر الشريف والكنيسة القبطية ، ولايجادل أحد في حق كل من شيخ الأزهر وقداسة البابا في إعلان رأيه الخاص ، ولكن أن يطالب شيخ الأزهر المسلمين بتأييد الرئيس مبارك أو غيره ، فهو استغلال خاطىء لمكانته الروحية بين المسلمين لدفعهم لاتخاذ موقف معين في أمور دنياهم وقضايا السياسة اليومية ، لايحق لأحد أن يمليه عليهم باسم الدين أو المكانة الدينية .. وأن يصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية ، باسم أقباط مصر بيانا بتأييد الرئيس مبارك ، في مجتمع يقوم دستوريا على التعدد الحزبي وحق انتماء المواطنين مسلمين وأقباط إلى الأحزاب المختلفة المتصارعة ، وانتماء المرشح للرئاسة إلى أحد هذه الأحزاب ، فهو زج بالسلطة الدينية المقدسة للكنيسة في أمور السياسة .

وبعد .. إن هذه ليست هي كل الأخطار التي صاحبت حملة إنتخاب رئيس الجمهورية الجديد .. فهل يتنبه أصحاب هذه الحملة إلى أخطائهم قبل فوات الأوان .

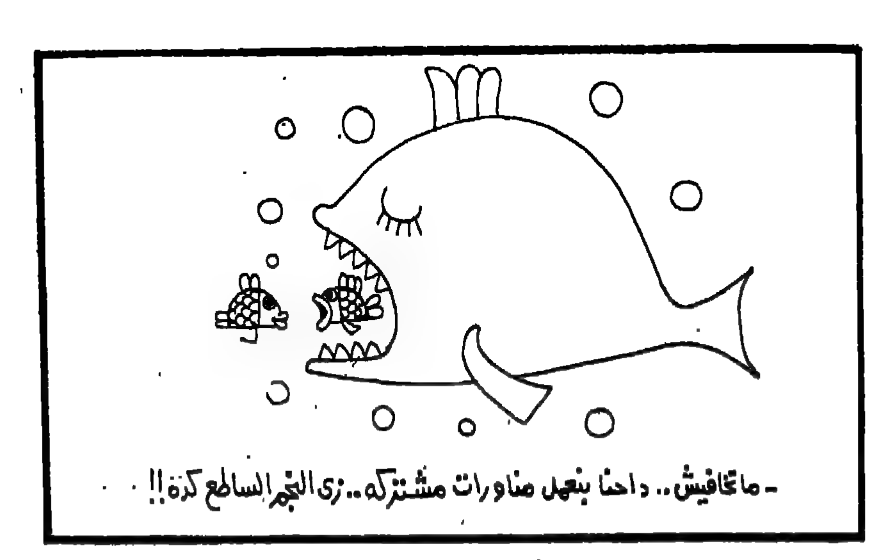
الأهالي ١٩٨٧/٧/١

السلطة القضائية
وانتخاب رئيس الجمهورية

المستشار صلاح عبد المجيد

بعد أيام ــ كما تقول الصحف ــ يعقد مجلس الشعب جلسة خاصة للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لفترة الرئاسة القادمة ثم يعرض هذا الترشيح على المواطنين في استفتاء شعبي في أكتوبر المقبل ، ويتم كل ذلك أعمالا لنص المادة ٧٦ من الدستور الدائم التي تنص على ن الترشيح يتم بناء على اقتراح ثلث أعضاء المجلس على الأقل ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ويعرض الحاصل على الأغلبية المطلقة لاعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا اصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ، ويتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

يتبين من كل ماتقدم أن عملية الترشيح لرئاسة الجمهورية هي عملية يختص بها مجلس الشعب دون غيره وله أن يرشح من يشاء شرط أن يحصل على الأغلبية المقررة في المادة المذكورة من المجلس وفي الاستفتاء . وبما أن المسلم به في نظامنا



وطبقا لنص قانون الانتخاب أن مجلس الشعب في مصر هو مجلس احزاب موجودة على الساحة السياسية فإن الصراع سيدور في المجلس للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بين الأحزاب المختلفة من يستطيع منها حسب اغلبيته بالمجلس أن يحصل على النسبة التي قررها الدستور للفوز بالترشيح والنجاح في الاستفتاء . والواضح حتى الآن أن السيد رئيس الجمهورية الحالي وهو في الوقت نفسه رئيس الحزب الوطني عازم على ترشيح نفسه للرئاسة وهذا لايمنع من أن يتقدم للترشيح غيره من رؤساء الأحزاب أو رجال الأحزاب أو المستقلين إذا تمكن أحد منهم من الحصول على النسبة التي نص عليها الدستور .

يتضح من كل ماسبق أن الصراع على رئاسة الجمهورية هو صراع حزبي يدور بين الأحزاب المختلفة للفوز بهذا المنصب الخطير ذو الصلاحيات الواسعة طبقا للدستور ولذلك كان غريبا ماقرأناه في الصحف من أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو ممثل رجال القضاء في الدولة ــ قد قرر بالاجماع ترشيح الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب الوطني ــ لفترة الرئاسة الثانية وأنه قد رفع إلى الرئيس ــ كما تقول جريدة الأخبار ــ تحياته وتأييده الكامل لما أجمع عليه الشعب من اصرار على الترشيح وأشاد المجلس بما تم في عهد الرئيس من ترسيخ لسيادة القانون ودعم الاستقلال القضاء .

ووجه الغرابة في الأمر أن رجال القضاء ــ ويمثلهم المجلس الأعلى للهيئات القضائية ــ طبقا للدستور مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وأن السلطة القضائية مستقله (المادتين ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور ؟) والاستقلال هذا ليس ميزة أو حماية لرجال القضاء ولكنه ميزة وحماية للشعب للمتقاضين . فعندما يقوم نزاع بيني وبين السلطة أو الحكومة أو مع أى من الناس سواء اكانوا من أصحاب النفوذ أو لم يكونوا ــ نزاع جنائي أو مدني ــ يجب أن أمثل وهذا من حقي أمام قاض مستقل لا سلطان عليه ولا على ضميره لغير القانون ويجب أن أحس أنا بذلك واؤمن به أراه أمامي من تصرفات هذا القاضي والهيئة التي ينتمي اليها فلا أرى فيه ميلا إلى سلطة ما في الدولة أو حزب ما على الساحة السياسية وإلا فقد استقلاله وحياده ودب في قلبي أنا المتقاضي شعور بالخوف افقد معه الأمان والإيمان بالاستقلال أمام سلطة العدالة والتجرد والاستقلال .

وقد حرص قانون السلطة القضائية على هذا المعنى حيث نص على أنه يحظر على المحاكم ابداء الاراء السياسية ويحظر كذلك على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي وقالت المذكرة الايضاحية لهذا النص أن المقصود هو أن يكون محرما على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية التي تنم عن تحيز لحزب من الأحزاب وأن يكون محرما على القضاء الاشتغال بالسياسة اشتغالا فعليا من شأنه أن يجعل لهم رأيا ظاهرا في الخلافات الحزبية حتى يكون القضاء بعيدا عن كل الشبهات وأن يطمئن إليه كل الافراد .

وكلنا يذكر رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة عندما قال له أسي بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لايطمع شريف في حيفك ولاييأس ضعيف من عدلك ..

إن كل أملي أن يكون الخبر المنشور عن مبايعة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تأييد ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة الرئاسة الثانية خبر غير صحيح ، وإلا فيتعين أن يكون لرجال القضاء وقفه تعيد للناس وللاحزاب إيمانهم ولاتخدش هذا الايمان من أن القضاء في مصر كان ولايزال وسيستمر للابد حصن الأمان الذي لايساند ولا يجامل ولا يميل إلا مع الحق وبالحق وحده .

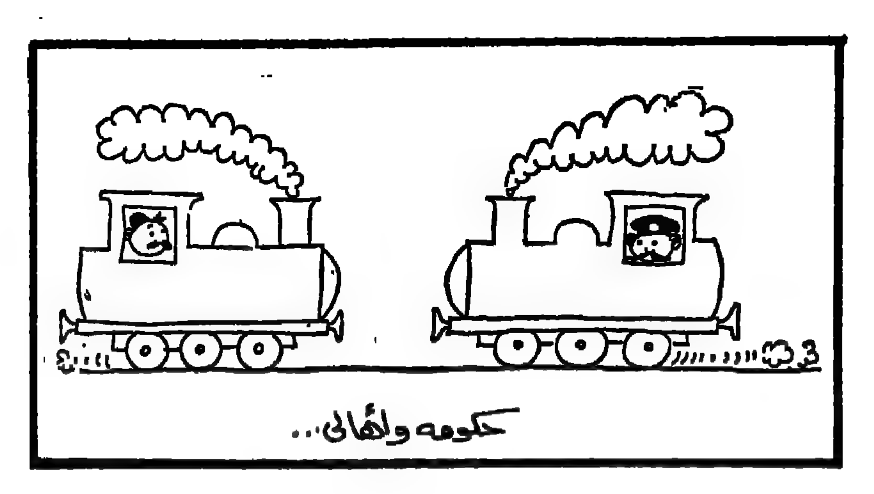
١٩٨٧/٧/١


U.S.A
رفع العلم الأمريكي

مظاهرات .. ومظاهرات

على غير العادة شهدت القاهرة وعواصم المحافظات المصرية مظاهرات ومسيرات جماهيرية «ضمت الوف المواطنين» دون أن تتعرض لها قوات الأمن المركزي وتطلق عليها القنابل المسيلة للدموع ، أو تستخدم العصى الكهربائية ودون أن ينتشر ضباط ومخبرو مباحث أمن الدولة ، لالتقاط صور زعماء هذه المظاهرات تمهيدا لاعتقالهم في ساعة متأخرة من الليل بإذن من النيابة العامة أو بدون إذن ، بعد أن تكون قد ألقت القبض على بعض المتظاهرين أثناء مطاردة الأمن المركزي لهم ..

والسماح بهذه المظاهرات لايعني أن الحكومة تراجعت عن تحريمها لكثير من الحقوق الديمقراطية الأساسية ، مثل حق التظاهر والاضراب السلمي ، وحق الاجتماع ، وحق تكوين الأحزاب والجمعيات ، وحق التعبير عن الرأى بمختلف الوسائل بما فيها حق اصدار الصحف والمجلات وتوزيع البيانات .. فللأسف إن موقف الحكومة مازال كما هو ، بدليل أن القوانين المناهضة للدستور والتي تحرم هذه الحقوق مازالت قائمة ومطبقة .



ولكن الحكومة لاتتورع عن مخالفة القوانين التي تصدرها ــ وحتى عن انتهاك الدستور إذا تصورت أن لها مصلحة في ذلك .

فالمظاهرات الأخيرة كانت «لمبايعة» رئيس الدولة ينظمها ويقودها الوزراء ورؤساء مجالس ادارات الشركات الحكومية ، بالتعاون مع ضباط وجنود المباحث والأمن .. فهي مظاهرات حكومية للتأييد وليست للمعارضة .

وسكوت الحكومة عن مظاهرات التأييد ــ بل تدبيرها وقياداتها ــ في الوقت الذي تتصدى فيه للمظاهرات السلمية للمواطنين ، يضع الحكومة في موقف صعب .. فلا تستطيع حكومة تحترم نفسها أن تكيل بمكيالين . أن تسمح وتمنع طبقا لأهواء الجالسين على مقاعد الحكم .. إما إن المظاهرات ممنوعة أو مباحة .. وإما أن حق الاضراب أو التظاهر حق شرعي أو جريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة !!

إن الميثاق العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية التي وقعتها مصر لضمان هذه الحقوق ، تبيح كل هذه الممنوعات ، وقد حكم القضاء اخيرا ببراءة عمال السكة الحديد الذين نظموا وقادوا إضراب السائقين استنادا إلى شرعية حق الاضراب . ومادامت الحكومة قد سمحت أخيرا بالمظاهرات ، فلابد أن نعتبر ذلك عودة إلى الحق ، وأن نمارسه جميعا دون خوف أو تردد .

الأهالي ٨ /٧/ ١٩٨٧

«كذابين الزفة»

لجاح عمر

بعض الكتاب يتعاملون مع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية كما لو كانت «إعلانات زواج» !! قائمة طويلة من الأوصاف والمواصفات الخاصة التي لاعلاقة لها بموقع رئيس الدولة .

جهلا .. أو نفاقا أو الاثنين معا ، عاد كاتبو الاستفتاءات المزيفة إلى «سيرتهم الأولى» متصورين أنهم بذلك يرضون الرئيس أو يقنعون الناس بغير ماهم به مقتنعين متجاهلين أو جاهلين بأدبيات الخطاب السياسي .

فمصر الدولة منذ خمسة آلاف عام ، لموقع الرئيس فيها نظرة خاصة . فلا هو بالرئيس الذي يملك ولا يحكم .. ولا هو بالمحتاج إلى مجهود كبير كي يفتح جماعات الضغط أو يجذب إليه الجماهير .

الرئيس في مصر شيء آخر . إنه يحكم الدستور له صلاحيات واسعة وسلطات أوسع .. وهو يحكم التراث تربطه بالمصريين علاقة تاريخية .



من هذه الأهمية ومن هذا الرصيد نستمد حقنا في حوار جاد حول تقييم موضوعي لما تم خلال فترة الرئاسة الأولى .

خاصة وأن الرئيس مبارك قد جاءنا بشعارات اعتبرناها جميعا برنامج جيد يبلور احلام الناس في القضاء على « الفساد » والافساد وخطوة على طريق العدالة حتى لايصبح أحد فوق القانون أو المساءلة .

والآن ونحن على أبواب فترة رئاسية جديدة فمن حقنا أن نتحاور معا فيما تم .. ومالم يتم و .. مايجب أن يكون خلال الفترة القادمة . لكن .. يبدو أن « كدابين الزفة » وكتاب الأرواح الهائمة قد اختلط عليهم « الزمان » .. و« الظرف » .. فلم يفرقوا بين التخاطب مع حدث هام كالاستفتاء على رئاسة الجمهورية .. وبين متابعة لياليهم في لندن أو باريس . لذلك راحوا يهيلون علينا باقلامهم ونفاقهم في محاولة لاقناع أنفسهم بأنه مازال لهم دورا يلعبوه لكنهم وقعوا في مأزق .. فلا اتصور انهم أرضوا الرئيس .. ولا أعتقد أن هناك من اقتنع بما يزيفون .

١٩٨٧/٧/٨

هوجة «مبايعة»
الرئيس حسني مبارك
وحقيقة الفروق بين سياساته وسياسة الحكومة والحزب الوطني

حسين عبد الرازق

عاش المواطنون جميعا خلال الاسبوعين الماضيين ، هوجة «مبايعة» الرئيس حسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية و«أخيرة» طبقا للدستور . وبدى الأمر مثيرا للدهشة بالنسبة للبعض ، وللاستنكار و«القرف» بالنسبة لآخرين فقد تسابقت المؤسسات والهيئات والنقابات والتجمعات وكبار الموظفين والمسئولين في اعلان البيعة والتأييد باسم الآلاف والملايين ، دون أن يسأل أحد هذه الملايين ، وتورطت مؤسسات دينية وعسكرية ، إما بالمخالفة للدستور أو للمنطق ، في هذه «الهوجة» ، لتزج بنفسها في معترك الصراع السياسي والحزبي .

وظهرت خلال هذه «الهوجة» مقوله غريبة وشاذة ، تضفي على منصب رئيس الجمهورية ، وعلى شخص الرئيس مبارك ، صفات تتناقض مع الواقع والحقيقة . فتؤكد ضرورة أن يتمتع رئيس الجمهورية «باجماع قومي» فلا يجوز أن يكون حوله خلاف ، ويجب على كل الأحزاب والقوى السياسية أن ترتفع فوق الخلافات والصراعات الحزبية ، وتقف صفا واحدا وراءه . وتفرق هذه المقولة بين رئيس الجمهورية وبين السياسات الحكومية ، وبينه وبين الحزب الوطني ، فاليه وحده تعود كل الايجابيات . وإذا كانت هناك سلبيات فلتتحملها الحكومة أو الحزب ، دون أية مسئولية من جانبه !!

ورغم تهافت هذه المقولة وتناقضها مع الحقيقة ، فلا شك أن هناك ضرورة لفضحها أمام الرأى العام ، حتى لايقول أحد غدا ، لم أكن أعلم ، وقد صدقت ماقيل !

سلطات .. بلا حدود

وقد يكفي في هذا المجال نظرة سريعة إلى سلطات رئيس الجمهورية الدستورية .. فهو رئيس السلطة التنفيذية ، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة «ويشرفان على تنفيذها» ، ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء ، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم ، ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، ولوائح الضبط ، وله حق اصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، ويعلن حالة الطوارىء ، ويبرم المعاهدات ، وله أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة ، وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها.. ولرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة في الدستور «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر» ، ويوجه بيانا إلى الشعب ..

ورئيس الجمهورية هو الذي يدعو مجلس الشعب للانعقاد ويفض دور الانعقاد العادي وغير العادي ، وله حق اصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها ، وله حق حل مجلس الشعب بعد استفتاء الشعب .. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، والمجلس الأعلى للشرطة ..و .. و..

ولكن ، ورغم هذه السلطات الواسعة وغير المحدودة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، والتي تجعله الوحيد أو على الأقل المسئول الأول عن كل السياسات والممارسات التي تقوم بها الدولة في مصر .. فإن البعض يجادل في هذه الحقيقة

البسيطة ، ويخلي ساحة الرئيس حسني مبارك من ممارسات الحكومة والحزب الوطني ومجلس الشعب والمجالس المحلية والصحافة المملوكة لمجلس الشورى .. وللأسف فهي محاولة محكوم عليها بالفشل ، فالممارسة العملية تؤكد أن الرئيس يمارس كل سلطاته الدستورية وبتوسع .

الرئيس الفعلي للحكومة

فلا يستطيع أحد أن يطلب منا الغاء عقولنا لنصدق أن السياسات المختلفة التي مارستها الحكومات المتعاقبة منذ تولى الرئيس مبارك السلطة في ١٣ اكتوبر ١٩٨٧ ، هي سياسات يقررها رئيس الحكومة أو الحزب الوطني .

فالمكتب السياسي للحزب الوطني ــ ومهما تحدثنا عن اتجاهات داخله أو تكتلات ــ عينه ويختار أعضاءه الرئيس حسني مبارك ، وقد أبعد منه بعد تولى مبارك السلطة عدد من الأعضاء كان أولهم منصور حسن الذي لم يكن على وفاق مع حسني مبارك في نهاية حكم السادات . كذلك فالأمانة العامة للحزب يختارها ويصدر قرار تكوينها الرئيس حسني مبارك .

ورؤساء الحكومات الذين توالوا خلال السنوات الست الماضية «د . فؤاد محيي الدين ــ كال حسن علي ــ د . علي لطفي ــ د . عاطف صدقي» ودون أن نغمط أيا منهم حقه ودوره الخاص في رسم سياسة الحكومة ، كانوا ينفذون سياسة متصلة ترسم وتصاغ في رئاسة الجمهورية ويتخذ القرار الأخير فيها الرئيس حسني مبارك . ولعل في الطريقة التي أقيل بها كل من كال حسن علي ود . علي لطفي بقرار مفاجيء من الرئيس مبارك دليل قاطع على ممارسة مبارك لسلطاته كاملة على الحكومة وسياستها .

والمتابع للسياسة المصرية يدرك أن قضايا الاقتصاد والأمن والعلاقات العربية والدولية تدار بصفة أساسية من رئاسة الجمهورية وبقرارات الرئيس مبارك شخصيا بمساعدة عدد من مستشاريه من أبرزهم د . رفعت المحجوب ، ود . عاطف صدقي (حتى قبل أن يظهرا على المسرح السياسي الأول كرئيس لمجلس

الشعب والثاني كرئيس للوزراء) ، ود . أسامة الباز ود . عاطف عبيد ، ويوسف والي ، وكمال الجنزوري . ود . مصطفى خليل ، والمشير عبد الحليم أبو غزالة ..

وليس سرا أن قرارات يناير ١٩٨٥ الاقتصادية نوقشت في رئاسة الجمهورية وأقرت من الرئيس شخصيا ، وعندما قرر الرئيس التراجع عنها أمام ضغوط رجال الأعمال والبنوك ، قدم د . مصطفى السعيد ــ رغم علاقاته الوثيقة برفعت المحجوب وعاطف صدقي ــ كبش فداء لها ، وصدر قرار التراجع من الرئيس وأحضر د . سلطان أبو علي لينفذ السياسة الجديدة التي بدأت بقرارات ابريل ١٩٨٥ .

والمباحثات الطويلة والشاقة مع صندوق النقد الدولي ، والتي استمرت مع تغيير الوزارات ووزراء الاقتصاد ، كان صاحب القرار الأخير فيها حسني مبارك . ونفس الأمر بالنسبة للقرارات الاقتصادية الأخيرة والعلاوة الاجتماعية .

أما قضايا الأمن فتكاد تكون حكرا على رئيس الجمهورية ومعاونيه الظاهرين والمختفين . ورئيس الوزراء الحالي والسابق والأسبق ، ومجلس الوزراء كله ، لادخل له في قضايا الأمن . واختيار وزير الداخلية مسئولية رئيس الجمهورية مباشرة . وقد توالى على وزارة الداخلية بعد النبوي إسماعيل ، حسن أبو باشا وأحمد رشدي وزكي بدر وكلهم بقرارات من رئيس الجمهورية . وكثير من تقارير الداخلية والمخابرات لايعلم عنها رئيس الوزراء ونوابه شيئا . الغريب أن المعارضة ــ ومنهم بل في مقدمتهم حزب التجمع وجريدته الأهالي ــ عندما كشفوا جرائم التعذيب ضد الجماعات الاسلامية واليسارية خلال أعوام ٨١ ،٨٢ ،٨٣ .. حاولوا أن يبعدوا رئيس الجمهورية عن هذا الموضوع . ولكن الرئيس مبارك وبعد أن قطعت أحكام القضاء (قضيتي الجهاد والحركة الشعبية) بوجود التعذيب ، تصدى بنفسه لانكار الحقيقة ، واعتبر الحديث عن التعذيب اثارة ومحاولة للاساءة لجهاز الأمن . ليجعل بذلك شخصه طرفا أساسيا في هذه القضية ويسبغ حماية ــ معنوية على الأقل ــ على وزراء الداخلية الذي كانوا في مواقعهم عند وقوع هذه الجريمة (النبوي وأبو باشا) وأعوانهم المتورطين في هذه الجريمة .

وفي العلاقات العربية والدولية واصل الرئيس حسني مبارك مابدأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، من اعتبار هذه القضايا مسئولية رئيس الجمهورية شخصيا ، بصرف النظر عن اختلاف التوجهات والأساليب بينهما . وكل القرارات الأساسية في هذا المجال سواء مايتعلق منها بالقضية الفلسطينية أو العلاقات «الخاصة» ــ أقصد علاقات التبعية ــ مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حجم ومدى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول العربية .. تصدر في النهاية من الرئيس حسني مبارك ، وبدور بارز لمدير مكتبه للشئون السياسية وسكرتيره للمعلومات .

كله .. بالتعيين

وإذا كان دور رئيس الجمهورية حسني مبارك في السلطة التنفيذية أمر يتفق ونصوص الدستور ، وبالتالي يمكن فهمه وتوقعه ، فإن دوره في السلطة التشريعية لايستند إلى النصوص بقدر اعتماده على الأمر الواقع والنفوذ الذي يتمتع به كل من يجلس على مقعد رئيس الجمهورية أيا كان هو .

فأغلبية مجلس الشعب التي تنتمي إلى الحزب الوطني تدين بولائها دائما للرئيس حسني مبارك ، سواء في مجلس الشعب الحالي ، وسابقه الذي انتخب في مايو ١٩٨٤ . فالكلمة الأخيرة في تحديد هذه القوائم ، كما نشرت الصحف الرسمية والحزبية ، كانت لحسني مبارك رئيس الحزب الوطني . ونجاح هؤلاء الأعضاء الذين رشحوا على قوائم الحزب الوطني ، لم يكن لشعبيتهم أو شعبية الحزب الذي ينتمون إليه وإنما تحقق نتيجة المساندة والتدخل والتزوير الذي قامت به على رؤوس الأشهاد أجهزة السلطة التنفيذية التي يرأسها حسني مبارك وبعلمه وموافقته ، سواء وزارة الداخلية أو المحافظين وأجهزة الحكم المحلي ؛ أو وزارات الخدمات المختلفة ، أو أجهزة مخاطبة الرأى العام .. التي كرست جميعا جهودها لفرض هذه الأغلبية وهؤلاء النواب .

ولم يكن غريبا في ظل هذه الأوضاع أن يكون لمبارك الكلمة الفصل في كل شئون المجلس وممارساته .

فالرئيس يعين د . رفعت المحجوب عضوا في المجلس بعد انتخابات ٢٧ مايو ٨٤ ، ثم يقرر أن يكون عضو المجلس المعين رئيساً لمجلس الشعب ، فيستجيب المجلس .. وعندما تواتي بعضهم الجرأة فيعترض على اختيار عضو معين رئيسا للمجلس ، وذلك عند مناقشة الموضوع في الهيئة البرلمانية للحزب الوطني ، يجيبه الرئيس في وضوح وحسم .. كلكم متعينين ..

والرئيس قادر باشارة من يده أن يدفع المجلس لنظر أى قانون في ساعات ، أو تأجيل نظره أشهر وسنوات ، وقادر على أن يفرض أى تعديل قانوني . وهناك أمثلة عديدة عشناها جميعا خلال السنوات الماضية أقربها تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب في ساعات .

وأخيرا فالرئيس يملك حل المجلس واللجوء إلى هذا الاجراء الشكلي .. الاستفتاء على قرار الحل ، وهو ماحدث في بداية هذا العام عندما قرر الرئيس بعد تعديل قانون الانتخابات حل المجلس .

رجال الرئيس

ولا تقف سلطات الرئيس الممارسة عند هذه الحدود الرهيبة الاتساع . فهناك سلطات فعلية لاتجد لها تقنينا من أى نوع كان ، من أشهرهادور الرئيس في الصحافة الحكومية المسماه بالصحافة القومية .

فالرئيس هو الذي يحدد أسماء رؤساء مجالس الادارات ورؤساء تحرير هذه الصحف والمجلات . وهو القادر على المنع والمنح . ولا يتجاوز دور اللجنة العامة لمجلس الشورى المختصة باقتراح اسماء المرشحين لهذه المناصب .. عرض الاسماء التي

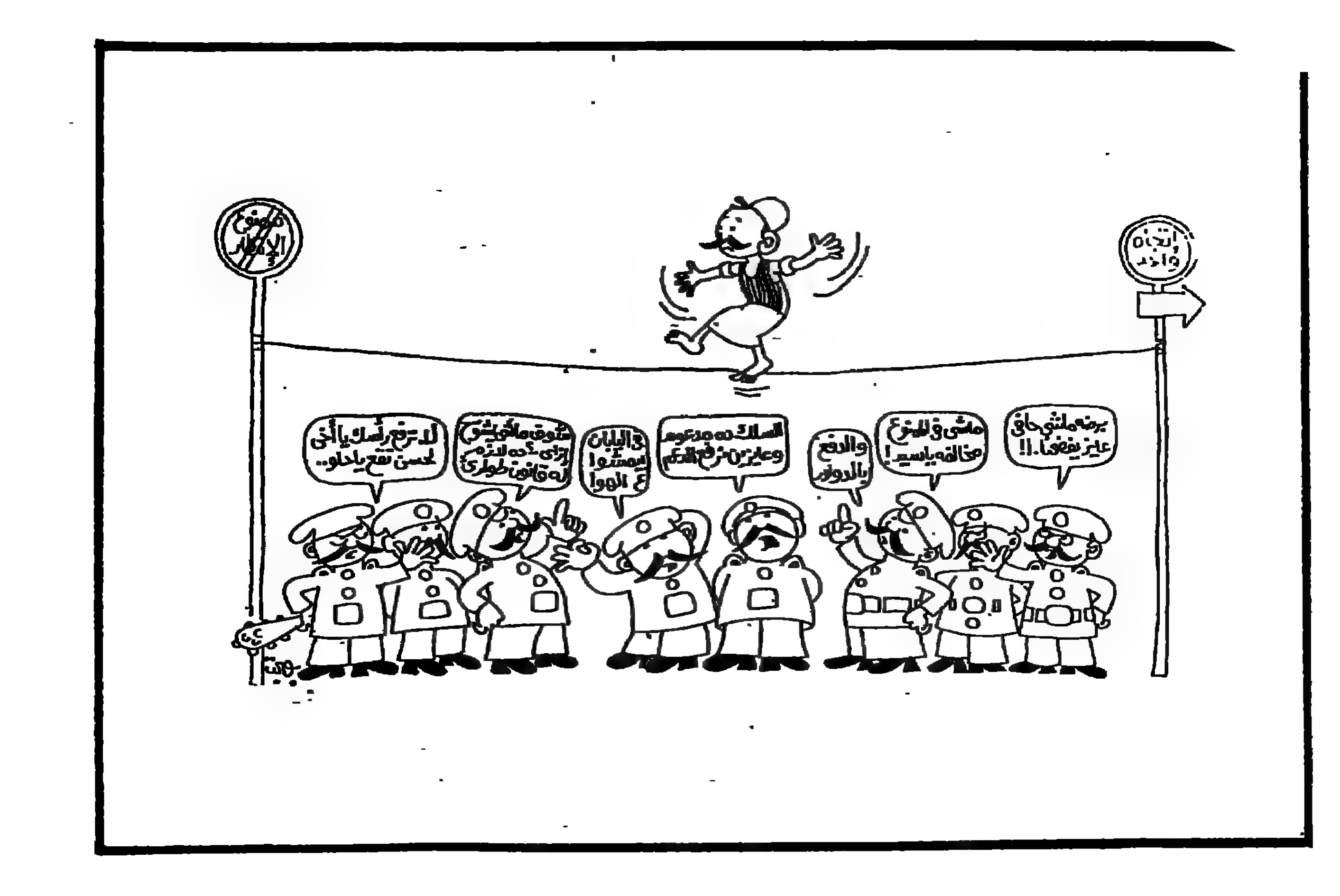
تصلها من الرئيس عبر رئيس المجلس ، ليقرها المجلس بدوره دون مناقشة ، وأحيانا دون أن يعلم أى شيء عن اسم المرشحين .

وكل العاملين في الصحافة أو القريبين منها ، يعلمون أن تأجيل اختيار رؤساء مجلسي ادارة روز اليوسف وأخبار اليوم ورؤساء تحرير عدد من الصحف بلغ شاغلوها سن المعاش والتجديد أو التغيير لبقية رؤساء التحرير والذين انتهت مدتهم يومي ٢٨ يونيه .. تم دون اعلان لأن الاقتراحات المختلفة والمتناقضة تجمعت منذ مدة أمام الرئيس ، ولم يصدر قراره بعد ليبصم عليه مجلس الشورى .

إن الرئيس حسني مبارك ــ وكل رئيس للجمهورية في ظل الأوضاع القائمة ــ هو صاحب القرار الوحيد في الدولة . ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أو ينكر هذه الحقيقة . وكل ماعشناه خلال السنوات الست الماضية ، بشرها وخيرها ، يتحمل مسئوليتها الأولى الرئيس حسني مبارك . ومحاولة إقامة حدود فاصلة بين ممارساته ، وممارسات الحكومة والحزب الوطني ، هو نوع من الخداع والكذب على النفس وعلى الناس .

ومن حق أى فرد أو جماعة أو مؤسسة أن تقول لمبارك .. نعم .. في الاستفتاء على ترشيحه رئيسا للجمهورية للسنوات الست القادمة .. ولكن يجب أن يكون واضحا أن من يقول نعم لمبارك ، فإنما يقولها للحزب الوطني وللحكومات المتتالية التي اختارها مبارك خلال السنوات الست الماضية ، ولسياساتها الاقتصادية والديمقراطية (أو اللاديمقراطية) التي مارستها ، وللمجالس المحلية التي انتخبت في عهده في ظل نظام القائمة المطلقة وبكل مامارسته من فساد ومحسوبية واستغلال .. باختصار فهو يقول نعم لكل السياسات الحالية والتبعية . طالما أن الرئيس لم يعلن ــ مجرد اعلان ــ عزمه تغيير هذه السياسات وانتهاج سياسة جديدة ، على الاقل في المجال الديمقراطي ، تفتح الباب ولو بعد ٦ سنوات ، لامكانية التغيير عن طريق صندوق الانتخابات ، وتداول السلطة طبقا للارادة الحرة لمجموع المواطنين .

١٩٨٧/٧/٨



إتجاه واحد
ممنوع الإنتظار
برضه ماشي حافي
عايز نفحصها..!!
ماشي ف الممنوع
مخالفة ياسيد!
والدفع
بالدولار
السلك ده مدعوم
وعايزين نرفع الدعم
ف البلدان
بيمشوا
ع الهوا
شوف ماشي
إزاي كده لازم
له قانون طوارئ
لا ترفع راسك يا أخي
أحسن تقع ياحلو..

طقوس المبايعة

فريدة النقاش

ـــ لماذا تبايع الرئيس حسني مبارك لدورة رئاسة جديدة ؟
ـــ ومن قال إنني أبايعه ؟
ـــ ماذا ؟
ـــ ومن قال إنني أبايعه ؟

يدور هذا الحوار كثيرا جدا في هذه الأيام بين عشرات من الصحفيين والاعلاميين الشباب وبعض قادة العمل السياسي في مصر . وهو حوار سرعان مايتقطع لأن الصحفي أو الاذاعي جاء من موقع عمله محملا بسؤال لم يسمح له أحد بصياغته ولم يسمح له أحد بالتفكير المسبق فيه بما يعني امكانية انتقاده أو طرح عكسه إذا شاء .. لم يسمح له أحد بحق أساسي من حقوقه أى أعمال العقل المستقل بحرية .. لكى ينتج اسئلة حرة ..

لذا فإن الدهشة البريئة لهؤلاء الشباب والفتيات أمام الاجابة التي تتضمن السؤال : لاتفاجئنا :
ـــ ومن قال إنني أبايع ؟
فهذه الدهشة تصبح هى نفسها سؤالا جديدا ..

وكانت مجلة المصور هى اذكى السائلين حين إستبدلت «البيعة» العامة التي شاعت في كل أجهزة الاعلام بسؤال يحترم الآخرين نسبيا .
ـــ ماذا تطلب من الرئيس مبارك ؟

لاتعود «الواحدانية» في تاريخنا إلى الديانات السماوية وحدها وخاصة الدين الاسلامي .. وإنما تضرب بجذور أعمق في العصور السابقة منذ زمن الفراعنة .

صــلاة

تعاليت ماذا يهمك
ممن يذمك
فاليوم يومك
لايرقى السجين إلى سدة العرش
والعرش يصبح سجنا جديدا
وأنت مكانك ، قد يتبدل
رسمك واسمك ، لكن
جوهرك الفرد لايتحول

امل دنقل

ومع ذلك فقد ارتقينا حضاريا وثقافيا وأصبحنا محترمين كبشر بما يكفي لنرفض هذه الصيغ المبتدلة في التعبير السياسي والممارسة السياسية .

إن تعبير البيعة هو نفسه تعبير فج ومفزع ، ولا أعرف حقا إن كان الناس قد اعتادوا مثل هذه التعبيرات كما إعتادوا اكل اللحوم الفاسدة والمواد الغذائية الملوثة بالاشعاع والتعامل مع الذمم الخربة والتغاضي عن العربدة الصهيونية الأميركية في المنطقة .. كأنها تدور في مكان آخر ..و .. و.. وغض الطرف اعن استجابة الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي ، وتجاهل السلخانة المنصوبة في السجون للابرياء وغير الابرياء ..و .و ..

يقفز هذا التعبير في وجهي فيصفعني ويجعلني أتأمل من جديد في تاريخ ثقافتنا . يخرج من شاشات التليفزيون وموجات الراديو وأنماط الصحف .. فأبحث عن معناه في دائرة المعارف الاسلامية لعلني اكتشف مايريح ويغسل احزان القلب . فأجد أن هناك بيعه يقصد بها الاختيار وتلك لاتعنينا لأننا لا فحسب مجبرون على اختيار الرئيس حسني مبارك وإنما أيضا لأن الرئيس حسني مبارك لايقول لنا أبدا

إنه ينتوي أن يغير السياسات التي أودت بنا إلى هذه الهاوية .. وجعلت من مصر دولة تابعة «نموذجية» منقسمة اجتماعية كما لم يحدث في تاريخها .

وهناك بيعة أخرى يقصد بها
مجرد اظهار الولاء والدخول في الطاعة .. وهي بالقطع مطلوبة منا الآن .. جميعا . وبصورة ارهابية خفية « .. وثمة بدعة ادخلت منذ عهد الأمويين هي .تجديد البيعة عندما يلجأ الخليفة أو السلطان أبان حكمه إلى اجراء بيعة جديدة له أو لولي عهده ، وقد تتكرر هذه البيعة مرتين أو أكثر ، ويلجأ اليها الحاكم لتأكيد ولاء رعاياه .. »

ثم تقول الموسوعة :
ثمة سؤال يتردد حول البيعة المقصود بها الاختيار ، وهو معرفة ماإذا كان لها أثر تخويل الحاكم السلطة أم أنها مجرد تأييد له . ويؤيد الفكرة الأخيرة أن القاعدة قد استقرت بوجه عام على أن الحاكم يتلقى التفويض بالحكم من الله جل وعلا ..

والذين يقومون بالبيعة ، ومعهم بقية الجماعة يصبحون مرتبطين بها ارتباطا وثيقا وتدعم الصفة الدينية التي اكتسبتها البيعة منذ أوائل العصر العباسي هذا الأثر الملزم بالارتباط .. »

وإنني أسوق هذا التفسير الذي لم أجد غيره للذين يقولون لنا إن مبايعة الرئيس حسني مبارك سوف تعين البلاد على تقليص نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة والفاشية الدينية التي توشك على القفز على السلطة ونهشنا .. إنهم ينصبون رئيس حزب من الأحزاب باجماع شامل لمنصب سوف تشوبه القدسية ، ويحيطونه بمظاهر التتويج ويزينون له — رغم إصراره على أنه كان وسيبقى رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي أقوى احزاب الرأسمالية — يزينون له فكرة «الفرعنة» ذاتها وعلينا نحن الذين لم تبطلعنا السجون بعد أن تعلن امتناننا «ونبايع» .. ألسنا

محظوظين لأننا نحيا ونتنفس الهواء ، الديمقراطي ولانتعرض للتعذيب ..
وتثور الأسئلة التي لايناقشها الناس علنا .. إنما من الكواليس :

هل صحيح أن الرئيس حسني مبارك كان بوسعه أن يحكم مصر بطريقة السادات أى أن يقمعها قمعا شاملا لا جزئيا كما هو حادث الآن ؟

وهل كانت ستطاوعه أم أن نتائج مأساوية أخرى كانت ستحدث ؟

إن الأجابة في رأيي هى كلا لم يكن يستطيع أن يفعل .

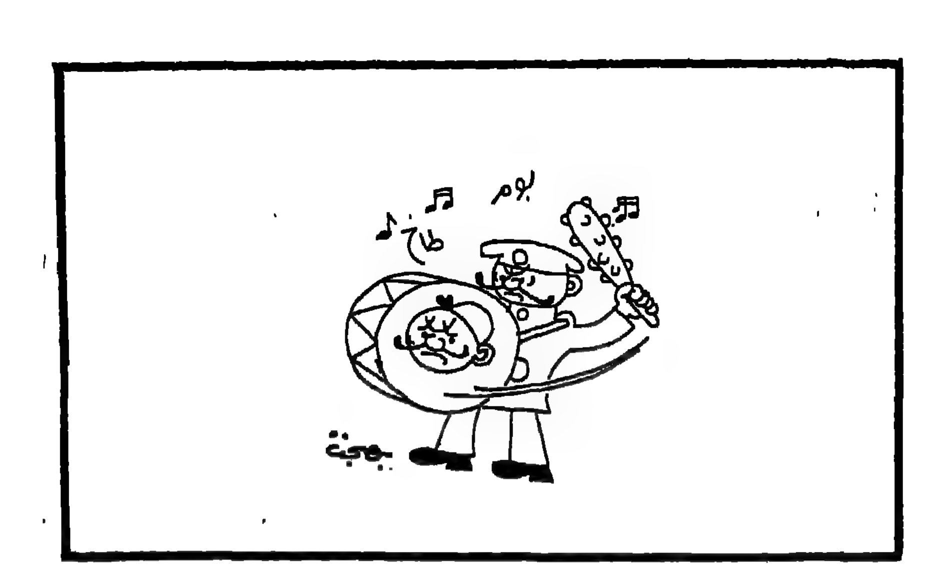
لماذا ؟

لأنه يعرف جيدا أن النهاية المأساوية لحياة السادات كانت هى الحصاد المر للقمع المنظم والشامل .. وكان لابد للرئيس مبارك أن يزيح الغطاء قليلا عن الاناء الذي يغلي بكل قوة ليخرج بعض البخار حتى لاينفجر الاناء .. وهو بالضبط مافعله .. أزاح الغطاء قليلا ..

وتواصل الجماهير على مستويات متعددة وبأشكال متباينة نضالها من أجل إنتزاع الحقوق الاساسية مثل حق الاضراب والتظاهر .. واصدار الصحف .. وحق العمل والتعليم .. والسكن .. الخ ولا تحصل على أى منها إلا بالتضحيات الجسيمة وليس كمنحة أو بتنازل من أحد .. لا من الرئيس أو من أحد آخر ..

ماذا كان بوسع الحكومات المتعاقبة للحزب الوطني الديموقراطي ياترى أن تفعل بحركة الجماهير التي تسعى للمطالبة بحقوق بسيطة .. زيادات في الأجور أيام الراحات للعمال ــ تعديل بعض التشريعات .. الخ هل كانت تستطيع أن تؤدبها وفقا لتعبيرات رجال الأمن «المخضرمين» «المؤدبين» أكثر مما فعلت ؟

الحق أنها لم تتوان أبدا فطالما واجهت الاضرابات بالبوليس والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الجماعية ، ومظاهرات الطلاب بالقنابل ، والانتخابات بالتزوير ، وعربدة إسرائيل بالتجاهل ، والتوغل الاميركي في مؤسساتنا بالمباركة .. وارتفاع الأسعار بالتهويش ..



فعلام تعتمد سلطة التبعية والطفيلية والفساد ياترى .. علام تعتمد في فرض البيعة ، بصورة جميلة ؟

على يأس الناس

عزفت الجماهير عن فكرة تغيير كل شيء بعد أمل خبا في الحكم القائم ذلك الحلم الجميل الذي ولد فور اغتيال السادات وحين جاء اليهم الرئيس حسني مبارك حاملا شعار التغيير تعلقوا به .. ومع مضى السنين بات الحال أسوأ واستبدل شعار التغيير بالاستقرار . أى استقرار الأسوأ فالأسوأ فركن الناس لنوع من اليأس المؤقت المريح .. وانخرطت الجماهير العمالية المنظمة وحدها التي تدهور حالها في النضالات الجزئية كل يوم . تدافع عن مستوى معيشتها .. وتكتسب خبرات جديدة .. وتتسع الشقة بينها وبين الحكم ..

فلماذا تبايع هى ؟ .. ولماذا لا كما تفعل الآن خلف التجاهل التام للزفة المنصوبة .. وتشيح بكل تعمد عن موكب النفاق وطوابير المنافقين . وهى مشغولة بقوانين عاصم عبد الحق أكثر فتتجاهل كلية الذين يرصون كلمات الرياء المنتقاه من قاموس التزوير المتعدد المستويات والمتشعب السبل ، إن الجماهير على حق ومما يثير العجب حقا أن هؤلاء الذين دأبوا على تلطيخ عصر الرئيس عبد الناصر لأنه

كان «شموليا» ولم يسمح بالتعدد هم أنفسهم الذين يباركون بكل قوة نمو شمولية جديدة بانتزاع الاجماع لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي صاحب استقرار الحال على ماهو عليه ، والاقرار لهذا الحزب لا فحسب بأنه يمثل الأغلبية البرلمانية كما قالت نتائج الانتخابات ولكن بأنه يمثل كل مصر بكل طبقاتها وأحزابها حتى بما فيها هذه الطبقات والأحزاب التي تقف على الضفة الأخرى تماما من السياسات القائمة فيوردون على لسان خالد محيي الدين مالم يقله أبدا ..

إنه قمع هادىء وارهاب مقنع يهاجم ويفترس برقة بالغة ينشر عباءته السوداء الكثيفة على عقل الناس فيصبح السؤال غريبا والاندهاش نفسه عجبا .

ولا يملك المرء ازاء مولد الرياء والمداهنة بارهابه المقنع هذا إلا أن يمارس السانيه بأن يقول : على الأقل لا .. لمنطق المبايعة .. لا .

لا .. هي الرد الوحيد على الارهاب هكذا قال بطل من أبطال المسرحي الراحل «ميخائيل رومان» وكان اعداؤه قد حاصروه بطريقة شريرة .. وكان أيضا ضعيفا .. فلم يتشبث بضعفه ليلتمس مبررا للتخاذل وإنما تشبث بقوته المحتملة .

ترى ألا يسأل الذين سارعوا إلى «المبايعة» أنفسهم عن المغزى الحقيقي لمناورات النجم الساطع التي سوف تجرى على أراضينا في شهر اغسطس قبل انتخاب الرئيس بشهرين ومشاركة قوات الانتشار السريع فيها .. ألا يسألون انفسهم عن علاقة ذلك بمحاولات اسقاط النظام في ليبيا .. ؟

ألا يسألون أنفسهم عن تلك الوثيقة التي يقرأها العالم كله وقدمتها للرئيس ريجان مندوبته السابقة في الأمم المتحدة «كيركباتريك» بعد جولة في أنحاء العالم لمدة عشرة شهور وتحدد الوثيقة المناطق التي سيجرى تدبير حملات فيها تهدف إلى تقويض الاستقرار وهى الهند وكوبا ونيكاراجوا وفيتنام وإيران وليبيا واليمن الجنوبي وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق والجزائر ومدغشقر .. ويتطلب تقويض الاستقرار هذا خصوصا كما تنص الوثيقة على استخدام «مصر وجمهورية جنوب إفريقيا وزائير والمغرب والعربية السعودية وباكستان وبلدان معاهدة جنوب شرق آسيا ويخصص لاسرائيل دور خاص في حملة تقويض الاستقرار تلك ..» .

إذن .. هل يكف بعض الذين يدفعون إلى «المبايعة» والتي هي في الجوهر ضد التعدد وضد الديمقراطية هل يكفون عن القول بأن ناصرية جديدة هي في الطريق الينا .. خاصة وأن هؤلاء يدعون أنهم يستخدمون المنهج العلمي في التحليل السياسي ..

فالمنهج العلمي هذا لايرشح الرئيس مبارك بحال لأن يكون عبد الناصر آخر يفتح الباب بسلسلة متواصلة من الاصلاحات الجذرية تضع مصر من جديد أمام امكانية التحول للاشتراكية في المدى المنظور .. الواقع الموضوعي يقول إن مثل هذه الامكانية ليست قائمة أبدا فعلاقات التبعية للرأسمالية العالمية تتعمق وتزداد رسوخا .. وقد لفت نظري أن أكثر برقيات «المبايعة» اتساقا ودقة في التعبير هي برقية جمعية رجال الأعمال التي قالت : «نحن نبايعك بعد خبرة طويلة» فخبرتهم تقول إن هذا هو حكمهم وتلك سلطتهم وأواصرهم مع الرأسمال العالمي ليست خافية .

كذلك فإن الدعم الذي يسعى الرئيس ريجان لتقديمه للحكم المصري بتصنيع دبابة مشتركة تتكلف آلاف الملايين لتكون مصر هي البلد الثاني بعد إسرائيل في المنطقة التي تعتمد عليها الاستراتيجية الاميركية هو برهان جديد على استحالة قيام ناصرية جديدة .. فإحدى السمات الرئيسية للناصرية هي عداؤها للاستعمار ، والاستعمار الجديد الذي يدخل مصر الآن كنقطة ارتكاز رئيسية لاستراتيجيته ..

فكيف تساق إلى الاجماع اذن ؟ ، تساق إلى «المبايعة» حيث تنتزع الرأسمالية التابعة اعترافا بأنها تمثل الشعب كله وبأنها وهي تدفع بالبلاد إلى الهاوية .. هي صاحبة المستقبل ..

فلنرفض ــ على الأقل ــ أن نصبح قطيعا ونحتج على هذه الطقوس البذيئة للمبايعة .. ونحتج أصلا على المبايعة تعبيرا ، وفعلا أليس هذا حقا من بعض حقوق الانسان .

١٩٨٧/ ٧/ ٨



حكومة.. ومرايه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عناوين مختصرة لديمقراطية رئاسة مبارك الأولى

حسين عبد الرازق

برزت خلال حملة التأييد لاعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، قضية ، تبدو كأنها الحجة الرئيسية التي يستند إليها «المبايعون» ، سواء رجال الرئيس – كل رئيس – في الحكومة وحزب الحكومة ، أو بعض الكتاب في الصحف «القومية» الحكومية ، أو حتى بعض المنتمين لأحزاب تحسب على المعارضة . فالجميع يتفقون في شبه إجماع على «الانجاز» الديمقراطي للرئيس ، ويؤكدون أن إعادة انتخابه تعني استكمال طريق الديمقراطية ، وعلاج ماقد يكون هناك من نواقص قليلة أو كثيرة .

ويبدو أن الالحاح على هذه المقولة بالنسبة لبعض الطيبين والبسطاء ، أمر مفروغ منه لايحتمل الاختلاف أو حتى المناقشة .

والسؤال – هل أجمع هؤلاء على أمر حقيقي ، وأن مصر تعيش في عهد مبارك ربيع الديمقراطية ، أو على الأقل تسير بفضل ممارسات الرئيس في هذا الطريق بثبات .. أم أن الأمر ليس إلا خدعة أخرى يروجها صناع الوهم بما تحت أيديهم من أجهزة وامكانات ، تحاصر العقل وتفرض غشاوة على العيون .. ؟



النهاية .. والبداية

بعد ٦ سنوات قضاها مبارك نائبا وحيدا للرئيس السابق أنور السادات ، يشاركه مسئولية كل قراراته ومواقفه ، بما فيها قرارات مذبحة سبتمبر ١٩٨١ ، التي شملت اعتقال ١٥٣٦ مواطن (من بينهم ٢٣ من قيادات حزب التجمع و٩ من قيادات الوفد و٦ من قيادات العمل و٨ من قيادات الأخوان المسلمين و١٧ من القيادات السياسية المستقلة و٦ من أعضاء مجلس نقابة المحامين و٣ من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين) ونقل ٦٧ صحفيا و٦٤ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات . وعزل البابا شنوده وسحب تراخيص عدد من الصحف والمجلات ، وحل عدد من الجمعيات الاسلامية والمسيحية ..

بعد هذه السنوات الست أغتيل السادات في حادث المنصة الشهير ، وتولى حسني مبارك رئاسة الجمهورية رسميا في ١٣ إكتوبر ١٩٨١ .

ورغم مناخ العنف والتوتر نجح حسني مبارك بسرعة تحسب له في إشاعة مناخ

سياسي مختلف ، بعد أن أقدم على عدد من الاجراءات المتتالية ، تعطي انطباعا بأن الرئيس الجديد قد وعى الدرس ، وأن السلطة تقبل بأعمال الديمقراطية ، أو هى في طريقها للقبول بها .

في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ أفرج المدعى الاشتراكي بقرار من الرئيس عن عدد من المتحفظ عليهم (المعتقلين طبقا لقرارات سبتمبر) ، وتوالت الافراجات لتشمل حتى يناير كل السياسيين من غير أعضاء الجماعات الدينية ، وسادت لغة جديدة مغايرة في التعامل بين الرئيس واحزاب المعارضة ، تغاير لغة السباب والاتهام الكاذب بالعمالة والأساليب العنيفة والفجة للحكم ، وصدرت قرارات بعودة أساتذة الجامعات والصحفيين المنقولين ، وعادت بعض الأقلام التي غيبت قسرا عن الصحف الحكومية تطل علينا من جديد ، وصدرت صحيفتا «الأهالي» و«الشعب» في مايو ١٩٨٢ (ثم الوفد عام ١٩٨٤) وواصلت الصدور بانتظام ..

ولكن .. وللأسف ظل ينمو بالتناقض والتضاد مع هذا التوجه ، خط آخر تماما ، حتى أصبح العكس هو السائد ، والعداء للديمقراطية هو السمة الاساسية للحكم طوال هذه السنوات الست التي أوشكت على الانتهاء .

نظام طوارىء

فاعلان حالة الطوارىء لمواجهة حادث اغتيال الرئيس السابق وماتلاه من مواجهات مسلحة بين الحكم وبعض الجماعات التي تنتهج العنف أسلوبا لعملها ، والتي كان مقدرا لها أن تستمر أكثر من ستة شهور أو سنة ، تحولت إلى نظام ثابت لحكم الرئيس مبارك ، فعشنا طوال حكمه في ظل حالة الطوارىء ، والتي « لايجوز اعلانها إلا عند وقوع حالة حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو وقوع كارثة عامة أو تعرض الأمن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر » . وفي ظل حالة الطوارىء الدائمة تحولت مصر إلى دولة بوليسية بكل معنى الكلمة ، يحكم ويسود فيها وزير الداخلية ومباحث أمن الدولة بلا رقيب . وإذا كان مبارك

تولى الحكم وهناك ١٥٣٦ معتقلا ، فها هو يختم عامة السادس وهناك مابين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف معتقل .

○ وفي ظل حالة الطوارىء أصبح العنف في معاملة المعتقلين والمسجونين هو الأسلوب العادي .. بل أصبح التعذيب هو أسلوب الحوار الوحيد الذي تعرفه أجهزة الأمن . تحولت سجون استقبال طرة وليمان طره والقلعة وأبو زعبل إلى مجازر تنتهك فيها أجساد وأرواح المعتقلين بصورة بشعة . ورغم ثبوت جريمة التعذيب بحكمين قاطعين للقضاء المصري ، وقرار اتهام شمل ٤٤ من كبار ضباط الشرطة لدورهم في هذه الجريمة خلال أعوام ٨١ ، ٨٢، ١٩٨٣، ووجود عدد من الشهداء فارقوا الحياة تحت التعذيب مثل المرحوم كمال السنانيري ، فقد أصر الرئيس على الانكار العلني لما حدث وفرض حماية معنوية على المجرمين ، مما أتاح لهم الفرصة لاستئناف التعذيب بصورة مماثلة هذا العام بعد محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا ، وليتأكد تورط الحكم كله في هذه الجريمة .

○ وواصلت الدولة البوليسية نشاطها في ظل الطوارىء والتعذيب والقوانين الاستثنائية، فتصدت لقمع أى تحركات جماهيرية عمالية أو طلابية أو فلاحية بالعنف مستندة إلى الأمن المركزي . وأى قراءة سريعة لأحداث السنوات الست الماضية تكشف عن ضراوة التصدي لهذه التحركات الديمقراطية وكيفية لجوء الأجهزة إلى الاعتقال والمحاكمات الاستثنائية بعد تلفيق الأدلة في محاولة لاستكمال مابدأه الأمن المركزي . الذي أضطر بدوره إلى التمرد والخروج على الحكم في فبراير ١٩٨٦ نتيجة تدهور أحوال الجنود المعيشية ودفعهم إلى العنف ضد ابناء وطنهم .

○ وواصل الحكم الأسلوب الساداتي في انتهاك الدستور وسن القوانين المقيدة للحريات . فعندما تأكد الحكم أن المحكمة الدستورية العليا ستحكم بعدم دستورية قرار السادات بحل مجلس نقابة المحامين سارعت الحكومة باستصدار قانون جديد من مجلس الشعب لقطع الطريق على حكم المحكمة . واعتصم المحامون بدار النقابة

وناشدوا الرئيس عدم التصديق على القانون الجديد . ورد الرئيس بالتصديق عليه بعد ساعات فقط من اقرار المجلس له .

○ وتكررت الصورة بعد اصدار قانون الانتخابات بالقوائم النسبية الحزبية المشروطة والذي جاء واضح المخالفة للدستور . فعندما تأكد أن المحكمة الدستورية ستعلن حكمها بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي صدر في عهد مبارك ، سارعت الأجهزة باعداد قانون جديد مخالف للدستور ، وحل مجلس الشعب وأجريت انتخابات جديدة على أساس القانون الجديد .

ولسوء حظهم فقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا في المرتين حكمها بعدم دستورية القانونين ، ومنذ أيام قررت محكمة القضاء الاداري قبول الطعن بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد ، وإحالته إلى المحكمة الدستورية .. لتعم العهد كله بانتهاك الدستور عن عمد .

○ ولم يتوقف الحكم في عهد مبارك عن سن القوانين المقيدة للحريات ليضيف للترسانة القائمة . فصدر قانون يحرم نشر أو الاستفادة من أية وثائق رسمية قبل مضى ٢٠ عاما وبقرار من رئيس الوزراء ، وآخر يعطي وزير الاعلام حق مصادرة أى مطبوع صادر خارج مصر ويجرم النقل أو الاشارة إلى المطبوع المصادر في مصر .. وذلك في محاولة لفرض مزيد من القيود على المعلومات وحرمان الرأى العام من معرفة الحقائق .

احتكار السلطة والثروة

ولضمان احتكار السلطة «والثروة» احترفت السلطة في عهد مبارك تزوير الانتخابات العامة ، والاستيلاء على المجالس المنتخبة غصبا وبالقوة .

ولا يحتاج أحد إلى التفصيل في هذا الموضوع . فإستيلاء عصبة الحزب الوطني على المجالس المحلية في انتخابات ١٩٨٣ عن طريق نظام القائمة الحزبية المطلقة ، وتحويلها إلى بؤرة للفساد والاستغلال والتحكم ، وتزوير انتخابات ١٩٨٤ بالعنف والبلطجة وتدخل الشرطة والادارة المحلية وأجهزة الدولة جميعها ، وتكرار المأساة بصورة أكثر فجاجة في انتخابات ابريل ١٩٨٧ ، وتزوير الاستفتاءات

المختلفة التي لايذهب إليها أحد ، كلها حقائق مازالت وقائعها ماثلة في الأذهان .

وقد امتد التدخل من الانتخابات العامة إلى انتخابات النقابات العمالية والمهنية . مرة عن طريق اعتراض المدعي الاشتراكي على المرشحين ، كما حدث في الدورة الأخيرة للانتخابات العمالية ، ومرة عن طريق دعم مرشح الحكومة بالمال وسلطة الادارة ، كما حدث في انتخابات نقابة الصحفيين حيث تكلف فوز إبراهيم نافع نقيبا أكثر من ٨ ملايين جنيها .. أو كما حدث أخيرا باصدار تعديل لقانون النقابات الفنية يجيز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين (مدى الحياة) لاعطاء نقباء الحكومة فرصة ثالثة !

الديمقراطية المحاصرة

وامتد حصار الديمقراطية ، بعد ضمان احتكار السلطة والثروة ، إلى ضرب الحياة الحزبية ، والتحكم في أجهزة الاعلام والصحافة .

○ فقد أعيد فرض الحصار على الاحزاب السياسية داخل مقارها إلا في فترات الانتخابات العامة وحرمت من حقوق الاجتماع واصدار البيانات وتنظيم الوحدات الحزبية في مواقع العمل الجماهيري . وحرم أعضاؤها من العاملين في أجهزة الدولة تولي المناصب القيادية ، بل تعرض بعضهم للتشريد والاضطهاد نتيجة انتمائه الحزبي . وخضع بعض قادتها للتفتيش في المطارات وكأنهم تجار مخدرات أو مهربو عملة . وخضعت مقار الأحزاب وصحفها ومنازل بعض قادتها للتصنت الدائم ودون اذن من النيابة ، خدمة لمصالح «وشعبية» الحزب الحاكم وملاحقة خصومه السياسيين . ولم تتوقف أجهزة الدولة ورجال الرئيس — ولا أريد أن أقول الرئيس — عن محاولة اصطناع انقسامات وانشقاقات داخل الأحزاب لحساب الحكم . ووصل الأمر إلى حد شراء بعض النواب بأسلوب يكشف عن عداء حقيقي للتعددية الحزبية وإيمان لايتزعزع بالحزب الواحد المتحكم . وأصبحت لقاءات الرئيس بقادة الأحزاب ، وهو أمر عادي في أى بلد ، وكأنها منحة ومنة يجود بها الحاكم على الرعايا ، فتتم عندما تكون هناك حاجة لهذه الأحزاب ، وتنقطع عندما لايرضى الرئيس ؟

○ وتعرضت صحافة الاحزاب لحملة تشويه وافتراء من جهاز الحكم كله بلا

استثناء ، فسخرت صحافة مجلس الشورى (الوطني الديمقراطي) للهجوم عليها وعلى القائمين على أمورها ، لهز ثقة الرأى العام فيها .. وشاركت أجهزة الدولة بمحاولة حجب المعلومات عنها ، ثم بتلفيق القضايا لبعض العاملين فيها .. بينما صحف الحكومة مفروض عليها أن لاتكتب ولاتنشر إلا مايرضى الحاكم ، باستثناء بعض أصحاب الأعمدة الذين تمتعوا بحرية نسبية فيما يكتبون .

○ وفي الوقت الذي حجب فيه حق التواجد القانوني على قوى أساسية في المجتمع «الناصريون والشيوعيون»، خلقت أحزاب وهمية ومنحت وجودا شرعيا ، وجرت وتجرى محاولات من بعض «رجال» الحكم لخلق أحزاب وهمية أخرى بهدف ضرب التعدد الحقيقي وتكريس الحزب الواحد .

مسيرة مبارك

إن هذه «العناوين» المختصرة لمسيرة ديمقراطية مبارك ، تقطع بأن هذه الصفحة لاتصلح أساسا أو حجة لتأييد انتخابه رئيسا للجمهورية لمرة ثانية .. فحتى الرهان على موقفه ضد الارهاب والعنف باسم الدين وبصرف النظر عن النيات ، تكفل الحكم باسقاطه عمليا ، عندما واجه هذه التيارات على نفس أرضيتها ، أرضية التعصب والمغالاة الدينية ، واستخدام العنف .

وقد روج بعض القريبين من الرئاسة أن مبارك يعتزم تحقيق قفزة كبرى على طريق التحول الديمقراطي بعد اعلان ترشيحه لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية ، وصدق البعض هذه المقولات رغم أن جريمة تزوير انتخابات ١٩٨٧ مازالت ساخنة ، وانتظرنا جميعا خطاب الرئيس بعد ترشيح مجلس الشعب له .. فإذا بالخطاب ، يقطع بلا ديمقراطية الحكم ، وبأن العداء للديمقراطية الصحيحة يرتبط بالمصالح الضيقة للتحالف الطبقي الحاكم الذي يفتقر إلى أى إيمان أو حس ديمقراطي ..

ولن تتحقق اصلاحات ديمقراطية في مصر إلا من خلال نضال القوى الوطنية والديمقراطية وازاحتها لاحتكار الطفيلية وحلفائها للسلطة .

١٥/ ٧/ ١٩٨٧



إنبسطوا بأه ...
عملولنا مفاعلات نوويه
وإحتمال ناكل لحمه .. ؟!!

المشاركة في المسئولية ومسئولية القرار

د . إبراهيم سعد الدين

عديد من الأمور تستحق الملاحظة والمناقشة سواء في عملية ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، أو في كلمة الرئيس أمام أعضاء مجلس الشعب الذين انتقلوا إليه معلنا قبوله لقرارهم بترشيحه .. نشير إلى قضية واحده منها فقط .

لقد انتظر العديدون أن يكون خطاب القبول هو خطاب برنامجي يحدد الخطوط الاساسية للسياسة التي سوف يتبعها الرئيس خلال فترته الثانية . إلا أن الأمر جاء على العكس من ذلك فخلا الخطاب من كل إشارة للمستقبل تاركا كل الأمور معلقة بارادة الرئيس وتقييمه للواقع في حينه مع رفض واضح لاتخاذ أى موقف محدد من العديد من المطالب والقضايا الملحة التي يثيرها الشعب .

على أن الأمر لايقتصر على هذا التجاهل لشئون المستقبل ، أن ماهو أهم هو أن الخطاب يطرح موقفا رافضا حتى لاعتبار القضايا التي أثارها اعضاء مجلس الشعب في أثناء جلسة الترشيح قضايا تستحق التوقف عندها وابداء الرأى بشأنها .

ورغم أن الرئيس قد أعلن عند قبوله للترشيح بأنه يفسر هذا القرار بأنه عهد يقطعه على نفسه كل فرد من إفراد مجلس الشعب بل وكل مواطن مصري أن

بمشاركه مشاركة كاملة في حمل المسئولية واداء الامانة ولا يتوانى عن القيام بدوره والعمل من أجل مصر «لأن العبء ثقيل والمسئولية جسيمة والأمانة فادحة تنؤ بحملها الجبال» فإن مجمل الخطاب بعد ذلك يوضح أن المشاركة في المسئولية تقتصر على مسئولية العمل على تنفيذ ما يرى الرئيس أنه القرار الصحيح والسليم الصادر في التوقيت المناسب لاغير ..

إن تلك المشاركة في مفهوم الخطاب لا تتسع لسعى القوى السياسية والاحزاب والجماعات ونضالها من أجل تحقيق تعديلات تراها ضرورية أو اتخاذ قرارات تراها ملحة أو انهاء أوضاع شاذة لاترى مبررا لاستمرار وجودها فهذا في عرف الرئيس نوع من محاولة الفرض على المجتمع لتوقيت الاستجابة لمطالب محددة واحتكار القول أو الفعل لتقرير ملاءمة اصدار قرار معين وتحديد موعدهُ المناسب ..

ويستند الرئيس — في هذا الموقف — طبقا لخطابه — على أنه ليس بعيدا عن نبض الشعب ومشاعره كما أنه ليس غريبا عن آماله وطموحاته لأنه يتصل بفئات المواطنين المختلفة ويزن الأمور بموضوعية وضمير وطني من زاوية تأثيرها على المصالح العليا للوطن ويستجيب لما يتأكد أنه يحقق الصالح العام في ادائه والتوقيت السليم له .

ودون محاولة للتشكيك في نوايا الرئيس أو لوى لعبارته نشير إلى أن المنطق الذي يحكم خطاب قبول الترشيح والذي اشرنا لبعض عباراته فيما سبق هو المنطق الذي يستند إليه كل حاكم فرد ، وكل نظام حكم أبوى .

ويذكرنا بالقول بأن الرئيس هو رب العائله الأكثر معرفة والاقدر على وزن الأمور بميزان دقيق وتقدير مصالح رعيته . ولاينفي هذا المنطق إشارة الرئيس إلى أنه لايعارض حق أى مواطن في طرح مايراه من المقترحات أو ابداء مايعن له من آراء طالما استغنى عن كل ذلك بما يسمى معرفة نبض الشعب ومشاعره خلال الاتصال المباشر في مواقع الانتاج وفي اللقاءات الجماهيرية التي ترتبها سلطات الدولة أو حزبها والتي لاتتناول من الأمور إلا قشورها .

إن الديمقراطية تبقى شكلا بلا مضمون إذا نظر إلى مطالب القوى السياسية المختلفة باعتبارها مطالبات انفعالية ملحة ممن يملكون اصواتا عالية وطالما اعتبرت تلك المطالبات محاولة فرض على المجتمع أو احتكار بالقول أو بالفعل لتقدير ملاءمة اصدار قرار أو تحديد موعده المناسب ..

ولعله من المستغرب أن يتم الحديث عن احتكار بالقول أو بالفعل في هذا المجال. أن القوى السياسية مهما الحت لاتملك حق اصدار القرار . إن المحتكر الوحيد في هذه الحالة هو الرئيس وسلطات الدولة التي تخضع لرئاسته ويصل هذا الاحتكار اقصى حدوده عندما يطالبنا الرئيس بترك الأمر لتقديره وضميره الوطني وتقييمه للأمور ويرفض أن يحدد بوضوح ماهي توجهاته بالنسبة للقضايا المثارة وللمطالب التي يتفق حولها العديد من القوى السياسية والتي تنادي بضرورة حسمها ..

ولسنا نجادل في حق الرئيس طبقا للمسئوليات الموكلة إليه أن يحدد هو ما سوف يتخذه من قرارات وتوقيت اصدارها . ولكننا نؤكد في نفس الوقت على أن من حق الشعب الذي هو مطالب بتجديد انتخاب الرئيس أن ينتخب على نور وأنه من الواجب على كل القوى السياسية آلا تطلب من الشعب تفويضا على بياض للرئيس لمدة ستة سنوات أخرى .

ولا نعتقد أن مصلحة وطنية مايمكن أن تبرر عدم اعلان الرئيس مثلا لموقفه من الاصلاحات الديمقراطية التي طالبت بها احزاب المعارضة مجتمعة في مؤتمرها الذي عقد في فبراير الماضي ، والتي شملت ضمن اشياء أخرى المطالبة بتعديل نظام انتخاب رئاسة الجمهورية واستبدال الصيغة الحالية للاستفتاء على مرشح واحد بالانتخاب المباشر بين أكثر من مرشح ، والدعوة لتصحيح وتعديل قوانين تنظيم الانتخابات والعودة إلى نظام الترشيح والانتخاب الفردي بالنسبة لكل المجالس النيابية والمحلية واطلاق حرية تكوين الاحزاب والغاء القوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها قانون العيب وقانون حماية الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الطوارىء والغاء حق المدعي الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للهيئات النقابية وغيرها واتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع التزوير في الانتخابات ..

ومن الواضح أنه لايوجد بالنسبة لمثل هذه القضايا مايمكن ادعاؤه حول علم ببواطن الأمور ينفرد به الرئيس أو سلطات الدولة بما يبرر ترك الأمر لتقديره في تحديد ماهو الأصلح ، ولا يجبر أحدا الرئيس على موقف . ولكن من حقنا جميعا أن نعلم ماهو موقف الرئيس بالنسبة لهذه الموضوعات ..

كما أن من حق الشعب أن يعرف ماهي التوجهات التي ينوي الرئيس أن يتبعها لمواجهة الأزمة الاقتصادية والحد من التضخم وزيادة الاسعار وتخفيف عبء المديونية الخارجية عن عاتق الاجيال القادمة ، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية الملحة من خلال فترة رئاسته القادمة . ولايكفي في هذا مجرد الاعلان عن عدم تحميل محدودي الدخل باعباء جديدة أو القول باتباع خطة اقتصادية يجرى الاعلان عنها كثيرا دون أن يعلم الشعب القليل أو الكثير عن الاثار التي يمكن أن تترتب على تنفيذها بالنسبة لمستوى معيشته واعباء الحياة التي يتحملها .

إن هذه هى بعض من كل من القضايا الرئيسية التي ينتظر الشعب أن يعرف توجهات الرئيس بشأنها والمشاركة في المسئولية التي يدعو لها الرئيس في خطابه تكون فيما يتعلق بالاحزاب والقوى السياسية أولا بالتعبير الصادق عن أهداف الشعب ومطالبه وبالسعي الحثيث لتعبئة الجماهير للنضال من أجل اهدافها في إطار ديموقراطي ، والنصح بضرورة الاستجابة لمطالب الجماهير الملحة قبل فوات الأوان . إن أكثر من نظام حكم يتعرض في العالم الآن لضغوط حركات شعبية واسعة لأن القائمين على أمره ظلوا يعتقدون أنهم يملكون من البصيرة مالا تملكه الجماهير وأنهم الاقدر على الاختيار الاصوب وعلى اختيار التوقيت السليم ..

١٩٨٧/ ٧/ ١٥

شاهد من أهلها

د . عبد العظيم أنيس

إن مصر لم تعد تحتل الوضع المركزي في الاستراتيجيات الاميركية اليوم بالمنطقة كما كان الحال في أواخر السبعينيات أيام السادات وكامب دافيد وبحلول منتصف الثمانينيات بدأ أن الأردن لا مصر ـ هي التي تملك الأوراق الهامة في مشروع السلام .

وعلى أى حال فإن اجراءات إسرائيل العسكرية في لبنان عام ١٩٨٢ وأزمة اكتوبر ١٩٨٥ (خطف اميركا للطائرة المصرية) قد اختبرت بشدة حدود علاقات التعاون بين مصر والولايات المتحدة لكنها أوضحت أيضا التزام نظام مبارك بالسياسات الموروثة .

ففي تلك الأيام الصعبة لم يهدد مبارك بانهاء ارتباط مصر السياسي والاقتصادي والعسكري بالولايات المتحدة ولم يتخل ابدا عن جهوده في حل المشكلة الفلسطينية مع إسرائيل ، وأية مواجهة فكر فيها مبارك بعد غزو إسرائيل للبنان كانت سياسية وليست عسكرية . نعم لقد سحب السفير المصري لكن البعثة



الديبلوماسية الاسرائيلية بقيت في مكانها وطلبت مصر ترسل اربعين الف برميل من البترول يوميا إلى إسرائيل .

إن الاتساق في سياسات مبارك ملحوظ أيضا في استعداده للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فالمناورات المصرية الأميركية التي توقفت بعد غزو لبنان عادت في عام ١٩٨٣ واجريت مناورات واسعة بوحدات برية وبحرية وجوية في عام ١٩٨٥ . وبشكل أكثر انتظاما تستفيد العسكرية الأميركية من القواعد المصرية فالولايات المتحدة تستخدم في هدوء المطارات الحربية المصرية في منطقة القاهرة وجنوب البلاد .

أما ما رفضه مبارك ــ وهو نفس مافعله السادات فهو أن يوافق على اشياء توحي أن مصر تخلت عن مسئوليتها في تخطيط سياستها الدفاعية . فالمناورات

المشتركة مع الولايات المتحدة هى من الناحية الرسمية بناء على طلب مصر ، والمتحدث العسكري المصري أكد في عام ١٩٨٥ أن القوات الأميركية سوف تنسحب بمجرد إنتهاء المناورات .

ولقد فشلت المفاوضات عام ١٩٨٣ حول مشروع قاعدة رأس بنياس عندما رفض المصريون الوجود العسكري الاميركي الدائم في القاعدة والسيطرة الأميركية عليها وهو ماكانت تطالب به واشنطن ، ومع ذلك فقد تم الوصول بعد ذلك إلى اتفاقية عسكرية ـــ أدنى وضعا ـــ حول رأس بنياس .

وإلى جانب المناورات المشتركة فإن مبارك مستعد للمضى خطوات لتجنب اغضاب الولايات المتحدة وبالتالي لضمان معونتها العسكرية المستمرة على الرغم من النقد الذي يواجهه بالداخل من معارضة اليمين واليسار .

.. لقد جاء هذا التقييم في كتاب صدر في العام الماضي بالولايات المتحدة بعنوان (مصر وسياسات المعونة الاقتصادية الاميركية) لمؤلفه البروفسور «مارفن وابنباوم» استاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي .

ولقد جاء مؤلف الكتاب إلى مصر عام ١٩٨٣ وقضى بها شهرا يدرس قضية المعونة الأميركية من وجهة نظر المسئولين الاميركيين في مصر ومن وجهة نظر المسئولين المصريين وتكررت زيارته لمصر وكان آخرها زيارة في مارس الماضي ومن الواضح أن وابنباوم قد أرسل إلى مصر بتكليف من واشنطن لبحث قضية التوترات المكتومة بين بعض المسئولين المصريين غير الراضين تماما عن توجهات المعونة الأميركية وأساليب عملها وطريقة صرف الاعتمادات .. الخ ، ومابين المسئولين عن المعونة من الأميركيين في القاهرة وواشنطن وغير الراضين عن أساليب عمل البيروقراطية المصرية والفساد المنتشر داخلها وحالة الاهمال والتخلف في التنفيذ والذين يستشعرون أن أموالا اميركية هائلة قد انفقت خلال العقد ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٥ دون أن تكون النتيجة متكافئة مع هذا الانفاق الضخم .

ومع أن المؤلف يتعاطف في حذر مع سياسات المعونة والسياسات الاميركية

عموما ، إلا أنه حريص على تأكيد صفته الاكاديمية ولذلك فالكتاب موثق توثيقا جيدا وملىء بالمعلومات العامة التي ربما لا نجدها في مراجع اخرى .

والخيط الرئيسي الذي يتخلل هذاالكتاب هو محاولة الاجابة على سؤال أساسي يؤرق المسئولين واشنطن هو هل كانت المعونة الأميركية خلال عقد من الزمن ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ نجاحا أم فشلا ؟

إن واينباوم يقول إنه لاتوجد إجابة سهلة على مثل هذا السؤال فكل تقدير يتوقف في الحقيقة على معرفة ماذا كانت جهود المعونة تؤمل أن تحقق ، أو ماذا كانت تتوقع أن تحقق وماذا حققت بالفعل ؟ ولمصلحة من ؟

ومن المرجح أن تتباين الاجابات على هذا السؤال وفق المعايير المستخدمة كما يقول المؤلف ، فإذا قيست من الجانب الأميركي بمعايير سياسية بحتة فإن برنامج المعونة قد حقق لاميركا مزايا تساوي ما دفع من أموال وأكثر ، والبلايين المدفوعة من الدولارات قد تكون ثمنا من المعقول أن يدفع للسلام بين مصر وإسرائيل ولدعم نظام داخلي يتيح درجة عالية من الاستمرار في سياسة مصر الخارجية الموالية للغرب كما يقول المؤلف .

ومن ناحية أخرى فمن الصعب ــ في رأى المؤلف ــ أن يدعى أحد أن برنامج المعونة الأميركية ناجح إذا حكمنا عليه بنسبة المصروف فعلا من الأموال المعتمدة وبالمشاريع التي انتهت وبالصورة التي لدى الرأى العام المصري عن دور الولايات المتحدة فالذين توقعوا أن تكون المعونة الاميركية ــ على منتصف الثمانينات ــ قد حفزت استثمارات اجنبية واسعة في الصناعة لاشك قد اصيبوا بخيبة أمل شديدة . والمؤلف يقول صراحة إنه على الرغم من المعونة الأميركية فقد عجزت مصر عن بناء هذا النوع من الاقتصاد المنتج والعادل ، الذي توقعه الكثيرون من المصريين والاميركيين فمصر اليوم في رأى المؤلف أقل اعتمادا على النفس في قطاعات حرجة عديدة ــ خصوصا الغذاء ــ وربما تتحمل هيئة المعونة بعض المسئولية .

ويدرك المؤلف أن كل تحويلات المعونة بين الحكومتين قد عززت الوضع المالي والسياسي للصفوة القائمة على قمة السلطة في مصر كما أنها قدمت المعونة الأقل

حتى ولو لم يكن ذلك متعمداً لشرائح الدخول الدنيا في المجتمع المصري المرتبطة بالانشطة والقيم التقليدية . وحتى المكاسب المسجلة من جراء المعونة الاميركية فإنها لم تغير جوهريا الظروف الهيكلية المتسببة في وجود مجتمع حضري كبير عاطل عن العمل إلى حد كبير .

إن المؤلف يؤكد أن خلق فرص عمالة واسعة لجماهير الشعب كانت هدفا أساسيا من أهداف المعونة الأميركية لكن ذلك لم يتحقق وينحو في ذلك باللائمة على البيروقراطية المصرية وعدم احاطتها بالتوجهات الصحيحة للتنمية الحقيقية وعلى ادارة ريجان التي رفضت مشروعات مصرية عديدة لأنها تتعلق بالقطاع العام الذي تكرهه كراهية التحريم وتفضل عليه مساعدة القطاع الخاص .

ولايتردد المؤلف في إدانة الكثير من المقاولين الاميركيين والشركات الاميركية لسلوكها في مصر . ففي مقابل كل شركة اميركية ذات ضمير تعمل في مصر ، هناك العديد من الشركات الاميركية التي ليس لها اهتمام لا بالبلاد ولا بمشاكلها ، باستثناء الربح السريع ويقول المؤلف : الحقيقة إن حوافز المرتبات العالية وفرص ترويج برامج شركاتهم تكفي لضمان اهتمام مقاولي ومستشاري هذه الشركات بينما يبدو أن تحقيق نتائج ناجحة من المشروع هو أمر عارض وثانوي بالنسبة اليهم كما لايتردد المؤلف في إدانة كثير من المقاولين والمسئولين المصريين لاعتبارات تتعلق بالبطء في التنفيذ والجهل والفساد المالي والتهرب من المسئولية .

وفي فقرة طويلة من الفصل السادس تحت عنوان (الشرعية والتغيير) يناقش المؤلف اغتراب الناس في مصر وشكوكهم في الفترة الأخيرة وهو يعزو هذا إلى الاحساس بالعجز لدى الناس الذي يخلقه عدم وجود مشاركة شعبية مؤسسية معقولة في اتخاذ القرار بمصر ، ويقارن الأوضاع الحالية في مصر من هذه الزاوية بالاوضاع أيام عبد الناصر فلدى عبد الناصر ارضاءات رمزية يقدمها للشعب على شكل اعتزاز وطني ومثالية مساواة واحساس برسالة لشعب مصر . وبالمقارنة فليس لدى نظام مبارك شيء يشغل ويملأ الجماهير كما يتحدث المؤلف في نفس

الفصل عن (الاختيارات والمخاطر في تغيير السياسات) فيقول بشكل صريح إن نظام مبارك يواجه العديد من الاحتمالات المبهمة والقيود ومصر في ظل هذا تمثل حالة (التعادل الطبقي) فالطبقات العليا وفوق المتوسطة المسيطرة سياسيا وهى التي تتكون من المقاولين والموردين ورجال الأعمال في المدن والبيروقراطيين الكبار واثرياء الفلاحين ليست في وضع تفرض فيه على الطبقات الدنيا تحمل عبء كل مشاكل البلاد الاقتصادية وحدها ومايترتب على تنفيذ السياسة المقترحة من هيئة المعونة رفع الاسعار الغاء الدعم ، تعويم الجنيه من معاناة لهذه الفئات الشعبية وفي نفس الوقت فإن فقراء المدن وصغار الفلاحين ليسوا قادرين على أن يفرضوا على الطبقات الأعلى تغيير نظام الضرائب والدعم بطريقة توزع الاعباء والآثار السلبية للسياسات المقترحة على الطبقات وفق قدرتها على الدفع .

والنتيجة ؟ النتيجة كما يقول المؤلف أن هناك شبه شلل في اتخاذ القرار في مصر ومن الواضح لدى المؤلف حاجة مصر إلى حوار وطني جاد وإذا كان من المطلوب الوصول إلى اجماع على حلول معقولة ومقبولة لأزمة مصر الاقتصادية والسياسية ومن الصعب تصور تحقق هذا الاجماع دون تحرير الاعلام المصري لبدء هذا الحوار في نفس الوقت الذي تجرى فيه انتخابات لمجلس الشعب أوسع تمثيلا ترفع فيه القيود عن الاحزاب السياسية مع مشاركة أوسع لسلطة أكثر تمثيلا للشعب وقواه السياسية من الحكومة الحالية .

ويقول المؤلف إن التعددية السياسية قد تحسنت ببطء شديد لكن عملية المقرطة السياسية محدودة وغير متكافئة وغير متسقة .

ويختم المؤلف هذه الفقرة باعلانه أنه يدرك أن مشاركة قوى ديمقراطية أخرى في المسئولية يضع اخطارا وقيودا واضحة على نظام مبارك فهناك امكانية أن تقيد الحكومات الأكثر تمثيلا للشعب يد القيادة السياسية الحالية في إتباع السياسات الموالية للغرب لكن الفشل في عكس الاتجاهات المعلقة الحالية للاقتصاد والسياسة المصرية قد يهدد بشكل مؤكد نظام مبارك ومعه كل السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعت منذ ١٩٧٤ .

١٥/ ٧/ ١٩٨٧

بيان هام للأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك للرئاسة القادمة:

سياسات السادات مازالت هي سياسات حسني مبارك

أولت اللجنة المركزية اهتماما خاصا لمعركة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا وفي ظل تفاقم الأزمة الشاملة للمجتمع المصري . ولقد أكدت اللجنة المركزية في هذا الصدد على موقفها المبدئي من أسلوب اختيار رئيس الجمهورية طبقا للدستور الحالي بأن جددت اعتراضها على أسلوب الاستفتاء ودعوتها لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الاقتراع السري العام من بين أكثر من مرشح . وفي الوقت الذي أعلنت فيه اللجنة المركزية تمسكها بمعارضتها لمجمل السياسات الاجتماعية والسياسية التي كان الرئيس حسني مبارك ومازال مسئولا عن تطبيقها ، فإنها رأت من واقع احساسها بأهمية الاستفتاء على الرئاسة وتأثيره على مستقبل البلاد في السنوات الست القادمة أن يتم تحديد موقف الحزب على ضوء البرنامج الذي ينبغي أن يطرحه الرئيس حسني مبارك على الشعب لمواجهة أزمة المجتمع الشاملة المتفاقمة وبخاصة في المجالين الاقتصادي والديمقراطي . وكلفت الأمانة العامة للحزب بتحديد ذلك الموقف .

مبدأ ديمقراطي أصيل

إن الأمانة العامة وقد تدارست ما اتخذته الدولة من خطوات وتدابير من أجل إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية تؤكد الموقف المبدئي الذي اتخذته اللجنة المركزية والذي يتمثل في السعي لارساء مبدأ ديمقراطي أصيل هو ألا يجري الاستفتاء على الرياسة بأسلوب التفويض على بياض من قبل المواطنين ، وبحيث تنطلق في البلاد حركة ديمقراطية تلزم الرئيس المرشح بتقديم برنامج للحكم في السنوات الست القادمة وبحيث يخضع ذلك البرنامج للحوار الواسع في ضوء مطالب الجماهير .

وبالفعل ولقد كان لمواقف اللجنة المركزية صداه في الرأى العام . وفي وجه مواكب النفاق التي أعدتها الدولة ، مما رأى عام يطالب حسني مبارك بتقديم برنامجه للحكم في السنوات القادمة ، وتبنى حزب «الوفد» الموقف نفسه وذلك على الرغم من التماثل الكبير بين برنامجه وبين مجمل السياسات التي قادها الرئيس مبارك وخاصة بعد أن وافق نواب حزب الوفد على كل من الخطة والموازنة العامة اللتين قدمتهما الحكومة مؤخرا .

ولقد أتيحت للرئيس حسني مبارك فرصة مواتية عند ترشيح مجلس الشعب له لكى يعلن عندئذ عن برنامجه للحكم في السنوات الست القادمة . غير أنه تجنب الادلاء بأى برنامج ولم يبد أى استعداد للاستجابة لمطالب العديد من القوى والشخصيات السياسية بل ورفض كل تأييد مشروط . وأعلن أنه هو وحده صاحب القرار وأنه هو وحده الذي يحدد للقرار وقته المناسب . بل وأعلن أنه ليس بحاجة لمن يعبر له عن مطالب الشعب فإنه يعرفها بنفسه مقدما . وذلك كله منطق خطر لأنه منطق كل حاكم فردي ، ويمثل هذا المنطق ينوي حسني مبارك أن يحكم مصر في السنوات القادمة .

فكرة خبيثة

ولقد تصدت أجهزة الاعلام الحكومية للترويج لفكرة خبيثة هى أن حسني

مبارك ليس بحاجة لاعلان برنامج للسنوات الست القادمة إذ يكفيه مافعل وحقق طوال السنوات الست الماضية . ولو أخذنا بهذا المنطق لكفانا ذلك لقول «لا» لحسني مبارك .

إننا لاننكر حقيقة أن الرئيس مبارك قد أدخل على مجموع السياسات التي وضعها السادات بعض التعديلات الجزئية وبخاصة في شأن الاحزاب والصحافة ، إلا أنه قد احتفظ بجوهر تلك السياسات وحافظ عليها بأسلوبه الهادىء المتأني ، وبذلك ضمن لها البقاء بعد أن كانت مهددة في ظل السادات بالزوال والانهيار ، إن سياسات السادات في الانفتاح الاقتصادي والعلاقة الخاصة مع أميركا واتفاقيات كامب ديفيد والتضييق على الحريات مازالت هي سياسات حسني مبارك ، بل ينبغي الاعتراف بأن مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى قد تدهور في عهد حسني مبارك عما كان عليه في ظل السادات .

الانفتاح سوء السمعة

فعلى الرغم من سوء سمعة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، اتسعت الآن دائرة الانفتاح وازدادت ثروات وقوة الانفتاحيين ؛ وخضعت مصر في النهاية لرقابة صندوق النقد الدولي ومجموع الدول الدائنة في نادي باريس .

واستمرت محاولات تصفية القطاع العام وتخريبه بلا انقطاع .

وأصبح الغلاء يطارد الفئات الوسطى فضلا عن طبقات الشعب الكادح .

والشباب عاجز عن الحصول على شقة الزوجية بالايجار بينما مئات الألوف من الشقق الخالية معروضة للتمليك .

والأحياء صاروا يزاحمون الموتى في سكن المقابر .

ومجانية التعليم صارت حبرا على ورق واندثرت مع الزمن .

أما العلاج فقد أصبح استثمارا واستغلالا ومتاجرة بآلام المرضى .

والبطالة تطارد العمال والفلاحين العائدين من الاقطار العربية . بينما خريجو الجامعات يعانون لأول مرة من بطالة المتعلمين .

فالتنمية بمعناها الصحيح قد توقفت بفضل الانفتاح .

وانفتحنا فصرنا نعيش على القمح المستورد وعلى السكر المستورد وعلى اللحم المستورد وحتى على اللبن المستورد .

وبينما يعربد تجار العملة وتجار المخدرات وتجار البضائع المستوردة الفاسدة والملوثة بالاشعاع النووي ، تعفيهم الدولة من دفع الضرائب باسم تشجيع الانفتاح ، لكنها تصرخ من ضخامة العجز في الميزانية العامة وتصر على تعويضه من الدعم الهزيل المقرر للفقراء .

وفي النهاية تقترض الدولة من الخارج لتصل ديونها إلى ٥٠ ألف مليون دولار ثم تبدد القروض على نفس الطبقة من الانفتاحيين وأعوانهم من الحكام .

وفي السنوات الأخيرة عندما تفجرت الأزمة الاقتصادية بضراوة وتحرك العمال والفلاحون والطلبة والموظفون يصرخون ويطالبون بشيء من العدالة لم تجد الدولة لديها سوى الة القمع والقهر ضد الشعب .

المطعون في شرعيته

ويحتمي ذلك كله وراء أسلوب فرض القوانين من برلمان مطعون في شرعيته لمخالفة قوانين انتخابه للدستور القائم . وتحت بصر هذا البرلمان وسمعه تتوالى الممارسات المعادية للديمقراطية .

فنحن نعيش في ظل حالة الطوارىء منذ تولى حسني مبارك لرئاسة الجمهورية في اكتوبر ١٩٨١ .

والتعذيب يمارس منذ اغتيال السادات حتى الآن كأسلوب للتعامل مع المتهمين السياسيين . هذا بينما ينتشر الفساد كالسرطان في جسد الدولة والمجتمع ويلقي الحماية والمشروعية .

وهكذا نمهد الأرض لنمو التعصب الديني والفتنة الطائفية والنزعات الارهابية .

ذلك فإنه لاتوجد لدى الأمانة العامة أية أوهام حول حقيقة البرنامج الذي يمكن أن يتقدم به مبارك في الظروف الراهنة ولايستطيع أحد أن يتوقع انقلابا من مجموع السياسات القائمة إلى سياسات أخرى مناقضة لها فجأة وبغير حركة جماهيرية واسعة قادرة على فرض ارادتها . ونخشى أن يكون الرئيس حسين مبارك نفسه ، وقد تولى بوصفه رئيسا للجمهورية ورئيسا للحزب الوطني الحاكم الاشراف على الانتخابات المزورة التي جرت مرتين لمجلس الشعب في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ ومرة لمجلس الشورى في عام ١٩٨٦ ، أن يكون قد أغلق بيديه باب الاصلاح بالطريق الديمقراطي وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤمن فتح باب الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المأمولة .

موقفنا للخروج من الأزمة

وفي هذه المناسبة فإن الأمانة العامة ليشرفها أن تعلن أنه كان لحزبنا منذ البداية موقفه الكامل المتكامل للخروج من الأزمة الشاملة للبلاد . ومع أن هدف الحزب النهائي هو بناء الاشتراكية ، فإنه طرح في الظرف الراهن برنامجا للانقاذ الوطني يتكون بصفة خاصة من شقين أساسيين :

أما الشق الأول فيتضمن برنامجا للاصلاح الاقتصادي يقوم على سياسة للتنمية المستقلة المعتمدة على أنفسنا . ونظراً لأن أى برنامج للاصلاح الاقتصادي لايمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للجماهير الشعبية ونقاباتها المنتخبة انتخابا حرا وأحزابها السياسية التي اختارت بارادتها الحرة . أن تنضم إليها مع ثقة هذه الجماهير في سلامة الانتخابات العامة وإمكان أن يصل ممثلوها الحقيقيون فعلا إلى مقاعد مجلس الشعب والمجالس المحلية ليسهروا هناك على مصالحها . لذلك يتضمن الشق الثاني برنامجا للاصلاح الديمقراطي الشامل ، وقد أعاد الحزب عرض برنامجه للانقاذ الوطني مرارا وتكرارا بصورة مفصلة في كل المناسبات السياسية التي مرت بالبلاد .

باب الأمل

ومع ذلك فإن الأمانة العامة وهى تعلن تمسكها ببرنامج الانقاذ الوطني بكل تفاصيلة لاتتوقع من الرئيس حسني مبارك أن يعلن تبنيه لهذا البرنامج . ولكنها تطالبه بأن يفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين وذلك بأن يصدر برنامجا يعلن فيه على الأقل التزامه بثلاثة أمور :

أولا : التزامه باصلاح اقتصادي يحمل عبء الأزمة للطبقات القادرة ويلغي الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين ويخفض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الاساسية للطبقات الفقيرة ويزيد من انتاج القمح ليكفي نصف احتياجاتنا ويبدأ في مكافحة الغلاء باجراءات عملية ملموسة .

ثانيا : التزامه باصلاح ديمقراطي يضمن سلامة ونزاهة الانتخابات العامة ويلغي الانتخابات بالقائمة المطلقة والنسبية ويلغي حالة الطوارىء كما يلغي القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ويسمح بحرية تكوين الأحزاب .

ثالثا : التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيله بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له في كل مفاوضات تجرى في إطار المؤتمر الدولي .

الأمل في المستقبل

إن الأمانة العامة لحزب التجمع وهى حريصة كل الحرص على أن تفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين لتدعو الرئيس حسني مبارك لأن يبادر فيعلن في أقرب وقت التزامه بهذا الحد الأدنى من مطالب الشعب ، وعندئذ فإن الحزب على استعداد لأن يقول نعم وإلا فإن حزب التجمع سوف يقول « لا » لاعادة ترشيح حسني مبارك .

الأهالي ٢٢ /٧/ ١٩٨٧

حقبة جديدة من حكم مبارك والمعادلة الصعبة

د . محمود عبد الفضيل

لعله من الواضح للجميع أن انتهاء اجراءات الترشيح لرئيس الجمهورية تعتبر البداية الحقيقية للتحضير للحقبة القادمة من ولاية الرئيس حسني مبارك ، وليس هناك من شك أن الفترة القادمة ستكون فترة للملاحة في بحار صعبة ، عاتية الموج . ولكنه كما أن هناك العديد من المستجدات والتعقيدات في الوضع الاقتصادي والسياسي ، فهناك أيضا مجال كبير للتحرر من القيود والمعوقات الموروثة من الحقب السابقة . ولذا فلابد أن تتضح أمام القيادة السياسية منذ البداية درجات الحرية المتاحة وكذا القيود التي ترد على حرية الحركة في الأجلين القصير والمتوسط .

وفي تقديري أن النظام السياسي يواجه مجموعة من المعادلات الصعبة المطلوب حلها حلا متزامنا ومرضيا ، إذ أنه ليس خافيا على أحد أن نظام مبارك يواجه في اللحظة التاريخية الراهنة ــ وهي لحظة صعبة بطبعها ــ سلسلة من التحديات الداخلية والخارجية تحتاج لحكمة وخيال وطني جسور لحل أربعة من المعادلات الصعبة التي تواجه المجتمع المصري اليوم في ظل الموروث من الاعباء والقيود الماضية ، وفي ضوء المستجدات من المتغيرات والمشاكل والتحديات الراهنة . وتتلخص هذه المعادلات في تقديرنا فيما يلي :



(١) الخبز مع الكرامة :

وتقتضي هذه المعادلة حل سلسلة من التناقضات الخاصة بتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين والعمل على تعبئة المدخرات والموارد واجتذاب الأموال والخبرات اللازمة لدفع عملية التنمية والتراكم دون الوقوع في براثن التبعية ، وافتقاد القدرة على الحركة الوطنية المستقلة في مجال السياسة الخارجية على الصعيدين العربي والدولي . وذلك يقتضي بدوره إستعادة السيطرة على عجلة القيادة للاقتصاد القومي وعلى أدوات السياسية الاقتصادية التي تسربت من بين ايدي راسم السياسة الاقتصادية لحساب المافيات المنظمة في قطاع الأعمال ودنيا المال والمقاولات . إذ أن التخطيط والتوجيه الاقتصادي ليس مجرد مجموعة من الوثائق والأوامر الادارية .. بل هو ممارسات اجتماعية واليات تشل اليات اخرى تسعى للسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصري .

(٢) الاستقرار مع التغيير :

لقد اشاع البعض طويلا أن التغيير في القوانين والمؤسسات والقيادات يهدد الاستقرار ويهدد الثقة في الاستمرارية .. وبالتالي فإن السبيل للاستقرار هو القعود

وعدم الحركة ولعل العكس هو الصحيح تماما .. إذ أن التغيير هو السبيل للاستقرار الحقيقي ، إذ أن سبيل التقدم الوحيد في مجتمعنا ــ الذي أصيب منذ مدة غير قليلة بتصلب في الشرايين ــ يقتضي التجديد المستمر لدماء المجتمع ومؤسساته وقياداته من خلال تطوير أسلوب اداء المؤسسات واسناد المهام لقيادات جديدة شابة تتمتع بقدر أكبر من المصداقية والنزاهة أمام الجمهور ، بدلا من تلك الرموز التي تآكلت واستهلكت جل طاقتها . ويستدعى ذلك بدوره عدم اللجوء لمنهج الترقيع التشريعي . بل لابد من استبدال الثوب التشريعي المهلهل الذي يرتديه المجتمع اليوم والذي يمثل مزيجا من تشريعات الحقبة الناصرية وتشريعات الحقبة الساداتية بثوب جديد منسوج بخيط واحد لاعطاء دفعة للاداء ولوقف التضارب في الاحكام والفتاوي المقيدة لحركة السلطة التنفيذية . وللمبادرات الجماهيرية .

(٣) الأمن مع الديمقراطية :

إن المفهوم الحقيقي للأمن السياسي هو القائم على التعددية الحزبية والتعددية في الرأى وضمان الحقوق الاساسية للتنظيمات النقابية والمهنية في التعبير عن مطالبها . دون وصاية أو تدخل من السلطة وجهات الادارة . لأن من مصلحة الجميع أن يجرى الصراع السياسي والجدل الفكري على مرأى من الجميع ، ويتم الاحتكام للجماهير لحل التناقضات التي تطرح نفسها على مجتمعنا بين رأس المال والعمل ، بين الاستقلال والتبعية بين توجيهات الخطة واليات السوق ، بين العلمانية والاصولية الاسلامية بين الحق والباطل .

(٤) تشجيع القطاع الخاص مع اقرار العدل الاجتماعي :

وتلك تعتبر من أصعب المعادلات المطلوب حلها ، لأنها تتطلب التوفيق بين الكسب الخاص والنفع العام . وبين الربحية التجارية والمالية لرجال الأعمال والمستثمرين وبين العائد الاجتماعي والتنموي الذي يعود بالنفع والخير العميم لكل فئات المجتمع . إذ أن اطلاق حرية المشروع الخاص لايمكن أن تكون بلا ضوابط ، ودون أن تتوافر لثمار النمو والتحديث والتقدم بين الفئات الاجتماعية المختلفة ولاسيما الكادحة العارقة .

وفي اعتقادي أنه لايوجد خلاف على تشجيع مبادرات القطاع الخاص في إطار من التوجيه الاقتصادي الذي يضمن المواءمة بين الأولويات الاجتماعية والانمائية من ناحية أخرى . وتكتسب هذه النقطة اهميتها البالغة من الظروف الاقتصادية التي نعيشها اليوم في ظل التدهور في تدفق الموارد الخارجية وتقلص الرزق القادم من الخارج .. الأمر الذي يستدعى توزيع الاعباء والتضحيات بين المواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة في إطار برنامج اقتصادي مالي تقشفي يضع حدا للممارسات السفيهة في المجالات الاستهلاكية والاستيرادية والاستثمارية .. ويضع البلاد على طريق النهضة الاقتصادية والتجديد الوطني بعد طول ذبول .

إن هذه المعادلات الأربع هي معادلات صعبة حقا ، وتستدعى الضرورة التاريخية أن يجرى حلها سويا حلا متزامنا أى في آن واحد لكى يخرج المجتمع المصري من عنق الزجاجة . ومن حالة الركود والاحباط التاريخي التي نعيشها منذ مدة ليست بالقليلة ولعل مفتاح الحل لهذه المعادلات الصعبة يكمن في تغليب «الهدف المأمول» على «القيد» الذي يشل التحرك ويشد حركة المجتمع إلى الوراء فالمطلوب تحديدا ألا تخنق القيود الموروثة والمستجدة والاهداف والطموحات الوطنية المشروعة في مجال الكرامة والاستقلال الوطني ، ودفع عجلة التغيير في مجال توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية واقرار العدل الاجتماعي في ربوع البلاد قبل أن تتفاقم المظالم وتحتدم التناقضات الاجتماعية وتتسع هوة الفروق الدخلية .

وذلك يستدعى بلا شك حشد كل الطاقات الوطنية وتلاحم القوى الاجتماعية والسياسية في إطار مشروع جديد للنهضة والبناء الوطني على أساس من التعددية والديمقراطية .. مشروع يتجاوز سلبيات واخطاء الماضي وحساسيات وعثرات الحاضر .. مشروع جديد يستنهض الهمم ويفك الحصار المضروب حول مستقبل الشعب المصري .

١٩٨٧/ ٧/ ٢٢

تسعون مليونا .. وأكثر

د. رفعت السعيد

إذا كان المهللون والمصفقون مقتنعين بما فعله الرئيس مبارك في السنوات الست الماضية فهل لديهم مايضمن أن الرئيس سيواصل ذات السياسة ؟

برغم كل الاحصائيات ، وكل محاولات تحديد النسل ، وانظر حولك ، فقد اثبتت حملة النفاق السائدة في « هوجة » انتخابات الرئاسة أن عدد المصريين الذين « اعلن » تأييدهم لترشيح مبارك رئيسا للجمهورية يزيدون عن التسعين مليونا .

وبرغم الفجاجة ، وبرغم أنه من فرط المبالغة فقد الأمر مذاقه ، وأصبح يوحي لنا وكأننا نعيش مسرحية قدرية كبيرة ، مؤداها أن الحاكم يجلس .. ولايقوم بل إنه لايمتلك فقط القدرة على البقاء رئيسا مدى الحياة ، بل يمتلك أيضا « التفويض الالهى » في أن يختار لنا حاكمنا المقبل الذي سيحكمنا هو أيضا مدى الحياة ثم « يناولنا » إلى من يختار .. وهكذا .

أقول برغم هذه الفجاجة التي كشفت عن « لعبة » لانقبلها ، ولن نقبلها ، رضى البعض أم لم يرض ، قبل أم لم يقبل ، فإننا سنحاول أن نعود — ومرة أخرى — إلى تحكيم العقل ، برغم أن العقل والعقلانية قد أصبحا عملة نادرة في تصرفات وقرارات هذه الأيام .

لقد طالبنا بأن يعلن المرشح للرئاسة برنامجا . ورفض مطلبنا . فلماذا ؟



هل ثمة تعال على أن يرتبط الحاكم أمام الشعب ببرنامج ؟ هل ثمة رفض لمبدأ التعاقد بين الحاكم والمحكومين ، هل ثمة عودة إلى الاحساس « بتفويض إلهى » بحكم الحاكم بمقتضاه ، ويجدد حكمه بمقتضاه رضى الناس به أم أبوا ؟ هل ثمة احتقار لاقدار الناس أكثر من هذا ؟

فإذا كان المؤيدون والمصفقون والمهللون يفعلون ذلك عن اقتناع بكل ماجرى طوال الست سنوات الماضية ، فهل لديهم مايضمن أن الرئيس سيواصل ذات السياسة ؟ فإذا كان سيواصلها فلماذا لايتم اعلان ذلك .

وإن كان المعارضون لهذه السياسة والرافضون لها نهجا ومسلكا وانتماء ـــ ونحن منهم ـــ يطلبون تغييرا في النهج والموقف أو ليس من حقهم قبل أن يقولوا « نعم » أو « لا » أن يقال لهم ماذا ستكون عليه الأمور في الفترة القادمة .

والأمر هنا يتعلق بالمبدأ ، وليس متعلقا على الاطلاق بأية أوهام نحو مواقف هذا الطرف أو ذاك .

ذلك أن المطالبة بالبرنامج هى مسألة جوهرية لأنها مطالبة بإلتزام وتعهدات يتم تحديد المواقف على أساسها ، كذلك فإن رفض اعلان البرنامج هو موقف جوهري لأنه يعني أن الحاكم يريد منا أصواتنا بلا أية ضمانات وبلا أي التزام من جانبه ..

هل هو الترفع عن الناس ؟
أم هى الرغبة في عدم الالتزام بشيء ؟
أم أنها سياسة معتمدة دائما .. سياسة الأخذ بلا عطاء ؟
أم هى هذا الاحساس الذي أثار مخاوفنا في الاسطر السابقة بأن الرئيس يتم اختياره مرة واحدة وأخيرة .. لا من قبل الجماهير ولا من قبل مجلس الشعب .. وإنما من قبل الحاكم السابق ..

الأمر جد . ويحتاج إلى تفسير . وأي صمت لايفيد ، لأنه يزيد الأمور سوءا ، ويزيد شكوك كل من يحكم عقله في جدوى كل مايجرى ..

ولعل دروس الماضي والحاضر كافية بغير ماإعادة أو استعادة ، إلا أن حدثين هامين يستحقان التأمل ، فلقد ظل النموذج التركي والكوري الجنوبي نموذجين منعوتين باللاديمقراطية ، ويتجاهل ارادة الجماهير . لكن بعض الحكام يعرف كيف يتجاوب مع العقل ومع إتجاه الريح ، وكيف يتخلى عن سياسة معاندة مالا تجب معاندته ، وسياسة الأخذ بلا عطاء .. فعندما أثارت المعارضة التركية شكوكا حول مدى صحة القيد في جداول الناخبين .. ومع تصاعد ضغط المعارضة اضطر الحاكم إلى التجاوب فصدر قرار بإلغاء جداول الناخبين القديمة ، وإجراء تعداد سكاني جديد يستهدف في الاساس واحصاء وتسجيل كل البالغين لسن الانتخاب واعداد جداول جديدة تماما للناخبين .

وتطلب الأمر حظرا شاملا للتجول لمدة اثنى عشرة ساعة . وعلق أحد قادة المعارضة قائلا إن نسجن في بيوتنا بضع ساعات خير من نظل طوال حياتنا اسرى لانتخابات زائفة .

وفي كوريا الجنوبية يستعدون مثلنا لانتخابات رئاسية وتحت ضغط مظاهرات جارفة اضطر الرئيس المرشح إلى تقديم تنازلات عديدة منها ادخال تعديلات على الدستور .. وتشكيل حكومة محايدة ..

فهل من تمعن في مثل هذه المواقف ، واتخاذ للعبرة منها ؟ أم سيكون الدرس الوحيد المستفاد هو أن نفعل مثلما فعلوا لنأخذ مثلما أخذوا ؟

○ ولهذا ولغيره ..

فإننا لم نزل نعتقد أن الوقت لم يفت بعد ..

ونحن مع تمسكنا بموقفنا المبدئي من ضرورة تعديل الدستور بحيث يكون ترشيح الرئيس ونائبه متاحا لأكثر من مرشح وبحيث يجرى انتخاب .. لا «استفتاء» لاختيار الرئيس ونائبه .

وبحيث نكون أمة من البشر تختار حكامها فعلا ولايفرضون عليها ..

أمة من البشر يمكن أن يكون فيها رئيس من البشر يحكم لفترة ويذهب في سلام وبإرادة الناس ليأتي غيره في سلام .. وهكذا .

نحن مع تمسكنا بأن هذا المنطق السوى لأمة من البشر وليسوا أقل من مستوى البشر ، حكامها من البشر وليوافق مستوى البشر ، إلا أننا وقد صمم البعض على مواصلة ذات النهج القديم ، وهو نهج نعتقد أنه غير صحيح .. نعود فنؤكد على أهمية البرنامج الذي يلتزم به الرئيس أمام البشر من المحكومين ، برنامج ذو صيغة تعاقدية بين اطراف متساوية ، اللهم إلا أذ تصور البعض أنه ليس ملتزما ازاء أحد بأى إلتزام من جانبه .

وتحديدا نحن نطالب ببرنامج يحدد تعهدات الحكم ازاء قضايا ثلاث أساسية :

النهج الاقتصادي والاجتماعي ــ الديمقراطية ــ قضية فلسطين .
أى عيب في ذلك ؟
وأى منطق يمكن أن يستند إليه الرافضون لفكرة البرنامج .

أى منطق ..
إن كان ثمة ضرورة للمنطق .

○ للعمال فقط ..

طوال زمن مضى تردد بأن الموقف الثابت من أحكام القضاء .. هو احترامها والاعتداد بها .

وطوال السنوات الماضية صدرت احكام عديدة في قضايا فساد وإفساد ، وقضايا رشوة وسلب لأموال الشعب وظل الموقف ثابتا .. احترام كلمة القضاء وجعلها عنوان الحقيقة .. حتى صدر حكم القضاء التاريخي لصالح عمال السكة الحديد الذين اضربوا دفاعا عن خبزهم وخبز اطفالهم .. وكان الحكم مفخرة للقضاء المصري الذي عاب على الحكومة نفاقها إذ توقع على اتفاقيات دولية تتعهد فيها بإحترام حق الاضراب بينما تعاقب بالسجن والتشريد كل من يصدق ماتعهدت به .

حكم القضاء عنوان الحقيقة ، هكذا كان الأمر ، وهكذا يكون في كل مجتمع يحترم نفسه ، ويحترم المبدأ الدستوري الاصيل ، مبدأ الفصل بين السلطات ، حتى جاء الحكم ببراءة عمال السكة الحديد . وهنا فقط تحرك مكتب التصديق على الاحكام برئاسة الجمهورية ليعترض على الحكم .

هل تأذنون لي بسؤال ؟

لماذا ؟ ولماذا مع العمال بالذات ، وليس مع سارقي قوت الشعب والمرتشين وتجار المخدرات ؟ أم أن « لماذا » هذه تبدو ساذجة وغير منطقية في ظل إتساق طبقي منطقي تماما ، يحدد اتجاه واضحا للحكم ، يقف به مع فئات وطبقات ، ويقف به ضد فئات وطبقات .

أم أنتم ياعمال السكة الحديد فلا تهنوا ولاتحزنوا . فإذا كان الحكم ضدكم وهذا طبيعي ، فإن مصر بشعبها معكم ومع حقكم المشروع في الدفاع عن لقمة خبز اطفالكم وهى دوما لقمة نظيفة وشريفة وليست كتلك التي يبتلعها الآخرون ..

٥ /٨ /١٩٨٧


أيوه ياحاج شندويلى ...
احجز لى ١٢٨ ولاحتى ١٢٧ ..
م حسن أناجوا إستيراد المرسيدس
والحكايه رطرطت على الآخر ..
ملاكى القاهره
38534

بشائر رئاسة مبارك الثانية

حسين عبد الرازق

هل تنبه الذين يرفضون مطلبنا بأن يعلن مبارك برنامجه الذي يرشح نفسه على أساسه للرئاسة الثانية إلى كثير من الخطوات التي اتخذها بعد اعلان ترشيحه ، وهي تؤكد أن برنامج الرئاسة الثانية ، لن يختلف عن انجازات الرئاسة الأولى .

بعد هدنة قصيرة ، تلت «هوجة» مبايعة «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، عادت الأجهزة الرسمية والصحافة الحكومية وتلك التي تنطق باسم حزب الحكومة ، إلى نصب سيرك التأييد والمبايعة مرة أخرى .

وتركز الحملة «الاعلانية» على ماتسميه انجازات «مبارك» خلال السنوات الست الماضية ، معدده لما تم تنفذه خلال هذه الفترة من مبان وطرق وكباري وصرف صحي ومشروعات للكهرباء والمياه .. إلى غير ذلك من المشروعات التي تنفذها أية حكومة في العالم . ولم تقترب الحملة من جوهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الذي يعيشه ويعاني منه المواطنون طوال هذه السنوات ، ولم تشر إلى برنامج الرئيس للسنوات الست القادمة في حالة انتخابة ، وهل سيسير على نفس سياسات الأزمة أم هناك جديد يطرحه على المواطنين ؟!



هذه هي السنوات الست !

ولاتحتاج السنوات الست الماضية إلى توقف طويل ، فالمواطن المصري يعيش هذا الواقع التعس بكل تفاصيله ، ويعرف مدى التدهور الذي يعانيه في مستوى معيشته ، والطريق المسدود الذي سار ويسير فيه الحكم .

يكفي ارتفاع ديوننا للعالم الخارجي إلى ٥٤ بليون دولار (بنسبة ١٣٧٪ من إنتاجنا القومي الذي يبلغ ٣٥ بليون دولار) ووصول اعباء خدمة الدين إلى ٤٥٠٠ مليون دولار سنويا .. وانفاق ٩٠٪ من المنح والقروض الرأسمالية من الدول المقرضة كمدفوعات مقابل الات ومواد خام وأجور خبراء ومكاتب استشارية .

وازدياد البطالة بصورة مفزعة فينضم سنويا لسوق البطالة نصف مليون عاطل طبقا لبيانات الحكومة وتشير الأرقام إلى أنه من بين ٢٦ مليون مصري بلغوا سن العمل ، يعمل فقط ١٢ مليون ، أى أقل من النصف . . .

والارتفاع الجنوني والمخطط لاسعار الحاجيات الاساسية . فقد تم خلال السنوات الثلاث الأخيرة مضاعفة سعر الخبز ٤ مرات ليرتفع من ٥ مليمات إلى ٢٠ مليما رسميا وإلى ٥٠ مليما واقعيا وتضاعف سعر الأرز من ٥ قروش إلى ١٤,٥ قرش الى ٣٠ و ٨٠ قرش ، تحت اسماء الارز (المخصوص) والممتاز والسياحي والالكتروني . وبنفس المعدل واكثر ارتفعت اسعار كافة المواد الغذائية والدواء والمواصلات ، والبنزين والتعليم ..

واتجهت السياسة الاقتصادية بتقلباتها المختلفة إلى المزيد من ارتفاع الاسعار والانحياز لكبار الرأسماليين والطفيليين على حساب الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة بشكل عام ففرضت ضرائب غير مباشرة على المواطنين وصلت إلى ٣٧٠٠ مليون جنيه سنويا وزيدت رسوم الاستهلاك على السلع المعمرة والكهربائية وخفض الانفاق على التعليم المجاني وتعيين الخريجين والدعم ، وخفض معدل زيادة الأجور من ٧,٨٪ سنويا إلى ٥,٩٪ ، وكذلك معاش السادات بنسبة ٢٥٪ .. في الوقت الذي قدمت فيه الدولة دعما مباشرا ٤٥٠٠ مليون جنيه للطفيليين في شكل اعفاءات ضرائبية وجمركية ، و٤٥٠ مليون جنيه قروضا للاسكان بفائدة٤٪ و٣٠٠ مليون لاستصلاح الأراضي بفائدة ٧٪ بينما يقترض القطاع العام بفائدة ١٨٪ وسجلت دراسة أخيرة انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن المصري بنسبة تتراوح مابين ٢٠٪ و٢٥٪ خلال عام ١٩٨٥ وحده .

وواكب هذه السياسة التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة الاميركية ، والخضوع لشروط العدو الاسرائيلي واعتماد سياسة قصر الحقوق السياسية والديمقراطية على حق الأحزاب القائمة على اصدار صحفها ، مع تغييب كامل لأية ممارسة ديمقراطية وإقامة بناء سياسي وقانوني متكامل يحول مصر إلى دولة بوليسية غير ديمقراطية ، ويضمن احتكار السلطة والثروة في يد التحالف الاستغلالي القائم والقوى التي تعمل في خدمته .

ورغم أن المحصلة النهائية للسنوات الست الماضية ، كانت تنامي السخط

والضيق والرفض في المجتمع واحساس الغالبية بضرورة التغيير الشامل لهذه السياسات ، والاشخاص القائمين على تنفيذها .. فإن غياب الديمقراطية وعدم تبلور البدائل ــ الموجودة بالفعل ــ أمام الرأى العام ، والأوضاع الدستورية والقانونية العجيبة ، التي تشبث بها الحكم ، والتي تحول عملية انتخاب رئيس الجمهورية ، إلى استفتاء شكلي على شخص حسني مبارك ، دون وجود منافس أو بديل .. دفعت بكثيرين إلى الرهان على تبني حسني مبارك لسياسات جديدة ، والأمل في أن يعلن ولو سياسة اصلاحية في إطار النظام الرأسمالي القائم ، توقف التدهور وتفتح الطريق أمام احتمالات التغيير الديمقراطي وبالتالي الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن الرئيس المرشح ، لم يكتف بالرفض العملي لاعلان برنامجه للسنوات الست القادمة ، بل حرص على تأكيد استمرار سياسات الأزمة فبعد ترشيح مجلس الشعب (حزب الحكومة والعمل والأحرار والاخوان المسلمون) لحسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية ، اتخذ الحكم عدة قرارات واجراءات تصب في نفس سياسات الأزمة .

○ فبعد التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقبول شروطه عقب انتخابات مجلس الشعب (المزورة) بادرت الحكومة في يوليو الماضي ، وفي نفس يوم ترشيح مبارك لرئاسة الجمهورية إلى اعلان قوائم جديدة للأسعار تشمل العديد من السلع الاساسية التي ارتفعت أسعارها بنسبة تتراوح مابين ٥٠٪ و١٣٠٪ ومن بينها اللبن والجبن والسمن واللحوم والدجاج والصابون والسكر والمكرونة وارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٥٪ ونتيجة لهذه الزيادة المخططة في الاسعار ، وتعويم سعر صرف الجنيه المصري تنفيذا لشروط صندوق النقد ، وللعلاوة الاجتماعية شهد السوق موجة جديدة من ارتفاع الاسعار في كافة السلع والخدمات .

وتلى ذلك في نفس الشهر عقد المؤتمر القومي للتعليم الذي تم بصورة فجة كشفت عن مظهريته وحرص القائمين عليه أن ينتهي بقرارات محددة ، تنتقص من

مجانية التعليم وتنحاز للاغنياء وابنائهم وتقلل من فرص الفقراء في دخول الجامعة وترتفع بنفقات التعليم ، وتتجاهل دور المنظمات الديمقراطية للتعليم ، وتقلل من انفاق الدولة على التعليم .. وهى توصيات تستجيب بوضوح لتوصيات (ونصائح) صندوق النقد الدولي وتؤكد انحياز الحكم ضد الفقراء والفئات الوسطى في المجتمع .

وهم الديمقراطية

وحتى لايعيش البعض طويلا في وهم الديمقراطية واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون اتخذ الحكم وعلى قمته الرئيس حسني مبارك ثلاثة مواقف واضحة تكشف عن طبيعته غير الديمقراطية ..

أعدت وزارة الداخلية مشروعا جديدا لقانون مكافحة الارهاب يطبع كل الإجراءات الاستثنائية وغير الشرعية بما في ذلك اعتقال المواطنين للاشتباه وبعيدا عن مراقبة القضاء ومصادرة الصحف وفض التجمعات بالقوة وتفتيش المساكن والأفراد .. الخ بما يتجاوز بمراحل السلطة الممنوحة للحاكم العسكري في ظل قانون الطوارىء .

وفي نفس شهر ترشيح مبارك لرئاسة الجمهورية اعترض على حكم القضاء ببراءة سائقي القطارات بالسكك الحديدية وهو الحكم الذي اصدرته محكمة أمن الدولة العليا (الاستئناف) في ١٦ ابريل الماضي وأكدت فيه مشروعية حق الاضراب ليمارس بذلك تدخلا فظا في أحكام القضاء وزاد من فظاظته أن الغاء الحكم لم يصدر بناء على مذكرة مكتب التصديقات برئاسة الجمهورية وهي الجهة المختصة ببحث احكام محاكم أمن الدولة ولكنه استند إلى مذكرة نيابة أمن الدولة العليا التي يثير دورها في القضايا السياسية ووجودها ذاته اعتراضات داخل السلطة القضائية ذاتها حيث لايعرف القانون المصري مايسمى بالجرائم السياسية .

وواصل الحكم موقفه المعادي للديمقراطية بتفصيل تعديل مشبوه لقانون النقابات الفنية أقره مجلس الشعب في دقائق في جلسته الأخيرة قبل الانفضاض

ورغم تحرك جموع الفنانين ضد هذا التعديل والذي صدر أيضاً في مواجهة حكم محكمة القضاء الاداري ! سارع رئيس الجمهورية بالتصديق على التعديل بعد ساعات من صدوره في تحد واضح لجماهير الفنانين ورغم الوعد بتجميد هذا التعديل بعد اضراب الفنانين واعتصامهم واضراب بعضهم عن الطعام عادت السلطة للمناورة والتلاعب بهدف تأكيد وتمرير هذا القانون .

وأكد الحكم أيضا خلال الشهرين الماضيين تمسكه بسياسة التبعية للولايات المتحدة الاميركية والتطبيع مع العدو الاسرائيلي .

فالتقى مبارك وشيمون بيريز في جنيف واتفق خلال اللقاء على قيام د . عصمت عبد المجيد بزيارة إسرائيل وهي أول زيارة يقوم بها وزير خارجية مصر منذ تولى مبارك السلطة في اشارة واضحة لقبول المنطق الاميركي الذي يرى أن تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد بين حكومة مصر وإسرائيل وبالذات تطبيع العلاقات هو الشرط الذي لابديل له لكي تساعد واشنطن القاهرة في اجتياز ازمتها الاقتصادية وكخطوة أخيرة قبل زيارة مبارك لاسرائيل والمتوقع اتمامها بعد استفتاء الرئاسة .

وخلال هذه الزيارة كشف عصمت عبد المجيد عن موقف الحكم المعادي للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني واصراره على تنسيق مواقفه بالنسبة للمؤتمر الدولي مع اميركا وإسرائيل والأردن وطبقا للمفهوم الاميركي له كمجرد مظلة بل ولموقف شيمون بيريز .. فاعلن خلال مؤتمر صحفي عقده في « هرتسليا » أن موقف حكومة الرئيس حسني مبارك من مهمة المؤتمر الدولي لايختلف عن موقف شيمون بيريز وأن المؤتمر الدولي لن يكون سوى إطار للمفاوضات المباشرة بين الاطراف ومجرد « افتتاحا دوليا » .. لما وأنه لايحق للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التدخل في مجرى المفاوضات إلا في حالة طلب ذلك وأن الوفد الفلسطيني في الوفد المشترك هو ذاته الذي اتفق عليه طبقا لاتفاق عمان الذي ألغته منظمة التحرير وحظى بموافقة كل من الأردن وإسرائيل وأميركا وطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتخلي عن « الارهاب » وقال

إن منظمة التحرير وقعت في خطأ لعدم موافقتها على القرار ٢٤٢ وأن مايهم مصر ليس منظمة التحرير الفلسطينية وإنما مسألة احلال السلام !

وعلق الكاتب الفلسطيني بشير البرغوثي رئيس تحرير الطليعة المقدسية على تصريحات عصمت عبد المجيد والهدف من زيارته قائلا إن هذه الزيارة لا تعكس نوايا طيبة تجاه الشعب الفلسطيني بل تستهدف إعادة تأجيج الخلافات بين الفلسطينيين وفي صفوف منظمة التحرير وكان رئيسه مبارك قد عبر عن هذه الرغبة في مطلع مايو «آيار» الماضي في خطاب اغلاق المكاتب حيث حمل على الوحدة ووصفها بأنها هشة وستنفجر عما قريب .

ومنذ أيام انتهت مناورات «النجم الساطع ٨٧» بين قوات القيادة المركزية الاميركية لقوات الانتشار السريع وقوات مصر فوق أرض مصر بهدف تدريب القوات الاميركية على الظروف المناخية لبلدان الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وبالطبع فإن هذا التدريب ليس موجها للعدو الاساسي للشعب المصري والأمة العربية (إسرائيل) ولكنه يتم في نطاق الاستراتيجية الاميركية التي تعلن عزمها على التدخل العسكري المباشر في الخليج باعتبار الخليج منطقة حيوية للمصالح الاستراتيجية الاميركية ولاشك أن هذه المناورات تنتهك سيادة مصر على اراضيها وتؤكد التبعية للسياسة الاميركية .

إن هذه النماذج لممارسات الحكم خلال الشهرين الماضيين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوطنية .. تؤكد أن الرئيس مبارك لايستجيب لمواقف الغالبية العظمى من المواطنين التي ضاقت بما تتحمله في حياتها اليومية وبالأزمة الشاملة التي تمسك بخناق المجتمع ..وأن الحاح قوى سياسية عديدة على ضرورة اعلان برنامج للسنوات الست القادمة يستجيب لمطلب التغيير لايجد صدى لدى القوى المؤثرة في الحكم وهو أمر ليس في مصلحة الرئيس مبارك ولا في مصلحة الحكم ..

١٩٨٧/ ٩/ ٢


جيت عن طريق مترو
الانفاق .. بس من فوق

الرئيس .. والبرنامج .. وأشياء أخرى

د . رفعت السعيد

عندما طالبنا ، وألححنا في المطالبة ببرنامج يرشح الرئيس نفسه على أساسه ، لم نكن نقصد شططا ، ولا مبالغة . ولم نحاول بمطالبتنا هذه إثارة ولا إستثاره .

بل لعلنا بهذه المطالبة كنا الأقرب إلى الصواب وإلى العقل ، إذ أننا بذلك أردنا للأمر أن يكونَ جاداً أو حتى أن يتخذ مظهر الجد .

فإما أن الأمر جد ، أي أن هناك محاولة حقيقية لاضفاء مشروعية دستورية وشعبية على عملية الاستفتاء ، فيفترض فيها الجدية ، بحيث يكون للمواطن أن يقول نعم أو أن يقول لا .. وإما أننا نسعى نحو وهم كبير .. يعرف الناس بدايته ونهايته ، بل لعلهم يعرفون نهايته قبل أن تكون بدايته .

فإذا كان للمواطن الحق في أن يقول نعم أو أن يقول لا ، فعلى أي أساس يقولها ؟

ويحاول البعض أن يسد علينا الطريق قائلا إن ثمة ممارسات تمت عبر ست سنوات مضت وهذا يكفي بدلا من البرنامج ، وأنه لاضرورة لوثيقة جديدة .. وأن مانناديي به نحن هو مجرد مماحكة ، أو محاولة للاثارة ، أو للاحراج .. ولكن ، وبما أننا نتحدث عن شئون الوطن ، وعن مستقبل الشعب ، وبما أن الأمر يتعلق بمنصب خطير يمتلك صاحبه سلطات لاحصر لها ، فهل لنا أن نطالب ببعض من التأني ، وهل من حقنا أن نزن أصواتنا ، وأن نطلب إلى الجماهير أن تزن أصواتها

بميزان دقيق .

فالأمر كما نعتقد جد ، وهو ليس مجرد ملهاه تتخذ ديكور لتمرير نتائج معده سلفا .. وعلى هذا الاساس فإنه من الضروري أن نتوقف لنقرر أننا أمام أمرين :

أولهما : التعهد الذي أعلنه الرئيس عندما رشح نفسه في فترة الولاية الأولى ، إذ أعلن أنه يرشح نفسه ليواصل تنفيذ برنامج السادات .

وبالمناسبة فإننا وعلى هذا الأساس قلنا لا للرئيس المرشح في ذلك الحين .

ثم هناك ثانيا : ممارسة سنوات ست ، ولعل من حقنا أن نسأل هل ستستمر ذات الممارسات ؟ وهل ستحيق بنا النتائج التي نلمسها ونعيشها ونعاني منها ؟ وهل فقد الأمر كل إحتمال للتغيير أو التطوير . فإن كان ثمة تغيير أو تطوير فهل من حقنا أن نعرف ماهو .. وإلى أى مدى .. ومتى ؟ أم أننا لانملك إلا الاضطرار للتوقيع على بياض .

هل يرى الرئيس المرشح أن ثمة تغيير ؟ وماهو ؟ أم أنه ليس في الامكان ابدع مما كان . وسيكون مقررا علينا أن يحيط بنا ويحط علينا كل هذا القدر من السعادة والنعيم الذي ننعم به ؟

هكذا يبدو الأمر بسيطا ، بل وساذجا ، عندما نطالب ببرنامج فنحن نريد أن يتخذ الأمر مسحه من الجد ، وألا يساق الناس أو تساق أصواتهم إلى صناديق تكتفي بمضاعفة الأرقام وإعلان نتائج يتوقعها الناس منذ الآن .

كم كان الأمر سيبدو مختلفا ، لو أن سادتنا لم يستمروا في سياسة المعاندة ، وتجاهل ماهو عاقل ومعقول من مطالبات .

كم كان الأمر سيبدو جديا ، ويكتسي بمسحة من الرقى لو أن برنامجا أعلن وناقشه الناس ، أيدوه ، وانتقدوه ، وصححوه ، قبلوا بعضه ورفضوا البعض الآخر ، ودخلوا أو أدخلوا في حوار ينقل نبض الناس ومصالحهم وأعبائهم وهمومهم .. وليقبل أصحاب البرنامج الاقتراحات أو ليرفضوها ، ليتقبلوا النقد أو يضيقوا به ، ليرفضوه كله أو بعضه .. ألم يكن هذا أكرم لكم ولشعبكم ، ألم يكن اكثر احتراما ، وأكثر جدية للأمر كله .. بدلا من أن نترك الأمور للمعاندة التي تسوقنا إلى الملهاة أو المأساة المعلومة النتائج .. القريبه والنتائج البعيدة .

١٩٨٧/٩/٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ملحق (١)

بيان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة الرئاسة الأولى

الأمانة العامه لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اجتماعها غير العادي المنعقد مساء الأحد ١١ /١٠ /١٩٨١ وبعد أن تدارست الموقف المترتب على اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات وماتلاه من أحداث تود أن تعرب عما يلي :

(١) إن حزبنا يؤمن بالشرعيه الدستوريه ، ويؤمن بالحوار السياسي وبحريه التعبير وحريه العمل السياسي ويرى أن الاغتيالات ليست سبيلا لأى من هذه الاهداف وإن كان يعتقد أن التمادي في اتخاذ اجراءات معاديه للديمقراطية من جانب السلطه لقمع المعارضه بكافة اتجاهاتها لن يكون سوى سبيل مفترض للمزيد من ردود الفعل العنيفة . نحن ضد العنف ، وضد استخدام السلاح اداه للحوار السياسي وأيضا ضد كبت حريات المواطنين وضد ارهاب المعارضه ونرى أنه آن الأوان لانهاء التحفظ على أعضاء المعارضه السياسيه وإلى تحقيق نهج ديمقراطي حقا للتعامل مع المعارضه . إننا نكرر أننا ندين العنف واستخدام السلاح كسبيل للتعبير عن المعارضه وندين الاغتيال كأسلوب للاختلاف في الرأى .

(٢) إن التزامنا الوطني بمصر ليفرض علينا أن نبدي رفضنا بل واحتجاجنا لما تبدي من تدخل أميركي فج في الشئون الداخليه لمصر فضحته التصرفات والتصريحات والمواقف الاميركية التي اعقبت اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات .

إن مثل هذه التصريحات والتصرفات والتي توحي أن الدوائر الامريكية تتصرف وكأن مصر قد ارتبطت نهائيا بعجلة المخططات الامريكية هي تصريحات وتصرفات تدمي كرامة كل مصري وتتطلب منه موقفا رافضا لها .

(٣) إن السيد المرشح محمد حسني مبارك قد سارع بإصدار تصريحات صحفيه كما وجه رسالة إلى مجلس الشعب تبنى فيها كافة المواقف السابقة للرئيس الراحل محمد أنور السادات ، تلك المواقف عارضها حزبنا واعتبر معارضتها لها محوراً لعمله السياسي الوطني في المرحلة السابقة وهي الموقف من اتفاقية كامب ديفيد وسياسه الصلح المنفرد مع إسرائيل وسياسة الارتباط بالمخططات الامريكية إزاء المنطقة والسياسة الاقتصاديه التي أدت إلى افقار الجماهير ومعاناتها .

إن حزبنا ملتزما بمواقفه السياسيه وبتوجهاته والتزاماته أمام مصر وشعبها وأمام جماهير الحزب ليجد أن التصريحات التي صدرت من قبل السيد الرئيس المرشح تلزمنا بأن نقول في الاستفتاء المقبل «غير موافق» للرئيس المرشح مؤكدين أن هذا ليس موقفا شخصيا من السيد الرئيس المرشح وإنما هو موقف ازاء ماأعلن من تصريحات والتزامات لاتتفق مع مواقفنا والتزاماتنا .

إن حزبنا يتمنى للرئيس المرشح انتهاج سياسه جديده على الصعيد المصري والعربي والدولي بما يحمي استقلال مصر وترابها وكرامتها ويقربها من اشقائها العرب والمسلمين وبما يوفي بالتزامها القومي ازاء الشعب العربي الفلسطيني وحقه في إقامة دولته على أرضه وبما يقيم ديمقراطيه حقه ويفسح السبيل فعلا أمام المعارضه السياسية وحقا في القول والنشر وابداء الرأى .

وسيظل حزبنا راغبا ومؤملا في إقامة أى حوار سياسي ممكن في هذا الصدد .

القاهرة في : ١١ أكتوبر ١٩٨١

ملحق (٢)

بيان التجمع بشأن انتخاب مبارك لفترة الرئاسة الثانية

اتخذ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقفا يتسم بالمسئولية ومراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد من عملية ترشيح الرئيس حسني مبارك لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية ، فبالرغم من اعتراضنا على اسلوب اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء ومطالبتنا بأن يكون انتخاب الرئيس ونائبه عن طريق الاقتراع السري العام ومن بين أكثر من مرشح ، وبالرغم من معارضتنا لمجمل السياسات التي التزم بها وطبقها اثناء فترة رئاسته الأولى باعتبارها سبب الأزمة الخطيرة التي تواجهها البلاد حاليا ، واقتناعنا أنه لن يخرج البلاد من أزمتها سوى برنامج الانقاذ الوطني الذي قدمه حزب التجمع مفصلا كبرنامج انتخابي في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بالرغم من هذا كله فقد اعلنت اللجنة المركزية للحزب يوم ٢٦ يونيو ١٩٨٧ وقبل أن ينعقد مجلس الشعب لتحديد اسم المرشح للرئاسة إننا لن نبني موقفنا من هذا الترشيح انطلاقا من معارضتنا لاسلوب اختيار الرئيس أو سياساته المطبقة وطالبت المرشح للرئاسة للفترة القادمة أن يعلن برنامجا يحدد السياسات التي ينوي الالتزام بها في الفترة القادمة وإننا سنحدد موقفنا بنعم أو (لا) على ضوء هذا البرنامج . وكنا نرمى بذلك مبدأ ديمقراطيا اصيلا هو ألا يجرى الاستفتاء على الرئاسة باسلوب التفويض على بياض من قبل المواطنين وبحيث تنطلق في البلاد حركة ديمقراطية تلزم المرشح بتقديم برنامج للحكم في السنوات الست القادمة وبحيث يخضع ذلك البرنامج للحوار الواسع في ضوء مطالب الجماهير ، كما أننا بهذا الموقف كنا نأمل أن يقدر الرئيس حسني مبارك خطورة الوضع الذي تعيشه البلاد وما تواجهه من أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة يعاني من وطأتها جماهير الشعب الكادحة والفئات المتوسطة أيضا وما تعانيه البلاد من تفاقم ظاهرة التعصب الديني واتخاذها اشكالا عنيفة تكاد

تعصف باستقرار هذا البلد . كنا نأمل أن يقدر رئيس الجمهورية هذا كله وأن يعيد النظر في سياساته بما يساعد البلاد على تجاوز هذه الأزمة . ولم نكن واهمين في تقديرنا لحجم التغيير الذي يمكن أن يقدم عليه الرئيس ، كما لم نكن مغالين في مطالبنا . من هنا دعت الأمانة العامة يوم ١٨ يوليو ١٩٨٧ الرئيس مبارك أن يفتح باب الأمل في المستقبل أمام المصريين وذلك بأن يصدر برنامجا يعلن فيه على الأقل التزامه بثلاثة أمور لاتمثل انقلابا على سياساته السابقة بل هي في حقيقتها مجرد بداية متواضعة في اتجاه مخالف لهذه السياسات :

أولا : التزامه باصلاح اقتصادي يحمل عبء الأزمة للطبقات القادرة ويلغي الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين ويخفض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الأساسية للطبقات الفقيرة ويزيد من انتاج القمح ليكفي نصف احتياجاتنا ويبدأ في مكافحة الغلاء باجراءات عملية ملموسة .

ثانيا : التزامه باصلاح ديمقراطي يضمن نزاهة وسلامة الانتخابات العامة ويلغي الانتخابات بالقائمة المطلقة والنسبية المشروطة ويلغي حالة الطوارىء كما يلغي القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ويسمح بحرية تكوين الاحزاب .

ثالثا : التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيله بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له في كل مفاوضات تجرى في إطار المؤتمر الدولي .

الرئيس يرفض الالتزام ببرنامج معلن

ولكن الرئيس حسني مبارك اتخذ موقفا رافضا لهذا التوجه الديمقراطي منذ اللحظة الأولى حيث عقب على مطالب اعضاء مجلس الشعب الذين توجهوا لمقر الرئاسة للمبايعة أنه ليس في حاجة لمن يعرفه بأوضاع الشعب لأنه ليس بعيدا عن نبض الشعب ومشاعره كما أنه ليس غريبا عن أماله وطموحاته لأنه يتصل بفئات المواطنين المختلفة ويزن الأمور بموضوعية وضمير وطني من زاوية تأثيرها على المصالح العليا للوطن ويستجيب لما يتأكد أنه يحقق الصالح العام في اداته والتوقيت السليم له . وإن كنا نعتقد أن البرنامج ليس منحة م الحاكم وإنما هو تعاقد بين الحاكم وبين شعبه . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد نظمت حملة مبايعة الرئيس على صفحات

الصحف القومية وأجهزة الاعلام في اتجاه معاكس يركز على شخص الرئيس وصفاته الطيبة وانجازاته السابقة وشن كبار المسئولين ورجال الصحافة والاعلام حملة ضارية ضد مطالبة الرئيس ببرنامج واعتبروا ذلك نوعا من فرض الشروط وممارسة الضغط ولوى الذراع ، ومن الغريب أن الذين يقولون ذلك هم أنفسهم الحريصون على عقد اجتماعات دورية مع كبار الرأسماليين ورجال الأعمال لمعرفة مطالبهم وتنفيذها وتعديل القوانين استجابه لها ، وهم انفسهم الذين قبلوا شروط صندوق النقد الدولي التي يكتوي بنارها الآن ملايين المصريين بفعل موجة الغلاء الجديدة التي لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل . وهم أنفسهم الذين حرصوا على استرضاء إسرائيل وقبلوا زيارة بيريز لمصر بينما إسرائيل تحتل جزء من أرض لبنان الشقيق وتمارس ابشع أنواع الانتهاك لحقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة . أما عندما يتعلق الأمر بدور الشعب المصري في تحديد مستقبله وحقه في أن يعرف سياسات حكامه فإن ذلك يصبح عندهم ضغطا وفرضا للشروط . أنهم لايعطون أى اعتبار لمشاكل الشعب سواء الغلاء الذي يطحن الفقراء ومتوسطى الحال ، أو البطالة التي تطارد العمال والفلاحين العائدين من الأقطار العربية وخريجي الجامعات والمدارس الثانوية الفنية ، أو أزمة المساكن التي جعلت الأحياء يعيشون في المقابر والشباب لا يجد مسكن الزوجية ، أو تدهور الخدمات التعليمية وتحول العلاج إلى استثمار ومتاجرة الأزمة الشاملة التي أوصلتنا اليها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتضييق على الحريات والعلاقة الخاصة مع أمريكا واتفاقيات كامب ديفيد .

هكذا يرفض الرئيس ومعاونوه منطق القوى السياسية المعارضة ومنطق الالتزام أمام الشعب ببرنامج محدد ويرفضون حقه في أن يعرف ويناقش السياسات التي ستقرر مصيره في السنوات القادمة . وهم بذلك يضعون مصر كلها في مأزق سياسي حقيقي مرشح وحيد وبلا برنامج وليس أمام الناخبين سوى أن يقولوا له نعم أو لا .

لهذا كله فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لايجد مفرا من أن يعلن اعتراضه على ترشيح الرئيس محمد حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية وفي هذا الصدد فإن الرئيس مبارك يتحمل المسئولية في سد كل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى انفراج الأزمة وأولها طريق الاصلاح الديمقراطي الذي يشرك الجماهير في مواجهة الأزمة وندعو المواطنين إلى التمسك بحقوقهم المشروعة في مطالبة الرئيس بإعلان سياساته للفترة القادمة والتي ستقرر مصيرهم لسنوات طويلة قادمة وألا يقدموا لأى شخص مهما كان تقديرهم له تفويضا على بياض لأن النوايا الطيبة لا تكفي وحدها للاصلاح كما يدعو حزب التجمع قادة الرأى وطلائع الشعب

الكادح من عمال وفلاحين توجهاتهم السياسية أن يتخذوا موقفا ايجابيا من هذه القضية المصيرية وعدم الاكتفاء بالمتابعة السلبية لحركة الصراع في البلاد فالأزمة شاملة ولن ينقذنا منها سوى تضافر كل الجهود .

وبهذه المناسبة فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يؤكد الحقائق التالية :

أولا : ليس لموقفنا هذا علاقة بشخص الرئيس محمد حسني مبارك لأننا وإن كنا نقدر له مايتمتع به من صفات شخصية طيبة إلا أن القضية الاساسية بالنسبة للترشيح لرئاسة الجمهورية هي السياسات التي ينوي أن يطبقها وحق المواطنين في معرفتها ومناقشتها والتصويت على أساسها .

ثانيا : أن اعتراض حزب التجمع على ترشيح الرئيس محمد حسني مبارك للرئاسة لايعني أننا نتخذ موقفا سلبيا من قضايا المجتمع كما لايعني أننا نتخذ موقفا جامدا ثابتا على طول الخط فإننا على استعداد لاعادة النظر — حتى بعد الاستفتاء — في موقفنا من السياسات المطروحة إذا ما أعلنت مواقف وسياسات تفتح الطريق أمام اخراج البلاد من أزمتها وتخفف من أعباء المعيشة على المواطنين ، أو إذا نشأت أوضاع في البلاد تحتم التكاتف لمواجهة خطر داهم أو عدوان أجنبي .

ثالثا : وتطبيقا لهذه القاعدة فإننا نعلن منذ الآن أن حزب التجمع يرفض لجوء بعض القوى إلى الأرهاب في الصراع السياسي ويرفض اتخاذ الدين ذريعة للارهاب ويدين هذا المسلك ونحن مستعدون للمشاركة على قدم المساواة في كل جهد يبذل من أجل مواجهة هذا الارهاب ومواجهة ظاهرة التعصب الديني ونتعاون مع كل طرف يشارك في هذه المواجهة .

رابعا : لن يفيد الحكم كثيرا أن يقلل من شأن موقفنا هذا وأن يقيم وزن وثقل هذا الموقف من انتخابات الرئاسة انطلاقا من نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فالكل يعرف كيف زورت هذه الانتخابات . ولن يفيد الحكم كثيرا أن يستند إلى نتائج الاستفتاء القادم في تصوير اجماع شعبي على الرئيس لأن الكل يعرف كيف يجرى كل استفتاء في مصر حيث لايتوجه المواطنون إلى صناديق الانتخاب وتتكفل الشرطة بالتصويت نيابة عنهم . إن القيمة الحقيقية لموقفنا تنبع من تعبيره بصدق عن الحاجات الأساسية للمواطنين والمصالح العليا للشعب

والتزامه بصدق بنهج ديمقراطي أصيل . وسوف تثبت الأيام أنه لامخرج للبلاد من أزمتها إلا بمدى تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين والالتزام بالديمقراطية والمصالح العليا للشعب ، من هنا يكتسب موقفنا من الاستفتاء على الرئاسة قيمته ووزنه الحقيقي وتأثيره على مستقبل البلاد .

إن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعتبر مناسبة سياسية هامة كان ينبغي أن تستثمر جيدا في التعرف على موقف المواطنين من مجمل سياسات الحكم ورأيهم في المستقبل . وإثارة حماسهم للمشاركة في انقاذ البلاد من أزمتها من خلال سياسات جديدة تضع في المقام الأول مصالح الأغلبية الشعبية .

وبكل أسف فإن المصالح الضيقة للرأسمالية الحالية للحكم قد بددت هذه الفرصة .. وليتحمل المسئولية عن ذلك النتائج الخطيرة المترتبة على الاصرار على تجاهل الشعب واستمرار هذه السياسات .. إنهم بهذا الموقف يؤججون النار المشتعلة تحت الرماد بدلا من أن يسعوا إلى محاصرتها ويوسعون الصدع الذي أصاب المجتمع والنظام بدلا من مواجهته ومسئوليتك أيها المواطن أن ترفض ذلك بالتصويت بـ (لا) في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٧ .

فكل الحقائق في بلادنا تصرخ وتؤكد أنه لم يعد هناك مجال للحكم الفردي . وعاشت مصر وطنا : للحرية والاشتراكية والوحدة ..

الأمانة المركزية
الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨٧

○ ○ شارك في هذا الكتابْ ○ ○

○ **خالد محيي الدين**

ـ مؤسس حزب التجمع وأمينه العام

ـ عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

○ **د . إبراهيم العيسوي**

ـ استاذ الاقتصاد ومستشار بالمعهد القومي للتخطيط

ـ عضو المكتب الاقتصادي لحزب التجمع

○ **د . إبراهيم سعد الدين**

ـ عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ومسئول المكتب الاقتصادي به

ـ استاذ لجيل من المناضلين الاشتراكيين درسوا علم الاشتراكية في المعهد العالي للدراسات الاشتراكية الذي كان مسئولاً عنه في الفترة من ٦٥ حتى ١٩٦٨

○ **د . إسماعيل صبري عبد الله**

ـ عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع

ـ أحد أبرز قادة الحركة الماركسية المصرية في الخمسينيات

ـ من خبراء الاقتصاد المعدودين في العالم الثالث

○ **أمينة النقاش**

ـ عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع وأمين اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات

ـ مسئول قسم الاحزاب بجريدة الأهالي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

○ حسن نافعه

ـ عضو أمانة الحزب الاشتراكي العربي الناصري

ـ استاذ العلوم السياسية

○ حسين عبد الرازق

ـ عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع وأحد مؤسسيه

ـ رئيس تحرير الاهالي

○ حسين عبد ربه

ـ عضو أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع

ـ كاتب وأديب

○ د . رفعت السعيد

ـ أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع وأحد مؤسسيه البارزين

ـ أرخ للحركة الاشتراكية في مصر منذ مطلع هذا القرن وحتى الستينيات

○ د . سعيد إسماعيل علي

ـ استاذ في كلية التربية ـ جامعة عين شمس

ـ مستقل

○ د . شوقي عطيه

ـ استاذ قانون دستوري

ـ مستقل

○ المستشار صلاح عبد المجيد (المرحوم)

ـ عضو الأمانة العامة لحزب التجمع

ـ نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقا

○ **صلاح عيسى**

ــ عضو اللجنه المركزية لحزب التجمع ومدير تحرير الأهالي
ــ كاتب ومؤرخ

○ **د . عبد الحميد حشيش**

ــ السكرتير المساعد لحزب الوفد
ــ استاذ القانون الدستوري

○ **عبد العزيز محمد**

ــ من أبرز قيادات حزب الوفد
ــ من قيادات نقابة المحامين

○ **د . عبد العظيم أنيس**

ــ عضو في حزب التجمع .. استاذ بارز للاقتصاد
ــ من كبار المفكرين الماركسيين والكتاب السياسيين في العالم العربي

○ **عبد الغفار شكر**

ــ عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع
ــ أمين مساعد منظمة الشباب في الستينيات

○ **د . عثمان محمد عثمان**

ــ عضو المكتب الاقتصادي بحزب التجمع
ــ استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

○ **د . عصمت سيف الدولة**

ــ صاحب مدرسة في الفكر التقدمي القومي ونظرية الثورة العربية
ــ مستقل .. من أبرز المدافعين عن الحريات الديمقراطية

○ **فتحي رضوان**

ـ شيخ المعارضين المصريين
ـ كاتب وأديب

○ **فريدة النقاش**

ـ عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ورئيسه تحرير مجلة «أدب ونقد»
ـ صحفية وكاتبة

○ **د . فؤاد مرسي**

ـ عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع
ـ قائد ومفكر ماركسي أسهم في التأثير في الحركة الماركسية المصرية والعربية

○ **فيليب جلاب**

ـ عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
ـ سكرتير نقابة الصحفيين
ـ صحفي وكاتب

○ **لطفي واكد**

ـ الأمين العام المساعد لحزب التجمع
ـ من أبرز الضباط الأحرار ، الذين اختاروا رغم أوضاعهم الطبقية ، الانتماء مبكرا إلى الفكر الاشتراكي .

○ **محمد سيد أحمد**

ـ عضو الأمانة العامة لحزب التجمع ومدير تحرير الأهالي
ـ صحفي وكاتب تشغلة قضايا التطور الفكري والعلمي

○ **محمد عوده**

ـ من مؤسسي الحزب الاشتراكي العربي الناصري
ـ كاتب وصحفي

○ **د . محمود عبد الفضيل**

ـ استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
ـ عضو في المكتب الاقتصادي لحزب التجمع

○ **نجاح عمر**

ـ عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
ـ كاتبه وصحفيه

○ **د . نعمان جمعه**

ـ السكرتير المساعد لحزب الوفد
ـ محام واستاذ القانون بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

○ **د . وحيد رأفت (المرحوم)**

ـ نائب رئيس حزب الوفد
ـ استاذ للقانون الدستورى

○ فهرس الكتاب ○

رقم الايداع ١٦٥.٧/١٩٨٧



شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع
إخوان مورافتلي سابقا
تأسست سنة ١٨٩٨
١٢ شارع محمد ريحان - أرض شريف - عابدين - القاهرة تليفون ٩٠٢٠٦١




يعنى مجلس الشعب يرشح لرئاسة الجمهوريه حسنى مبارك
وحسنى مبارك وحسنى مبارك ، واحنا ننتخب واحد منهم!
انعقاد مجلس الشعب
حجازي